شؤون فلسطينية

١٩٨ ١٩٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية ١٩٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية

١٩٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩

شهريّة فكريّة لمعالجة أحداث القضيّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدُر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيّة

المحتويات

٣ العمال الفلسطينيون والانتفاضة ..... فايز ساره
١٦ اللجنة العربية العليا في عهد الانتداب ..... سميح شبيب
٢٨ مراحل تهويد الخليل ..... ربعي المدهون
٤٢ الصناعات الجوية الاسرائيلية ..... محمد شهير العبسة
٥٧ الابعاد الدولية للصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... د. حسن العلكيم
٧٨ العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة ..... د. محمد صفوت قابل
٩٧ النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة ..... هشام الدجاني

تقارير

١٠٢ الشؤون العسكرية الاسرائيلية برامج اقتناء متنوعة ..... د. يزيد صايغ

مراجعات

١٠٧ استراتيجية مقترحة للدولة الفلسطينية ..... د. نبيل حيدري

شهريات

١١١ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
ردود الفعل على نتائج مؤتمر «فتح» ..... س. ش.
١١٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
تفجير الازمة اللبنانية صدفة أم خطّة مدروسة ؟ ..... أحمد شاهين
١٢١ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
لعبة جرّ الحبل ..... ن. ح.
١٢٦ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
معركة التفوّق الميداني ..... ي. ص.
١٣١ اسرائيليات:
خلافات الليكود وقرار «مركز العمل» ..... مها بسطامي

١٣٨ المناطق المحتلة:
المتعاونون ومخاطر تدهور «النظام العام» ..... ر. م.

وثائق

١٤٣ **خطاب رئيس دولة فلسطين**
في مؤتمر قمّة عدم الانحياز

يوميات

١٤٧ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٧/١٩٨٩ الى ١٥/٨/١٩٨٩**

بيبليوغرافيا

١٦٤ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **ابراهيم هزيمة**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية
ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

العمّال الفلسطينيون والانتفاضة

فايز ساره

احتل العمال الفلسطينيون موقعاً متميّزاً في اطار انتفاضة كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧. ولا يكمن السبب في ان استشهاد أربعة عمّال في غزة، بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨، كان الشرارة التي انطلقت لتشعل الانتفاضة فقط، بل يمتد الى ما هو أبعد من ذلك بكثير، وهو يتصل بالمبادرات الهامة، والبارزة، التي قام بها العمال لدفع الانتفاضة قدماً في المواجهة ضد الاحتلال، ثمّ قيامهم بالمشاركة النشطة في الفعاليات الجماهيرية المختلفة للانتفاضة، بما في ذلك قيادتها. وقد ترتّب على ذلك ان تعرّض الجسم العمالي والبنية النقابية العمالية لهجوم شامل من قوات الاحتلال، في اطار حملة القمع الصهيوني الفاشية ضد الشعب الفلسطيني، ممّا أدّى الى سقوط آلاف العمال الفلسطينيين شهداء وجرحى، ومثل هؤلاء تمّ اعتقالهم، وقام المحتلون بطرد وابعاد العديد من العمال الفلسطينيين والقادة النقابيين الى خارج وطنهم، وذلك في سياق المواجهة الاسرائيلية القمعية للانتفاضة وجماهيرها.

وفي محاولتنا تلمّس مساهمة العمّال في الانتفاضة، ودورهم المتميّز في اطارها، سوف نتناول، بشكل مكثّف، ملامح قوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع، ممهّدين للدخول في الموضوع الاساسي للبحث، وفيه نتناول أهمّ محطات نضال العمّال ونقاباتهم في الضفة والقطاع في سنوات الاحتلال العشرين التي سبقت الانتفاضة؛ وبالتالي ننتقل الى استعراض، وتحليل، الدور العمالي والنقابي في الانتفاضة، والاثر الذي تركته بشكل مباشر المشاركة العمالية في الاقتصاد الاسرائيلي في اطار الاثر الاجمالي للانتفاضة. وما سبق ينقلنا، مباشرة، الى قراءة الردّ الاسرائيلي العنيف على المشاركة العمالية في الانتفاضة، معبّراً عنه في حملة القمع الواسعة ضد العمال ونقاباتهم.

العمال في الضفة والقطاع

قدِّر حجم قوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع، في العام ١٩٨٥، بحوالى ٢٨٤ ألفاً، منهم ١٨٢ ألفاً في الضفة (بما في ذلك القدس)، و١٠٢ ألف قوة عمل في قطاع غزة، فيما بلغت نسبة البطالة حوالى ١٤ بالمئة[١].

وتشكل قوة العمل الفلسطينية من اجمالي سكان الضفة والقطاع ما نسبته ١٩,٥٨ بالمئة؛ ولهذه النسبة المنخفضة ما يبرّرها من معطيات، ابرزها:

- ارتفاع نسبة من هم خارج سنّ العمل (قبل الـ ١٥ وبعد الـ ٦٥ عاماً). ويشكل الاطفال (دون الـ ١٥ عاماً) ما نسبته ٤٧ بالمئة من اجمالي سكان الضفة والقطاع، يضاف اليهم كبار السنّ (فوق الـ ٦٥ عاماً)، والذين يشكلون ٣,٢٥ بالمئة، ممّا يرفع نسبة من هم خارج سن العمل الى ٥٠,٢٥ بالمئة من اجمالي السكان[٢].

○ تشكل الاناث أكثر من نصف عدد السكان بقليل. وعموماً، فان مساهمات الاناث في قوة العمل الفلسطينية، وبخاصة العمل المأجور، تتسم بالضعف وانخفاض النسبة، وهي لا تتجاوز، في أفضل الحالات، ما نسبته ١٢ بالمئة[٣].

○ حالات النزف الدائمة لمن هم في سن العمل من الضفة والقطاع الى الخارج، للعمل في الاقطار العربية النفطية، وغيرها، وذلك نتيجة سياسات الاحتلال الاسرائيلي وآثارها الاقتصادية ـ الاجتماعية. وقسم من هؤلاء يمنعه الاحتلال من العودة، فيما يعود قسم بين وقت وآخر[٤].

○ واضافة الى حالة النزف الخارجية، فان هناك عملية استجرار لقوة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع للعمل في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. وبعيداً من الارقام الرسمية الاسرائيلية، فان التقديرات تؤكد ان نصف عمّال الضفة والقطاع يعملون في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي، وبخاصة في قطاع التشييد والبناء والزراعة وبعض فروع الصناعة[٥].

○ وباستثناء الحالتين السابقتين، فان اعداداً غير محدودة من عمال الضفة والقطاع يتمّ استخدامها في المشاريع والمستوطنات الاسرائيلية القائمة في الضفة والقطاع. وعموماً، فان هذا الاستخدام يتمّ تحت ضغط حاجيات العيش، وافتقاد فرص العمل، والتي هي بين نتائج الاحتلال وسياساته، على الصعيدين، السياسي والاقتصادي.

وكما هو واضح من المعطيات السابقة، هناك سببان لانخفاض حجم قوة العمل الفلسطينية: الأول سياسات الاحتلال وممارساته؛ والثاني بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع. واذا كان السبب الثاني ثانوياً، فان السبب الاول يمتد، في تأثيراته، الى ما هو أبعد من الارقام المتعلقة بقوة العمل الفلسطينية دخولاً في صياغة التكوين العام لقوة العمل ومواصفاتها.

ومن ناحية أولى، فان قوة العمل الفلسطينية، تتشكل من أغلبية ابناء المخيمات في قطاع غزة، ومن ابناء الريف والمخيمات في الضفة، والاقلية منها تسكن مدن الضفة والقطاع، كما ان أغلبية العمال ذات مستوى تعليمي وتدريبي منخفض المستوى، ممّا يستتبع انخراطها في أعمال من طبيعة خاصة، لا تحتاج مهارات ومستويات تدريب عالية؛ كما ان اجور العمّال تتسم بالضعف والانخفاض[٦].

ومن ناحية أخرى، فان ضعفاً واضحاً يبرز في البنية السياسية والنقابية للعمال الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وعملياً يعود ذلك الى سياسات الاحتلال تجاه الحركة العمالية ونقاباتها بشكل أساسي، حيث تقاوم من جانب الاحتلال، وتمنع الانشطة السياسية والنقابية للعمال تحت دواعي «الأمن». وهذا ما لاحظته التقارير المتتالية لمكتب العمّال الدولي، وهي تقارير سنوية يتمّ نشرها بشكل دوري[٧].

ويتجسّد التعبير البارز لضعف البنية النقابية لعمّال الضفة والقطاع في انخفاض حجم العضوية في النقابات، وهي لا تتجاوز ما نسبته ٥٠,٨ بالمئة من اجمالي العاملين بأجر في الضفة، مقابل أقل من واحد بالمئة لمن هم في قطاع غزة من العاملين بأجر؛ ويضاف الى ذلك التوزّع في الحركة النقابية، حيث ان هناك عدداً من النقابات الاقليمية للعمال في الضفة والقطاع[٨]. ويبلغ العدد الاجمالي للنقابات العمالية في الضفة ٣٥ نقابة، يقابلها سبع نقابات في القطاع، وهناك عدد مماثل من النقابات غير المعترف به. وقد أشار «التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧» الى بعض جوانب الضعف

في الحركة النقابية والعمالية في الارض المحتلة مورداً «ان الاضرابات الاقتصادية في الارض المحتلة محدودة وفقاً للبيانات المتوفرة، الأمر الذي يمكن ارجاعه الى ضعف النقابات العمالية والمهنية نتيجة [سياسة] القبضة الحديدية التي تمارسها سلطات الاحتلال عليها بصفة مستمرة؛ فهي تقوم باعتقال القيادات النقابية، والهجوم على مكاتب النقابات واغلاقها، ومنع اجتماعاتها، وفرض الرقابة على مطبوعاتها لمنعها عن دورها الطبيعي في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضائها»[٩].

لقد دفعت هذه الاوضاع الصعبة، والناتجة، أساساً، عن الاحتلال وسياساته ضد العمّال والحركة النقابية في الضفة والقطاع الى الانخراط، بهمّة عالية، في احداث انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، كتعبير عن رفضهم لما تركته ممارسات الاحتلال في أوضاعهم وحياتهم من شروط؛ وكان العمّال، من خلال مشاركتهم هذه، ملمحاً من ابرز ملامح الانتفاضة، التي أدخلت متغيّرات هامة في تركيب وخصائص وميّزات الحركة العمّالية ونقاباتها، ممّا يضعها في مسار نضالي متميّز في اطار الحركة الوطنية الفلسطينية.

من الاحتلال الى الانتفاضة

ولا يعتبر هذا التميّز للدور العمالي في الانتفاضة تطوراً خارج السياق الموضوعي لتطور نضال العمال الفلسطينيين ضد الاحتلال، وهو نضال بدأ عندما وطئت اقدام المحتلين أرض الضفة وقطاع غزة العام ١٩٦٧؛ ثمّ أخذ يتطوّر في سياق تطوّر نضال فلسطينيي الضفة والقطاع ضد الاحتلال خلال العشرين عاماً التالية وصولاً الى الانتفاضة. واختصاراً لهذه الفترة الطويلة من نضال العمال ومنظماتهم النقابية ضد الاحتلال، سوف نتناول ابرز المحطات، التي يمكن اجمالها في[١٠]:

○ قيام العمال ومنظماتهم النقابية بمقاومة سياسة الاحتلال واجراءاته الهادفة الى اخضاع الحركة العمالية وتنظيماتها. وعلى أرضية هذه المقاومة، تمّ، في أواخر الستينات وبداية السبعينات، افشال الهجمات الاسرائيلية على المنظمات النقابية، ومحاولة فرط عقدها بالعمل على حل النقابات؛ كما تمّ افشال عمليات المطاردة، والملاحقة، للقادة النقابيين وابعادهم الى خارج وطنهم. واستطاعت الحركة العمالية النقابية، في الضفة والقطاع، تأكيد اصرارها على نيل حقوقها النقابية في الدفاع عن مصالح المنتمين اليها في مواجهة العسف، والاستغلال، وسياسة الاضهاد والقمع التي يمارسها المحتلون.

○ مهّد الدور العمالي الذي أشرنا اليه، في اطار الحركة الجماهيرية الفلسطينية، للنهوض الوطني العارم الذي ساد في الضفة والقطاع في منتصف السبعينات، والذي كان ابرز تجلياته بروز منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني داخل الوطن وفي الشتات. وفي هذا السياق، أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة، العام ١٩٧٣، بياناً ضمّنه اعلان الحركة النقابية عن ان م.ت.ف. تعتبر ممثلاً شرعياً ووحيداً؛ وكان ذلك أول بيان تصدره منظمة جماهيرية فلسطينية في الارض المحتلة؛ وبذلك سجل عمّال الارض المحتلة سبقاً شعبياً في تأكيد انضواء حركتهم تحت مظلة م.ت.ف.

○ تبع ذلك خوض الحركة الجماهيرية في الارض المحتلة أوسع معركة سياسية علنية ضد الاحتلال في السبعينات، عندما أُجريت الانتخابات البلدية. وفي هذه الانتخابات، التي تمّ خوضها تحت شعار «لا للادارة المدنية، نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية»، اشتركت النقابات بهمّة عالية،

وفاز مرشحو الحركة النقابية في كثير من البلديات في الضفة، وتولّى العديد من الشخصيات الوطنية رئاسة بلديات كبرى في الضفة، كما في مثال نابلس والخليل. وقد جاءت معركة انتخابات البلدية بعد معركة هامة شهدتها الارض المحتلة في آذار (مارس) ١٩٧٦، وهي معركة الارض التي اشترك الفلسطينيون، بمختلف مناطقهم وفئاتهم، فيها دفاعاً عن عروبة الارض ووقوفاً في مواجهة عمليات الاستيلاء والتهويد.

○ سجلت سنوات السبعينات تصدي الحركة الشعبية الفلسطينية، وضمنها العمّال وحركتهم النقابية، لمشروع الادارة المدنية التي بدأ الاحتلال مهمة القيام في تطبيقها، مترافقة مع روابط القرى التي أُنيط بالرموز العميلة للاحتلال مهمة القيام بها، استكمالاً لدور يهدف الى اخضاع الحركة الشعبية وتكريس الاحتلال. وقد سجلت السنوات التالية فشلاً ذريعاً للمشروعين، الادارة المدنية وروابط القرى.

○ تجلّت الانعكاسات المباشرة لنهوض الحركة الجماهيرية في الارض المحتلة على الصعيدين، العمالي والنقابي، في قيام العمال والقادة النقابيين بأحياء النقابات التي جمّدها الاحتلال، وتنظيم العمّال في صفوفها، بمن في ذلك العاملون منهم في المشاريع الاسرائيلية، من اجل الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية. ووفقاً لذلك، تمّ عقد العديد من المؤتمرات النقابية والانشطة لمواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية في أواخر السبعينات، والتي كان من ابرزها اتفاقيتا كامب ديفيد وما تضمّنتاه.

○ لقد توّجت الحركة العمالية ونقاباتها نهوضها في احباط الامر العسكري الاسرائيلي الرقم ٨٢٥، والقاضي بتعديل المادة ٨٣ من قانون العمل الصادر في شباط (فبراير) ١٩٨٠، التي تتضمن تدخلاً في شؤون الحركة النقابية لمنع ترشيح القادة الوطنيين للمواقع القيادية في النقابات، في محاولة لافراغ العمل النقابي من مضمونه الكفاحي. وتبع ذلك قيام الحركة النقابية، العام ١٩٨١، بخوض معركة ضد محاولة الاحتلال فصل نقابات القدس عن الجسم النقابي الفلسطيني في الداخل، وهو ما تضمّنه كتاب ضابط العمل في الادارة العسكرية، في حزيران (يونيو) ١٩٨١. ولكن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة اتخذ قراراً، في تموز (يوليو) ١٩٨١، رفض فيه محاولات سلطات الاحتلال، مؤكداً ان القدس جزء لا يتجزأ من الارض المحتلة، وان نقاباتها تشكل جزءاً من الاتحاد العام لنقابات العمال.

○ كما هو معروف، ان سياسة القمع الاسرائيلية دخلت حيّزاً جديداً في الثمانينات، حيث أخذت حكومة الليكود، ووزير الدفاع فيها، اريئيل شارون، تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» في الضفة والقطاع، بهدف اخضاع الحركة الشعبية المناهضة للاحتلال. وقد تابعت هذه السياسة فصولها في ظل حكومة شراكة الليكود مع العمل بعد الكنيست الحادي عشر، في العام ١٩٨٤، وما تلاها. واذا كانت هذه السياسة لم تؤد الى تحقيق هدفها في اخضاع الحركة الشعبية الفلسطينية، فانها زادت نهوض هذه الحركة ضد الاحتلال؛ وبدا ذلك، بوضوح، في محاولة الحركة العمالية والنقابية اخذ زمام المبادرة وعقد مؤتمرات للهيئات النقابية في الضفة والقطاع، كان أبرزها عقد المؤتمر العام الاول لكتلة الوحدة العمالية في تموز (يوليو) ١٩٨٥، فبادرت السلطات الى منع عقد المؤتمر؛ وبعد هذا اعتقلت قادة كتلة الوحدة العمالية.

الانتفاضة والعمّال

كما هو ملاحظ من طبيعة التطورات في الضفة والقطاع، ومن دور العمال في التصدي للاحتلال وسياسته، فان الانتفاضة جاءت باعتبارها تتويجاً لجملة النشاطات الجماهيرية التي سبقت كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، والتي لعب العمّال فيها وحركتهم النقابية دوراً لا يقلّ أهمية عن دور بقية الفئات الشعبية.

جاءت انطلاقة الانتفاضة بعد اجتياح شاحنة صهيونية لسيارة ركاب على حاجز اسرائيلي في غزة، بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٩؛ وقتل، نتيجة ذلك، أربعة من العمّال الفلسطينيين العائدين من أعمالهم في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، ممّا أدّى الى اندلاع التظاهرات الشعبية في جباليا، وهي منطقة تضمّ غالبية عمالية؛ ثمّ انتقلت التظاهرات الى مخيمات القطاع، وفيها نصف عدد العمال الذين يعملون في اسرائيل[١١].

لقد مدت تظاهرات جباليا ثمّ مخيمات القطاع ظلالها الى انحاء القطاع والضفة كافة، مدناً وقرى ومخيمات. وفي هذه المناطق، كانت أماكن السكن العمالي، وبخاصة مخيمات القطاع وقرى الضفة والاحياء الشعبية في المدن، ميادين المواجهة الاساسية بين جماهير الانتفاضة وآلة القمع الاسرائيلي، التي تحرّكت، على عجل، لقمع الانتفاضة الفلسطينية طبقاً للاوهام التي يعتقد بها القادة الصهيونيون.

ان أداء العمّال في الانتفاضة ودورهم فيها متعدد الاتجاه، ومتشعّب بشكل لا يمكن حصره. ولكن يمكن تحديد أهم ملامحه ومفاصله في ما يلي:

- الامتناع عن الذهاب الى العمل في المستوطنات والمشاريع الاسرائيلية في الضفة والقطاع، وهو امر بدأ مع انطلاقة الانتفاضة، ثمّ تجذّر بعد نداءات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الى عمّال الضفة والقطاع للاستمرار في موقفهم هذا[١٢].

- التوقف عن الذهاب الى العمل في سوق العمل الاسرائيلي في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. وفي هذا المجال، يمكن ملاحظة حالتين: الاولى، هي الامتناع عن الذهاب الى هناك في أيام الاضراب العام، وهي حالة غالباً ما تشمل كل العاملين هناك وعددهم نحو ١٢٠ ألفاً من عمال الضفة والقطاع؛ والحالة الثانية تتمثل في التوقف الجزئي عن الذهاب الى العمل، ووصلت نسبة المتخلفين عن الذهاب الى العمل نحو ٤٠ بالمئة[١٣]. وفي هذا المجال ـ كما في النقطة السابقة ـ فان المبادرات العمالية، تكرّست في نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة، التي اضافت الى ذلك حثّ العمال الفلسطينيين العاملين في مناطق ١٩٤٨ المحتلة على البحث عن فرص عمل بديلة في الضفة والقطاع[١٤].

- الانخراط في عملية استنهاض الاقتصاد الفلسطيني، ومحاولة اعماره في القطاعين، الزراعي والصناعي، وفي ميدان الخدمات والمرافق. وفي الميدان الزراعي، تجسّدت المساهمة العمالية في مشاركة عشرات الالوف من العمال في استصلاح وزرع الاراضي الزراعية المتروكة، أو تلك المساحات التابعة الى المنازل، أو القريبة منها، في الريف، وزراعة الحدائق في المدن، بما في ذلك حدائق المنازل، التي أطلق عليها اسم «حدائق النصر». وفي هذا، تمّت عملية احياء تربية الحيوانات المنزلية، كالدجاج والارانب والحمام؛ وفي حالات أخرى بدأت عملية تربية الابقار؛ واحتاجت هذه الاعمال، كما غيرها، الى أيدي عاملة، بعضها كان يعمل في سوق العمل الاسرائيلي[١٥]. وفي الميدان الصناعي، لم يكن الامر بأهمية أقل. فقد اندفع آلاف العمال الى تشغيل المؤسسات الصناعية، على قلّتها، والحرفية

بأقصى طاقة لها، لانتاج اكبر كميات وأفضل نوعيات من السلع والبضائع. وهناك العديد من الامثلة على نحو ما تمّ في شركة «الكولا» في رام الله، وشركة السجائر في القدس، والالبان في أريحا، وغيرها من المؤسسات الصناعية والحرفية في الضفة والقطاع[١٦].

وعموماً، فان استنهاض الاقتصاد الفلسطيني بشقيه، الزراعي والصناعي، كان موضوعاً متعدد الهدف. ومن أهمّ هذه الاهداف:

١ ـ تأمين الاحتياجات الاستهلاكية، وبخاصة الغذائية، لفلسطينيي الضفة والقطاع، لا سيما الذين كانت تتمّ محاصرة أماكن سكنهم، من مدن وقرى ومخيمات.

٢ ـ تأمين فرص عمل للمضربين عن العمل، أو الذين يمتنعون عن الذهاب الى سوق العمل الاسرائيلي.

٣ ـ تأمين سلع بديلة من السلع الاسرائيلية المطروحة في الاسواق في الضفة والقطاع، وذلك في اطار المقاطعة الاقتصادية التي أعلنها الفلسطينيون؛ ثمّ جاءت نداءات القيادة الوطنية الموحّدة فأكدتها وطالبت بالاستمرار فيها. وقد أدى ذلك الى انخفاض حجم المبيعات الاسرائيلية في أسواق الضفة والقطاع.

٤ ـ ان أهمّ هذه الاهداف يتمثل في ايجاد بنية اقتصادية تكون في مواجهة بنية الاقتصاد الاستيطاني اليهودي الذي حاول الاحتلال تكريسه في السنوات العشرين الماضية.

٥ ـ تنشيط العمل الجماهيري في مختلف الاتجاهات والميادين، وذلك من خلال اندماج النقابات والاتحادات النقابية الاقليمية للعمال في الانتفاضة. وتضمّ النقابات، لا سيما في الضفة، آلاف النشطاء من العمال الذين اندفعوا بحماس الى الانخراط في الانتفاضة، دافعين نقاباتهم في ذات الاتجاه.

٦ ـ كان من اثر المساهمة العمالية والنقابية في النشاط الاجتماعي، في ظل الانتفاضة، تبلور تكافل واسع وعلني بين الفلسطينيين. وأحد تجليات هذا التكافل ظهر في مبادرة العمال بالقيام باصلاح أبواب المحال التجارية التي حطّمها الجنود الاسرائيليون، في محاولتهم كسر اضرابات الاسواق التجارية في مدن الضفة[١٧].

٧ ـ والنشاطات العمالية ذات الطابع الاجتماعي ـ المرفقي تظهر في مساهمتهم في مجال الخدمات، وفي الخدمات الصحية والطبية. على سبيل المثال، ان العاملين من اطباء وممرضين وممرضات وكادرات فنية أخرى نشطوا، جميعاً، لمواجهة الاوضاع الطارئة والناجمة عن اتساع وتصاعد حملة القمع والارهاب الدموية الاسرائيلية، واستطاعوا، على الرغم من الامكانات المتواضعة لجهاز الخدمات الطبية، ان يقدموا خدمات جلّى الى المرضى والمصابين والجرحى في انحاء الضفة والقطاع، فوحدهم جرحى الانتفاضة، في العام الاول، زاد عددهم على ثلاثين ألف جريح، حسب المصادر الفلسطينية[١٨]. وبشكل عام، استطاع جهاز الخدمات الطبية الصمود في وجه حملات الارهاب الاسرائيلية المتتالية، مجسّداً نموذجاً لارتباط كادراته وعمّاله بالشعب وقضيته[١٩].

وفي قطاع النقل، قام العمال بمبادرات هامة، فقاطعوا العمل في أيام الاضراب العام، وفي الاضرابات الجزئية، وأدّى ذلك الى توقف قوة العمل عن الذهاب الى السوق الاسرائيلي، وجاء ذلك تلبية لنداءات القيادة الوطنية الموحّدة[٢٠].

٨ ـ المشاركة في الهيئات والاطر القيادية للانتفاضة الفلسطينية، وعلى المستويات كافة، من القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الى اللجان الشعبية، ثمّ الى اللجان المتخصصة في المجالات كافة. وهذه المشاركة أعطت عمل الهيئات حيوية ونشاطاً من طبيعة خاصة.

وامتدت المساهمة العمالية الى النشاطات الجماهيرية اليومية، فشارك عمال الضفة والقطاع في التظاهرات، وفي القوات الضاربة، وفي المصادمات اليومية مع قوات الاحتلال. وتكشف الارقام والنسب المتعلقة بالشهداء والجرحى والمعتقلين الحجم الكبير للمشاركة العمالية في هذه الانشطة[٢١].

والخلاصة، ان دور العمال في الانتفاضة يتبدّى في مشاركة ممثلي الطبقة العمالية في الهيئات واللجان كافة، التي انبثقت عن الانتفاضة، ابتداء من القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة وانتهاء بأصغر لجنة في الحي؛ كما شارك العمال في شتى أشكال المقاومة الجماهيرية، ابتداء من المذكرة والنداء والبيان، وانتهاء بالفرق الضاربة والصدامية، والاضراب العام، والامتناع عن العمل في المؤسسات والمشاريع الاسرائيلية. لقد اضطلعت الطبقة العاملة بدور طليعي في الانتفاضة، وكان لهذا الدور تأثير كبير في اكتساب السمة الديمقراطية لقيادة الانتفاضة وأدواتها الكفاحية؛ كما اكتسبت الانتفاضة صلابة هائلة وطول نفس واضحين في خوض الصراع مع الاحتلال والصمود في وجهه.

الآثار المباشرة لمشاركة العمّال في الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي

ان تأثير مشاركة العمال في الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي يقسم الى نوعين:

الاول تأثيرات عامة، يشترك فيها عمال الضفة والقطاع الى جانب غيرهم من الطبقات والفئات الفلسطينية المساهمة في أنشطة الانتفاضة. وهي تأثيرات ذات سمة عامة من طراز التأثيرات الناجمة عن مقاطعة البضائع والسلع الاسرائيلية في الاسواق الفلسطينية؛ وكذلك الامتناع عن دفع الضرائب والغرامات المفروضة على السكان العرب؛ ويضاف الى ذلك الخسائر التي تصيب جنود الاحتلال والمستوطنين اليهود، وتلك التي تصيب المرافق والخدمات والمنشآت الاسرائيلية، خاصة في الضفة والقطاع؛ كما يمكن ان يندرج تحت هذا النوع من التأثيرات التكاليف الباهظة التي تدفعها اسرائيل لقمع الانتفاضة، وهي ذات اثر مباشر على الاقتصاد الاسرائيلي[٢٢].

ان بعض مؤشرات هذا النوع من تأثيرات الانتفاضة في الاقتصاد يمكن ملاحظته في العديد من التصريحات الاسرائيلية. ومن هذه التصريحات قول المستشار الاقتصادي السابق لرئيس الوزراء، أمنون نوفيك، ان الانتفاضة كلفت اسرائيل، في الشهور الثمانية الاولى، حوالى ٨٠٠ مليون دولار، أي نحو مئة مليون دولار كل شهر[٢٣].

وقد أضاف مدير عام وزارة الصناعة والتجارة، يورام بيلزوفسكي، موضحاً جانباً آخر من تأثيرات الانتفاضة في الاقتصاد، فقال: «ان فلسطينيي الضفة والقطاع اشتروا، في السنة الاخيرة، بضائع اسرائيلية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار فقط، مقابل ٨٥٠ مليون في السنة التي سبقتها، ممّا يعني ان المقاطعة أدّت الى خسارة سنوية للمبيعات الاسرائيلية للضفة والقطاع مقدارها ٦٠٠ مليون دولار»[٢٤].

والثاني يمثل التأثيرات الناتجة عن اشتراك العمّال المباشر في الانتفاضة. وهي تأثيرات من طبيعة خاصة، ناتجة، اساساً، عن مقاطعة العمل في المستوطنات والمشروعات الاسرائيلية في الضفة

والقطاع، والامتناع عن الذهاب الى سوق العمل في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. ويمكن ملاحظة أهمّ هذه التأثيرات في:

○ التـأثيرات في الانتاج الصناعي. وفي هذا المجال، تفيد المعطيات بحدوث تراجع في الانتاج الصناعي خلال الثمانية شهور الاولى من الانتفاضة، وبلغت نسبته ٢٠ بالمئة مقارنة بما كان عليه الوضـع في الفترة عينها العام ١٩٨٧. وأوضح المسؤولون في وزارة الصناعة والتجارة ان احداث الانتفاضة هي السبب الاساسي لتباطؤ الانتاج، وكذلك غياب العمال، وقلّة الطلب. وأضافوا: «ان التراجع في النشاط الصناعي ملموس في الفروع الصناعية كافة، وخاصة فرع الصناعات النسيجية»[٢٥].

○ التأثيرات في الانتاج الزراعي. وطبقاً للتقديرات الاسرائيلية، فان تغييب العاملين من الضفة والقطاع أدّى الى تراجع الانتاج. وفي مجال التصدير فقط، انخفض المحصول الزراعي لعام ١٩٨٨ بمقدار ٣٠ بالمئة[٢٦].

وفي جانب آخر من هذه التأثيرات، نشير الى تصريح رئيس مجلس تسويق الحمضيات، ريفني ايلاند، والذي ذكر ان موسم الحمضيات، في العام ١٩٨٧، وصل ١,٤ مليون طن، وانه لن يصل في العام ١٩٨٨ الى أكثر من مليون طن، بسبب نقص اليد العاملة الناتج عن الانتفاضة. ويعني ذلك، عملياً، انخفاض موسم الحمضيات، وهو موسم رئيس، بنسبة الثلث[٢٧].

○ التأثيرات في قطاع السياحة، الذي يعمل فيه عدد كبير من أبناء الضفة والقطاع. وسجّل هذا القطاع تراجعاً على صعيد عدد السياح، وعلى صعيد العائدات في موسم العام ١٩٨٨، مقارنة بموسم العام ١٩٨٧[٢٨]. فقد انخفض عدد السياح من ١١٠ آلاف سائح في أيار (مايو) ١٩٨٧، الى ٨٧ ألفاً في الشهر عينه من العام ١٩٨٨، وانخفضت العائدات بنسبة تزيد على ٣٠ بالمئة، حيث وصلت مليار دولار مقارنة بـ ١,٦ مليار دولار العام ١٩٨٧[٢٩].

○ الى جانب ما سبق، فان ثمة تأثيرات أخرى، لا سيما التأثيرات غير المنظورة من طراز انقطاع الفلسـطينيـين المشتغلين في مناطق ١٩٤٨ عن تسديد الضرائب والرسوم التي اعتادت السلطات الاسرائيلية على أخذها، وهي تتراوح ما بين ٢٠ ـ ٥٠ بالمئة من أجور العمّال الفلسطينيين، الذين يصرفـون مبلغـاً يقـدّر بنحـو ثلث دخـولهم حيث يعملون. ولتقدير حجم الضرائب والاستقطاعات والصرفيات، نشير الى ان دخل العمال من عملهم في مناطق ١٩٤٨ قدّر في العام ١٩٨٦ بحوالى نصف مليار دولار[٣٠].

ان الآثار المباشرة لاشتراك عمال الضفة والقطاع في الانتفاضة تترك في نتائجها بصمات ثقيلة على الاقتصـاد الاسرائيـلي في قطاعاته الانتاجية ومرافقه، وهو أمر استرعى انتباه كبار المسؤولين الاسرائيليـين، فاتجهـوا الى التعامل معه، لا سيما موضوع مقاطعة العمل وهو الامر المحوري في المشاركة العمالية في الانتفاضة.

لقد ركزت تصريحات اسرائيلية كثيرة على «الاثر المحدود» لمقاطعة العمال العرب لسوق العمل الاسرائيلي، وحاولت الايحاء بعدم جدوى المقاطعة. ولكن الوقائع اشارت الى معطيات أخرى تدفع العمـال الى الاستمرار في مواقفهم ومواقعهم، ممّا توجبت معه تبدلات في التصريحات الاسرائيلية، فاتجـه المسـؤولون الى التحـدث عن استبـدال العمـال الفلسـطينيـين بآخرين، سواء من خارج

الارض المحتلة أو من الاسرائيليين.

وفي احد هذه التصريحات، قال وزير العمل الاسرائيلي، موشي كتساف: «ان هناك آلاف العمال الاجانب، من اوروبا، يقرعون ابواب اسرائيل». وأضاف: «انه لن يتوقف أي مصنع بسبب توقف عمّال المناطق المحتلة عن العمل، وان أي عامل من المناطق المحتلة سيتغيب عن عمله سيجد في مكانه عاملاً أجنبياً»(٣١).

وبالوقائع، فان تصريح كتساف السابق لا يملك سنداً عملياً وواقعياً(٣٢). لذا، فقد جاءت تصريحاته مترافقة مع اجراءات حكومية تقوم على دفع علاوات للجنود الذين يسرّحون من الخدمة، ويقبلون العمل في قطاعات الزراعة والبناء والصناعة بدلاً من العمال العرب. وبموجب هذه الاجراءات، يحصل الجنود، بالاضافة الى أجورهم، على نصف علاوة البطالة التي يمكن ان يحصلوا عليها في حال بقائهم بدون عمل(٣٣).

ويمكن القول، ان الاجراءات الاسرائيلية ضد المقاطعة العربية لسوق العمل الاسرائيلي، وما تتركه من آثار في الاقتصاد، لم تصل الى نتائج ملموسة، بل ان المقاطعة استمرت؛ وبالتالي، فآثارها مستمرة أيضاً، ولسوف تتزايد مع مرور الوقت دون ان يجد الاسرائيليون حلولاً عملية لهذا الوضع في المدى المنظور.

الارهاب ضد العمال والحركة النقابية

لقد جابهت قوات الاحتلال الانتفاضة بحملة قمع وارهاب واسعة، تجد تعبيراتها في أرقام تمّ الاعلان عنها، كجزء من نتائج الحملة خلال العام الاول، وفيها ان ٥٣٠ فلسطينياً سقطوا شهداء، و٣٠ ألف جريح، و٣٥ ألف أسير ومعتقل تمّ القاء القبض عليهم، اضافة الى ابعاد ٥٩ مناضلاً فلسطينياً الى خارج وطنهم(٣٤).

واذا كنا اشرنا الى تمييز الدور والاداء العمالي والنقابي في الانتفاضة، فان تعبيرات ذلك تظهر واضحة في حجم القمع الموجّه الى العمال وحركتهم النقابية في اطار القمع الاجمالي العام للفلسطينيين في الارض المحتلة.

لقد أشار مسؤول نقابي فلسطيني الى ان نسبة العمال من شهداء الانتفاضة في الشهور الخمسة الاولى من الانتفاضة بلغت ٤٠ بالمئة(٣٥). وهذه النسبة قريبة من التقديرات المستندة الى مذكرة اتحاد نقابات العمال في الضفة، والتي ذكرت ان ٧٠ فلسطينياً من العمال استشهدوا في شهور الانتفاضة حتى أواسط أيار (مايو) ١٩٨٨(٣٦).

واذا كانت لا تتوفر لدينا نسب أو ارقام تتعلق بعدد الجرحى من عمّال الضفة والقطاع من اجمالي عدد الذين جرحوا في حملات القمع العنصري الصهيونية، والبالغ عددهم ٣٠ ألف جريح، فانه يمكن تقدير هذه الاعداد بشكل متقارب مع نسب العمال من اجمالي المعتقلين، وهي نسبة تتراوح ما بين ٤٠ و٥٠ بالمئة. وبهذا المعنى، فان عدد الجرحى من عمال الضفة والقطاع الذين سقطوا في احداث العام الاول من الانتفاضة تدور حول ١٥ ألف جريح.

وطبقاً لمصادر نقابية أجنبية، فان نسبة العمال من المعتقلين تصل النصف. وقد ذكرت مجلة «الحياة العمالية»، التي يصدرها الاتحاد العام الفرنسي للشغل (C.G.T.)، ان عدد المعتقلين

الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية، حتى أواسط نيسان (ابريل) ١٩٨٨، بلغ ١٥ ألف معتقل، منهم ٥٠ بالمئة من العمال، أي ٧٥٠٠ معتقل[٣٧].

وتقارب نسبة العمال المعتقلين في قطاع غزة نسبة أقرانهم في الضفة. واستناداً الى تقرير أصدره المركز الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية، ومقرّه في براغ، فان عدد المعتقلين من العمال بلغ ١٥٧٩ معتقلاً من اجمالي ٣١٩٦ معتقلاً تمّ تسجيلهم في نقابة المحامين في القطاع حتى ١٩٨٨/٩/٣٠. وهذا العدد يمثل ما نسبته ٤٠و٤٩ بالمئة من اجمالي المعتقلين.

واستناداً الى ما ذكر اعلاه، فان عدد العمال المعتقلين، خلال العام الاول للانتفاضة، وصل الى ١٧٥٠٠ معتقل من اجمالي عدد المعتقلين في الفترة عينها، والبالغ ٣٥ ألف شخص، حسب مصادر منظمة التحرير الفلسطينية.

وبطبيعة الحال، فان النقابيين الفلسطينيين من قادة العمال في الضفة والقطاع كانوا عرضة لعمليات القمع والارهاب الواسعة. وهناك المئات منهم تمّ اعتقالهم والزج بهم في المعتقلات، بما في ذلك معتقل انصار ـ ٣ الصحراوي القريب من غزة. وتبعاً لمصادر الاتحاد العام الفرنسي للشغل، فان قوات الاحتلال زجّت بـ ١٥٠٠ نقابي في السجون والمعتقلات حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، في الضفة الفلسطينية فقط[٣٨]. وفي مقدم هؤلاء قيادات الحركة النقابية والامين العام لاتحاد النقابات في الضفة، محمود زيادة[٣٩].

واذا كانت لا تتوفر لدينا معطيات رقمية حول عدد المعتقلين من النقابيين العمال في قطاع غزة، فان هناك مؤشراً على ذلك هو قيام سلطات الاحتلال باعتقال معظم القيادات النقابية، ومن بينهم اعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العمالية في القطاع، اضافة الى عدد من أعضاء المجالس الادارية للنقابات[٤٠].

وتمتد عمليات القمع والارهاب الصهيوني ضدّ العمال وحركتهم النقابية لتصل حدّ الابعاد. فهناك عدد من العمال والنقابيين من اجمالي المبعدين البالغ عددهم ٥٩ مناضلاً، من بينهم سكرتير كتلة الوحدة العمالية في قطاع غزة، جمال زقوت، والذي اتهمته السلطات الاسرائيلية بعضوية القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ كما أُصدرت قرارات ابعاد بحق عضو اللجنة التنفيذية لنقابات العمال في الضفة، رضوان زيادة، وعضو المكتب المركزي لكتلة الوحدة العمالية في المناطق المحتلة، محمد اللبدي، وآخرين[٤١].

وامتد هجوم الاحتلال ليشمل المقارّ النقابية المحلية والاقليمية في الضفة والقطاع، فتمّ اقتحام معظم المكاتب واعتقال من فيها؛ كما صودرت محتوياتها، وتمّ اتلاف العديد منها. وحتى أيار (مايو) ١٩٨٨، قامت السلطات بغلق ١٩ نقابة في الضفة تتبع اتحاد نقابات العمال، وهو احد المنظمات الاقليمية في الضفة[٤٢].

ان عمليات غلق النقابات العمالية ومجمّعاتها شملت مختلف المدن والمناطق. ومن أبرز ما تمّ غلقه اتحاد النقابات في قطاع غزة، ومجمّع النقابات العمالية في كل من نابلس وجنين، ومقار نقابات عمال المؤسسات العامة في طولكرم وسلفيت ودير الغصون وعشرات النقابات في مدن وقرى الضفة والقطاع، الى درجة ان ليس هناك نقابة واحدة لم يتمّ غلقها من جانب الاحتلال لفترة ما[٤٣].

ويمكن القول، ان المحصلة العامة لعمليات القمع والارهاب الاسرائيلي ضد العمال ونقاباتهم

هي أكبر بكثير ممّا تدل عليه الوقائع والارقام التي أوردناها، والتي ليست سوى مؤشرات، فحسب، الى عمليات القمع، وهي، في الوقت عينه، مؤشرات الى مساهمة العمّال وحركتهم النقابية في الانتفاضة الشعبية.

خلاصة

خاتمة للبحث، نشير الى استنتاجات، أبرزها:

○ انه لا يمكن فصل الدور الهائل للعمّال الفلسطينيين في الانتفاضة عن مجمل التراكمات النضالية للحركة الوطنية الفلسطينية، والتي يشغل العمال مكانة هامة على خارطتها، سواء من خلال النقابات بوصفها منظمات اجتماعية ـ مهنية مناضلة، أو من خلال موقعهم في الحركة الوطنية بصفتها حركة سياسية مناهضة للاحتلال وكيانه.

○ ان العمال وحركتهم النقابية كانوا في طليعة المبادرين الى تفجير الانتفاضة والانخراط فيها، سواء في فعاليات وأنشطة مستقلة من خلال النقابات، أو في الانشطة العامة جنباً الى جنب مع بقية طبقات وشرائح المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع.

○ وبعد ان ترسّخت المبادرة العمالية النقابية في الانتفاضة أخذت مظهراً أكثر دقة وجدوى وتنظيماً من خلال التزام البنية العمالية النقابية بتوجيهات قيادة الانتفاضة، وبخاصة اللجان الشعبية، والقيادة الوطنية الموحدة التي نظّمت بياناتها الخطط العامة للتحركات السياسية والشعبية.

○ وبشكل عام، فان مشاركة العمال في الانتفاضة أكسبت الانتفاضة ابعاداً سياسية واقتصادية هامة؛ اذ ان هذه المشاركة وضعت، لأول مرة، اسساً مادية لفصل المجتمع الفلسطيني عن التجمع الاستيطاني، والذي مارس سياسة هيمنة والحاق سياسي واقتصادي.

○ والمشاركة العمالية النقابية في الانتفاضة، على نحو ما ظهرت عليه، كانت أول مشاركة من نوعها منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع العام ١٩٦٧. وبهذا تمثّل نقطة تحول حاسم في موقع العمال ونقاباتهم من الاحتلال، وتصعيد للنضال ضده. وهذه المشاركة من بين عوامل أساسية أدت الى تقدم الانتفاضة وفقاً لما ظهرت عليه.

وأدت المشاركة العمالية في الانتفاضة، سواء من خلال دور العمّال العام أو دورهم الخاص الذي أبرز تعبيراته الاضراب عن العمل، ومقاطعة سوق العمل الاسرائيلي في الضفة والقطاع والمناطق المحتلة العام ١٩٤٨، ممّا أدى الى ايقاع خسائر كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، بالاقتصاد الاسرائيلي.

وازاء المشاركة العمالية والنقابية الواسعة والنشطة، شنّ الاحتلال هجمات متتالية على العمال وحركتهم النقابية. وتختصر أرقام الشهداء والجرحى والمعتقلين والمبعدين هذه الهجمات، وكذلك عمليات اغلاق المقار النقابية في انحاء الضفة والقطاع.

---

(١) د. حسن عبد القادر صالح، «الشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، ص ٤٦.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) انظر د. جميل هلال، «ملاحظات أولية حول مشاركة المرأة في الانتاج»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٥، حزيران (يونيو) ١٩٨١.

(٤) انظر فايز ساره، «الاتجاهات الاساسية للسياسة الصهيونية في الضفة وغزة»، **الهدف** (دمشق)، ١٩٨٣/٣/٧.

(٥) انظر روز مصلح، «العمال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العددان ١١٦/١١٧، تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٨١.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) انظر، مثلاً، تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم الى الدورة ٧٠، لعام ١٩٨٤، في **صامد الاقتصادي** (عمّان)، العدد ٥٥، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ٩٥.

(٨) انظر «الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٥٥، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٥؛ وغسان حرب، «النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود»، **المصدر نفسه**، وبخاصة ص ٥٦ ـ ٦١.

(٩) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٨، ص ٢٦٢.

(١٠) علي ابو هلال، «دور الطبقة العاملة الفلسطينية في الانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٧٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(١١) فايز ساره، «البنية الاجتماعية للانتفاضة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ٨. وحتى أواخر العام ١٩٨٨، كان أكثر من ثلث عمال الضفة والقطاع العاملين في مناطق ١٩٤٨ المحتلة يمتنعون عن الذهاب الى سوق العمل الاسرائيلي، **الشعب** (باريس)، ١٩٨٨/١٢/١٥.

(١٢) بيان القيادة الوطنية الموحّدة الرقم ٦، **الحرية** (نيقوسيا)، ١٩٨٨/٢/١٤.

(١٣) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٢.

(١٤) بيان القيادة الوطنية الموحّدة الرقم ١٦، **النداء** (بيروت)، ١٩٨٨/٥/١٢.

(١٥) ساره، «البنية الاجتماعية للانتفاضة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨ ـ ١٠.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) **النداء**، ١٩٨٨/١٠/٢.

(١٨) **الوطن** (الكويت)، ١٩٨٨/٢/٧. وتختلف التقديرات، وتتفاوت الارقام، بصدد الشهداء والجرحى، وخاصة الجرحى حيث لا يراجع الكثير منهم العيادات والاطباء لاسباب متعددة.

(١٩) فايز ساره، «الخدمات الطبية في الضفة والقطاع»، **بلسم** (نيقوسيا)، العدد ١٦٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨.

(٢٠) **الرأي** (عمّان)، ١٩٨٨/١/١٣؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٢١) ابو هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، انظر نافذ عليّان، «تأثير الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي؛ قراءة أولية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٢ ـ ٢٩.

(٢٣) **القبس** (الكويت)، ١٩٨٨/٧/٢٩.

(٢٤) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢١.

(٢٥) **نشرة الارض** (دمشق)، ١٩٨٨/١٢/٢١.

(٢٦) **الشعب** (القدس)، ١٩٨٨/١/١٩.

(٢٧) **نشرة الارض**، ١٩٨٨/٤/١٨؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٤/١٢.

(٢٨) **تشرين** (دمشق)، ١٩٨٨/٦/٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٥/١٠.

(٢٩) **الشرق الاوسط** (لندن)، ١٩٨٨/٦/٢٦.

(٣٠) عليان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(٣١) **نشرة الارض**، ١٩٨٨/١/١١؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٨٨/١/٨.

(٣٢) اشارت **دافار** (١٩٨٨/٢/١٥) الى ان محاولات السلطات الاسرائيلية الاستعاضة بعمال أجانب عن عمال الضفة والقطاع المضربين والممتنعين عن التوجه الى العمل في سوق العمل الاسرائيلي، بسبب الانتفاضة، أسفرت عن دخول ٨٢٠٠ عامل اوروبي سوق العمل، بينهم ٢٢٠٠ يعملون بشكل رسمي، والبقية تعمل دون مصادقة وزارات الحكومة. وأضافت الصحيفة ان اتصالات تجرى لاستقدام ٣٠٠ عامل

بولوني من طريق شركة «تتفيت» المتخصصة باستيراد العمالة.

(٣٣) **الارض** (دمشق)، أيار (مايو) ١٩٨٨؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٤/٢٥.

(٣٤) «تقرير دائرة الوطن المحتل الى الدورة ١٩ للمجلس الوطني»، **الوطن**، ١٩٨٨/١٢/٧. وقد اعترف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بأن الشهور العشرة الاولى للانتفاضة تسببت بمقتل ٢٥٠ فلسطينياً، وجرح سبعة آلاف، واعتقال ١٨ ألفاً غيرهم، **القبس**، ١٩٨٨/١٠/١٠.

(٣٥) «قائد نقابي يتحدث»، **النداء**، ١٩٨٨/٥/٢٢.

(٣٦) «مذكرة الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية»، **الحرية**، ١٩٨٨/٥/٢٩.

(٣٧) انظر، في هذا الخصوص، **الحياة العمالية** (باريس)، ١٩٨٨/٤/١٨.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/١٢. ولتقدير حجم الهجوم الاسرائيلي على النقابيين في المدن، نشير الى مدينة نابلس التي يقود العمل النقابي فيها سبعة اشخاص، تمّ اعتقال ثلاثة منهم، واثنان مطاردان من قبل سلطات الاحتلال.

(٣٩) ابو هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥.

(٤٠) **المصدر نفسه**.

(٤١) **المصدر نفسه**.

(٤٢) ماهر كيوان، «القمع الفاشي»، **الحرية**، ١٩٨٨/١٢/١١.

(٤٣) ابو هلال، **مصدر سبق ذكره**؛ وكيوان، **مصدر سبق ذكره**.

اللجنة العربية العليا في عهد الانتداب

سميح شبيب

تأسّست الأحزاب السياسية في فلسطين اثر اعلان اللجنة التنفيذية وإقرارها، في السابع عشر من آب (اغسطس) ١٩٣٤، بشرعية قيام الأحزاب، وذلك في محاولة واضحة للتخلص من أزمتها التنظيمية المزمنة، وممّا كانت تعاني من شلل واضح، خاصة بعد وفاة رئيسها موسى كاظم الحسيني، من جهة، وما عوّلته القوى السياسية، آنذاك، على صلاحية الأحزاب، كاطار جديد، قادر على استيعاب الحالات السياسية والتنظيمية، القائمة والمستجدة، على الساحة الفلسطينية، من جهة اخرى.

الّا ان هذا الاندفاع المحدو بالأمل سرعان ما خفت بريقه، بعدما أعاد تشكيل الأحزاب انتاج الازمة السياسية من جديد، على الرغم من الاسماء الجديدة، والبرامج المحدثة، وما رافقها من مهرجانات سياسية، حاول كل فريق، خلالها، ابراز قوته، وما تحظى به قيادته من تأييد شعبي. ولم تطل فترة تشكيل الأحزاب كثيراً في ظل ما كانت تشهده البلاد من تطورات داخلية عاصفة، فاستمرت تجربتها زهاء عام وثمانية شهور، كانت فلسطين، خلالها، تشهد قيام وتشكيل اللجان القومية في المدن الرئيسة والقرى، فانبثقت من كل لجنة لجان فرعية مساعدة، كانت، عملياً، خارج الاطارات السياسية القائمة؛ بل ان تشكيلها جاء استجابة موضوعية لما كانت تشهده مدن فلسطين وقراها من مخاطر جديدة، جراء تزايد الهجرة، وما تتخذه سلطات الانتداب من اجراءات قمعية. اضافة الى ذلك، شهدت الحركة النقابية، خاصة في قطاعي الصحافيين والعمال، نشاطاً مركزاً، تميّز بالوضوح، وتجاوز، في الطرح السياسي، برامج الاحزاب وتحركاتها. ولعل أخطر ما شهدته تلك الفترة هو ازدياد حركة التسلح الداخلي، وبروز المزيد من الخلايا المسلحة في القرى والمدن، بشكل سري، يشبه في تكوينه وادائه اسلوب تنظيم عزالدين القسّام.

الاضراب الكبير، وتأليف اللجنة العربية العليا

أصدرت اللجنة القومية، في يافا، في العشرين من نيسان (ابريل) ١٩٣٦، دعوة الى الاضراب العام الشامل؛ وأصدرت لجنة أخرى مماثلة، في القدس، تأييدها للاضراب. وفي اليوم التالي، قدمت اللجنة القومية، في حيفا، مذكرة الى حاكم اللواء، تعلن فيها الاضراب، ابتداء من ٢٢/٤/١٩٣٦، وحدّدت المطالب التالية: ايقاف الهجرة الصهيونية الى فلسطين؛ وسنّ تشريع يمنع تسرب الاراضي؛ وتشكيل حكومة وطنية[١].

ولاقت الدعوة الى الاضراب تأييداً شعبياً واسعاً، ما لبث ان عمّ انحاء فلسطين، ولم يتخلّف عنه سوى موظفي الحكومة. وبذلك جاءت الدعوة الى الاضراب، وتنظيمه، وتنفيذه، عبر اللجان القومية، والهيئات الشعبية، ولم تأت عبر قيادات الأحزاب؛ الامر الذي دلّل، بوضوح، على قدرة

الهيئات الشعبية واللجان القومية على انتزاع زمام المبادرة، وقيادة الشارع، دون العودة الى القيادات السياسية العليا.

ازاء ذلك، تداعى ممثلو الاحزاب الستة في البلاد الى اجتماع للتشاور في ما يمكن القيام به، بغية اعادة سيطرة الاحزاب على الاوضاع، بعدما اضربت البلاد على نحو شامل وحددت اللجان القومية مطالبها السياسية بشكل يتناقض مع توجهات رؤساء الاحزاب، القاضية بارسال وفد الى لندن. وفي أجواء مناقشات قادة الاحزاب، كان الرأي السائد هو ان لجنة يشترك فيها رؤساء الاحزاب ومفتي فلسطين رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، الحاج امين الحسيني، هي الحل الوحيد للخروج من المأزق. الّا ان هذا الحل اصطدم بعقبتين: الاولى، ان الحاج امين الحسيني لم يرد ان يتصدر قيادة الحركة الوطنية مباشرة؛ والثانية ان راغب النشاشيبي خشي من تكوين لجنة سياسية يرأسها الحاج امين، وتؤدي الى تكريس هذا الاخير زعيماً سياسياً. وعلى الرغم من هاتين العقبتين، اوضح التحرك الذي قام به قادة الاحزاب ان ثمة ادراكاً لدى الجميع، بمن فيهم المعارضون، ان تأليف لجنة عليا، تتمثل فيها الاحزاب كافة، اصبحت ضرورة لا بدّ منها. وفي هذا السياق، جاء من حيفا الى القدس وفد مؤلف من محمد علي التميمي ورشيد الحاج ابراهيم ومعين الماضي، وتحادث مع العاملين في القدس حول مسألة تأليف لجنة عليا، فارتؤي ان الغاية لا تتحقق الّا باشتراك جميع رؤساء الاحزاب، بمن فيهم رئيس المجلس الاسلامي الأعلى، الحاج امين الحسيني، الذي كان، في الحقيقة، الزعيم الوطني المؤيَّد من أكثرية المسلمين. الّا ان الحاج أمين تردّد في القبول، في البداية، مبدياً خشيته من عدم التعاون معه، لكنه عاد ووافق في النهاية[٢].

على كل حال، تألفت اللجنة برئاسة الحاج أمين؛ واشترك فيها احمد حلمي عبد الباقي، الذي بدأ يبرز كزعيم للنهضة الاقتصادية فسمّي أميناً لمالية اللجنة؛ وسكرتير عام حزب الاستقلال، عوني عبد الهادي، سكرتيراً لها؛ وسمّي عضواً كل من رئيس الحزب العربي، جمال الحسيني، ورئيس حزب الدفاع، راغب النشاشيبي، ورئيس حزب الاصلاح، د. حسين الخالدي، ورئيس حزب الكتلة الوطنية، عبد اللطيف صلاح، ورئيس لجنة مؤتمر الشباب، يعقوب الغصين، ويعقوب فراج عن المسيحيين الأرثوذوكس، والفرد روك عن المسيحيين الكاثوليك[٣]. وقد تمّ تشكيل اللجنة في اجتماع حافل، أذيع خلاله ميثاق اللجنة، الذي طالب بـ «استمرار الاضراب الى ان تغيّر الحكومة الانجليزية سياستها، فتوقف الهجرة اليهودية، وبيوع الأراضي لليهود، وتقوم حكومة وطنية نيابية، على ان يكون وقف الهجرة هو البادرة العاجلة لذلك التغيير»[٤]. وبذلك حاولت هذه اللجنة الوليدة مسايرة التطورات السياسية في البلاد، واستيعابها، دونما أية محاولة جادة منها لتطوير الاحزاب، او محاولة تصعيد اشكاله الكفاحية.

وصف محمد عزة دروزة اللجنة العربية العليا بأنها «كانت اقل اندفاعاً وحماساً من الشعب، بحيث يصحّ ان يقال انها كانت مسوقة بحماس الشعب واندفاعه، اكثر منها سائقة له». واستدرك: «ان اندماج رؤساء الاحزاب والزعماء فيها جعل لها مركزاً قوياً معتبراً في نظر الشعب والسلطات؛ وكان ذلك من أقوى العوامل في نجاح الاضراب واستمراره»[٥].

وبالفعل، لقد تعاملت اللجنة العربية العليا مع الاضراب من منطلق محاولة استيعابه وتوظيف نتائجه لمصلحة تعزيز مكانتها عربياً؛ ومن ثمّ قبولها طرفاً مفاوضاً مع البريطانيين. ومن خلال ذلك، وبعدما عجزت السلطات البريطانية عن مجابهة الاضراب واجهاضه، بدأت بريطانيا في ادخال

وسطاء عرب، بدءاً من شرق الاردن، ثمّ من السعودية، فالعراق. ومع بدء الوساطات العربية، برز، داخل اطار اللجنة العربية العليا، فريقان: رأى الاول ضرورة استمرار الاضراب حتى توقف الحكومة البريطانية الهجرة اليهودية وقفاً تاماً وتعلن استعدادها لقبول مبدأي منع بيع الاراضي وتشكيل حكومة مسؤولة لدى مجلس نيابي منتخب؛ ورأى الثاني ضرورة انهاء الاضراب، «اذا ضمنت حكومة العراق وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، اي ايقاف جميع أصناف الهجرة، وتعهدت بانجاز مطاليب العرب المشروعة، وهي وقف الهجرة اليهودية وقفاً باتاً، ومنع بيوع الأراضي منعاً تاماً، وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة لدى مجلس نيابي منتخب»(٦).

وعلى الرغم من ان الرأي الأول كان رأي أكثرية اللجان القومية والهيئات الشعبية، الّا ان قيادة اللجنة العربية العليا كانت تميل الى الاخذ بالرأي الثاني، لأنه يحقق ضماناً عربياً يعزز مكانتها، ويساعدها على دخول مفاوضات مع بريطانيا وهي مدعمة بتأييد وضمان عربيين.

وفي ظل أجواء مراهنة اللجنة العربية العليا على دخول المفاوضات مع بريطانيا، تقدم نوري السعيد، في ٢٦/٨/١٩٣٦، الى اللجنة العربية العليا، باقتراحين: الاول، ان تقوم اللجنة العربية العليا باتخاذ جميع الوسائل الفعّالة لانهاء الاضراب والاضطرابات الحاضرة؛ والثاني، ان تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لانجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة(٧).

وفي السياق ذاته، بعث الملك عبدالعزيز آل سعود، بتاريخ ٨/١/١٩٣٦، ببرقية الى رئيس اللجنة العربية العليا، حثّه فيها على انهاء الاضراب، وقال: «نحن، بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله، ندعوكم للاخلاد الى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل»(٨). وعلى الرغم من ان اللجنة العربية العليا كانت رفضت وساطة الأمير عبدالله، الّا انها وافقت على وساطة العراق، لاعتقادها بأن وساطة عربية، تشترك فيها بغداد وعمّان والرياض وصنعاء، كفيلة بأن تدعم عرب فلسطين(٩).

واثر ذلك، أصدرت اللجنة العربية العليا، بتاريخ ١٢/١٠/١٩٣٦، بياناً الى الشعب دعتهم فيه الى «الاخلاد الى السكينة، وانهاء الاضراب والاضطرابات ابتداء من صباح الاثنين المبارك، الموافق ١٢ تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٣٦». وجاء في بيان اللجنة: «لمّا كان الامتثال لارادة اصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم والنزول على ارادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد، اعتقاداً جازماً، بأن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم الّا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم؛ لذلك، فاللجنة العربية العليا، امتثالاً لارادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والامراء، واعتقاداً منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم، تدعو الشعب العربي الكريم الى انهاء الاضراب والاضطراب، انفاذاً لهذه الاوامر السامية، التي ليس لها من هدف الّا مصلحة العرب»(١٠). وهكذا انتهى الاضراب الكبير، بعد استمراره زهاء ستة شهور كاملة، دونما قيد او شرط، وذلك بعدما اعتمدت اللجنة العربية العليا، في قرارها هذا، على «حسن نوايا العرب».

وعليه، يمكن القول ان ما شهدته فلسطين من تطورات سياسية وتنظيمية متنامية، وبشكل خاص في سنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦، أملت على القيادات السياسية تشكيل هيئة سياسية تتواءم مع المستجدات، فكان تأسيس اللجنة العربية العليا، التي شكلت، في حينه، حدثاً سياسياً بارزاً، لا سيما أنها جاءت بعد تفرّق القادة وتشتتهم وتنابذهم خلال فترة تأسيس الأحزاب. الّا ان تلك اللجنة، وعلى الرغم من اقرار اللجان القومية والهيئات الشعبية بشرعيتها السياسية، لم تتمكن من قيادة النضال السياسي والعسكري الفلسطيني؛ بل انها حاولت استثماره، وجني نتائجه، اعتماداً على

الوعود العربية، مراهنة منها على حسن نوايا بريطانيا. لذا، اتسمت مسيرة اللجنة، منذ البدء، بعدم قدرتها على قيادة النضال الوطني، انّما كانت تلحق الطليعة والقوى الشعبية، او تواكبها في أحسن الحالات.

«لجنة بيل»

ما ان انتهى الاضراب الكبير في فلسطين، حتى سارعت بريطانيا الى الاعلان عن نيّتها ارسال لجنة ملكية (لجنة بيل) لتقصّي الحقائق، ودراسة الاوضاع، والاستماع الى شهادات السياسيين؛ وحدّدت وصول تلك اللجنة الى فلسطين بتاريخ ١١/١١/١٩٨٩. والواقع، كانت بريطانيا حريصة على اظهار ارسال اللجنة بأنه مسألة لا ترتبط بالاضراب، ولا بالوساطة العربية. وفي هذا السياق، صرّح وزير المستعمرات البريطاني، في البرلمان، «بأن الحكومة البريطانية لم تكلف الرؤساء العرب بالوساطة؛ وانهم فعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم»[١١]. وفي الوقت عينه، اعلن الوزير ان حكومته، بناء على توصية المندوب السامي في فلسطين، «قررت الّا توقف الهجرة، لعدم وجود اسباب تبرر ذلك»[١٢]، على اعتبار ان ايقاف الهجرة يؤدي الى تغيير الحالة، ولا بد ان يؤثر في التحقيق. لذلك، قررت سلطات الانتداب اعطاء شهادات هجرة لألف وثمانمئة عامل كل شهر، ولمدة ستة شهور، ابتداء من الأول تشرين الاول (اكتوبر)[١٣]. اما اللجنة العربية العليا، فقد رأت في ذلك «امراً مخالفاً لما كان ينتظره العرب»، وقررت «عدم التعاون مع اللجنة الملكية»[١٤].

لاقى قرار اللجنة العربية بمقاطعة اللجنة الملكية استياء عربياً واضحاً، لا سيما من الامير عبدالله والملك ابن سعود الذي هدّد «بقطع جميع علاقاته باللجنة العربية العليا، اذا رفضت المثول امام اللجنة الملكية»[١٥]، وذلك بعدما بعث ببرقية الى المفتي، أكد له، فيها، «ان مقاطعة اللجنة الملكية فيه ابطال للنتائج التي سعينا من اجلها الى ايقاف الاضراب، وتأييد لمصلحة أعداء العرب»[١٦].

وفي تلك الاجواء، برزت داخل اطار اللجنة العربية العليا آراء اخرى مهادنة لطروحات الامير عبدالله. وبهذا وجدت اللجنة نفسها تواجه خطر الانشقاق، من جهة، وفقدان الغطاء الرسمي العربي، من جهة اخرى، فاضطرت، مرة اخرى، الى الاذعان، وألغت، في ٦/١/١٩٣٧، قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية، وقام المفتي، بصفته رئيساً للجنة العربية العليا، في ١٢/١/١٩٣٧، بالادلاء بشهادته الى اللجنة الملكية، بحضور اعضاء اللجنة العربية؛ ثمّ استمعت اللجنة الملكية، في جلسات تالية، لشهادات اعضاء اللجنة العربية العليا الآخرين[١٧]. وفي مجمل الشهادات التي أُدلي بها، طالبت اللجنة العربية العليا بالغاء الانتداب، وباقامة حكم وطني مستقل.

وعندما أصدرت اللجنة الملكية تقريرها، تضمّن، بشكل واضح، ان الاسباب الكامنة وراء ثورة العام ١٩٣٦ تعود الى رغبة العرب في الظفر بالاستقلال الوطني، من جهة، وخوفهم من اقامة «وطن قومي» يهودي في بلادهم، من جهة اخرى. واورد التقرير اسباباً أخرى، بينها حصول الاقطار العربية المجاورة لفلسطين على الاستقلال الوطني، في حين لم يتيسّر للفلسطينيين ذلك، مع انهم ليسوا اقل من اخوانهم جدارة بالاستقلال. واضاف ان الطابع المتطرف لـ «القومية» اليهودية قد زاد مخاوف العرب من السيطرة اليهودية عليهم[١٨]. ومن الجدير ذكره، انه، في ٣/٧/١٩٣٧، وقبل نشر التقرير المذكور، قرّر حزب الدفاع المعارض انسحاب رئيسه راغب النشاشيبي مع يعقوب فراج من اللجنة العربية العليا، مع ان الاخير لم يكن ممثلاً للحزب رسمياً. وعلّل الحزب قراره بعدم انتظام اجتماعات اللجنة وباجراء مفاوضات واجراءات باسمها دون قرارات، وسفر رئيسها الى سوريا دون علمها[١٩].

لكن هذا التعليل بدا باهتاً وظاهرياً لدى الكثيرين آنذاك، ورأوا ان السبب الحقيقي لانسحاب حزب الدفاع هو للتملّص من تأثير قرار اكثرية اعضاء اللجنة العربية عليه، حين يتمّ نشر تقرير لجنة بيل.

وعلى الرغم من تأثير انسحاب حزب الدفاع في مسيرة اللجنة العربية العليا، الاّ ان اللجنة التزمت سياسة هادئة ومتزنة ازاء الانسحاب، ولم تنجرّ الى المهاترات والاتهامات، فاكتفت باصدار بيان وجهت، خلاله، نداءها «الى ضمير كل فرد في الامة الكريمة باجتناب كل شقاق وتصدع في الجبهة القومية، وبالبقاء صفاً واحداً وشملاً مجتمعاً، لتتمكن البلاد من مواجهة الاحداث المقبلة بما تقتضيه المصلحة العامة»(٢٠).

لكن عاد الشقاق، مجدداً، الى الاطار القيادي السياسي في ظل ظروف عصيبة للغاية. لقد أعلنت لجنة بيل مقترحاتها في السابع من تموز (يوليو) ١٩٣٧. وتناولت المقترحات جذور الاضطرابات، فجعلت العرب واليهود في مستوى واحد؛ وقسمت توصياتها الى قسمين: قسم عاجل انطوى على اقتراحات بتحديد الهجرة من كافة الانواع باثني عشر ألفاً في السنة، لمدة خمس سنين، وبمنع انتقال الاراضي العربية الى اليهود في بعض المناطق، وبالاهتمام بتحسين تعليم العرب واقتصادهم وانشاء مجلس تشريعي لهم؛ وقسم آخر خصص لما هو استراتيجي، ونص على اقتراح بتقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام: عربي، يُضم الى شرق الاردن، وبه تقام مملكة عربية ذات سيادة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا، على غرار ما هو قائم مع العراق، ويشمل مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس وشرق مناطق طولكرم وجنين وبيسان ومدينة يافا؛ ويهودي يشمل جميع الساحل من حدود لبنان الى المجدل وسهول شارون ومرج ابن عامر وبيسان ومنطقتي الجليل، الشرقية والغربية، وتقوم فيه دولة يهودية ذات سيادة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا؛ وقسم انتدابي بريطاني يشمل مقاطعة القدس وبيت لحم والناصرة، وممراً من القدس الى يافا يشمل قرى هذه الطريق ومدينتي اللد والرملة، على ان تبقى مدن حيفا وطبريا وصفد وعكا تحت ادارة الدولة المنتدبة مدة من الزمن، وعلى ان يكون النقب، او بعضه، تحت ادارة هذه الدولة ايضاً. وقد بلغ عدد العرب في القسم اليهودي نحو نصف سكانه، ومساحة اراضيهم نحو ثلاثة اضعاف اراضي اليهود، أي نحو ٣٠٠ ألف عربي وثلاثة ملايين وربع المليون دونم، مقابل نحو ٣٠٠ الف يهودي ومليون وربع المليون دونم، بينما بلغ عدد اليهود في القسم العربي نحو ١٢٥٠ شخصاً، واراضيهم نحو مئة ألف دونم(٢١).

واثر اعلان التقرير المذكور، سادت في الأوساط الفلسطينية موجة استنكار عارمة. وكان واضحاً ان البلاد مقبلة على موجة اكثر عنفاً من سابقاتها، في مواجهة سياسة الانتداب. وازاء ذلك، استدعى المندوب السامي المفتي وبعض اعضاء اللجنة العربية العليا، ونصحهم «بالتروي قبل قول كلمتهم والدعوة الى الهدوء والرزانة»، وكانت الشائعات تتردد عن عزم السلطات على اتخاذ تدابير شديدة للحؤول دون الهياج الشعبي، وما ينشأ عنه. وقد اجتمعت اللجنة العربية العليا لتدارس الامر، وقررت توجيه نداء الى ملوك وامراء وزعماء العرب، ورؤساء حكوماتهم، لافته انظارهم الى ما يتبدّى من كارثة جديدة تحيق بفلسطين؛ وكذلك توجيه رد استنكار لتقرير اللجنة وتوصياتها ولبيان الحكومة(٢٢). وفي ختام الاجتماع، اصدرت اللجنة العربية العليا بياناً، جاء فيه: «لمّا كانت هذه التواصي والمقترحات لا تلتئم ومصلحة البلاد بوجه ما، فاللجنة العربية تعلن رفضها لها، وبصورة خاصة لمشروع التقسيم، رفضاً باتاً، معتقدة، بكل اخلاص، بأن هذا المشروع أبعد من ان يكون وسيلة صالحة لتوطيد السلام، واقرار الطمأنينة العامة في هذه البلاد»(٢٣).

ونظراً الى ما تضمّنه تقرير لجنة بيل من تجريح لمشاعر العرب وامانيهم، وبسبب اشتداد

الثـورة المسلّحة وتنامي قوّتها، لم تجرؤ اية قوة سياسية فلسطينية على تأييده. وفي هذا السياق، تداعت الهيئـة المركزية لحزب الدفاع، بتاريخ ١٩٣٧/٧/١١، و«قررت، بالاجماع، رفض مشروع تقسيم فلسطين المقترح من اللجنة [لجنة بيل]، لأنه مناف لآمال الأمة، ويضرّ بمصالحها، وممزق لوحدتها، وهادم لكيانها واستقلالها، ويقضي على قسم عظيم منها بالفناء العاجل»(٢٤).

ومن خلال هذا التقاطع بين موقفي اللجنة العربية العليا وحزب الدفاع، قامت الاولى بالاتصال براغب النشاشيبي، مطالبة اياه بالعودة الى اللجنة، من أجل توحيد الصفوف، لكن النشاشيبي رفض ذلك، مصرّاً على بقائه خارجها.

تشتُّت القيادة السياسية

اشتدت الثورة الشعبية في فلسطين، واتخذت منحى جديداً، بعدما اقدمت مجموعة مسلحة، في ١٩٣٧/٩/٢٦، على اغتيال الحاكم البريطاني للواء الجليل، اندروز، وما تبعه من حملة اعتقالات واسعة. ازاء ذلك، استنكرت اللجنة العربية العليا حادث الاغتيال، واحتجت، في الوقت عينه، على حركة الارهاب والاعتقالات. الّا ان ذلك لم يحل دون اقدام السلطات البريطانية على الاعلان عن عدم شرعية اللجنة العربية العليا، واللجان القومية، واعلنت تلك السلطات انها عزلت المفتي من رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى ورئاسة الاوقاف، واعتقلت اربعة من أعضاء اللجنة ونفتهم الى جزيرة سيشل(٢٥).

حاولت اللجنة العربية تدارك الاوضاع، والعودة بالامور الى ما كانت عليه قبل اغتيال اندروز، فطلبت من السلطات البريطانية اذناً بعقد مؤتمر عربي عام في فلسطين، لدراسة المستجدات. الّا ان السلطات البريطانية رفضت ذلك، فكان ان اتفقت اللجنة مع لجنة الدفاع عن فلسطين في سوريا على عقد هذا المؤتمر في بلودان؛ ونجحت في عقده، بحضور وفود عربية من مصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الاردن وفلسطين. وبلغ عدد المشاركين اربعمئة وخمسين شخصية سياسية معروفة.

افتتح المؤتمر في الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، واختير لرئاسته الزعيم العراقي، ناجي السـويدي، ولأمانة السر محمد عزة دروزة. واتخذ المؤتمر قرارات عدة، منها: ان فلسطين جزء لا ينفصل عن الوطن العربي؛ وان العرب يرفضون تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية فيها. وعارضت القرارات «وعد بلفور»، وطالبت بالغاء الانتداب، وايقاف الهجرة، وبيوع الاراضي العربية. وتضمّنت القرارات ميثاقاً، أقسم المؤتمرون عليه وقوفاً في تظاهرة حماسية، ونصه: «يعاهد المؤتمرون أنفسهم، أمـام الله والتاريخ والامة العربية والشعوب الاسلامية ان يستمروا في الكفاح والنضال في سبيل فلسطين، الى ان يتمّ انقاذها وتتحقق السيادة العربية عليها»(٢٦).

شكّل مؤتمر بلودان دعماً عربياً قوياً للجنة العربية العليا في تحركها الخارجي. أمّا في الداخل، فقـد شدّدت السلطات البـريطانية الحصار على المفتي وأصدرت قانوناً يمنع عودة اعضاء اللجنة العربية العليا الى البلاد(٢٧). وعندما شعر المفتي بأن الخطر محدق لا محالة، تدبّر امره، فاستطاع الخروج من القدس، في الاسبوع الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٧، الى صور. ولكن قبيل مغادرته القدس، ترك المفتي منشوراً، دعا فيه «الامة الى الثبات والاستمرار في الكفاح ضد الظلم»؛ كمـا انه أدلى بتصريح قال فيه: «اننا لن نتوقف عن الجهاد حتى نفوز باستقلالنا التام، وان على بريـطانيـا ان تحذر العالمين، العربي والاسلامي، اللذين هما قوة لا يستهان بها، ولا تستطيع ان

تهزأ بهما»[٢٨].

بعد خروج المفتي وحلّ اللجنة العربية العليا، دخلت فلسطين مرحلة جديدة، اتسمت بتشتت القيادات خارج الوطن، وبروز المزيد من القيادات المحلية، وشيوع حرب العصابات في المدن والقرى كافة، واتخاذها اشكالاً متعددة، جاءت، في معظمها، بتخطيط محلّي.

وعلى الرغم من ان الثورة بدأت، فعلاً، منذ اوائل نيسان (ابريل) ١٩٣٦، الّا أنها اشتدت وسيطرت على الشارع بعدما أقدمت السلطات البريطانية على حل اللجنة العربية العليا وتشتت القيادات، اضافة الى ازدياد القناعة الشعبية بعدم جدوى المراهنة على الانتداب البريطاني والتباحث معه بشأن الاستقلال الذاتي الفلسطيني. لذا، نمت قوى الثورة، وتعاظمت عملياتها، ولم تكن، بأي مقياس، من صنع الزعماء، «بل جاءت تحدياً لسلطتهم»[٢٩].

ومع انتهاء سنة ١٩٣٧، كانت الثورة مسيطرة على الشارع سيطرة شبه تامة. وذكر تقرير رفعه حاكم اللواء الشمالي البريطاني الى حكومته، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨، «ان الظاهرة البارزة للوضع الحاضر هي مقاطعة العرب، فعلياً، لدوائر الحكومة، وان العرب جميعهم، الّا بعض الموسرين والوجهاء الذين رحلوا الى سوريا ولبنان، ثائرون او مستسلمون للثورة، استسلاماً لا يغيّرهم عن الثوار، لأن مجرد زيارة لدار الحكومة تعرّض كل من ليس معارضاً للحكومة لتهمة التجسس، ولما ينجم عن ذلك من محاكمة سريعة واعدام على يد اقرب رئيس عصابة»[٣٠].

ازاء ذلك، حاولت بريطانيا الالتفاف حول الحركة الشعبية في الداخل والعمل على زيادة الشرخ الداخلي، من خلال طرح مشاريع حل سياسية جديدة، فكان ان قدّم عضو مجلس العموم البريطاني، الكولونيل نيوكمب، مشروعاً الى ناجي السويدي ونوري السعيد، طالباً منهما الاتصال باللجنة العربية العليا، وعرض نقاط المشروع التالية عليهما:

- تؤسّس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.
- لكل فلسطيني حق سياسي، ومدني، في الدولة، دون تفريق في الجنس والدين.
- ضمان بريطانيا مصالح الطوائف المختلفة في فلسطين.
- ان يكون أكبر عدد لليهود هو عددهم الحالي.
- ابقاء مسؤولية بريطانية في ادارة شؤون الدولة لمدة تحدّد ما بين الطرفين (الاغلب عشر سنوات)[٣١].

وعلى الرغم من ان الدوائر السياسية، آنذاك، رجّحت ان يكون مشروع نيوكمب طُرح بعلم الحكومة البريطانية، الّا ان الاتجاهات السياسية البريطانية كانت تشير، بوضوح، الى نزوعها الى طرح مشروع التقسيم مجدداً، ومحاولة تنفيذه، جدياً.

في المقابل، وازاء ما شهدته فلسطين من سيطرة فعلية للثورة، برز داخل الثورة معارضة مسلّحة، متخذة شكل الثورة المضادة، التي كانت مخاطرها الفعلية تفوق المخاطر كافة التي تعرّضت لها الثورة في السابق. ذكر محمد عزة دروزة، في رسالة سريعة منه الى عوني عبدالهادي، في أواخر سنة ١٩٣٨، ان «بعض أعضاء حزب الدفاع أبدوا رغبتهم في التعاون مع السلطات للوقوف ضد الثورة والقضاء عليها. وقد أخذت تقوم في فلسطين حركة مغذّاة بالمال والسلاح للعب هذا الدور من قبل

المنتسبين اليهم»[٣٢]. وعملياً، تمكّنت السلطات البريطانية من استغلال الخلافات السياسية، فعمدت الى زرع بذور الفتنة، وقامت بتحريك قوى الثورة المضادة. ونجحت جهودها في هذا الصدد، حين تشكلت «فصائل السلام» التي تزعمها فخري النشاشيبي وفخري عبدالهادي. وعمدت «فصائل السلام» هذه الى شن حملات دعائية واسعة ضد اللجنة العربية العليا، «وحصلت على السلاح من السلطات البريطانية، وبمساعدتها»[٣٣].

وتفاقمت حدّة التناقضات فيما بين المجلسيين والمعارضة، بعدما أفرز التطور الاقتصادي في فلسطين نمواً نسبياً في حجم ودور الطبقات والفئات الاجتماعية. ففي وقت التقت الاكثرية الشعبية، خاصة الفلاحين، حول قيادة الحاج امين الحسيني، نمت شرائح اجتماعية اخرى في ظل حماية الانتداب وقوانينه واجراءاته، ابرزها كبار التجار والمقاولين واصحاب ووكلاء السفن، حيث تلازمت مصالحهم مع استمرار الانتداب، من جهة، ومع استتاب الامن الداخلي، من جهة اخرى، لتأمين الاستيراد والتصدير والتصنيع الداخلي، وبالتالي خلق شرائح جديدة انخرطت مصالحها في البرنامج المعادي للثورة، بشكل سافر. وبهذا لعبت المعارضة دور الثورة المضادة، في حين لم تتمكن «الحسينية»، عبر قيادتها اللجنة العربية العليا، من قيادة النضال الوطني مباشرة، بعدما تشتّتت عناصرها في الاقطار العربية المجاورة.

شهدت نهايات سنة ١٩٣٩ انخفاضاً ملحوظاً في العمليات المسلّحة، حتى بلغ مجموعها، في ذلك العام، ٩٥٢ عملية فقط. وراحت القوات البريطانية، بالتعاون مع عناصر الثورة المضادة، تنفّذ عملية نزع شامل للسلاح، فاستولت على ٢٠٧٦ بندقية، و٧٨٥ مسدساً، و٢٣٥ بندقية صيد، واحتلت، وفتّشت، حتى تموز (يوليو) من العام عينه، ٧٥٨ قرية. وازاء ما شهده الوضع الفلسطيني، اجمالاً، من ضعف ووهن، وخشية من ان يقع المفتي والزعماء الفلسطينيون في قبضة البريطانيين، بعدما قررت السلطات البريطانية والفرنسية اعتقاله اينما وجد خارج فلسطين، قرّر الحاج امين الهجرة الى بغداد والاقامة فيها.

اقامة المفتي في بغداد

تميّزت فترة اقامة المفتي في بغداد بنشاطه العربي، وقدرته على استقطاب رجال السياسة والجيش حوله. وأجمع القادة العراقيون، آنذاك، على الدور الفعال الذي لعبه مفتي فلسطين في السياسة الداخلية العراقية، وعلى دوره في اقناع قادة الجيش العراقي بتأييد رئيس الديوان الملكي آنذاك، رشيد عالي الكيلاني، وترشيحه لرئاسة الوزراء. لقد كان المفتي، في رأي الساسة والعسكريين هؤلاء، وراء القرارات السياسية الهامّة كافة، التي اتخذت في عهد حكومة الدفاع الوطني العراقية[٣٤]. ولعل ابرز نشاطات المفتي، وانجازاته، خلال حقبة اقامته في بغداد، هو تمكّنه من تأسيس «الحزب القومي العربي»، اثر اجتماع دعا اليه الحاج امين في منزله في بغداد، في ١٨/٢/١٩٤١، حضره رشيد عالي الكيلاني، وناجي شوكت، والعقيد صلاح الدين الصباغ، والعقيد فهمي، والعقيد محمود سلمان، ويونس السبعاوي[٣٥]. وتدارس الحاضرون، خلاله، الوضع العربي العام، ورأوا ان الهدف الاول لحركة العرب القومية هو تحرير الوطن العربي من الاستعمار، بمختلف اشكاله، وتوحيد الاقطار العربية كافة، واقامة نظم مالية واقتصادية واجتماعية جديدة، تضمن العدالة والحرية، وتستهدف رفع مستوى الشعب وزيادة رفاهه المادي، والمعنوي، بحيث يصبح قادراً على المساهمة في الحضارة الانسانية[٣٦]. الّا ان هذا الاطار العربي لم يكتب له الاستمرار؛

فسرعـان ما تمكّنت القوات البريطانية من القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤١. وبعدها، خرج الحاج امين مع قادة الحركة من بغداد الى طهران، ومنها الى صوفيا، ومن ثمّ الى روما، ليفتتح عهداً جيداً من عهود التحالفات العربية ـ الدولية، وليعلن، بوضوح، مراهنته على انتصار دول المحور.

ولعله من نافل القول، ان البلاد العربية، بما فيها فلسطين، لم تكن بمنأى عن الصراع الدولي القائم. ولذلك، ارتأى بعض القيادات القومية آنذاك انه لا بد من التعاون مع معسكر دول المحور، والاستفادة من التناقضات الدولية. هذا التحليل السياسي الذي توصلت اليه القيادة الفلسطينية، خاصة امين الحسيني، بوصفه رئيساً للجنة العربية العليا، جعلتها تقلع، نهائياً، عن فكرة الكفاح القـطري في فلسـطين، والاتجـاه الى ربـط القضية الفلسطينية بالقضية العربية العامة. ولم يكن السيـاسيون العراقيون، والسوريون، الذين التفّوا حول المفتي، في بغداد، يختلفون في تحليلاتهم للاوضاع السياسية الدولية عن تحليله[٣٧]. ومن خلال هذا التصور، حاول المفتي التوصل الى معاهدة مع الدوتشي، ثمّ مع هتلر الذي قابله في برلين، في ٢٨/١١/١٩٤١[٣٨]، وابرم معه جملة اتفاقيات، عسكرية واعلامية وسياسية. وفي اعقابها، قام المفتي بفتح مكتب اعلامي في برلين، وبدأ بتشكيل الجيش العربي الاسلامي.

وعلى هذا الصعيد، اوضح المفتي طبيعة تحالفاته الدولية تلك «بأنها جاءت على اساس القول المأثور ' عدو عدوك صديقك ' »[٣٩]. وقال «ان مصلحة امّتي هي التي تملي اختياري. ان مصير فرد يعتبر لا قيمة له عندما يتعلق الامر بمستقبل الامة... ان انتصار الانكليز كان يعني ان فلسطين ضائعة... لم يكن شعبنا قادراً على الدفاع عن نفسه وحيداً؛ كان لا بدّ لنا من البحث عن دعم... دعم من هو أقوى من عدونا»[٤٠]. اما عن طبيعة تحالفه مع المانيا وايطاليا، فغالباً ما أكد الحاج امين انه لم يذهب الى بلاد المحور ليضع نفسه تحت تصرف قادتها: «لقد ذهبت في سبيل خدمة قضيتي، التي هي قضية امتي بكاملها ... ذهبت مفاوضاً لا متعاوناً»[٤١].

كان المفتي شديد التفاؤل بامكان انتصار دول المحور، وتمكّنها من القضاء على الاستعمارين، البريطاني والفرنسي. وتبدّى ذلك، جلياً، بعدما تمكّنت القوات الالمانية من الاستيلاء على مدينة طبرق (ليبيا)، في حزيران (يونيو) ١٩٤٢، حيث اصبح الطريق الى مصر مفتوحاً؛ فلم يخف الحاج امين سروره بذلك، واصدر، في السادس من تموز (يوليو) ١٩٤٢، بياناً وجهه الى الشعب المصري، جاء فيه: «اني لواثق من ان مصر وسائر البلاد العربية في الشرق الادنى واصلة الى اهدافها و الى ما ترمي اليه من سيادة واستقلال»[٤٢].

الّا ان نتائج الحرب العالمية الثانية جاءت مخيبة لآمال وتحالفات الحاج امين. وبسقوط برلين، انفرط عقد التحالفات الدولية العربية ـ الالمانية بطبيعة الحال، وتسلّل الحاج امين الى فرنسا. وهنالك انفضح امره؛ فطالبت الحكومة البريطانية بتسليمه لها، بوصفها دولة منتدبة على فلسطين. الّا ان الحكومة الفرنسية تريّثت؛ ثمّ اتخذت موقفاً متحفظاً مفاده ان لها حساباً سابقاً مع المفتي، نظراً الى اشتراكه في الثورة السورية الكبرى على فرنسا، سنة ١٩٢٦. كما واجريت محاولات لتقديم المفتي الى محكمـة نورمبـرغ، كمجرم حرب. وبعدما اشتدت حملة الصحف الصهيونية، في فرنسا وبريطانيا والولايـات المتحدة الاميركية، على المفتي، قرّر الحاج امين مغادرة فرنسا، وتمكّن من مغادرتها الى القاهرة متخفياً، مستخدماً جواز سفر الطالب السوري معروف الدواليبي.

تعريب الازمة

في الفترة الواقعة ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧، تراكمت، وتداخلت، عوامل عدة؛ من ابرزها نشوب الحرب العالمية الثانية، ودخول الولايات المتحدة الاميركية، بشكل مكثّف، الى حلبة الصراع في فلسطين الى جانب المنظمة الصهيونية، وبروز التناقضات بين بريطانيا والولايات المتحدة حول مستقبل العلاقة الاستعمارية بمناطق النفوذ في فلسطين والشرق الاوسط وباقي المناطق، واستغلال الحركة الصهيونية لما جرى لليهود في بعض المناطق الالمانية تحديداً، وتوظيفه في مصلحة توجه الهجرة الى فلسطين ودفع «الوطن القومي اليهودي» خطوات الى امام[٤٣]. كما وأدى اندلاع الحرب العالمية الثانية، واستمرارها حتى العام ١٩٤٥، الى انتعاش اقتصادي في فلسطين، تمثل في زيادة الانتاج الزراعي، والصناعي، من الناحيتين، الكمية والنوعية؛ اذ نمت وتيرة الانتاج التسويقي الزراعي، ونمت الصناعة، الامر الذي ادى الى اتساع نطاق السوق المحلية، وزيادة حجم التجارة والتداول السلعي. وكان هذا الانتعاش الاقتصادي ناجماً، في اغلبه، عن عسكرة القوات البريطانية في فلسطين، وانفاقها الكثير، وازدياد متطلبات المجهود الحربي البريطاني، الذي اضطر الاستعمار البريطاني، في ظروف الحرب والاخطار المحتملة على طرق الاستيراد والتصدير من والى بريطانيا، الى تخفيف الضغوط الاقتصادية عن التطور الاقتصادي في فلسطين، الامر الذي ادى الى تطور نمو الانتاج المحلي لسد حاجات البلاد. من جهة اخرى، أدت سياسة التمييز التي ابدتها سلطة الانتداب البريطاني نحو الاقتصاد اليهودي في فلسطين وسياسة التضييق والافقار نحو الاقتصاد العربي، بالاضافة الى عوامل اخرى تتمحور في زيادة حدة التفاوت بين القطاعين، اليهودي والعربي، الى سيطرة القطاع اليهودي على المرافق الاقتصادية الاساسية، وخاصة في مجالي الصناعة والمال[٤٤].

وكان من الطبيعي ان ينعكس ذلك، بوضوح، على التشكيلات السياسية في فلسطين. فمقابل نمو المؤسسات الصهيونية، وتشكيلها كياناً داخل فلسطين، كانت المؤسسات الفلسطينية، خاصة السياسية منها، تعاني من التفكك والانفراط وتشتّت القيادات، اضافة الى ما عانت منه اللجنة العربية العليا من عزلة دولية، بعدما انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، الامر الذي اعطى للحركة الصهيونية بعداً دولياً جديداً، وأصبحت مسألة الاعتراف بها قائمة، فعلاً، في أوساط دول الحلفاء.

وكما كانت فلسطين، بلا قيادة خلال الحرب العالمية الثانية، ظلت كذلك بعدها. وعندما بدأت المشاورات الجدية لانشاء جامعة الدول العربية، عادت القيادات السياسية الى التصارع ثانية، ولم تتمكن من انشاء لجنة عربية جديدة تحل محل اللجنة «المشتتة». وفي ظل ذلك، اتفق على ان يفّوض موسى العلمي بهذه المهمة. وحين عقدت الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية (١٩٤٥/١١/٣١ ـ ١٩٤٥/١٢/١٤)، تقرر ان يذهب رئيس الدورة، جميل مردم، الى فلسطين، وان يتصل بالقيادات هناك، في سبيل حل مشكلة التمثيل الفلسطيني في مجلس جامعة الدول العربية.

وصل جميل مردم الى فلسطين في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، واتصل برجال الاحزاب. وبعد مباحثات مكثّفة، اختار، بنفسه، لجنة من رؤساء الاحزاب، هم: راغب النشاشيبي (حزب الدفاع)، وعوني عبدالهادي (حزب الاستقلال)، وتوفيق الحسيني (الحزب العربي)، ود. حسين الخالدي (حزب الاصلاح)، وعبداللطيف صلاح (الكتلة الوطنية)، ويعقوب الغصين (مؤتمر الشباب)؛ وأضاف الى هؤلاء احمد حلمي عبدالباقي ورفيق التميمي وموسى العلمي وامين الغوري ويوسف صهيون[٤٥]. الاّ ان هذا الحل، لم يلق طريقه الى التنفيذ، بسبب مطالبة «الحزب

العربي» بحصة الاسد من التمثيل الفلسطيني داخل الجامعة، فعاد مجلس الجامعة، واصدر، في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٦، قراراً نصّ على ان لمجلس الجامعة، «وحده، حق اختيار مندوبين عن فلسطين». وفي المقابل، شكّل قادة الاحزاب (باستثناء الحزب العربي) جبهة اسموها «الجبهة العربية العليا». وفي اعقاب تشكّلها، أبرقت الى امانة الجامعة العربية تعلمها عدم موافقتها على اية قرارات خاصة بالفلسطينيين تؤخذ في حال غيابها، الامر الذي ادى الى قيام الامين العام للجامعة، عبدالرحمن عزام، بدعوة أركان الجبهة وأركان اللجنة العربية العليا. وقرر مجلس الجامعة، الذي عقد في الفترة الواقعة ما بين ٨ ـ ١٢/٦/١٩٤٦، في بلودان، انشاء هيئة عرفت باسم «الهيئة العربية العليا»، اختيرت مناصفة من اللجنة العربية العليا والجبهة العربية العليا، وقد ترك منصب رئيسها شاغراً، نظراً الى غياب الحاج امين، في حين عيّن جمال الحسيني نائباً للرئيس، واميل الغوري وأحمد حلمي ود. حسين الخالدي، اعضاء[٤٦]. وبذلك دخل العمل السياسي الفلسطيني طوراً جديداً من اطوار تعريبه.

---

(١) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ١٠٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١١٠.

(٣) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥١، ص ١٢٢.

(٤) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠.

(٥) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٦) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٧٥٠.

(٧) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٥.

(٨) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥٢.

(٩) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٣.

(١٠) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥٢.

(١١) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(١٢) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٦، ص ٣٣٧.

(١٣) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(١٤) عبدالوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٤٥٧.

(١٥) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢.

(١٦) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦١.

(١٧) انظر نصوص الشهادات في الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٠ ـ ٥٥١، و٥٦٤ ـ ٥٧٧.

(١٨) انظر تقرير «لجنة بيل» في **المصدر نفسه**، ص ٣٢٤.

(١٩) انظر بيان انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا، وردّ اللجنة عليه، في الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦٠.

(٢٠) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٨.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦٠.

(٢٣) مذكرة اللجنة العربية العليا اوردتها الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥٣.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٧٦١.

(٢٥) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٨.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٨٥.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ١٨٨.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ١٨٩.

(٢٩) احمد سعد، **التطوّر الاقتصادي في فلسطين**، حيفا: دار الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ١٢٦.

(٣٠) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٦.

(٣١) خيرية قاسمية، **اوراق عوني عبدالهادي**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ١٠٩.

(٣٢) يوسف رجب الرضيعي، **ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢، ص ١٠٠.

(٣٣) الرضيعي، **المصدر نفسه**، ص ٧٨.

(٣٤) علي محافظة، **العلاقات الالمانية ـ الفلسطينية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٢٦١.

(٣٥) ناجي شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً، ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مطبعة دار الكتاب، ١٩٦٩، ص ٤٣٥.

(٣٦) عثمان حدّاد، **حركة رشيد عالي الكيلاني**، صيدا: المكتبة المصرية، ١٩٥٠، ص ٨٠.

(٣٧) علي محمود، **آراء في القضية العربية وذكريات عنها**، الجزء الاول، بغداد: مكتبة السعدي، ١٩٥٠، ص ٢٥٧.

(٣٨) محافظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٢.

(٣٩) حسني ادهم جرّار، **الحاج امين الحسيني، رائد جهاد وبطل قضية**، عمّان: دار الضياء، ١٩٨٧، ص ٢١٣.

(٤٠) زهير الماريني، **ألف يوم مع الحاج امين**، بيروت: دار العرفان، ١٩٧٧، ص ١٦٩.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١٧٠.

(٤٢) انظر بيان المفتي الى الشعب المصري، اورده محافظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٦.

(٤٣) سعد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ١٥٦.

(٤٥) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ١٤١.

مراحل تهويد الخليل

ربعي المدهون

بعد احتلالهم للضفة الفلسطينية في عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وضع الاسرائيليون مدينة الخليل في مركز اهتمام نشاطهم الاستيطاني؛ وأصبح تهويدها الأولوية التي عملوا على تحقيقها في مرحلة مبكّرة من مراحل احتلالهم. ولئن كان قرار ضمّ القدس، رسمياً، الى اسرائيل، هو أول قرار أصدرته الحكومة الاسرائيلية، بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في مسألة تتعلق، أساساً، بالضفة المحتلة، فقد كان أول عمل استيطاني قامت به سلطات الاحتلال الاسرائيلي، في الضفة الفلسطينية، هو اقامة نواة استيطانية، في كفار عتسيون، بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٧، في موقع استراتيجي على مشارف الخليل، على الطريق المؤدية الى القدس[١]. ثمّ جاءت مواقف وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين، لاحقاً، لتؤكد نوعية الخطط الاسرائيلية التي تنتظر الخليل، وتحدّد مستقبلها، باعتبارها الهدف الاستيطاني الأول بعد القدس. بل لقد ذهب بعضهم الى حدّ اعطائها أهمية تفوق ما للقدس من أهمية لدى اليهود[٢].

أقدم المدن

تقع مدينة الخليل على سفح منحدر. وترتفع ٣٠٤٠ قدماً فوق سطح البحر. وقد بُنيت على مسافة ١٩ ميلاً الى الجنوب الغربي من القدس، و١٣ ميلاً ونصف الميل الى الجنوب الغربي من بيت لحم. يخترقها من وسطها وادي التفاح، الذي تصبّ مياهه في وادي غزة على شواطىء البحر الابيض المتوسط. ويقع على مقربة منها خمسة وعشرون ينبوع ماء، وعشرة آبار مياه كبيرة[٣].

يعود تاريخ مدينة الخليل الى ما قبل ٥٥٠٠ عام. ويحدّد بعض الحفريات تاريخ نشأتها بسنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد. وقد نزلها العرب الكنعانيون فجر التاريخ، وعمّروها وبنوا قرية أربع، التي أطلق اليهود اسمها على مستوطنة كريات أربع المجاورة للخليل حالياً. وقد عرف من أسماء المدينة، الى جانب ما ذكر، حبرون وحبري. نزلها النبي ابراهيم العام ١٨٠٥ ق.م. وأقام له منزلاً على التل المقابل على سفح جبل الرأس، أصبح، فيما بعد، مدفناً له، ولاسحق ويعقوب ويوسف من بعده. ولمّا اتصلت قرية أربع، أو حبرون أو حبري، ببيت ابراهيم سمّيت باسمه. وأطلق عليها، منذ ذلك الحين، اسمها الذي ما تزال تحمله الى الآن وهو خليل الرحمن[٤]. في مطلع حكمه، اتخذ داوود الملك من الخليل عاصمة لمملكته، لكنه لم يلبث ان غادرها الى القدس اثر فتحه لها، واتخذ مقرّاً جديداً لحكمه فوق جبل صهيون، حيث بنى هناك قلعة وقصراً من خشب الأرز اللبناني[٥]. وفي العصر الأموي (٦٦١ ـ ٧٥٠ م) تمّ ترميم مقام ابراهيم الخليل، وحوّله الامويون الى مسجد. وقد أدخلت عليه تحسينات أخرى في العصر العباسي (٧٥٠ ـ ١٢٥٨ م). وعندما استولى الصليبيون على مدينة الخليل، العام

١١٦٨ ميلادي، جعلوها مركز أبرشية[٦]. وأقام فيها الامبراطور الروماني غاستنيان كنيسة، في المكان الذي ذكر انه ضمّ قبر ابراهيم وزوجته ساره واسحق ويعقوب[٧]. ولمّا استردّها صلاح الدين الايوبي من أيدي الصليبيين، أعاد الحرم الابراهيمي، ونقل اليه منبر عسقلان العاجي، بعد ان حرّرها من الصليبيين[٨]. وفي نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، أُجري توسيع المدينة، وامتدت حدودها، في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٦ ـ ١٩٤٨)، من جبل جوهر جنوباً الى عين سارة شمالاً. وبلغت مساحة ما فيها من أبنية ٢٧٩١ دونماً (أقل من ثلاثة كيلومترات مربّعة). غير ان النمو السكاني للمدينة ازداد، بصورة ملحوظة، ما بين العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧. وامتد العمران داخلها حتى بلغ قمم الجبال الاثني عشر المشرفة على واديها، وتجاوز وادي القاضي جنوباً وخلة بطرخ شمالاً، فتضاعفت الخليل أربع مرات[٩]. أمّا سكان الخليل، فهم، بالاجمال، من المسلمين، ممّن قدّر عددهم، العام ١٩٤٥، بـ ٢٤٦٥٠ نسمة، بينهم ١٥٠ مسيحياً. وفي أواخر العام ١٩٦١، بلغ عدد سكان المدينة حوالى ٣٧٨٦٨ نسمة، منهم ١١١ مسيحياً. وتعمل غالبية سكان المدينة في الصناعات الخفيفة، والمهن، والاعمال اليدوية. وعرف عن المدينة اهتمامها بصناعة الزجاج، الذي تعود بدايات تعامل المدينة معه الى القرن الثاني عشر الميلادي. وتصنع المدينة، الى جانب ذلك، الخزف والاكياس الشعرية والقرب والمعاطف المصنوعة من فراء الضأن والاحزمة الجلدية؛ وتقوم فيها دباغة الجلود، وصناعة «العنطبيخ»، الذي يصنعه الخليليون من العنب والزبيب والملبن والدبس الاسود، وهو نوع من المربيات. وأُقيم، مؤخراً، مصنع حديث للمربيات في الخليل، وكذلك بعض صناعة التعليب، وادخلت اليها صناعات النسيج، واصبحت تنتج ملابس داخلية، وأقمشة كتانية وقطنية، وغير ذلك[١٠]. يضمّ لواء الخليل، حالياً، ٨٣ قرية، ما بين كبيرة وصغيرة، أشهرها بني نعيم، وحلحول التي اصبحت، الآن، مدينة، وقرية دورا وترقوميا وبيّله والسموع والظاهرية وغيرها[١١].

الخليل عند العرب واليهود

ارتبطت الخليل في أذهان العرب واليهود بسلسلة من حوادث التاريخ. وظلت علاقة الجانبين بها تمثّل معلماً ودلالة على طبيعة ما حدث بينهما في الماضي، آخذين في الاعتبار أسباب ونتائج ما حدث، والتطورات التي مرّت بالمدينة، والتي قدّمت مجتمعة، أو منفصلة، دروساً الى الطرفين، لا يستهان بها، كما لا يمكن التقليل من مخاطرها. وكثيراً ما نسمع اليهود يرددون انهم لن ينسوا ما حدث في الخليل في سنوات العشرينات؛ وما حدث لبعض عائلات يهودية كانت تقيم في الخليل في ذلك الوقت، وقد «تركت عند مغادرتها الخليل البيوت والممتلكات»، وغير ذلك من الأقوال والادعاءات[١٢]. ويستخدم المستوطنون اليهود، حالياً، في الضفة الفلسطينية، بكثرة، هذه الأيام، ما حدث في العشرينات ذريعة لهجماتهم الوحشية ضد مواطني الخليل، ومبرراً لغزواتهم الاستيطانية، ومصادرة الاراضي العربية، ومحاولاتهم المستمرة لتهويد الخليل تماماً، ومحو طابعها العربي، الى جانب ايراد الكثير من الادعاءات الدينية والتاريخية التي يلجأون اليها لتبرير استيطانهم في قلب الخليل، وجوارها، واضفاء الطابع اليهودي على كل بقعة أرض، أو منطقة، تصل اليها أيديهم.

اعتبر اليهود، على الدوام، مدينة الخليل، واحدة من أربع مدن مقدسة لديهم؛ وهي، الى جانب الخليل، القدس (المقصود الشطر الشرقي من المدينة، وهو الشطر العربي الذي يضمّ الأماكن الدينية الاسلامية والمسيحية واليهودية، وبضمنها حائط المبكى)، وطبريا، وصفد. ويدعم اليهود اعتقادهم بالأهمية الدينية للخليل، بالنسبة اليهم، على أساس ان النبي ابراهيم الخليل، الذي يعتبر، على

أية حال، جدّ كل من اليهود والعرب على حد سواء، قد عاش في الخليل بعد وفاة زوجته ساره في القرن الثامن عشر قبل الميلاد؛ فاعتبرها اليهود رمزاً «لأول أرض كانت لهم في ما يسمونه ' أرض ـ اسرائيل ' »؛ وكذلك بسبب تنصيب داوود ملكاً على اليهود في الخليل، واتخاذها عاصمة لملكه فترة من الزمن، قرابة العام ألف قبل الميلاد. ويعتقد كل من العرب المسلمين واليهود ان الحرم الابراهيمي أُقيم فوق ضريح ابراهيم وولده اسحق ويعقوب وزوجتيهما، ربيكا وليّا. وثلاثتهم، ابراهيم واسحق ويعقوب، أنبياء لدى المسلمين، ولهم مكانة قدسية خاصة لديهم لا تقل عمّا لدى اليهود تجاههم. ويزيد في حجة المسلمين، في هذا الصدد، ان الحرم الابراهيمي ظل مسجداً اسلامياً منذ استعاد المسلمون مدينة الخليل من أيدي الصليبيين العام ١٢٦٧ وحتى وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧، أي سبعمئة سنة متواصلة. وخلال المدة التاريخية هذه، لم يكن يسمح لغير المسلمين بالوصول الى الحرم، أو أداء الشعائر الدينية غير الاسلامية فيه. ولم يتغيّر الأمر الّا بعد احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية، حيث سمحت لليهود بالصلاة في باحة الحرم، وخصّصت لهم غرفتين صغيرتين تضمّان ضريحي ابراهيم ويعقوب، وكذلك جزءاً من الصالة الرئيسة في الحرم وتضمّ قبر اسحق وربيكا[١٣].

الصدامات الأولى

تعرّضت الخليل، بسبب الاعتبارات الدينية والتاريخية التي ذكرنا، لاشكالات وصدامات دموية، بدأت في عشرينات القرن الحالي، ولم تنته حتى يومنا هذا. غير ان ما يهمّنا، في هذا المجال، ما حدث في العامين ١٩٢٠ و١٩٢٩، ممّا اعتبره اليهود مذابح نظّمت ضدهم، ودأبوا على استخدامها ذريعة لتبرير ما يقومون به من اعتداءات وهجمات دموية ضد سكان الخليل وجوارها من العرب، علماً بأن الطرفين، العربي واليهودي، دفعا ثمنين متقاربين الى حدّ كبير في عدد الضحايا، من قتلى وجرحى تلك الحوادث، بغض النظر عن المسبّبات الحقيقية، أو الاسباب العرضية، التي أدّت اليها.

صدامات العام ١٩٢٠

في نيسان (ابريل) ١٩٢٠، احتفلت القدس، كعادتها، بموسم النبي موسى، الذي كانت تشارك فيه وفود عدة تأتي من مختلف المدن الفلسطينية رافعة اعلام مواكبها. وبتاريخ الرابع من الشهر عينه، وصل القدس وفد مدينة الخليل للمشاركة في الاحتفالات والتوجّه، بعد المبيت، الى مقام النبي موسى قرب مدينة أريحا. وقد خرج أهالي القدس قاطبة من داخل سور المدينة لاستقبال الوفد عند باب الخليل. وتحوّل موكب المستقبلين والقادمين الى تظاهرة وطنية كبيرة هتفت بحياة الدول العربية، وبسقوط الانتداب البريطاني، ونددت بالهجرة اليهودية الى فلسطين[١٤]. وتجمّع المشاركون في الاحتفالات عند النادي العربي، حيث ألقى فيهم كل من رئيس بلدية القدس، موسى كاظم الحسيني، ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى والهيئة العربية العليا، الحاج أمين الحسيني، وعارف العارف، وآخرون، خطباً سياسية ألهبت الحماس وفجّرت سخط الجماهير. وحدث ان وجّه بعض اليهود اهانات الى المسلمين المحتفلين فجّرت الموقف، ووقعت اشتباكات عدة بين الطرفين، العربي من جهة، واليهودي تسانده قوات الانتداب البريطاني من جهة أخرى. ولوحظ مشاركة عدد كبير من المسيحيين العرب في الاشتباكات هذه، ممّا ينفي وجود عوامل، أو اسباب، دينية، او طائفية، لها. استمرت الاشتباكات والصدامات طيلة اسبوع كامل، قتل بنتيجتها أربعة فلسطينيين عرب وخمسة من اليهود؛ واصيب بجروح مختلفة ٤٣٩ شخصاً، من بينهم ١١١ يهودياً وسبعة جنود بريطانيين؛ وأصدرت

احكام بالسجن ضد ٢٣ آخرين[١٥].

على الرغم من الدقة النسبية التي اوردتها مصادر عدة في الجانب المتعلق بقتلى وجرحى حوادث العام ١٩٢٠ بين العرب واليهود، الاّ ان طبيعة هذا الانفجار الدامي ظلت غير واضحة تماماً. وتميل مصادر فلسطينية الى ترجيح وجود غير سبب للاحداث؛ من ذلك بعض المواقف الاستفزازية التي اتخذها اليهود في اثناء مرور موكب المحتفلين؛ ومنها، أيضاً، ما قيل عن ان يهودياً «أطلق صيحة اهانة للعلم؛ كذلك لعبت حالة الهياج التي وصل اليها المشاركون في الاحتفال عند وصولهم النادي العربي، والخطابات السياسية العديدة، التي أُلقيت، دوراً في جعل أي حادث صغير كفيلاً بتفجير الموقف واحداث معارك دموية»[١٦].

احداث العام ١٩٢٩

وقعت هذه الاحداث، التي يطلق عليها اليهود «مذابح الخليل»، في ظل ثورة البراق التي اندلعت في اعقاب حوادث شهدتها القدس في آب (اغسطس) ١٩٢٩. فقد تظاهر عدد من اليهود في تل ـ أبيب، في ذكرى تدمير هيكل سليمان. وتلا ذلك مسيرة ثانية قام بها عدد من الشبان اليهود المتطرفين ممّن انتقلوا من تل ـ أبيب الى القدس، وطافوا شوارعها وصولاً عند حائط المبكى. وهناك رفع المتظاهرون اليهود العلم الصهيوني وأنشدوا الـ «هاتكفا» (نشيد الأمل)، وأخذ بعضهم يشتم المسلمين، فعمّت فلسطين الاضطرابات؛ ووصلت انباؤها مدينتي نابلس والخليل، فخرج سكانهما في تظاهرات جماهيرية غاضبة. وفي اثناء ذلك، وقع هجوم على مدرسة يهودية في الخليل، قتل، خلاله، يهودي. وقام العرب، في اليوم التالي، بهجوم على الحي اليهودي ومنازل اليهود وبيوتهم المعزولة والموزّعة بعيداً من أحياء الخليل العربية المزدحمة. وقتل خلال ذلك أكثر من ستين يهودياً وجرح خمسون آخرون. وبلغ اجمالي قتلى اليهود، في تلك الحوادث، بما في ذلك احداث وقعت في يافا والقدس ونابلس ومدن أخرى، ١٣٣ قتيلاً و٣٣٩ جريحاً. أمّا قتلى العرب، فقد بلغ عددهم ١١٦ قتيلاً، والجرحى ٢٣٢[١٧].

الخليل في أواخر عهد الانتداب

لم تتعرّض مدينة الخليل للاستيطان، بمفهومه الحالي، على الرغم من الاشارات اليهودية الكثيرة والأقوال التي تحدثت عن الحي اليهودي في المدينة. غير ان منطقة الخليل عرفت هذا النمط من الاستيطان الاستعماري منذ أواخر الاربعينات. ففي أواخر عهد حكومة الانتداب البريطاني، انشأ اليهود خمس مستوطنات في المنطقة المحيطة بالخليل، هي: كفار عتسيون، وأُقيمت على مقربة من طريق الخليل ـ القدس؛ ومستوطنات رفاديم ومسئوت وعين تسوريم، التي أُزيلت فيما بعد. أمّا المستوطنة الخامسة، فقد تأسست العام ١٩٤٦ باسم غالعون، على مقربة من قرية بيت جبرين العربية، وظلت تفتقر الى السكان، حتى ان عدد من أقاموا فيها، أو استوطنوها، حتى العام ١٩٥٠، لم يتجاوز مئتين وأربعين يهودياً[١٨]. كذلك تمّ تدمير مستوطنة كفار عتسيون خلال حرب العام ١٩٤٨، وأُعيد بناؤها ثانية، وبالاسم ذاته، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧، أي بعد احتلال اسرائيل للضفة بشهور قليلة[١٩]. وكانت حركة «هبوعيل همزراحي» أنشأت أربع مستوطنات أخرى الى جانب عتسيون، هي غوش عتسيون وروش تسوريم واليعزر وشفووت. وقد عملت اثنتان منها، هما غوش عتسيون وروش تسوريم، بالزراعة، بينما تخصصت اليعزر بالصناعة والخدمات السياحية، واعتبرت شفووت مركزاً بلدياً لمستوطنات منطقة غوش عتسيون. كذلك أُقيمت في روش تسوريم مدرسة دينية عرفت بـ «هار ـ عتسيون». وفي وقت لاحق، أقيمت مستوطنة خامسة هي مغدال عوز، التي بقيت في طور الانشاء

حتى أواخر العام ١٩٦٧[٢٠].

مرحلة جديدة

بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، دخلت محاولات تهويد الخليل مرحلة جديدة متقدمة. وسارت عمليات الاستيطان اليهودي لها، ولمناطقها المجاورة، ضمن ثلاثة مسارات لا تزال تعتمدها سلطات الاحتلال والمؤسسات الاستيطانية والمستوطنون في جميع المحاولات الحالية لاستكمال السيطرة على المدينة، وهي استيطان ما حول المدينة من طريق اقامة أحزمة استيطانية، استكمالاً لفكرة الخليل العليا التي أقرّتها الحكومة الاسرائيلية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٨، وتمّ بموجبها انشاء أول مستوطنة على مشارف كريات أربع، تمهيداً لتطويق الخليل ومحاصرتها، جغرافياً وبشرياً، بقلاع استعمارية عمرانية وسكانية على غرار ما تمّ تنفيذه حول القدس. ولتحقيق هذا الغرض صادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي مساحات واسعة من الاراضي حول الخليل. وصادرت، في العام ١٩٨١، مساحات واسعة أخرى من أراضي القرى المحيطة بالخليل لاقامة حزام ثان من المستوطنات ضمن دائرة أكثر اتساعاً من الاولى (انظر الجدول)، من ذلك، مثلاً، اقامة مستوطنتي كرمئيل وماعن على اراضٍ كانت تابعة لقرية يطّه؛ كذلك، مستوطنة متسفي جبرين على أراضي قرية ترقوميا، ومستوطنة تشيفوت على أراضي قريتي صوريف وبيت أمّر؛ والاستيلاء على الحرم الابراهيمي وتحويله الى كنيس يهودي؛ واقامة حي يهودي في قلب الخليل بحجة اعادة بناء الحي اليهودي القديم، الذي تمّ تدميره في اثناء صدامات العام ١٩٢٩. وسوف نتناول كلاّ من هذه المحاور على حدة[٢١].

كريات أربع

بدأ الزحف الاستيطاني يقترب من الخليل ويهدّد بتهويدها، بصورة جدية، منذ انشاء مستوطنة كريات أربع، التي أعدّت لتكون بمثابة حي يهودي في المدينة، ونواة لمدينة يهودية في المستقبل[٢٢]. ومنذ الايام الأولى للاحتلال الاسرائيلي للضفة، تحوّلت الخليل الى نقطة استهداف للمستوطنين والقيّمين على تطبيق الخطط الاستيطانية في المناطق المحتلة[٢٣]. فبتاريخ ١٠/٥/١٩٦٨، أي بعد أقل من عام على الاحتلال، «قدمت الى مدينة الخليل مجموعة من المستوطنين، بزعامة الحاخام موشي ليفنغر، ونزلوا في فندق النهر الخالد عشية عيد الفصح. وأعلنوا عن عزمهم على الاحتفال بهذه المناسبة في مدينة الآباء. [لكنهم]، في صبيحة اليوم التالي، كشفوا عن خطة أخرى تستهدف اعادة الطائفة اليهودية من سكان الخليل... وأعلنوا معارضتهم لأي قرار حكومي [يطالبهم] بالخروج من المدينة. وانهم سوف يبقون [حيث هم]. وقد بقوا [فعلاً] أربعين يوماً، دون أن [تتدخل سلطات الاحتلال، أو] تعمل على اجلائهم من الفندق»[٢٤]. وفي اثناء اقامتهم، زارهم وزير العمل، آنذاك، يغئال الون، في مقرّ اقامتهم في النهر الخالد «وحيّا روحهم الطلائعية التي دفعتهم الى احياء الاستيطان اليهودي، من جديد، في مدينة الخليل. وكانت أقوال ألون البداية التي تبعتها عمليات الاستيطان الاستعماري في مدينة الخليل، وانتهت في عهد الليكود [١٩٧٧ ـ ١٩٨٤] الى فرض الأمر الواقع الاستعماري في قلب المدينة، اضافة الى كريات أربع، وأحزمة المستوطنات الأخرى حولها»[٢٥]. وبانتهاء المدة المذكورة، قامت السلطات الاسرائيلية بنقل مجموعة المستوطنين من فندق النهر الخالد الى مقرّ الحاكمية العسكرية. واعتبر المستوطنون الاجراء هذا، وحراسة سلطات الاحتلال لهم، اعترافاً رسمياً منها بـ «حقهم» في البقاء في الخليل[٢٦]. واتخذ هذا «الاعتراف» منحى رسمياً، فعلياً، عندما

الأراضي المصادرة في مدينة الخليل وحولها منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حتى أيار (مايو) ١٩٨١*

الموقع	المساحة بالدونم	تاريخ المصادرة
شرق المدينة	٤٠٠٠	١٩٦٨
بيت أومّر	٢١٠٠	١٩٧٠
بيت أومّر	٦٠٠	١٩٧٩
بيت اسكاريا	٣٥٠٠	١٩٧٠
جنوب الظاهرية	٢٠٠٠	١٩٧٢
قرب مخفر الظاهرية	٠٠٢٠	١٩٧٢
شمال غرب صوريف	١٠٠٠	١٩٧٢
دورا	٢٠٠٠	١٩٧٢
دورا	١٠٠٠	١٩٨١
خلة النتشة وموقع الرأس	١٠٠٠	١٩٧٣
سعير	٢٥٠٠	١٩٧٥
الرام	٠٥٠٠	١٩٧٦
خلة الأخرس	٠٠٠٤	١٩٧٦
وعر الشايب	١٠٠٠	١٩٧٨
بيت فجار	٠٢٧٠	١٩٧٩
خلة الضبع	٠٥٠٠	١٩٧٩
الظاهرية	٠٥٣٠	١٩٨٠
يطه	٢٠٠٠٠	١٩٨٠
يطه	١٠٠٠٠	١٩٨١
ترقومية	٠٧٠٠٠	١٩٨١
البويرة وثغرة العبد ووادي النصارى	٠٢٠٠٠	١٩٨١
الظاهرية	٠٠٢٠٠	١٩٨١
الشيوخ سعير	١٠٠٠٠	١٩٨١
جبل مناع (طريق الخليل يطة)	٠١٠٠٠	١٩٨١
المجموع	٧٢٧٢٤	حتى أيار ١٩٨١

* **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثاني، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٧٤، الطبعة الأولى، ص ٣٥٧.

أعلنت الحكومة الاسرائيلية، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨، قرارها باقامة مستوطنة كريات أربع. وفي حينه، صرّح الون بـ «انه يتوجب على العرب ان يتفهّموا أهمية الخليل الدينية لدى الشعب اليهودي»[٢٧]. وهكذا، اتخذت الحكومة الاسرائيلية أول خطوة عملية ذات صفة رسمية في اتجاه زرع مستوطنين في منطقة الخليل، حيث تحوّلت كريات أربع، فيما بعد، وكما سنرى لاحقاً، الى نقطة انطلاق لتحقيق الهدف الثاني، ضمن المسار الذي أشرنا اليه، وهو الاستيلاء على وسط الخليل ذاتها[٢٨].

اختارت سلطات الاحتلال الاسرائيلي موقعاً جغرافياً مميّزاً لتقيم عليه المستوطنة الجديدة، فوق أرض مصادرة تبلغ مساحتها ٢٥٠٠ دونم، تعود ملكيتها الى أهالي الخليل، وتقع على تلة بين جبل الرأس وجبل جوهر. أقيم عليها، في المرحلة الأولى، ٢٥٠ بناء يتكوّن كل منها من ثلاث طبقات، وتضمّ أبنية للخدمات العامة[٢٩].

تضمّنت «خطة الون»، التي أقرّتها الحكومة بصدد كريات أربع، برنامجاً نصّ على استيعاب ٥٠ ألف مستوطن يهودي؛ واقامة ألف مسكن ومنطقة صناعية تضمّ ٢٠ مصنعاً؛ كما أُعدّت برامج أخرى لاقامة مزيد من المصانع، تصل تكلفتها الى نحو ثمانية ملايين ليرة اسرائيلية[٣٠].

بدأت الخطوات العملية التنفيذية لاقامة كريات أربع بُعيْد اصدار الحاكم العسكري الاسرائيلي للضفة الفلسطينية الأمر الرقم ١٢/٧٠، بتاريخ ٣١/٨/١٩٧٠، والذي بموجبه تمّت مصادرة اراض تقع شمال شرق مدينة الخليل، تبلغ مساحتها ١٢٠٠ دونم، حيث بُدىء باقامة النواة الأولى

للمستوطنة. وفي آب (اغسطس) ١٩٧٣، أعلنت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي عن ان «لكل اسرائيلي الحق» في شراء منزل في كريات أربع؛ أو استئجار أرض من «ادارة أرض ـ اسرائيل» التي تسيطر على الاراضي المصادرة في المنطقة، واقامة منزل عليها. واستمر توسيع المستوطنة، بعد ذلك، على حساب الاراضي العربية المجاورة لها. وبلغت مساحتها، في شباط (فبراير) ١٩٨١، ثلاثة آلاف دونم. وبلغ عدد الوحدات السكنية التي تمّت اقامتها، حتى ذلك الحين، ١٥٠٠ وحدة، تمّ اسكان ١٥٠٠ نسمة في ٤٠٠ وحدة سكنية منها. وبعد مرور ثلاثة شهور، افتتحت فيها أول محكمة اسرائيلية أُقيمت في مستوطنات الضفة الفلسطينية، هي محكمة صلح كريات أربع، التي عيّن قاضي محكمة الصلح الاسرائيلية في القدس المحتلة قاضياً لها[٣١]. استمرت حركة توسيع كريات أربع، وزرع الاحزمة الاستيطانية حول الخليل، بنشاط طيلة النصف الأول من العام ١٩٨١، فبلغ مجموع ما صودر من أراض، حتى أيار (مايو) ١٩٨١، في الخليل وحولها، ٧٢٧٢٤ دونماً[٣٢].

الحرم الابراهيمي

تعود أولى المحاولات الجدّية لتهويد الحرم الابراهيمي، في الخليل، الى الثلث الأخير من العام ١٩٦٨، في مناسبة لم يكن لها شأن، أو علاقة، بالحرم من قريب أو من بعيد. فقد حدث ان ألقى شاب فلسطيني قنبلة في اتجاه مجموعة من اليهود قدمت لزيارة الحرم الابراهيمي، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٨، فأصيب ٤٧ منهم بجروح. وتوجّه وزير الدفاع، آنذاك، موشي دايان، الى مكان الحادث. واستغل الحالة التي نشأت في أعقاب العملية، فأصدر أوامره بفتح مدخل، وطريق، جديدين يؤديان الى الحرم؛ كما قرر اقامة نقاط مراقبة عسكرية حول المنطقة. كذلك قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بهدم ثلاثة بيوت في الخليل، بحجة الاشتباه بسكانها. وقامت جرّافات اسرائيلية بحفريات حول المنطقة المحيطة بالحرم أدّت الى تغيير شكلها وملامحها، وشقّت طريقاً خاصاً يستخدمه اليهود من زوّار المدينة. وفي السياق ذاته، تمّ هدم مدخل أثري يقع في منطقة الحرم؛ وطلبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من المواطنين العرب، المقيمين حول المسجد الابراهيمي، اخلاء بيوتهم[٣٣].

بدأ اليهود زياراتهم وتردّدهم على الحرم الابراهيمي، فرادى وجماعات، منذ الايام الاولى للاحتلال الاسرائيلي. الّا ان الزيارات تلك بقيت في الاطار غير الرسمي، الى حين سمحت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، رسمياً، لليهود، في حزيران (يونيو) ١٩٧٢، باداء الصلوات في الحرم بشكل غير تظاهري، وفي غير أوقات صلاة المسلمين. وظل اليهود يؤدون صلواتهم طيلة الفترة الفاصلة ما بين زياراتهم الأولى للحرم، بُعيْد احتلال الضفة بقليل، وحتى اقرار ذلك رسمياً في اطار تقسيم وضعته سلطات الاحتلال الاسرائيلي للحرم، يقضي بالتصرف، والصلاة، في مساحات من الباحة الداخلية، وهي الحضرة القريبة من قبر ابراهيم، والصحن الذي يتوسط مقامي ابراهيم وساره، بالاضافة الى اليعقوبية، في حين بقيت الاسحقية واليوسفية مخصصتين للمصلّين المسلمين[٣٤]. لكن هذا التقسيم لم يمنع اليهود من ممارسة تظاهراتهم الاستفزازية؛ فقام زعيم حركة كاخ (رابطة الدفاع اليهودية)، الحاخام مئير كهانا، باقتحام مدينة الخليل، برفقة مئة من أتباعه، بتاريخ ١٩٧٢/٨/٢٧، حيث أقاموا صلوات تظاهرية بالقرب من الحرم الابراهيمي. وقادت هذه الحادثة الى تطوّر آخر. فقد أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قراراً يسمح بموجبه لليهود بالصلاة في الحرم في أوقات صلاة المسلمين. وقام كهانا وجماعته بأداء الصلاة، بشكل جماعي لأول مرة، مساء «يوم الغفران» (١٩٧٢/٩/١٧). وتابعت سلطات الحكم العسكري تصعيد اجراءتها في الاتجاه عينه، فقرر الحاكم العسكري لمدينة الخليل، بتاريخ ١٩٧٢/١١/١١، زيادة ساعات الصلاة المخصصة لليهود في الحرم

الابـراهيمي، وادخـال عدد من الكراسي لجلوس اليهود في اثناء الصلاة، وخزانتين لحفظ التوراة، وضعت احـداهمـا في الزاويـة اليعقوبية من الحرم، ممّا فتح الباب للاستيلاء، عملياً، على الزاوية اليعقـوبية والحضرة الابراهيمية[٣٥]. وفي وقت لاحق (أوائل تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٢)، قرر الحاكم العسكري الاسرائيلي زيادة جديدة في الساعات المخصصة لصلاة اليهود في الحرم. وبالمقابل، أُجـري تقليص للسـاعـات المسموح فيها للمسلمين بالصلاة، فأصبحت ساعتين ونصف الساعة لصلاتي الظهر والعصر؛ ومُنع المسلمون من الصلاة على موتاهم في الحرم[٣٦].

دائرة الاوقاف وتطوّر الاحداث

ظلّت دائـرة الاوقـاف الاسلامية قريبة من مجرى الاحداث في الخليل. وقد تابعت، من قرب، التطورات داخل الحرم الابراهيمي، والاجراءات المتلاحقة التي اتخذتها سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيـلي، خصـوصاً في الفترة ما بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٢، حيث كانت المجابهة المباشرة الخصوصية قد وقعت مع الهيئة المسؤول الأول عن الشؤون الدينية في المدينة. وأدت المجابهة الى عدد كبير من الصدامات، التي جاء بعضها حاداً، واتخذ بعضها الآخر سمة رسمية وصيغة تقديم المطالب الى السلطات ورفع المظالم الى الجهات الاسرائيلية المعنيّة.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، حاولت دائرة الأوقاف، في الخليل، فرش الحرم الابراهيمي بالسجـاد، كمـا جرت العـادة، لاستقبال شهر رمضان المبارك وفصل الشتاء، فرفضت السلطات الاسرائيليـة ذلك، وحالت دون تنفيذه؛ فأحتجت دائرة الأوقاف لدى الحاكم العسكري في الخليل، وقـدّمت، كذلك، احتجـاجاً خطياً الى وزير الدفاع الاسرائيلي، بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠، طالبة منه اصـدار أوامـره الى الجيش بعدم التعرّض لدائرة أوقاف الخليل وترك لها حرية ممارسة عملها في المسجـد الاسـلامي. وفي ١٩٦٧/١٢/١٢، اجتمعت دائـرة الاوقـاف بوزير الدفاع وأوضحت له الممـارسـات التي يقوم بها مسؤولون يهود، وغير مسؤولين، داخل الحرم الابراهيمي، ومحاولاتهم المستمرة خلق أوضـاع ومعطيات جديدة داخله. وأكدت له ان المسلمين لا يمكن ان يوافقوا على السماح لغير المسلمين بممارسة أية شعائر مخالفة لعقيدتهم. ووعد وزير الدفاع الاسرائيلي، في حينه، بوضع حدّ لتلك الاستفـزازات. كذلك قدّم مديـر أوقـاف الخليـل مذكـرة الى الحـاكم العسكري، بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٨، ضمنهـا شكـاوى عدة تتعلق بممـارسات مشابهة؛ واحتج، بعدها بشهر تقريباً (١٩٦٨/١/١٣)، أمام الحاكم نفسه على قيام بعض الزوار اليهود بترديد أناشيد وشعائر دينية؛ وبيّن للحاكم ان الحرم الابراهيمي هو مسجد اسلامي، ولا يسمح لغير المسلمين باقامة شعائرهم في مسجد اسلامي. كذلك قدّم رئيس بلدية الخليل، وقاضي الخليل، والمفتي، ومدير الأوقاف، ورئيس السـدنة، وعدد كبير من علماء المسلمين ووجهاء محافظة الخليل، مذكرة ضافية، الى وزير الدفاع والحاكم العسكري العام والحاكم العسكري للخليل، بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٨، ضمّنوها اعتراضهم على صلاة اليهود في الحرم الابراهيمي وادخال خزانة اليه، وطالبوا بوضع حدّ لذلك[٣٧].

تجاهلت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي جميع الاحتجاجات هذه. ولم تتخذ أي اجراء من شأنه الحدّ منها، أو التقليل من استفزازات اليهود لسكان الخليل العرب. بل انها مضت الى ما هو أبعد ممّا جرى، فنسفت، بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١١، درع الحرم الابراهيمي والبوابة الرئيسة المؤدية اليه؛ وهدمت، في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام عينه، بئر القلعة التابعة للحرم. أمّا المستوطنون، فقـد تابعـوا تصعيـد استفـزازاتهم، فمنعـوا، بتـاريخ ١٩٦٨/٦/٢٨، ثلاث نساء مسلمات من

القيام بزيارة لضريح اسحق. كذلك منع الحاخام موشي ليفنغر سيدتين أخريين من زيارة ضريح ابراهيم. وأخيراً جاءت القرارات الرسمية التي اتخذتها ادارة الحكم العسكري، وأقرّها وزير الدفاع الاسرائيلي، لتكريس إقامة كنيس يهودي داخل الحرم الابراهيمي. وفي مواجهة ذلك، عارضت الهيئة الاسلامية القرارات هذه، ووجهت برقية الى رئيسة الوزراء، آنذاك، غولده مائير، وأخرى الى وزير الدفاع، طالبت فيهما الغاء القرارات. ثمّ أصدرت بياناً تضمّن النقاط التالية:

«١ ـ ان المبررات التي اعتمدتها الادارة العسكرية [الاسرائيلية] في اتخاذ قراراتها [الخاصة] بزيادة عدد المستوطنين في كريات أربع 'مرفوضة' ... واننا نجد في الربط بين الحرم الابراهيمي وبين توسيع كريات أربع وزيادة عدد سكانها عملاً مصيرياً خطيراً يتهدّد مستقبل مدينة الخليل، كمدينة عربية اسلامية ككل، والحرم الابراهيمي جزء منها...

«٢ ـ ان موضوع الحرم الابراهيمي [الذي] هو مسجد اسلامي منذ ألف وربعمائة سنة، لا يمكن ان يعالج بالحلول الوسط. ولا يستطيع احد، ولا يملك... ان يعارض، أو يوافق، على اقامة كنيس [يهودي] في أي جزء منه...

«٣ ـ اننا نناشدكم، جميعاً، ونناشد الرأي العام في الداخل والخارج، بأن يتفهّموا موقفنا؛ ونعلن عدم موافقتنا، واستنكارنا، واحتجاجنا على جميع الاجراءات التي قامت بها السلطات الاسرائيلية في الحرم الابراهيمي...

«٤ ـ نطالب بأن يترك الحرم الابراهيمي للمسلمين وحدهم، تحقيقاً للعدالة، وتأكيداً للتصريحات التي اعلنها المسؤولون في الحكومة الاسرائيلية بأن الحرم الابراهيمي هو مسجد اسلامي، وتطبيقاً لجميع القوانين والاعراف الدولية والشرائع السماوية...

«٥ ـ لا تقرّ شريعة من الشرائع، ولا قانون من القوانين، بأن يقام كنيس تمارس فيه شعائر وطقوس وصلوات غير اسلامية في مسجد اسلامي...

«٦ ـ ان الهيئة الاسلامية، اذ تعلن استنكارها واحتجاجها على جميع الاجراءات [الخاصة] بالحرم الابراهيمي، تود ان تؤكد انها لن تترك وسيلة مشروعة [الّا] وتلجأ اليها في سبيل الدفاع عن هذا المسجد الاسلامي، وتحميل السلطات الاسرائيلية نتائج هذه الاعمال التي تمسّ مشاعر المسلمين أينما كانوا»(٣٨).

الى ذلك، عقد، في الخليل، في قاعة مبنى البلدية، مؤتمر، بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٢، خصص لدراسة أوضاع الخليل عامة، حضره ٣٠٠ شخص. وقرّر المؤتمرون ارسال برقيات الى ملك الاردن، حسين، ورؤساء الدول العربية والاسلامية، والى رئيس المؤتمر الاسلامي، والسكرتير العام للامم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن الدولي، وسفراء وقناصل الدول الاجنبية في القدس، لشرح وتوضيح الاخطار التي يتعرّض لها المسجد الابراهيمي الشريف، ومطالبتهم بالتدخل لدى السلطات الاسرائيلية لالغاء قراراتها الخاصة بالمسجد الابراهيمي؛ كذلك، قرر المؤتمرون رفض أية اقتراحات تدعو الى استقالة رئيس بلدية الخليل ومجلسها البلدي، وتجديد الثقة الكاملة بالرئيس والمجلس البلدي، وتكليف رئيس البلدية الطلب من شركة الكهرباء الاسرائيلية تزويد الخليل بالتيار الكهربائي(٣٩).

من جهتهم، تابع مستوطنو كريات أربع تصعيد مطالبهم، فطالبوا سلطات الاحتلال الاسرائيلي بفتح أبواب الحرم أمامهم للدخول والخروج طوال النهار، دون التقيّد بأية مواعيد. كما طالبوا

برفع الحراسة عن الحرم. واستجابت السلطات لمطالبهم هذه، ونفّذت عدداً من الاجراءات، تمّ بموجبها تكريس تقسيم الحرم الابراهيمي وتحويل الجزء الاكبر منه، فعلياً، الى كنيس يهودي. ورداً على ذلك، أعلنت الهيئة الاسلامية، يوم الجمعة بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٥، يوماً للحرم الابراهيمي الشريف؛ ودعت المسلمين، في كل انحاء العالم، الى التدخل لحمايته، في الوقت الذي واصل المستوطنون استفزازاتهم التي بلغت ذروتها حين تسلل أربعة شبان يهود يوم السبت ٢/١٠/١٩٧٦، وتسلقوا السور الى داخل الحرم، وقاموا بتمزيق المصاحف الموجودة فيه، ودا سوها بأقداهم. وأدّى الحادث الى وقوع اشتباكات عنيفة بين المستوطنين وأهالي الخليل، فرضت سلطات الاحتلال، على اثرها، حظر التجول على المدينة مدة ١٧ يوماً، انتهت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٦، وقام اليهود، خلالها، بسرقة معظم أثاث الحرم، بالاضافة الى ساعتين اثريتين وكتب ومصاحف اسلامية ذات قيمة تاريخية، والهلال الموجود على قبّة السلطان قلاوون المقامة فوق باب المغارة حيث دفن الانبياء، وجميع محتويات غرفة رئيس السدنة، ومفاتيح مقامات الانبياء وأغراض أخرى[٤٠]. في هذه الاثناء، تقدم كبير حاخامي الجيش الاسرائيلي، شلومو غورين، بطلب الى وزير الدفاع الاسرائيلي لتقسيم مغارة الكفيلة بين المسلمين واليهود، او اعطائها كلها لليهود. وفي أواخر العام ١٩٧٨، بدأ المستوطنون حملة جديدة لاكمال تحويل الحرم الابراهيمي الى كنيس يهودي وحرمان المسلمين، نهائياً، من اقامة الصلوات فيه، فأدخلوا أشياء ومعدّات جديدة الى الحرم، وأطلقوا النار لاخافة الحرس ودفعهم الى المغادرة. وانتهت هذه المرحلة الهامة من الصراع على الحرم الابراهيمي بمنح سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي مستوطني كريات أربع حق الاشراف الكامل على الحرم، بدلاً من المجلس الاسلامي[٤١].

استيطان قلب الخليل

ظلت اقامة اليهود في مدينة الخليل محصورة، الى حدّ كبير، بالمنشآت السكنية التي أقامتها لهم خصيصى الحاكمية العسكرية، في أعقاب المحاولة الاستيطانية الأولى التي قام بها ليفنغر، أواسط العام ١٩٦٨، والتي أتينا على تفاصيلها من قبل. غير ان تواجد اليهود في الخليل شهد تطوراً كبيراً خلال ما يقارب العشر سنوات التالية.

بوصول تكتل الليكود، بزعامة مناحيم بيغن، الى الحكم، العام ١٩٧٧، تضاعفت الهجمة الاستيطانية على الخليل. فقد وجّه الحزب الحاكم جهوده نحو تحويل مستوطنة كريات أربع، التي أُنشئت في عهد حكم المعراخ، الى مدينة يهودية تستوعب ٥٠ ألف مستوطن؛ وأُقيم فيها مجلس بلدي، وكنيس، ومدارس، ومحكمة[٤٢].

بدأ مستوطنو كريات أربع من أعضاء حركة غوش ايمونيم الاستيطانية هجمة مركّزة على الخليل منذ نيسان (ابريل) العام ١٩٧٩، فاحتل عشرات منهم مبنى الدبويا الذي يطلقون عليه اسم «هداسا»، والواقع وسط المدينة. وأخذت الحكومة الاسرائيلية تضفي، تدريجياً، طابعاً شرعياً على الوجود الاستيطاني الجديد. وسمحت، في أواخر أيار (مايو)، لعائلات مستوطنين جدد بالانضمام الى الاوائل. وبعد مرور أقل من شهر على ذلك، سمحت لهم، جميعاً، بالتنقّل بحرية من مبنى الدبويا واليه. وأبلغت الحكومة الاسرائيلية الى وزارة الدفاع ضرورة عدم القيام بأي عمل لاجلاء المستوطنين، الذين قاموا بعمليات ترميم للمبنى، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، بترخيص من الحكومة وتحت حماية قوات كبيرة من جيش الاحتلال[٤٣].

كانت عمارة الدبويا، قبل ذلك، مركزاً للشرطة، وتحوّلت الى معتقل في العهد العثماني،

واستعمل قسم منها مقرّاً للطائفة اليهودية في الخليل؛ وكان بعضها الآخر تحت تصرّف شخص من الطائفة ذاتها، او ملكاً له، في عهد الانتداب البريطاني. وتسلّم حارس املاك الغائبين، الاردني، البناية العام ١٩٤٨، وسلّمها، بدوره، العام ١٩٥٣، الى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا)، وتحوّلت الى مدرسة لابناء اللاجئين في الخليل. وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تسلّم البناية المسؤول عن الأموال المتروكة في سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي. وظلت «أونروا» تستعملها مخازن[٤٤].

جاءت العملية الفدائية التي وقعت في الخليل، بتاريخ الثاني من أيار (مايو) ١٩٨٠، التي اشتهرت بعملية الدبويا، رداً على الاستفزازات الصهيونية، وتعبيراً عن رفض السكان العرب للوجود الاستيطاني اليهودي في مدينة الخليل[٤٥]. فقد فتحت مجموعة فدائيين فلسطينيين النار، عند الساعة السابعة والدقيقة الاربعين من مساء اليوم المذكور، من على سطح بنايتين مقابلتين لبناية الدبويا، باتجاه عدد من اليهود كانوا داخلين الى المبنى. وفي الوقت عينه، فتحت حامية أخرى النار من جهات عدة؛ ومن ثمّ انسحب المهاجمون جميعاً. ولم تستغرق العملية أكثر من ثوان معدودات، وكانت حصيلتها خمسة قتلى وسبعة عشر جريحاً، توفى احدهم لاحقاً. واعترفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بأن جميع القتلى هم من العسكريين من سكان مستوطنة كريات أربع[٤٦]. على اثر العملية، اتخذت السلطات العسكرية الاسرائيلية قرارين: نصّ الأول على ابعاد رئيس بلدية الخليل، فهد القواسمي، وكل من محمد ملحم والشيخ رجب بيوض التميمي؛ ونصّ الثاني على تحويل مبنى الدبويا الى قاعدة عسكرية؛ وهدم عدد من الأبنية المجاورة لمبنى الدبويا[٤٧]. وجاءت الخطوة التالية بمحاولة اقامة حي يهودي في قلب الخليل، تحت شعار اعادة بناء الحي اليهودي الذي دمِّر في اثناء الانتفاضة الفلسطينية العام ١٩٢٩. واستخدمت مستوطنة كريات أربع، في هذه المرحلة، رأس جسر للاستيطان داخل تخوم الخليل[٤٨]. وكانت حكومة بيغن قررت، في شباط (فبراير) ١٩٨٠، مبدأ اسكان اليهود في قلب المدينة، في أعقاب مقتل جندي اسرائيلي يدعى يهوشواع سلومه[٤٩]. لكن القرار لم يتخذ صفته الرسمية الّا بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٠، عندما قررت حكومة بيغن البدء، رسمياً، باستيطان الخليل[٥٠]. وخلال هذه الفترة، تكشفت الأمور عن وجود ست عائلات يهودية وخمسة عشر طالباً يقيمون في المبنى المجاور لمبنى الدبويا، والمسمى «بيت روكيح». أدّت هذه الاحداث، في مجملها، الى تثبيت مبنى الدبويا، كأول نواة استيطانية تقع في مركز مدينة الخليل[٥١]. وتُوِّجت، في نهاية الأمر، بوضع يافطة عند مدخل المبنى، كتب عليها بالعربية «... وعاد أبناء اسرائيل الى حدود دولتهم القديمة ـ الجديدة، السائرة على طريق العودة اليهودية»[٥٢].

توسّع من جديد

تابعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خطتها لتوسيع دائرة استيطان قلب الخليل، فقررت الحكومة الاسرائيلية اقامة مبنى يضمّ مدرسة دينية، واضافة طبقة ثالثة الى مبنى الدبويا، ليضمّ مدرسة دينية. وعرض وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، مخططاً يتمّ بموجبه هدم منزلين لتقام مكانهما المدرسة الدينية، التي خطط لها ان تستوعب ٨٠ طالباً و٣٠ مدرّساً؛ وتستوعب المدرسة الميدانية ٥٠ طالباً بالاضافة الى المدرّسين. كذلك، أقرّت الحكومة انتقال اسرتين، احداهما اسرة الحاخام ليفنغر، الى الخليل. وأعلن، في كريات أربع، عن ان ليفنغر ورجاله تمكّنوا من «شراء» قطعة أرض تبلغ مساحتها نحو ١٨ دونماً تقع وسط مدينة الخليل، وان ليفنغر دفع ثمن الارض من أموال جمعها خلال جولتين قام بهما على الولايات المتحدة الاميركية[٥٣].

بتاريخ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢، شهدت الخليل تطوراً ملحوظاً في أسلوب عمل المستوطنين من سكان كريات أربع؛ اذ سلك هؤلاء منحى أكثر هجومية في تحقيق هدف استيطان مركز الخليل؛ فقامت مجموعة منهم بهدم عدد من المنازل العربية وتسوية الارض في منطقة تقع قرب سوق الخضار، بهدف اقامة ٢١ منزلاً عليها، مقدّمة لبناء حي يهودي كامل. وتجاوبت حكومة بيغن مع هذه التطورات بصورة موازية، فشكّل بيغن، ونائبه ليفي، طاقماً لتنفيذ مشروع بناء حي يهودي ومباشرة العمل فيه، وعيّن المدير العام لوزارة الاسكان رئيساً للطاقم، الذي ضمّ، الى جانبه، المسؤول عن منطقة القدس في وزارة الداخلية وعدداً من خبراء البناء والتخطيط. وصرّح ليفي، في هذه المناسبة، بأن «اعادة بناء حي يهودي في الخليل قد أصبحت حقيقة قائمة، واننا لن نخضع للضغوط من الداخل، أو الخارج». وكشف ليفي، في وقت لاحق (١٠/٧/١٩٨٣)، عن ان لدى وزارة الاسكان، التي يرأسها، خطة من مرحلتين لبناء الحي اليهودي. تهدف المرحلة الأولى الى توطين بضع عشرات من العائلات؛ بينما تهدف الثانية الى توطين ٥٠٠ عائلة يهودية وسط المدينة؛ على ان يستغرق تنفيذ الخطة ثلاثة أعوام. وخلال الفترة اللاحقة، تابعت الحكومة رسم مخططاتها لتعزيز الاستيطان في الخليل[٥٤].

تل الرميضة

تابع مستوطنو كريات أربع محاولاتهم التي خططوا لها مسبقاً، فتحركت مجموعة منهم نحو منطقة تل الرميضة التي أصبحت هدفهم الجديد. ولم يلبثوا ان نقلوا ثلاث عائلات يهودية، سراً، للسكن في أعالي التل، حيث تقرر ان تقام نواة مستوطنة جديدة تحمل اسم رمات يشاي، نسبة الى والد الملك داوود. وتمّ تزويد المستوطنة الجديدة، لاحقاً، بمولد كهربائي وخزانات للمياه، وأقام فيها عدد من اتباع الحاخام مئير كهانا. وحصلت المستوطنة الجديدة، اخيراً، على موافقة وزيري الامن والقضاء الاسرائيليين اللذين صادقا على «شرعيتها» حيث اقيمت[٥٥]. وأكدت مصادر اسرائيلية ان رمات يشاي «ليست سوى [المستوطنة] الأولى ضمن مخطط لاقامة سلسلة مستوطنات جديدة في قلب الخليل، على اراضٍ كانت، في السابق، تابعة لليهود»[٥٦].

منطقة شارون الصناعية

في محاولة لتقوية وضع المستوطنات اليهودية في منطقة الخليل، وجلب المزيد من السكان اليها، دعا وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، الى اقامة مستوطنة جديدة تخصص لانشاء مجمّع صناعي. وقام شارون بجولة، لهذا الغرض، بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٦، عاد، بعدها، وأصدر تعليمات الى المسؤولين في وزارته للبدء، فوراً، في تنفيذ مخططات تتضمّن اقامة مركزين صناعيين كبيرين في منطقة الخليل. وتقرّر ان يقام المركز الأول فوق قطعة أرض قدّرت مساحتها بـ ٦٠٠ دونم وتقع قريباً من مفرق قرية دورا؛ أمّا المركز الثاني، فيقام على مساحة قدّرت بـ ٦٠ دونماً فوق تلة يجرى الاستيلاء عليها؛ وكذلك على المنطقة المجاورة لها، لضمان البناء اليهودي ولخلق مجالات جديدة لبناء مستوطنات يهودية أخرى تحيط بالخليل. ودرس شارون وحاشيته، في حينه، امكان تعزيز المستوطنات القائمة في منطقة جبل الخليل[٥٧]. وأعلن شارون عن انه لن ينتظر طويلاً وسوف يبدأ العمل فوراً ودون تأخير. وصرّح بأنه «سوف يحصل على الالتزامات الضرورية من وزارة المالية»[٥٨]. وبالفعل، شرعت جرافات اسرائيلية في العمل في اراضٍ تبلغ مساحتها ٧٠٠ دونم، تقع في منطقة بيت عينون قريباً من مستوطنة كريات أربع. وتعود ملكية الاراضي هذه الى عائلات غيدة والقيسي وجويحان والبكري. أمّا

الهدف، فكان، كما أوضحنا، التمهيد لاقامة منطقة صناعية وفق التوجّهات التي تحدث عنها شارون[٥٩].

بالاجمال، يمكن القول ان غالبية المشاريع التي تقرر تنفيذها في منطقة الخليل حققت جانباً كبيراً من أهدافها. فقد أمكن رصد ١٥ مستوطنة يهودية أقيمت في منطقة الخليل حتى العام ١٩٨٥، بعضها مستوطنات دائمة وبعضها الآخر مواقع استيطانية؛ وبالتالي احاطة الخليل بحزام من المستوطنات وبقطاع صناعي يسهم «في استبعاد خيارات اسرائيل نحو دولة، او سلطة ذات سيادة، في الأراضي [المحتلة]، أو دق مسمار آخر في نعش التسوية السياسية مع الاردن والفلسطينيين»، كما صرّح بذلك وزير الاقتصاد السابق جاد يعقوبي[٦٠].

---

(١) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثاني، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٧٤، ص ٣٥٦.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) **قاموس الكتاب المقدس** (تأليف نخبة من الاساتذة، تقديم د. فيليب حتّى)، بيروت: مكتبة المشعل، ١٩٦٤، ص ٢٨٧ (يع ٢:٢٣).

(٤) «الموسوعة الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٥) د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥، ص ١٤.

(٦) «الموسوعة الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٣.

(٧) «قاموس الكتاب المقدس»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٧.

(٨) «الموسوعة الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٣.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(١٠) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، الجزء الاول، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٢٦٤.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) **البيادر السياسي** (القدس)، ١٩٨٦/٢/٨.

(١٣) **القبس** (الكويت)، ١٩٨٦/٥/٦؛ نقلاً عن **الأوبزرفر**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(١٤) د. خليل البديري، **ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية**، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨١، ص ٢٢.

(١٥) عبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ٥٧.

(١٦) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(١٨) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.

(١٩) حبيب قهوجي (اشراف)، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٢٣٧.

(٢٠) **المصدر نفسه**. «هبوعيل همزراحي» (العامل الشرقي) هي الجناح العمالي في حزب مزراحي الذي تأسس في المجر العام ١٩٠٢، وانشأ فرعاً له في فلسطين العام ١٩١٨. وقد ظهرت حركة هبوعيل همزراحي الى الوجود، في فلسطين، العام ١٩٢١، في مدينة القدس، ووضعت لها برنامجاً للاستيطان الزراعي والنشاط النقابي، انظر **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ١٩٧.

(٢١) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٦.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) **العودة** (القدس)، ١٩٨٦/١/٣٠.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٦.

(٢٦) «العودة»، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٧.

(٣١) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٦.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٧.

(٣٣) «العودة»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٤) **الطليعة** (القدس)، ١٠/٤/١٩٨٦.

(٣٥) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٨.

(٣٧) **وثائق الهيئة الاسلامية**، كتاب صامد (٥)، عمّان: منشورات دار الكرمل، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٩٦.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ١٩٧.

(٤٠) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٨.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٩.

(٤٢) د. نظام محمود بركات، **الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص ٢١٤.

(٤٣) خالد عايد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ص ٧٨.

(٤٤) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٩.

(٤٥) **المصدر نفسه**.

(٤٦) **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٠، ص ١٧٢.

(٤٧) «العودة»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٨) د. بركات، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٩) «العودة»، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٠) **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٢، أيار (مايو) ١٩٨٠، ص ١٥٩.

(٥١) «العودة»، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٢) **البيادر السياسي**، ٨/٢/١٩٨٦.

(٥٣) عايد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) **البيادر السياسي**، ١٨/٨/١٩٨٤.

(٥٦) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٥٧) **الفجر** (القدس)، ٢١/٥/١٩٨٦.

(٥٨) *Jerusalem Post*, 31/5/1986

(٥٩) **الفجر**، ٢٥/٦/١٩٨٦.

(٦٠) *Jerusalem Post*, 22/5/1986

الصناعات الجوية الاسرائيلية

محمد شهير العبسة

ترجع بدايات الصناعة الحربية الاسرائيلية الى العام ١٩٣٣. ومثل الصناعات الحربية في العديد من دول المنطقة، بدأت الصناعة الحربية الاسرائيلية بصنع الذخيرة البسيطة، مثل الالغام والمتفجرات. وقد طوّرت المنظمات الارهابية الصهيونية صناعة اسلحة خاصة بها. فقد اقامت منظمة «اتسل» قاعدة صناعية عسكرية لصناعة المتفجرات والالغام ورشاشات «ستن». وانتجت صناعة الاسلحة التابعة لمنظمة «ليحي» متفجرات و٦٠٠ رشاش «ستن»[١]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استفادت الوكالة اليهودية من الكساد في سوق السلاح العالمي واضطرار العديد من مصانع السلاح العالمية، خاصة الأميركية، الى غلق أبوابها، وقامت بشراء كميات ضخمة من آلاتها ومعداتها بأبخس الاثمان، وعملت على تهريبها الى فلسطين. وباشرت هذه المصانع عملها في انتاج السلاح لسدّ حاجة المسلحين الصهيونيين منه، بعد انتهاء الانتداب. وكان الهدف الاساس هو «تأمين السلاح لمواجهة احتمالات الموقف»[٢].

ظل «تأمين السلاح» هدف الصناعة الحربية بعد قيام اسرائيل، وان اتسع بحكم تحوّل المنظمات الارهابية الصهيونية الى جيش نظامي. وشكّل هذا الهدف أحد حوافز تطور الصناعة العسكرية، خاصة في فترات تغيير تحالفات اسرائيل مع الدول الغربية الكبرى، وما تبع ذلك من تغيير في مصادر التسليح. وفي مرحلة لاحقة، أضيف حافز آخر تمثل في الحاجة الى تأمين قطع غيار للاسلحة المستخدمة والتي توقف البلد الأم عن انتاجها، وتطوير هذه الاسلحة (كما حدث عند فرض الحظر الفرنسي، والبريطاني، على تصدير الاسلحة الى الدول المشاركة في نزاع الشرق الاوسط، بعد حرب حزيران - يونيو ١٩٦٧ والهجوم الاسرائيلي على مطار بيروت العام ١٩٦٨). وتعزز نمو الصناعات العسكرية الاسرائيلية بفعل عاملين آخرين: العامل الاول تمثّل في الحاجة الى سد العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي؛ والعامل الثاني تمثّل في تأمين فرص عمل لليد العاملة المؤهلة ودفعها الى الاستقرار في اسرائيل. وهذا العامل أثر، باستمرار، في نمو «الصناعة الجوية الاسرائيلية» وقسم انتاج الطائرات فيها.

طوال السنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢، احتلت الصناعات الجوية المرتبة الاولى بين الشركات المئة الكبرى في اسرائيل، استناداً الى معايير حجم المبيعات، ومعدل النمو، ومقدار الصادرات، وعدد الموظفين[٣]. والشركة التي بدأت، في العام ١٩٥٤، بسبعين عاملاً، اصبحت تضم، في العام ١٩٨٥، ما يقارب ٣٢٥٠ شخصاً، وتنتج انماطاً متعددة من الانظمة التسليحية، تشمل انواعاً عدة من الطائرات، ونموذجين للزوارق الحربية، وصواريخ بحر - بحر من طراز «غابريئيل»، والعربة المدرعة R.B.Y. ، وطائرات بدون طيّار، ورادارات، وحواجز أمنية، وكاسحات الغام، وقنابل ذكية. وللتعرف

على حقيقة الصورة السابقة، ينبغي ان نعود الى البدايات.

يعتبر آل شويمر «أب» الصناعات الجوية الاسرائيلية. وشويمر هو اسرائيلي من أصل أميركي خدم في القوات الاسرائيلية خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى العام ١٩٤٨، حيث تعرّف الى شمعون بيرس، أحد أعوان دافيد بن ـ غوريون الشباب، وترك في نفسه انطباعاً قوياً بسبب تحمّسه لاقامة صناعة اسرائيلية للطائرات. ووصف بيرس، في كتابه «مقلاع داود»، حماس آل شويمر لمشروع صناعة الطائرات بأنه «حماس تعصّبي»؛ كما أنه أشار الى هدف شويمر بجعل صناعة الطائرات الاسرائيلية في مستوى مثيلتها الأميركية، من حيث الادارة والتنظيم والنوعية[٤]. بعد انتهاء الحرب، عاد شويمر الى الولايات المتحدة، حيث أسس شركة لصيانة الطائرات في ولاية كاليفورنيا. وفي العام ١٩٥٠، التقى، من جديد، ببيرس، الذي أصبح يمثّل وزارة الدفاع الاسرائيلية في الولايات المتحدة، حيث قام الأخير بتقديمه الى بن ـ غوريون، رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك. واتفق بن ـ غوريون وشويمر على اقامة بداية صناعة طائرات اسرائيلية. وبعد تحضيرات استغرقت أربعة أعوام، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن انشاء «معهد فحص وصيانة الطائرات»، وعرف اختصاراً باسم «بيديك». كان عدد العاملين ٧٠ شخصاً، ورأسمال الشركة ١,٧ مليون ليرة اسرائيلية. وحُدّدت للشركة الاهداف التالية[٥]:

- الحد من اعتماد اسرائيل على الخارج، بالنسبة الى تصليح الطائرات وقطع الغيار.
- تعزيز قوة اسرائيل في تقنية صناعة الطائرات.
- تمكين اسرائيل، في المستقبل، من صنع طائرات وقطع غيار لها.

تولّى شويمر منصب مدير عام الشركة، التي أصبحت، اعتباراً من ١٩٦٨/٤/١، «الصناعات الجوية الاسرائيلية». واحتفظ شويمر بمنصب المدير العام حتى العام ١٩٧٧، أي طوال فترة حكم حزب «العمل»، ولم يتأثر وجوده على رأس الصناعات الجوية بتغير رؤساء الوزارات؛ كما لم يتأثر بانشقاقات حزب «العمل»، مثل انفصال بن ـ غوريون وبيرس ودايان عن الحزب وتشكيل حزب «رافي» العام ١٩٦٥.

ترك شويمر، وطريقة اختياره لادارة الصناعات الجوية، آثاراً دائمة في الشركة، شكلت، فيما بعد، قسماً من العوامل التي أسهمت في صناعة قرار البدء بتطوير «لافي». فقد انتقل حماس شويمر لاقامة صناعة طائرات اسرائيلية تضاهي الاميركية الى كل من تولّى منصباً هامّاً في الصناعات الجوية. وتحوّل هذا الحماس لدى خلفاء شويمر الى هوس وعقدة تفوّق وجدت تعبيراً عنها في الاوصاف التي غمرت كل ما انتجته الصناعات الجوية: من الطائرة التي لا مثيل لها، الى الزورق الوحيد من نوعه، الى التحدث عن خشية الصناعات الجوية الاميركية من منافسة نظيراتها الاسرائيليات، الى الطموح الدائم لترويج الانتاج الاسرائيلي في الاسواق الاميركية، الذي كان يعكس رغبة محمومة في اثبات الذات.

واصبحت طريقة استخدام شويمر لصلته الشخصية بكل من بن ـ غوريون وبيرس لتأمين استمرارية العمل في الصناعات الجوية وابقائها خارج الرقابة العامة منهج عمل في الصناعات الجوية. ولاحظ أحد دارسي المجمع الصناعي العسكري الاسرائيلي انه «خلال فترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ كانت الشريحة العليا في الصناعات الجوية الاسرائيلية تتمتع بدعم كامل من المؤسسة الأمنية، التي نجحت، في الواقع، في عرقلة إنشاء نظام مدني فعّال للمراقبة العامة»[٦].

وأرسى شويمر تقليداً آخر تمثّل في الحرص على تأمين العمل للصناعات الجوية، والبدء بمشاريع تطوير دون إجراء دراسة مالية، او تسويقية، بل بغض النظر عنها، وبالتعارض معها في كثير من الاحيان. وهذا ما حدث في جميع مشاريع صناعة الطائرات، باستثناء تصنيع طائرة «فوغا ماجيستير»، وتجلّى بشكل واضح في مشروع «لافي» الذي سنتعرض اليه لاحقاً.

بنية الصناعات الجوية الاسرائيلية

يتولّى الاشراف على عمليات الشركة مجلس الادارة الذي يعيّن أعضاؤه من قبل وزيري المالية والدفاع. ويضم المجلس «ممثلين عن الشعب، وعن وزارات الدفاع والمالية والمواصلات والصناعة»[٧]، يضاف اليهم المدير العام للصناعات الجوية، ومنصبه أكثر أهمية من منصب رئيس مجلس الادارة. للمدير العام أحد عشر نائباً. يتولّى ستة منهم مسؤولية الأقسام غير التقنية، وهي القسم المالي وقسم القوى العاملة وقسم التسويق وقسم البحث وقسم التطوير وقسم الحاسب الآلي. ويتولى النواب الخمسة الباقون رئاسة الاقسام التقنية، وهي قسم اختبار الطائرات وصيانتها (بيديك)، وقسم الهندسة، وقسم انتاج الطائرات، وقسم الالكترونيات، وقسم التكنولوجيا المتكاملة.

قسم اختبار الطائرات وصيانتها (بيديك): يعتبر هذا القسم اقدم اقسام الصناعات الجوية الاسرائيلية. وقد أقيم أول بناء له في العام ١٩٥٤، قرب مطار اللد، حيث بدء باجراء أعمال الصيانة والاصلاح لطائرات سلاح الجو الاسرائيلي، فتوقفت عمليات ارسال المحركات الى الخارج، وهي العملية التي كانت تكلف ستة آلاف دولار لكل محرك[٨]. ومع زيادة قدرة المنشأة استطاعت القيام بأعمال الصيانة الشاملة للطائرات الاسرائيلية. وبفضل ذلك تأمّن لسلاح الجو «استخدام طائراته لأطول فترة ممكنة، وحتى أطول مما تسمح به الشركة المنتجة، بالاضافة الى أنها أمّنت له فرصة الاستفادة من الطائرات القديمة واستخدامها، بعد اجراء تعديلات عليها»[٩]. وتمكنّ «بيديك» من الحصول على أول عملية خارجية له عندما وقّع اتفاقية مع سلاح الجو البورمي لاجراء «عمرة» لثماني عشرة طائرة من طراز «سبيت فاير». واعتبرت هذه العملية أول عملية تدر عملة صعبة على الصناعات الجوية. وساعد على اتمام هذه الصفقة الصداقة الشخصية التي ربطت بين بن ـ غوريون ورئيس وزراء بورما، اونو[١٠].

ونتيجة لتنامي خبرات قسم الصيانة، تمكّن «بيديك» من عقد اتفاقيات صيانة واصلاح مع الكثير من الشركات الغربية، مثل «رولز رويس» و «تربوميكا» و «هسبانو سويزا» و«برات أند وتني» و«جنرال الكتريك»[١١]. وفي السنوات اللاحقة، اتسع نطاق عمل «بيديك»، فشمل تعديل وتطوير بعض الطائرات، مثل تعديل طائرات «فوغا ماجيستير» وطائرات «بوينغ ـ ٧٠٧» التي حوّلت الى طائرة ارضاع جوي.

قسم الهندسة: ويعمل فيه ما يزيد على ٢٥٠٠ مهندس وفني. ويتولّى هذا القسم مهمات وضع تصاميم الطائرات المنوي انتاجها، وادخال تعديلات على الطائرات الموضوعة في الخدمة. وخلال تولي موشي أرنس رئاسة القسم، في اواسط الستينات، تمّ وضع تصاميم الطائرة «عرفا» والنموذج المعدل من الطائرة «ويست وند». كما تولى قسم الهندسة وضع تصاميم طائرة رجال الأعمال «استرا»، وتصاميم طائرة «كفير»، ثمّ تحول، بعد الانتهاء من إنتاجها، الى وضع تصاميم الطائرة «ارييه» سلف «لافي». واعتباراً من اوائل الثمانينات، انهمك القسم في تصميم «لافي».

قسم انتاج الطائرات: يتولى مهمة صناعة الطائرات وقطع الغيار. عمل هذا القسم في انتاج طائرة «فوغا ماجيستير» و «نيشر» و «عرفا»، والطائرة المدنية «ويست وند» والطائرة المقاتلة «كفير». يقوم القسم حالياً بانتاج الطائرة «استرا».

الجدول الرقم ١

مبيعات شركة الصناعات الجوية لوزارة الدفاع وصادراتها، ١٩٧١ ـ ١٩٨٣ (بملايين الدولارات وبالاسعار الجارية)*

السنة	اجمالي المبيعات	المبيعات لوزارة الدفاع (بالملايين)	النسبة المئوية	الصادرات		عدد الموظفين	المبيعات لكل عام
				بملايين الدولارات	النسبة المئوية		
١٩٧١	٩٢	٨٢	٩٠	٦	٨	–	–
١٩٧٢	١١٣	٩٨	٨٧	١١	١٠	–	–
١٩٧٣	١٥٤	١١٠	٧١	٣٧	٢٤	١٤٠٠٠	١١٠٣٤
١٩٧٤	١٨٨	١٤٦	٧٧	٣٤	١٨	١٧٨٥٠	١١٨٦٠
١٩٧٥	٢٣٤	١٧١	٧٣	٥٥	٢٣	١٧٩٥٤	١٣٠٣٠
١٩٧٦	٣٠٢	١٨٤	٦١	١٠٩	٣٦	١٨١٤٥	١٦٦٤٣
١٩٧٧	٤١٨	١٧٤	٤٢	٢٣٥	٥٦	١٨٣٠٦	٢٢٨٣٤
١٩٧٨	٥٠٥	١٧٠	٣٤	٣٢٦	٦٤	١٩٠٧٠	٢٦٤٨١
١٩٧٩	٥٧٠	٢١٨	٣٨	٣٣٨	٦٠	٢٠٨٠٠	٢٧٤٠٠
١٩٨٠	٦٦٢	٣٠٠	٤٥	٣٥٠	٥٣	٢٠٢٠٠	٣٢٧٧٠
١٩٨١	٨٢٢	٢٩٤	٣٦	٥١٧	٦٣	١٩٧١٠	٤١٧٠٥
١٩٨٢	٧١٨	٤٠٤	٥١	٣٠١	٤٢	١٩٦٣٠	٣٦٥٧٦
١٩٨٣	٧٥٢	٤٥٦	٦٠	٢٨٥	٣٨	١٩٨٤١	٣٧٩٠٠

* يورام بيري وامنون نويباخ، **المجمع العسكري الصناعي في اسرائيل**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بلا تاريخ نشر، ص ٣٩.

قسم الالكترونيات: يضمّ القسم كل المصانع التابعة للصناعات الجوية والعاملة في انتاج الالكترونيات، مثل «التا» و «م.ب.ت.» و «تمام». وينتج القسم تشكيلة متنوعة من الاجهزة، مثل رادار الطائرة «كفير»، ونظم الحرب الالكترونية، وانظمة القيادة والتحكم لصواريخ بحر ـ بحر من طراز «غابريئيل»، والصاروخ قيد التطوير «باراك»، ورادار للقوات البرية، وانظمة توجيه ذخيرة الطائرة «كفير». وتعتبر شركة «التا» التابعة لقسم الالكترونيات ثاني أكبر الشركات الالكترونية في اسرائيل بعد شركة «تاديران». وقد أنشئت الشركة في أوائل الستينات، وأوكلت اليها مهمة تطوير أجهزة رادار بحرية، وجوية، ونظم قيادة وتحكّم، وتطورت مبيعاتها بنسبة ثلاثة أضعاف تقريباً بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٣. واعتباراً من العام ١٩٨٠، احتلت الشركة المرتبة الأولى في المبيعات بين مصانع الالكترونيات في الصناعات الجوية (انظر الجدول الرقم ٢). وقد طورت الشركة الرادار «إي ل/م ـ ٢٠٢١ ب»

الذي استخدم في الطائرة «لافي» بعد ان صرف النظر عن استخدامه في طائرات «ف ـ ١٦» الموجودة لدى اسرائيل؛ كما طورت جهازاً للتشويش على الطائرات المعادية[١٢]؛ وقامت بصنع طائرة للانذار المبكر[١٣]. ويستخدم رادار من صنع الشركة في صاروخ «باراك» المضاد للصواريخ، وهو قيد التطوير حالياً. ويستخدم في تنسيق عمليات نظام صواريخ «باراك»، المكوّن من ثمانية صواريخ، جهاز من انتاج الشركة ذاتها.

الجدول الرقم ٢

معلومات احصائية عن «م.ب.ت.» و«التا»*

السنة	اجمالي المبيعات		مبيعات وزارة الدفاع بملايين الدولارات وبنسبة مئوية				الصادرات		النسبة المئوية للصادرات		عدد العمال	
	م.ب.ت	التا	م.ب.ت.	التا	م.ب.ت.	التا	م.ب.ت.	التا	م.ب.ت.	التا	م.ب.ت.	التا
٧٦	٧٠	٤٤,٧	٢٧,٦	٣٦,٢	٣٩,٥٪	٨١٪	٤٢,٤	٨,٥	٦٠,٥٪	١٩٪	٨١٢٪	١,٤٠٩
٧٧	٨٠,٧	٣٧,٩	٣٣	٢٠,٨	٤١٪	٥٥٪	٤٧,٧	١٧,١	٥٩٪	٤٥٪	١,٩١٠	١,٤٥٥
٧٨	١١٤,٠	٣٦,٥	٢٣,٧	٢٣,٠	٢١٪	٦٣٪	٩٠,٣	١٣,٥	٧٩٪	٣٧٪	٢,٠٩٥	١,٦٥٦
٧٩	١١٤,٨	٦٣,٤	٣١	٣٨,٧	٢٧٪	٦١٪	٨٣,٨	٢٤,٧	٧٣٪	٣٩٪	٢,١٠٦	١,٧٧١
٨٠	٧٧,٦	٨٦,٢	٢٣,٣	٣٦,٧	٣٠٪	٤٢٪	٥٤,٣	٥٠,٠	٧٠٪	٥٨٪	١,٩٣٣	١,٧٥٢
٨١	٥٨,٤	٧٢,٥	٢٣,٩	٣٥,٥	٤١٪	٤٩٪	٣٤,٥	٣٧	٥٩٪	٥١٪	١,٧٠٩	١,٨٩٠
٨٢	٨٤,٥	٩٨,٠	٢٥,١	٤٩,٠	٣٠٪	٥٠٪	٥٩,٤	٤٩,٠	٧٠٪	٥٠٪	١,٥٦٤	١,٨٦١
٨٣	٦٨,٥	١٠٢,٥	٤٣,٢	٥٠,٨	٦٣٪	٥٠٪	٥٥,٣	٥١,٧	٣٧٪	٥٠٪	١,٤٨١	١,٩٨٥

* بيري ونويباخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

أما معمل «م.ب.ت». فقد تولّى، بين العامين ١٩٦٢ و ١٩٧٥، تطوير وانتاج صواريخ بحر ـ بحر من طراز «غابريئيل»، بعد ان حول المشروع اليه من «هيئة تطوير الوسائل القتالية». وقام المصنع بتطوير جهاز انذار الكتروني استخدم في اسرائيل بغرض منع الفدائيين من التسلّل الى داخل الاراضي المحتلة.

وقد تحدّث بعض المصادر عن انه قد تمّ بيع كمية من صواريخ «غابريئيل» الى اثيوبيا وايران الشاه وسنغافورة وجنوب افريقيا بقيمة ٣٨ مليون دولار[١٤]. وزعمت المصادر الاسرائيلية ان

جهاز الانذار الذي تنتجه شركة «م.ب.ت.» «بيع الى جهات مختلفة خارج اسرائيل، بما في ذلك شركات تستخدم اجهزة حسّاسة وثمينة وتعاني من مشكلة الحراسة الخاصة»(١٥).

قسم التكنولوجيات المتكاملة: يعمل هذا القسم في انتاج نظم غير تحليقية، ويضمّ مجموعة من المصانع، مثل مصنع المعدات الارضية في بئر السبع، ويقوم بأعمال الطلاء المعدني وصنع خزانات الوقود في الطائرات، كما يقوم بصنع خزانات الوقود والمياه المنقولة بواسطة العربات. ويضم القسم، ايضاً، مصنع الميكانيك الدقيق، ومركزه في بيهود، وينتج مجموعة واسعة من المعدات الكهرو-ميكانيكية وعلب السرعة. ويضم القسم، أيضاً، مصنع «اورالايت»، الذي ينتج المواد البلاستيكية وأجزاء الطائرات والسيارات وجبّالات الاسمنت. وإضافة الى ما سبق، يضم القسم مصنع سيرفو هايدروليك الذي ينتج القطع الهايدروليكية للطائرات ومخمّدات لامتصاص الاهتزاز(١٦).

أمّا أبرز مصانع قسم التكنولوجيات المتكاملة، فهو مشروع «راماتا»، الموجود في بئر السبع. يتكوّن «راماتا» من ثلاثة قطاعات: الاول للاصلاحات البسيطة في الطائرات؛ والثاني للمواد الصناعية في صناعة اجزاء الطائرات، ويقوم هذا القسم بتزويد طائرات «ف ـ ١٦» بما قيمته مليون دولار سنوياً(١٧)؛ أمّا الثالث، فيقوم بتصنيع اسلحة السفن والمركبات المدرعة وصواريخ مضادة للطائرات وكاسحات الغام. ويقوم مشروع «راماتا» بتصنيع زوارق حربية من طراز «دبور» و«دبورا» والعربة المدرّعة .R.B.Y . يعمل في «راماتا» ٧٠٠ شخص مباشرة، ويستعان بمئة شخص من المقاولين الفرعيين. وفي العام ١٩٨٤/١٩٨٥، بلغت مبيعات المصنع ٢٨ مليون دولار(١٨).

يبقى ان نشير الى معمل محركات «بيت شيمش»، وهو لا يتبع، حالياً، الصناعات الجوية الاسرائيلية التي اشترت قسماً من المعمل يمثل حصة الحكومة الاسرائيلية، في العام ١٩٧٧، ثمّ عادت وتخلت عنه في العام ١٩٨٠. قام المعمل بانتاج محركات الطائرة «فوغا ماجيستير» وباقي مقاتلات سلاح الجو الاسرائيلي. ومع بدء انتاج الطائرة «كفير»، قام المصنع بانتاج المحركات الاميركية من طراز J 79 - 17 . وكان من المقرر ان يتولى المعمل انتاج محرّك الطائرة «لافي»، حيث أبدت الصناعات الجوية، في حينه، اهتماماً بشراء المصنع. لكن الغاء «لافي» طوى هذه الفكرة. وجدير بالذكر ان عدد عمال المعمل لم يتعدّ، في أحسن حالاته، ألف شخص من سكان بيت شيمش، التي أعطت المعمل اسمها.

بعد الغاء «لافي»، أُضيف مصنع آخر الى مصانع الصناعات الجوية، وهو عبارة عن شركة لتصنيع طائرات بدون طيار، أطلق عليها اسم «مزليط»، وهي مملوكة، مشاركة، بين «تاديران» والصناعات الجوية؛ وتحمل الطائرة التي تصنعها «مزليط» اسم «بايونير».

الطائرات التي صنعتها الصناعات الجوية

الطائرة فوغا ماجيستير: استفادت الصناعات الجوية من العلاقات الحسنة بين اسرائيل وفرنسا ووثّقت الصلة بالصناعات الجوية الفرنسية. وفي العام ١٩٥٦، اشترت الصناعات الجوية الاسرائيلية امتياز تصنيع الطائرة «فوغا ماجيستير» من شركة «بوتيه» الفرنسية، ونقلت خط الانتاج الى اسرائيل. تعتبر هذه الطائرة من طائرات التدريب النفاث. في السابع من تموز (يوليو) ١٩٦٠، تمّ تجميع النموذج الأول من الطائرة «فوغا ماجيستير» وسلّم الى سلاح الجو. وتولّت الصناعات الجوية ادخال تعديلات على الطائرة، من اجل تنفيذ مهام الاسناد الارضي. وحتى العام ١٩٧٣، انتجت اسرائيل حوالى مئة طائرة من هذا الطراز، بيع عدد منها الى مجموعة من الدول الآسيوية

والافـريقية[١٩]. وكان سلاح الجو، في العام ١٩٨١، يمتلك ٨٦ طائرة، عهد الى «بيديك» بتعديلها، فتحوّلت الى الطائرة «تسوكيت» التي تستخدم للتدريب. وقد أنهت «بيديك» تسليم آخر طائرة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦[٢٠].

الطائرة «عرفا»: جاء قرار تطوير وانتاج «عرفا» تلبية لحاجة الصناعات الجوية الى تأمين عمل لكوادرها الفنية. ففي العام ١٩٦٦، اصبح قسم الهندسة عاطلاً عن العمل، وكان موشي ارنس يرأس القسم، فوقع اختياره مع آل شويمر، المدير العام للصناعات الجوية آنذاك، على طائرة صغيرة للشحن والركاب بامكانها الاقلاع والهبوط على مدارج قصيرة، وغير معبّدة. وعبر صلة شويمر وآخرين من الصناعات الجوية بالجهاز السياسي، امكن ايجاد التمويل اللازم للمشروع. «وبدأت الشركة بوضع التصاميم والمخططات، على الرغم من عدم تحديد الزبائن المستهدفين، او الاهداف التسويقية. وأبلغ سلاح الجو الاسرائيلي الى الشركة، وبصورة جازمة، انه غير مهتم بالطائرة الجديدة»[٢١]. وعلى الرغم من ذلك، تمّ انجاز نموذجين[٢٢] من الطائرة، احدهما مدني أعطي الاسم «عرفا ـ ١٠١»، ويتسع لعشرين راكباً، والطائرة مزودة بمحركين من طراز «برات أند ويتني ب ت ٦ ـ ا ـ ٣٤»؛ أمّا النموذج العسكري، فعرف باسم «عرفا ـ ٢٠١»، يختلف عن الأول بوجود رشاشين عيار ٥٠٠ على جانبي الطائرة، ورشاش ثالث في مؤخرة الطائرة. كما زوِّد النموذج العسكري بحاملتين للقنابل زنة الواحدة ٦٠٠ رطل، أي ٢٧٢ كيلوغراماً، او حاضنتين تحمل كل واحدة ستة صواريخ عيار ٨٢ ملم[٢٣]. وفي السنوات العشرين التي تلت بدء تطوير الطائرة، تمكّنت الصناعات الجوية من بيع ٨٥ طائرة[٢٤].

كانت خطوة انتاج «عرفا» بداية مسيرة الصناعات الجوية على طريق «تصنيع» طائرات اسرائيلية؛ لكنها كانت، في الوقت عينه، الحلقة الاولى في سلسلة من المشاريع الخاسرة، اقتصادياً. وعكس مشروع «عرفا» استعداد الصناعات الجوية لاتخاذ قرارات بتصنيع طائرات، استناداً الى ظروفها الذاتية وبمعزل عن موقف «زبونها» الأول: سلاح الجو الاسرائيلي. وفي تقويم لانتاج «عرفا»، لاحظ دارسان اسرائيليان ان المشروع «لم يسدد، قط، نفقات انتاجه... ولم تغط المبيعات، الى يومنا هذا، النفقات الجارية»[٢٥]. وفي العام ١٩٨٢، تمّ ايقاف انتاج «عرفا»؛ والمبيعات التي تلت هي من الطائرات المخزنة.

الطائـرة ويسـت ويـنـد: في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧، اشترت الصناعات الجوية خط انتاج طائرات من طراز جت كوماندور من شركة روكويل الاميركية. والطائرة جت كوماندور هي طائرة صغيرة مدنيـة مخصّصـة لرجـال الأعمـال. وقـامت الصناعات الجوية بتعديل هيكل الطائرة وزيدت قوة المحركات، بحيث تتمكن الطائرة من حمل عشرة اشخاص، بدلاً من ثمانية. إلّا ان النموذج الأول من الطائرة المعدلة تحطم في أثناء رحلة تجريبية، في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩، وقتل الملاحون الاربعة. وبعد ذلك، تمّ تغيير تصميم الطائرة، وأخذت الطائرة الجديدة اسم «ويست ويند ١١٢٣». وظهر نموذج مطوّر آخر باسم «ويست وند ١١٢٤»، شاركت اسرائيل به في معرض باريس الجوي العام ١٩٧٤[٢٦]. ويـوجـد نمـوذج ثالث يسمى «سي سكـان» يستخدم من قبل خفر السواحل، ويمكن استخـدامه لمهام الاستطلاع البحري والتصوير الجوي. وزعمت المصادر الاسرائيلية ان مبيعات «ويست ويند»، بكافة طرازاتها، قد بلغت ٢٨٠ طائرة حتى بداية العام ١٩٨٦، منها خمس عشرة طائرة في العـام ١٩٨٥[٢٧]. وفي العام ١٩٨٤، أنهت الصناعات الجوية تطوير نموذج جديد من طائرات المـديـرين، اعـطي الاسم «استـرا». وذكـرت المصـادر الاسرائيليـة ان ثماني طائرات بيعت من

الطائرة الجديدة[٢٨]. وفي حين ان كلفة تطوير الطائرة «استرا» بلغت ١٥٠ مليون دولار، فان خسائر الصناعات الجوية من تصنيع هذه الطائرة وصلت الى ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار شهرياً.

الطائرة «نيشر»: مقاتلة متعددة المهمّة، ذات مقعد واحد. ظلت المصادر الغربية، لفترة طويلة، تطلق على هذه الطائرة اسم «باراك». كان سلاح الجو الاسرائيلي اقترح على شركة «داسو» الفرنسية لصنع الطائرات إدخال بعض التعديلات على الطائرة «ميراج ـ ٣ سي» التي دخلت الخدمة في القوات الجوية الاسرائيلية العام ١٩٦٢. وهكذا ظهرت الى الوجود الطائرة «ميراج ـ ٥» التي طوّرت لتأدية مهام الهجوم الارضي تحديداً، من قصف تكتيكي واسناد قريب. وكان من المفترض ان تتسلم اسرائيل أول طائرة من هذا الطراز، من أصل ٥٠ طائرة، في أواخر العام ١٩٦٧. وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فرض الرئيس الفرنسي، شارل ديغول، حظراً على تصدير السلاح الى الدول المشاركة بالنزاع. وبعد غارة الكوماندوس الاسرائيليين على مطار بيروت الدولي، العام ١٩٦٨، أُلغيت الصفقة. ولكن اسرائيل تمكّنت، بواسطة مهندس سويسري يعمل في شركة «سولزر» السويسرية التي تصنع طائرات الميراج بترخيص من شركة «داسو»، من الحصول على تصاميم طائرة الميراج. وتعددت الروايات حول تصنيع الطائرة «نيشر». فهناك رواية قالت ان هذه الطائرة ليست إلّا الطائرة «ميراج ـ ٣ سي»، بعد ان أجريت عليها عمرة شاملة وزوّدت بمحرك طراز «اتار ـ ٩ سي» من صنع اسرائيلي. وذكرت رواية اخرى ان هيكل ومحرك الطائرة هما من انتاج اسرائيلي، وان الطائرة مزودة بمحرك «اتار ـ ٩ سي» ومعدات الكترونية اسرائيلية الصنع[٢٩]. حلّق النموذج الاول من الطائرة خلال شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩، وتسلّم سلاح الجو الدفعة الاولى من الطائرة في العام ١٩٧٢. وشاركت نحو ٤٠ طائرة من هذا الطراز في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وبين العامين ١٩٧٧ و١٩٨١ صدّرت اسرائيل نحو ٣٦ طائرة «نيشر» الى الارجنتين، من بينها ثلاث طائرات تدريب. ويرجع تعدد الروايات حول الطائرة الى التكتّم الذي فرضته اسرائيل على مواصفاتها. ويبدو ان سبب هذا التكتّم يرجع الى رغبة اسرائيل في إخفاء الأصل الفرنسي للطائرة، سواء أكان هذا الاصل المخططات التي هرّبها المهندس السويسري أو تقليد الطائرة «ميراج ـ ٣ س». ولعل القصد من ذلك هو تخطي العوائق الفرنسية في وجه تصدير الطائرة المحتمل. في العام ١٩٨٣، توضح من الصور التي نشرت عن حرب الفوكلاند ان الطائرة «نيشر» أقرب الى «ميراج ـ ٣ سي»؛ ولذلك من المرجح ان الصناعات الجوية الاسرائيلية «قد أدخلت تعديلات طفيفة على تصميم هيكل وأجنحة الطائرة ميراج ـ ٣ سي، بحيث تصبح في قدرة ميراج ـ ٥». وعلى هذا، فان هذه الطائرة هي طائرة جديدة من حيث التصميم والانتاج[٣٠]. وقد حققت الطائرة سدّ حاجة سلاح الجو الاسرائيلي الى طائرات قتالية تعادل طائرات ميراج ـ ٥، وهيّأت الأرضية لانتاج الطائرة «كفير». ولكن العدد الذي انتج من الطائرة، وهو في حدود ٨٠ طائرة[٣١]، لا يسمح بتحوّل المشروع الى مشروع رابح.

الطائرة «كفير»: مقاتلة متعددة المهمّة في جميع الاحوال الجوية. عندما توقف إنتاج الطائرة «نيشر» العام ١٩٧٤، بدأ قسم الهندسة في الصناعات الجوية الاسرائيلية بتطوير طائرة جديدة، مستفيداً من خبرته في تطوير «نيشر». وهكذا تمّ التخلّي عن المحرك «اتار ـ ٩ سي» لصالح المحرك «جنرال الكتريك ج ـ ٧٩ ـ ج أي ١٧» المستخدم في الطائرة فانتوم «ف ـ ٤ أي». وكانت الصناعات الجوية جرّبت امكان تركيب هذا المحرك في طائرة تدريب فرنسية من طراز «ميراج ـ ٣ ب» واطلقت على الطائرة المنتجة اسم «سالفو». وقد تمّ استخدام المحرك الاميركي بقصد تحقيق توفير في استهلاك الوقود قدره ٢٠ بالمئة. أمّا في ما يخص الهيكل، فانه يشابه هيكل «ميراج ـ ٥»، مع وجود

بعض الاختلافات، حيث القسم الامامي أكثر تنظيماً، والقسم الخلفي أضخم وأقصر، ومقدم الطائرة أطول. ظهرت الطائرة «كفير» الى العلن، للمرة الاولى، في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٥. وبعد سنة من هذا التاريخ، أعلن سلاح الجو عن وجود طراز جديد سمّي «كفير سي ـ ٢» يختلف عن النموذج الأول بوجود سطح (Camard) اضافي فوق الجناح مباشرة يزيد في قدرة الطائرة على المناورة، كما يسمح لها بالاقلاع من مسافات أقصر. ويوجد نموذج محدث من الطائرة «كفير» أعطي الاسم «كفير سي ـ ٧» يمتاز بازدياد حمولته، ومدى طيرانه، واستخدامه لاجهزة ملاحية أفضل وجهاز تسديد أحدث من انتاج شركة «ايب ـ اوب» الاسرائيلية، ومن المرجّح وجود أكثر من ٢٠٠ طائرة من طراز «كفير» لدى سلاح الجو الاسرائيلي[٣٢]. وقد اصطدمت محاولات بيع الطائرة «كفير» بالمعارضة الاميركية، نظراً الى احتواء الطائرة على محرّك اميركي. لكن المصادر الاسرائيلية تزعم أنها تمكّنت من بيع الطائرة للاكوادور وهندوراس والصين الشعبية، وأنها قامت بتأجير عدد منها لسلاح الجو الاميركي.

لافي؛ نقطة التحوّل: يمثّل مشروع «لافي» إحدى الحالات النموذجية لعمل الصناعات الجوية، وفيه تتجلى، بوضوح، أساليب الصناعات في الحفاظ على استمراريتها، من التفكير في مشروع يملأ «فراغ» مهندسي القسم الهندسي الذين فرغوا من تطوير «كفير»، الى حل مشكلة البطالة في صفوف عمال ومهندسي قسم انتاج الطائرات، الى استخدام «اللوبي» لاقناع وزارة الدفاع بصرف الموارد المالية اللازمة، والتي تزاد، مرحلياً، مع تقدم المشروع، ثمّ استخدام الضجيج الاعلامي المعهود عن القفزة التكنولوجية التي يحققها المشروع، وقدرته على الاحتفاظ بـ «العقول» داخل اسرائيل، والأميال الاضافية التي سيضيفها الى «الذراع الطويلة» للجيش الاسرائيلي. كل ذلك لايصال المشروع الى النقطة التي تستخدم عندها الصناعات الجوية حجّتها بأن المشروع قد وصل «الى نقطة اللاعودة»، وبذلك يتحوّل المشروع من هدف الى وسيلة تؤمن الأعمال لعدة سنوات مقبلة لمصانع الصناعات الجوية.

كانت الصناعات الجوية الاسرائيلية قبل «لافي» تعيش أزمة «بين طائرتين» التقليدية التي تمر بها في الفترة الفاصلة بين نهاية مشروع تطوير وبداية آخر. وكانت الازمة عميقة هذه المرة. وبالاضافة الى أفراد قسم الهندسة، الذين اصبحوا بلا عمل، لم تكن مبيعات «عرفا» و«ويست ويند» ولا الناتج المتكدس من هاتين الطائرتين تبرر استمرار الانتاج. وهكذا كان لا بد من ايقاف خطوط الانتاج، ولو جزئياً. وفي هذا السياق، افادت الصناعات الجوية الاسرائيلية بأن معظم عمال فرع انتاج الطائرات في الصناعة الجوية سيذهبون في عطلة اجبارية لمدة ثلاثة اسابيع، اعتباراً من ١٢/٩/١٩٧٧، وان خطوط الانتاج الخاصة بطائرة «عرفا» و«ويست ويند» وقطع غيارهما ستغلق خلال هذه المدة[٣٣]. وكان آل شويمر تخلى عن منصب المدير العام لغبريئيل غيدور، الذي أشار الى انه، منذ تسلّم مهامه، «تمّ اتخاذ الاجراءات لتقليص الطاقة البشرية. وتمّ تسريح ٦٠٠ عامل، منهم ٤٠٠ تخلّوا عن العمل برغبتهم. كما اتخذت اجراءات لنقل أربعة آلاف عامل من مكان الى آخر وفقاً للحاجة». لكن هذا الحل لم يكن من النوع الذي تفضله الصناعات الجوية. ونقل عن خبراء اسرائيليين قولهم انه «لا مستقبل للصناعة الجوية في اسرائيل، اذا لم يتمّ العمل لتطوير طائرات جديدة وانتاجها، وسيؤدي الأمر الى حل جناح الصناعة الجوية»[٣٤]. وهكذا كان الحل، مرة اخرى، تطوير وانتاج طائرة جديدة.

كان التصوّر الأولي لطائرة «لافي» (عرفت في البداية باسم ارييه)، هو مقاتلة خفيفة منخفضة التكاليف تستخدم تقنية بسيطة. في تموز (يوليو) ١٩٧٨، وافق وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، عيزر وايزمان، على ان تقوم الصناعات الجوية الاسرائيلية بتوظيف ٢٠٠ مهندس لدراسة تصاميم

بديلة للطائرة. «ولم تنعكس هذه الخطوة في ميزانية الدفاع رسمياً؛ كما أنها لم تحظ بموافقة مجلس الوزراء، ولا بموافقة لجان الكنيست المعنيّة». في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩، عرض وايزمان المشروع على وزير الدفاع الاميركي في ادارة كارتر، هارولد براون، طلباً للمساعدة المالية. وقدرت كلفة التطوير بـ ٧٠٠ مليون دولار. ولاحظ فريق الخبراء الاميركيين ان الارقام الاسرائيلية تبلغ ثلث كلفة تطوير طائرة مشابهة في الولايات المتحدة. وعندما استقال عيزر وايزمان، تمكّن قائد سلاح الجو وقتها، رئيس الصناعات الجوية فيما بعد، دافيد عبري، من إقناع مناحيم بيغن بضرورة وضع محرك أكبر في الطائرة. وفي العام ١٩٨٢، قدرت كلفة التطوير بـ ١,٦ مليار دولار. وبين ١٩٨٣ و١٩٨٨ بلغت كلفة التطوير ٢٥٠ مليون دولار سنوياً، أي عشرة بالمئة من ميزانية الانفاق المحلي[٣٥]. وارتفعت كلفة التطوير النهائية، حسب التقديرات الاسرائيلية، الى ٢,٢ مليار دولار[٣٦]. وقد نجمت هذه الفروقات من اتخاذ المشروع صورته النهائية الفعلية؛ فبدلاً من المحرك القديم «جنرال الكتريك ٤٠٢» المستخدم في الطائرة «ف ـ ١٨ هورنيت»، كلّفت شركة «برات أند وتني» الأميركية بتصميم محرك خاص للطائرة «لافي». كما تمّ اللجوء الى استخدام الياف الكربون في صناعة الأجنحة. واختيرت شركة بريطانية لتقديم مقعد قاذف للطائرة على الرغم من وجود معمل خاص بالصناعات الجوية في الجولان. والنتيجة النهائية ـ كما لخصها مدير مشروع «لافي» في وزارة الدفاع، مناحيم ايني ـ «منح أكثر من ١٥٠ عقداً للتطوير والانتاج الأولي الى شركات اميركية»[٣٧]. ومثل هذا التصريح يطرح السؤال ليس فقط حول قدرة الصناعات الجوية على تنفيذ مشروع بهذا الحجم، وانما، أيضاً، حول المبررات التي قدّمت للمضي به، مثل إنعاش القطاع الصناعي الاسرائيلي.

لم تعرف الصناعة العسكرية مشروعاً أكثر إثارة للجدل والشقاق من مشروع «لافي». لقد تخطّى المشروع الحواجز التقليدية، وحصل على مؤيدين ومعارضين في اتجاه حزبي، او تحالف سياسي واحد. واجتاز المشروع، ايضاً، الحواجز التقليدية بين المدنيين والعسكريين؛ فنجد في صفوف المؤيدين عسكرين ومدنيين، وفي صفوف المعارضين عسكريين ومدنيين أيضاً. واشتعلت حرب التصريحات حول المشروع. فقد انتقد رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، مشروع «لافي»، واتهم الصناعات الجوية باستخدام لوبي لاقرار المشروع[٣٨]. وتسببت المبالغ المرصودة لتطوير «لافي» في اثارة المخاوف لدى القائمين على المشاريع الأخرى من إحداث تقليصات في الاعتمادات المالية المرصودة لها. فقد تشكلت لجنة عمل من ممثلي حوالى ٢٠ صناعة مشاركة في انتاج الدبابة «مركافاه»، من أجل الضغط على السلطات كي لا تقلل من انتاج هذه الدبابة[٣٩]. أمّا سلاح الجو، فقد واصل «برودة» التاريخي تجاه طائرات الصناعات الجوية؛ فسلاح الجو، الذي لم يضع طائرة اسرائيلية بين خياراته لعام ١٩٨٠، واصل معارضته لطائرة «لافي» في السنوات اللاحقة. ونقل عن قائد سلاح الجو، عاموس لبيدوت، قوله: «ان طائرة لافي ليست الحل الوحيد لسلاح الجو، وان قرار استمرار العمل في المشروع مرتبط بوجهات نظر وطنية، مثل المستوى التكنولوجي والاستقلال الاقتصادي والتي لا تتصل بسلاح الجو»[٤٠]. ومع معارضة وزارة المالية، التي كانت تتجه نحو خفض الميزانية الاسرائيلية بشكل عام، وانضمام الحكومة الاميركية الى صفوف الراغبين في طي المشروع، أُصدر الحكم على «لافي» بالاعدام، في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧، بعد ان تمّ انجاز نموذجين منها.

ما بعد «لافي»

لعل مشروع «لافي» هو آخر المشاريع «العملاقة» في تاريخ الصناعات الجوية الاسرائيلية.

فقد تجاوزت خسائره خسائر اي مشروع سبقه؛ بل انها تخطت مجموع خسائر مشاريع «عرفا» و«استرا» بأضعاف. وبالاضافة الى خسارة كلفة التطوير البالغة ٢٥٠ مليون دولار في كل سنة، بين ١٩٨٣ و١٩٨٧، وصلت مبالغ التعويضات التي دفعتها الصناعات الجوية للعمال المفصولين الى ٨٠ مليون دولار[٤١]؛ وبلغ عدد هؤلاء العمال ٢٤٠٠. وقدّرت الاوساط الاسرائيلية مبالغ تعويض الشركات والمصانع المتضررة من الغاء المشروع بـ ٤٠٠ مليون دولار، داخل اسرائيل وخارجها[٤٢]. والخسارة الاهمّ التي تميّز بها مشروع «لافي» عن باقي مشاريع الصناعات الجوية تمثل في وجود توجه الى طي صفحة صناعة الطائرات في اسرائيل نهائياً.

ليست هذه المرة الاولى التي يفتح فيها ملف النقاش حول ضرورة الصناعات الجوية والصناعات العسكرية عموماً في اسرائيل. ففي اوائل الستينات، وعندما كانت الصناعات الحربية على عتبة الانتقال الى مرحلة اوسع، أُثير نقاش حول أهمية وضرورة قيام صناعة عسكرية في اسرائيل. وفي ذلك الوقت، كما في اي مرحلة لاحقة، وجد اتجاهان: الاول ضمّ رئيس الأركان آنذاك، اسحق رابين، ومجموعة من ضباط الاركان الذين اعتقدوا بـ «ان اسرائيل غير قادرة على تطوير وانتاج كافة الاسلحة الحديثة التي تحتاج اليها. لذا، فهي ملزمة بالحصول من مصادر خارجية على المعدات الاساسية التي تحتاج قواتها اليها (اي الطائرات والدبابات وناقلات الجند المدرعة والمدافع والزوارق)، وتعددها، بحيث تفي بحاجات جيش الدفاع الخاصة»[٤٣]. وكانت حجج هذا الاتجاه تستند الى وعي بدور اسرائيل في المنطقة كوكيل للامبريالية، والذي يتيح لها، بالتالي، تأمين ما تحتاج اليه من أسلحة متطورة من قوة عظمى (في البدء من فرنسا وبريطانيا، ولاحقاً من الولايات المتحدة)، وذلك بتكلفة اقل من تكلفة الانتاج المحلي المستقل. أمّا الاتجاه الثاني، فمثّله، في ذلك الوقت، مدير عام وزارة الدفاع، شمعون بيرس، ومجموعة من مسؤولي وزارة الدفاع. وصلة بيرس بالصناعات العسكرية والجوية قديمة ومعروفة؛ فالصناعة الحربية، عموماً، نشأت تحت اشرافه بعد قيام اسرائيل؛ كما ان كبار مسؤولي الصناعة الحربية ارتبطوا بصلات وثيقة بقيادات حزب رافي، مثل بن ـ غوريون ودايان وبيرس. ولهذا كله، لم يكن من المستغرب ان يدعو أنصار هذا الاتجاه الى ان تطور اسرائيل، بنفسها، جميع الوسائل القتالية التي تحتاجها. وقد جاءت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بحجة قوية لصالح هذا الاتجاه، عندما احتاجت اسرائيل الى جسر جوي لنقل الاسلحة بعد أيام قليلة من القتال. لكن قصور الصناعات العسكرية اصاب هذا الاتجاه بنكسات عدة، فأصاب الفشل صاروخ «شافيت ـ ٢» «الذي لم يكن اكثر من خدعة انتخابية»، وكذلك صواريخ أرض ـ أرض من طراز «لوز» التي لم تدخل الخدمة الفعلية. وحتى الصاروخ «غبريئيل»، وهو صاروخ بحر ـ بحر ذي مدى قصير يبلغ ٤٠ كيلومتراً، أُصدر قرار بتزويد البحرية بصاروخ اميركي من النوعية ذاتها هو صاروخ «هاربون» الذي يبلغ مداه ضعف مدى الصاروخ الاسرائيلي. وعند الحصول على صاروخ «هاربون» انتهى تطوير صواريخ بحر ـ بحر في اسرائيل[٤٤]. وجاء مشروع «لافي» ليقدّم ما قد يكون حجة نهائية في هذا النقاش التاريخي.

يبدو ان النيّة تتجه الآن نحو إعادة الصناعات الجوية الى حجمها الطبيعي. فالشركة التي بدأت بورشات صيانة طائرات تحوّلت الى اكبر مؤسسة صناعية اسرائيلية، واحتلت المرتبة الاولى بين اكبر مئة شركة اسرائيلية في الاعوام ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢[٤٥]. كما انها حصلت على لقب اكبر شركة مصدرة في العام ١٩٧٨ / ١٩٧٩[٤٦]. وتحوّلت المؤسسة الى لوبي يضغط للحفاظ على مصالح افراده، والى سلاح في الصراعات السياسية.

لم تصب آثار الغاء «لافي» جميع اقسام الصناعات الجوية بقدر متساو. ولا شك في ان أكثر الاقسام تضرراً هو قسم هندسة الطائرات، المعني أساساً بتصميم وتطوير الطائرة، والحال عينه ينطبق على قسم انتاج الطائرات الذي توسّع استعداداً لانتاج «لافي» بعد ان انتهى انتاج «كفير» و«عرفا» واقتصر انتاجه على الطائرة التي تعاني من مشاكل تسويقية وتتعرض لخسارة شهرية مقدارها ٣,٥ ملايين دولار[٤٧]. وقد تركز معظم عمليات تقليص العمالة في هذين القسمين وبين صفوف عمالها المتفرغين للعمل في مشروع «لافي». وحاولت ادارة الصناعات الجوية الحفاظ على قسم من فرص العمل للعاملين سابقاً في مشروع «لافي» عبر مشروع «بي ـ ٣» الذي يكلف ٢٥ مليون دولار ويعمل فيه ٤٠٠ شخص، والهادف الى اثبات صلاحية الاجهزة المطورة لأجل «لافي». إلّا ان هذا المشروع لم ينل، مرة أخرى، حماس سلاح الجو الذي اعتقد بـ «ان المشروع فارغ، ويفضل تزويد طائراته بمعدات أميركية»[٤٨].

وفي مقابل المشاكل التي يعاني منها قسم الهندسة وقسم انتاج الطائرات، والخسائر التي يتعرّضان لها، فان قسم الالكترونيات، وقسم صيانة وفحص الطائرات، يواصلان العمل والحصول على الصفقات. فشركة «التا» التابعة لقسم الالكترونيات تقوم، حالياً، بالمشاركة في مشروع تطوير الفانتوم، وهو المشروع المعروف باسم «فانتوم ـ ٢٠٠٠»؛ كما تقوم بتطوير الرادار «ام ـ ٣٥ ـ ٢» ذي الاستخدام المتعدد، ونظام «ال ـ ٨٢٤٠» للحماية الالكترونية ومعاكسة الحرب الالكترونية. وقد وافقت وزارة الدفاع الاسرائيلية على تخصيص الاعتمادات اللازمة للاستمرار في تطوير الرادار المخصص، اصلاً، للطائرة «لافي»، اضافة الى تطوير نظم للحرب الالكترونية[٤٩]. وحظيت شركة «التا» بمناقصة لتزويد الاسطول الاميركي بأجهزة لطائرات الاسطول بقيمة ٩,٥ ملايين دولار[٥٠]. وتقوم هيئة تطوير الوسائل القتالية «رفائيل» والصناعات الجوية الاسرائيلية عبر معمل م.ب.ت. بتطوير الصاروخ «باراك» وامكان استخدامه كصاروخ مضاد للصواريخ.

يواصل قسم «بيديك» أعماله في مجال فحص وصيانة الطائرات وتطوير الموجود منها. وقد تولّت «بيديك» تعديل طائرة «فوغا ماجيستير» الى طائرة تدريب باسم «توكيت» لحساب سلاح الجو الاسرائيلي. وتمّ تحويل ٨٦ طائرة من هذا الطراز بكلفة مئة مليون دولار، وسلّمت آخر طائرة لسلاح الجو بتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٦[٥١]. ولا شك في ان تطوير هذه الطائرة سيفتح المجال لـ «بيديك» للحصول على أعمال تطوير مشابهة من الدول التي لا تزال تمتلك هذه الطائرة، وخاصة دول اميركا اللاتينية. وتقوم «بيديك»، أيضاً، بتحويل طائرات «بوينغ ـ ٧٠٧» الى طائرات أرضاع جوي تستطيع كل واحدة تزويد ثلاث طائرات بالوقود في آن. وقد تمّ تحويل كابينة الركاب الى خزان وقود يتسع لـ ٤٥ ألف لتر. وقد زوّدت الطائرة بنظام فيديو ذي ثلاث كاميرات يتيح مراقبة عملية التزوّد بالوقود. وقد وقّعت «بيديك» اتفاقية مع سلاح الجو الاسترالي لتحويل اربع طائرات «بوينغ ـ ٧٠٧» الى طائرات ارضاع جوي[٥٢].

كما سبق لنا القول، كانت «لافي» نقطة تحول في مسيرة الصناعات الجوية. ومن الواضح ان أي محاولة للعودة الى تطوير وانتاج طائرة مقاتلة، بأموال اسرائيلية، ستلقى معارضة القوى التي أجهضت مشروع «لافي»، والتي ستتسلح بكل حججها السابقة، مضاف اليها تقويمها لذيول وتكاليف الغاء «لافي». وبعد تصفية «لافي»، أعادت الصناعات الجوية ترتيب أولوياتها، ووجّهت اهتمامها نحو مجالات اخرى من عملها، دون ان تسقط من حسابها، نهائياً، مشروع تطوير طائرة مقاتلة.

ففي معرض سنغافوره الجوي، عرضت الصناعات الجوية طائرة مقاتلة متعددة المهمة، اعطيت الاسم «نامر»، والتصور الاساسي لها هو طائرة عالية السرعة (٢ ماك وما فوق) طويلة المدى، ذات جناحين على هيئة «دلتا» وجُنيحيْن أماميين متقاربين، وتصميم خط القاعدة فيها يستوعب المحرك «جي.أي.أف ـ ٤٠٤». وستزوّد الطائرة برادار من طراز «التا ـ ٢٠٣٢»، والكترونيات مطورة لصالح النموذج «ب ـ ٣» من طائرة «لافي». وتبحث الصناعات الجوية عن مشاركة اجنبية في تمويل تطوير، وانتاج، الطائرة «نامر»، التي يمكن ملاءمتها مع متطلبات البلد المشتري[٥٣]. والبلدان المحتملة هي تايوان وجنوب افـريقيا والارجنتين، وكلها ذات تاريخ طويل في التعامل مع الاسلحة الاسرائيلية، والاخيرة عوّضت خسائر حرب الفوكلاند، لا سيما من الطائرات، من اسرائيل.

وبين يدي الصناعات الجوية الاسرائيلية مشروعا تطوير آخران إضافة الى تحويل «بوينغ ٧٠٧» الى طائرة ارضاع جوي: المشروع الاول ويشمل تحويل الطائرة «بوينغ ـ ٧٠٧» الى طائرة انذار مبكر ومسح جوي وارضي لجمع المعلومات الاستخباراتية، وزودت الطائرة بأجهزة الكترونية تمكّنها من القيام بمسح كامل ٣٦٠ درجة خلال فترة من ٢ ـ ٤ ثواني، في حين يحتاج الرادار العادي في الاواكس الى ٢٠ ثانية[٥٤]؛ والمشروع الآخر هو مشروع «فانتوم ـ ٢٠٠٠» الذي يشمل تطوير الطائرة «ف ـ ٤» وتزويدها بالمحرك «برات أند وتني ١١٢٠» الذي كان مخصصاً للطائرة «لافي»، وتطوير الكترونياتها، وتزويد هيكلها بجُنيْحات امامية. وتبلغ كلفة تطوير الطائرة الواحدة ثمانية ملايين دولار. وفي امكان الصناعات الجوية انتاج طائرة واحدة في كل شهر، في حال نالت الموافقة[٥٥]. والمشترك بين جميع هذه المشاريع وتطوير الـ «فوغا ماجيستير» هو اعتمادها على طائرات اوشكت ان تخرج من الخدمة في الاسلحة الجوية، ممّا يعني فتح الابواب للصناعات الجوية الاسرائيلية لنيل عقود من اسلحة الجو التي تستخدم هذه الطائرات.

ان امكـانات العمل والتوسّع مفتوحة، الآن، لثلاثة من أقسام الصناعة الجوية، هي «بيديك» وقسم الالكترونيات وقسم الوسائط الجوية غير المأهولة. وسيتحدد مقدار التوسع بطلبيات السوق المحلية وعودة العلاقات مع الدول الافريقية وتخلي الصين الشعبية عن «خفرها» الحالي في شراء العتاد الاسرائيلي. أمّا صناعة الطائرات، فانها تنتظر المموّل.

---

(١) يائـير اهـاروني، «الصنـاعات التكنولوجية الاسرائيلية بين الصعوبات والتحديات»، **التقرير الرقم ٢٠٤١**، عمّان: دار الجليل، ١٢/٤/١٩٨٦؛ نقلاً عن **حداشوت**، ٣١/١٢/١٩٨٥.

(٢) حسـين عويضـة، «الصنـاعـة الجـوية الاسرائيليـة»، **شؤون فلسطينية**، العـدد ٣٢، نيسـان (ابريل) ١٩٧٤، ص ١٠١.

(٣) يورام بيري وامنـون نويبـاخ، **المجمّـع العسكـري الصناعي في اسرائيل**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بلا تاريخ نشر، ص ٣٩.

(٤) ابـراهيم الصـوص، «صناعة الطائرات في اسرائيـل»، **شؤون فلسطينية**، العـدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٩٠.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) بيري ونويباخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٧) **عل همشمار**، ٢٢/٢/١٩٨٣.

(٨) عويضة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) امين هويدي، **صناعة الاسلحة في اسرائيل**، القاهرة: جامعة الدول العربية ودار المستقبل العربي، بلا تاريخ نشر، ص ٢٨.

(١١) الصوص، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩١.

(١٢) **التقرير العسكري**، عمّان: دار الجليل، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، ص ٢٠٠.

(١٣) **استراتيجيا** (بيروت)، آب (اغسطس) ١٩٨٧.

(١٤) هاله سلام مقصود، «تحدي التقنية الاسرائيلية وكيف نواجهها»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤٧، تموز (يوليو) ١٩٧٥، ص ٤٤.

(١٥) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٧٣/١/١٤.

(١٦) بسام العلي، «صناعة الاسلحة الاسرائيلية ومضمونها»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤٨، آب (اغسطس) ١٩٧٥، ص ٢٤٦.

(١٧) **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٥/٩/٢.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) عويضة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.

(٢٠) **هآرتس**، ١٩٨٦/١٢/١ .

(٢١) بيري ونويباخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٢٢) في معرض باريس، العام ١٩٨١، عرض النموذج «عرفا اي. أ. اي ـ ١٠١» المخصص لمهام الحرب الالكترونية، ويحمل نظام اي ل/ل ـ ٨٣١٠ المخصّص للتشويش على الاجهزة الارضية، ونظام اي ل/ل ـ ٨٢٣٠ للحماية من الرادار، وجهاز اي ل ـ ٧٠١٠ للتشويش. انظر **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، العدد ٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٢٣) عويضة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩.

(٢٤) **هآرتس**، ١٩٨٦/٢/٩ .

(٢٥) بيري ونويباخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٢٦) مقصود، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٠.

(٢٧) **هآرتس**، ١٩٨٦/٢/٩.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) محمود عزمي، «مواصفات وقدرات الاسلحة العربية والاسرائيلية في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ١٢/١١، نيسان ـ تموز (ابريل ـ يوليو ١٩٨٤)، ص ٥٦٤.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٥.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٥.

(٣٢) «ابرز صفقات الاسلحة العربية، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ١٣/١٤، نيسان ـ تموز (ابريل ـ يوليو ١٩٨٥)، ص ٣٥٠.

(٣٣) **الارض** (دمشق) العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، ص ٢٣.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) بيري ونويباخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(٣٦) Wanstall, Brian; "Lavi Advanced Fighter and Industrial Springboard", *Interavi*, No. 1, 1986, pp. 77.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) **هآرتس**، ١٩٨٦/١/١٥.

(٣٩) **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٦/٤/٢٣.

(٤٠) **بمحانيه**، ١٩٨٦/٣/١٤. وموقف لبيدوت هذا يعتبر نموذجاً لتغيّر المواقف بتغير المواقع. فعندما كان هو نفسه يتولّى مشروع «لافي»، العام ١٩٨٢، قال: «ان الطائرة لافي ستشكل الردّ على احتياجات اسرائيل، وفقاً للمتطلبات الضرورية لسلاح الجو الاسرائيلي، وان هذه الطائرة ستوفر لنا سلاحاً خاصاً من انتاج اسرائيل»، **دافار**، ١٩٨٥/١٢/٢٥.

(٤١) **الاتحاد** (حيفا)، العدد ٢٠٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨.

(٤٢) **الارض** (العدد الخاص ٢)، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ١٩.

(٤٣) بيري ونويباخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٠.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٩.

(٤٦) هويدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٤٧) **عل همشمار**، ١٩٨٦/١٢/٢.

(٤٨) **دافار**، ١٩٨٨/٢/٢١.

(٤٩) **القبس** (الكويت)، ١٩٨٨/٧/٧.

(٥٠) **دافار**، ١٩٨٨/١١/٦.

(٥١) **هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/١.

(٥٢) انظر **القبس**، ٨٨/١٢/٢٩؛ **واستراتيجيا**، العدد ٧٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧.

(٥٣) **استراتيجيا**، العدد ٨٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨.

(٥٤) **القبس**، ١٩٨٩/٥/١١.

(٥٥) **المصدر نفسه**.

الابعاد الدولية للصراع العربي ـ الاسرائيلي

د. حسن العلكيم

لا يشكّل الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ بداية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وانما يعود تاريخ الصراع بين الطرفين الى بداية وضع برنامج بازل موضع التنفيذ من جانب الحركة الصهيونية الحديثة، بالتعاون مع القوى الامبريالية الغربية، والتي تتضح في تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين. الّا ان المصادمات بين الجانبين لم تصل ذروتها الّا مع نهاية العام ١٩٣٥ وبداية العام ١٩٣٦. وتمكّنت الحركة الصهيونية من استخدام العديد من الوسائل، وفي مقدمها الارهاب وبناء القوة العسكرية وتشجيع الهجرة اليهودية وشراء الاراضي والنشاط الدبلوماسي على الصعيد الدولي للحصول على تأييد الدول الاجنبية لمطالبها في فلسطين، وفي وقت كانت غالبية الوطن العربي تخضع للاستعمار الغربي ويعيش في حالة من التبعية المباشرة للغرب، بالاضافة الى حالة التخلّف والضعف العسكري والتجزئة. كما ساعدت المؤمرات الدولية، التي حاكتها الدول الاستعمارية، وفي مقدمها بريطانيا والولايات المتحدة، ضد العالم العربي بهدف احكام السيطرة عليه على نجاح الحركة الصهيونية في اغتصاب فلسطين واعلان ما يعرف بدولة اسرائيل، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. فقد رأت الدول الاستعمارية في الحركة الصهيونية الوكيل الذي يمكن الاعتماد عليه في احكام السيطرة على الوطن العربي.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول أهداف الدول الغربية من وراء دعمها للحركة الصهيونية، وبعد ذلك لاسرائيل، فان الصراع العربي ـ الصهيوني لم يعد يهدد الامن القومي العربي فحسب، بل شكّل تهديداً رئيساً للامن والسلام العالميين، وهو ما يتضح في اهتمام المجتمع الدولي بتطورات الاحداث في الشرق الاوسط، وفي ما تقوم به الدول والمنظمات الدولية والاقليمية من اجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتصارعين في محاولة للوصول الى تسوية سلمية تكفل للجانبين العيش بسلام في المنطقة.

الاتحاد السوفياتي والصراع العربي ـ الاسرائيلي

لقد كان الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي اعترفت بالكيان الصهيوني، في العام ١٩٤٨. ولعل ذلك يعود الى ثلاثة عوامل رئيسة:

أولاً: دور الحركة الصهيونية، حيث ان اليهود كانوا من أبرز قادة الحركة البلشفية والثورة الشيوعية في روسيا[١].

ثانياً: لم يكن الاتحاد السوفياتي، حتى ذلك الحين، يتمتع بعلاقات جيدة مع أي من الدول العربية. وكاحدى الدولتين العظميين، فانها تسعى للحصول على مناطق نفوذ في العالم، وفي

مقدمها العالم العربي ذو الاهمية الجيوبوليتيكية. وكانت اسرائيل، بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، بمثابة موطىء قدم يمكنه استخدامها في صراعه مع الرأسمالية الغربية التي كانت تسيطر على معظم أجزاء الوطن العربي في ذلك الوقت.

ثالثاً: كان الاتحاد السوفياتي يعوّل الكثير على اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا، ممّن يحملون العقيدة الماركسية، في ان تصبح اسرائيل دولة شيوعية. وعليه، فان الاتحاد السوفياتي، كدولة ماركسية، تلتزم، أو تحمل على عاتقها، مهمة الدفاع عن الانظمة الشيوعية في العالم، رأى ان اقامة العلاقات هي الخطوة الاولى على طريق توثيق العلاقات بين الطرفين.

وعلى الرغم من خيبة الامل السوفياتية في الدولة الصهيونية، نتيجة تحالفات الاخيرة مع الدول الغربية، الّا ان الاتحاد السوفياتي أبقى على علاقاته الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وفي الوقت عينه سعى الى انتهاج سياسة التربّص وانتهاز الفرص. ولقد كانت الفرصة الذهبية، بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، هي قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فلقد شكلت التطورات السياسية التي شهدتها الساحة المصرية، في أعقاب نجاح الثورة، نقطة التحول في مسار العلاقات السوفياتية ـ العربية، بصفة عامة، وفي مواقف الاتحاد السوفياتي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بصفة خاصة.

وتبنّى الاتحاد السوفياتي، حتى العام ١٩٦٧، سياسة مزدوجة ازاء العالم العربي. فمن ناحية، حافظ على علاقاته الدبلوماسية باسرائيل؛ ومن ناحية أخرى، أصبح الدولة الرئيسة المصدرة للأسلحة الى دول المواجهة العربية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اشارت مصادر الى ان مصر تسلمت أسلحة ثقيلة من الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٥٥، تقدر قيمتها بـ ٢٥٠ مليون دولار[٢]؛ كما شكّلت المساعدات المالية السوفياتية لمصر، التي بلغت، في الفترة من ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥، ما يقارب ٨٣١ مليون دولار[٣]، عنصراً آخر من عناصر الدعم السوفياتي للدول العربية الصديقة. اضافة الى ذلك، أصبح الاتحاد السوفياتي الشريك التجاري الرئيس للجمهورية العربية المتحدة، حيث ارتفعت واردات الجمهورية العربية المتحدة من الاتحاد السوفياتي من ٤٠ مليون دولار تقريباً في العام ١٩٥٨، الى ١٦٥ مليون دولار في العام ١٩٦٧. أمّا بالنسبة الى الصادرات، فلقد بلغت صادرات الجمهورية العربية المتحدة الى الاتحاد السوفياتي، في العام ١٩٦٧، حوالى ١٤١ مليون دولار، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين، في العام ١٩٧٠، حوالى ٥٠٠ مليون دولار[٤].

واتخذ الاتحاد السوفياتي، في اثناء العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، موقفاً مؤيداً للعرب، على الرغم من انشغال جزء كبير من قواته العسكرية في المجر. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، بعث بولغانين بمذكرة احتجاج الى الاطراف الثلاثة المعتدية، بريطانيا وفرنسا واسرائيل، معلناً فيها ان الاتحاد السوفياتي سيتدخل، بكل قوة، الى جانب مصر، اذا لم يتمّ الانسحاب فوراً[٥].

الّا ان الاتحاد السوفياتي لم يتخذ مثل هذا الموقف من العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في حرب الايام الستة لعام ١٩٦٧ . فلقد كان الموقف السوفياتي مزدوجاً. فمن ناحية، كانت التصريحات السوفياتية قوية وايجابية لصالح العرب؛ ومن ناحية اخرى، تباطأ في تقديم الدعم العسكري المطلوب الى حلفائه العرب؛ كما سعى الى تدويل الأزمة. ولكن الاتحاد السوفياتي، حرصاً منه على المحافظة على العلاقات المتميزة مع بعض الدول العربية، وخاصة دول المواجهة، قرّر، في العاشر من حزيران (يونيو)، قطع علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل. كما بدأ الاتحاد السوفياتي، في الثامن حزيران (يونيو)، بارسال طائراته بالامدادات والاسلحة الى مصر وسوريا. فقد أورد

الزعيم السوفياتي، ليونيد بريجنيف، في لقائه مع الرئيسين، العراقي عبدالرحمن عارف والجزائري هواري بومدين، انه تمّ تعويض الطرف العربي بكميات كبيرة من الاسلحة، تمّ نقلها بواسطة ٥٤٤ رحلة جوية و ١٥ سفينة، وانه تمّ ارسال ٤٨ ألف طن من المعدات العسكرية[٦]. وأشار بعض التقارير الى ان القاهرة تسلّمت عشر طائرات سوفياتية من نوع تي. يو ـ ١٦ قاذفات ذات المدى البعيد[٧]. وذكرت «التايمز»، في عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٩/٣١، ان الجمهورية العربية المتحدة تسلّمت معونة عسكرية كبيرة من الاتحاد السوفياتي، تعويضاً عن خسارتها في حرب حزيران (يونيو)، وان أول دفعة من تلك المعونة احتوت على ٥٠٠ مدرّعة و ٢٠٠ طائرة ميغ ومئات عديدة من الرشاشات السريعة[٨]. وجاء في تصريح لوزير الحربية في الجمهورية العربية المتحدة، محمد فوزي، في ١٩٦٩/١١/١٧، ان الاتحاد السوفياتي زوّد الجمهورية العربية المتحدة بأسلحة حديثة لم تكن تملكها من قبل. أمّا الرئيس المصري الأسبق، جمال عبدالناصر، فقد صرّح، في حزيران (يونيو) ١٩٧٠، بأن الجمهورية العربية المتحدة تسلّمت من الاتحاد السوفياتي كميات كبيرة من الاسلحة تشتمل على المدرّعات والطائرات وبعض الاجهزة الالكترونية؛ كما تمّ الحصول على طائرات الميغ ـ ٢١، الاعتراضية والدفاعية[٩]. وقدّرت صحيفة «ديلي تلغراف» اللندنية المعونات العسكرية السوفياتية لمصر، منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بـ ١٦٠٠ مليون دولار[١٠].

ومن ناحية أخرى، سعى الاتحاد السوفياتي الى تدويل أزمة الشرق الأوسط، حيث دعا، في ١٩٦٧/٦/١٣، الى دورة طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة لتصفية العدوان الاسرائيلي على الدول العربية وسحب القوات الاسرائيلية الى مواقعها قبل الخامس من حزيران (يونيو)[١١]. وخلال ترؤسه لوفد بلاده الى الدورة الطارئة للجمعية العامة، في الفترة من ١٦ الى ٢٦ حزيران (يونيو)، التقى اليكسي كوسيغين، في ٢٣ ـ ٢٥ حزيران (يونيو)، بالرئيس الاميركي ليندون جونسون، في مدينة غلاسبورو، في ولاية نيوجرسي، في الولايات المتحدة. وأدلى رئيس الوزراء السوفياتي، بعد انتهاء محادثاته مع جونسون، بتصريح قال فيه ان الامر الرئيس في الشرق الاوسط هو تحقيق الانسحاب العاجل، فوراً، الى ما وراء خطوط الهدنة لقوات اسرائيل، التي ارتكبت العدوان ضد الدول العربية[١٢]. وعمل الاتحاد السوفياتي جاهداً لاحتواء أي مناورة من جانب الولايات المتحدة، وتقدّم بمشروع الى مجلس الامن، في جلسته في ١٩٦٧/١١/٢٠، يستند الى مشروع اميركا اللاتينية، وأورد فيه فقرة حول تحديد تسليح دول المنطقة، وهو ما كانت تطالب به الولايات المتحدة. وكان الهدف من وراء ذلك رغبة الاتحاد السوفياتي في ارغام الولايات المتحدة على التوصل الى تسوية. ونجحت المناورة السوفياتية في قبول الاطراف الاخرى الدائمة في مجلس الامن بالمشروع البريطاني الذي كان يدعو الى الانسحاب الكامل من جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ بدء الحرب، في الخامس من (يونيو). ولقد حظي المشروع البريطاني بقبول بعض الاطراف العربية والاتحاد السوفياتي. وفي جلسة ١٩٦٧/١١/٢٢، تمّ التصويت على القرار، الذي يعرف بالقرار ٢٤٢، بالاجماع. وتجدر الاشارة الى ان الرئيس الجزائري السابق، بومدين، كان عقّب، بعد عودته من موسكو برفقة الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف، على الموقف السوفياتي قائلاً انهم يرغبون في موافقتنا على قرار الامم المتحدة، حتى تبقى المشكلة في ايدي المحافل الدولية، والاّ ستتحول مسؤولية المشكلة، بأكملها، على كاهل السوفيات.

وعلى الرغم من استخدام عبدالناصر للدول العربية الصديقة للاتحاد السوفياتي للضغط على الحكومة السوفياتية، الاّ ان القيادة السوفياتية أصرّت على آرائها التي يمكن تلخيصها في

تدويل المشكلة وضرورة التحالف العربي الكامل، بغض النظر عمّا يحتويه المجتمع العربي من اتجاهات مختلفة في الوقت الحاضر، وضرورة اللجوء الى الحل السلمي الذي سيعطي الوقت الكافي لاعادة البناء والاستعداد للعمل العسكري.

وعزا عبدالناصر عدم نجاح مهمة الرئيسين، الجزائري والعراقي، في الضغط على موسكو من أجل تلبية المطالب العسكرية العربية، الى علاقة الجزائر بالصين وموقف الاتحاد السوفياتي منها. وتجدر الاشارة الى ان بودغورني، في اثناء لقاء له مع عبدالناصر، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، طلب من عبدالناصر ان توقف الصين اتهاماتها للاتحاد السوفياتي بأنه متآمر مع الولايات المتحدة واسرائيل ضد العرب[١٣]. ورأت المصادر السوفياتية ان السبب وراء التردّد السوفياتي في مواقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو كما قال بريجنيف في اثناء لقائه مع الرئيسين، الجزائري والعراقي: «اننا متألمون لأننا ربطنا سمعتنا بسمعتكم، ولأننا وجدنا أحدث طائراتنا وأحدث صواريخنا في مراكز بحوث الولايات المتحدة الاميركية، كما أرسلت أحدث دباباتنا الى ألمانيا الغربية»[١٤]. ولقد لخّص عبدالناصر الموقف السوفياتي، في مؤتمر قمة الخرطوم، قائلاً: ان الموقف العالمي الآن يختلف تماماً عمّا كان عليه العام ١٩٥٦. ففي ذلك العام، اتفقت أميركا والاتحاد السوفياتي على الوقوف في وجه العدوان الثلاثي؛ أمّا الآن، في العام ١٩٦٧، فقد اتفقت اميركا والاتحاد السوفياتي على حق اسرائيل في الوجود؛ كما اتفق الاثنان، أيضاً، على انهاء حالة الحرب[١٥].

وعلى الرغم من التردّد السوفياتي في دعم اصدقائه العرب عسكرياً، الّا ان الدعم السوفياتي بالاسلحة لم يتوقف بوفاة الرئيس المصري عبدالناصر. فلقد أوضحت التقارير ان مصر، في العام ١٩٧١، أصبحت تمتلك ٢٠٠ طائرة ميغ ـ ٢١ و٢٠٠ ميغ ـ ١٧ وميغ ١٥ و١٢٠ طائرة سوخوي ـ ٧، بالاضافة الى ٣٦٠ صاروخ سام ـ ٢ و١٢٠ صاروخ سام ـ ٣[١٦].

ولم يكن الدعم العسكري السوفياتي على النحو الذي كانت تسعى اليه مصر. ففي أواخر العام ١٩٧٠، ازدادت الغارات الجوية الاسرائيلية على مصر، وكان الدفاع الجوي المصري يسعى جاهداً الى منع هذه الغارات. الّا ان الغارات الاسرائيلية المكثّفة، والمتلاحقة، أدّت الى عدم التمكّن من انجاز تركيب صواريخ سام ـ ٢ وسام ـ ٣ في المواقع المحددة لها حول القاهرة والاسكندرية؛ لذلك، كانت مصر تسعى الى الحصول على قاذفات هجومية من نوع ميغ ـ ٢٣ ومدرعات سوفياتية حديثة؛ الّا ان السوفيات تأخروا في ذلك. كما هيمن الخبراء والمستشارون السوفيات على الاسلحة والاجهزة العسكرية المتقدمة، لتكون تحت اشراف وادارة الفنيين العسكريين السوفيات، وكان لذلك أثر كبير في تأجيل ما أعلنه انور السادرات على شعبه بأن العام ١٩٧١ سيكون عام الحسم. ورأى بعض المصادر ان التردد السوفياتي في تزويد مصر بالاسلحة الهجومية والدفاعية المتطورة كان وراء اتخاذ السادات قراره، في تموز (يوليو) ١٩٧٢، القاضي بطرد الخبراء السوفيات[١٧]. ولقد جاء في تصريح للرئيس السادات، في ١٣/١٠/١٩٧٢، ان طرد المستشارين العسكريين السوفيات جاء بعد ان أصبحوا عبئاً ثقيلاً على مصر، بعد ان صرّح القادة السوفيات بأنهم يعارضون استمرار الصراع في الشرق الاوسط[١٨].

وعلى الرغم من التوترات الحادّة في العلاقات المصرية ـ السوفياتية في العام ١٩٧٢، الّا انها عادت لتتحسن، وشهد العام ١٩٧٣ قيام الاتحاد السوفياتي بزيادة معوناته العسكرية الى مصر، حيث أشارت التقارير الى وصول ٤٠٠ فني عسكري الى مصر والى موافقة السوفيات على تزويد

مصر بصواريخ سام ـ ٦[١٩].

واتخذ الاتحاد السوفياتي موقف المساند لحلفائه العرب في اثناء حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. فبالاضافة الى دبلوماسيته النشطة من خلال عضويته في مجلس الامن، حيث تولّى توجيه اللوم الى اسرائيل لعدم التزامها بوقف اطلاق النار[٢٠]، أشار محمد حسنين هيكل، في احدى مقالاته، الى ان ٩٠ بالمئة من الاسلحة التي استخدمها العرب، في اثناء حرب تشرين الاول (اكتوبر)، جاءت من الاتحاد السوفياتي[٢١].

ولم تمنع مسألة المد والجزر في العلاقات المصرية ـ السوفياتية الاتحاد السوفياتي من توثيق علاقاته مع العديد من الدول العربية، خاصة الصديقة منها، كسوريا وليبيا والعراق، التي يرتبط معها بمعاهدات صداقة، واستمر الاتحاد السوفياتي في مواقفه المؤيدة للحقوق العربية المشروعة، وفي مقدمها المطالبة بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي التي احتلتها القوات الاسرائيلية في عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وفي تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. كما حافظ الاتحاد السوفياتي على علاقات جيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي ينظر اليها على انها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ومنذ مجيء ميخائيل غورباتشيوف الى السلطة، تبنّى الاتحاد السوفياتي دبلوماسية نشطة تجاه الشرق الاوسط، حيث تقدم بسلسلة من المقترحات، يمكن ايجازها في ما يلي:

- طالب غورباتشيوف، في آذار (مارس) ١٩٨٦، بعقد مؤتمر اقليمي لدول البحر الابيض المتوسط على غرار مؤتمر الامن الاوروبي، للبحث في أمن المنطقة، وأعرب عن استعداد بلاده لسحب اسطولها من البحر المتوسط، شريطة ان تقوم الولايات المتحدة بالخطوة ذاتها.
- أعلن الاتحاد السوفياتي، في نيسان (ابريل) ١٩٨٦، انه سيمارس كامل حقوقه الملاحية الجوية والبحرية الحرّة في البحر الابيض المتوسط، ودان الغارة الاميركية على ليبيا.
- اقترح الاتحاد السوفياتي، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، تشكيل لجنة تحضيرية في اطار مجلس الامن، للقيام بالمهام اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وطالب بأن تصبح دولة فلسطين العربية جزءاً من الخارطة السياسية للعالم الى جانب اسرائيل[٢٢].

وان كانت النقطتان، الاولى والثانية، لا تتعلقان، بصورة مباشرة، بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، الّا ان الهدف من ورائهما هو تأكيد الدور السوفياتي كقوة عظمى وكطرف رئيس في اي اتفاق من شأنه ان يحقق الاستقرار والامن في الشرق الاوسط، بصفة عامة. كما ان ادانته للغارة الاميركية على ليبيا هي تأكيد حرص الاتحاد السوفياتي على المحافظة على علاقاته المتميزة مع اصدقائه العرب. اضافة الى ذلك، فان الاتحاد السوفياتي ينظر الى مسألة الامن والاستقرار في الشرق الاوسط على انها كل لا يتجزأ، وان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو المشكلة الرئيسة في عدم الاستقرار في المنطقة، وان التسوية السلمية لهذا الصراع هي من أهداف الاتحاد السوفياتي الرئيسة في المنطقة. ويمكننا ان نعزو ذلك الى الاسباب التالية:

١ ـ رغبة الاتحاد السوفياتي في تخفيف حدّة التوتر مع الولايات المتحدة الذي يشكل كل منهما حليفاً لاحد طرفي الصراع في الشرق الاوسط، كما يتضح في تصريح لغورباتشيوف، في ١٩٨٧/٧/٢، في اثناء لقائه مع الرئيس الاميركي الاسبق، جيمي كارتر، في موسكو، عندما قال ان الاتحاد

السوفياتي أصبح يدرك ان لواشنطن والغرب مصالح في الشرق الاوسط، وانه لا ينوي انتهاكها، لأن ذلك أمر غير واقعي(٢٣).

٢ ـ ان تحقيق تسوية سليمة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، تكفل للعرب بعض حقوقهم المشروعة، سيعزز مكانة الاتحاد السوفياتي في العالم العربي على حساب الولايات المتحدة، وهو أحد أهداف الاتحاد السوفياتي قريبة المدى، اذا أخذنا بعين الاعتبار التنافس السوفياتي ـ الاميركي كأحد المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية السوفياتية.

٣ ـ ان تحقيق أية تسوية سلمية تضمن حق اسرائيل في الوجود من شأنه ان يقلل الضغط الصهيوني على الاتحاد السوفياتي.

الولايات المتحدة والصراع العربي ـ الاسرائيلي

لقد فاق دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني الدعم البريطاني الذي كان السبب في قيام اسرائيل. فلقد تدخل الرئيس الاميركي، هاري ترومان، مراراً، لمساعدة القيادة الصهيونية في تحقيق هدفها في فلسطين، حيث ضغط على الحكومة البريطانية للسماح بمزيد من الهجرة اليهودية الى فلسطين، ودعم خطة التقسيم في العام ١٩٤٧، وسعى الى الحصول على قرض من مصرف التصدير والاستيراد، في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، بقيمة ١٣٥ مليون دولار، تلبية لطلب تلقاه من الوكالة اليهودية. وبعد ان اتضح ان الدول العربية كانت تحشد قواتها للتدخل في فلسطين، في العام ١٩٤٨، قبل الاعلان عن قيام اسرائيل، استدعت وزارة الخارجية الاميركية الدبلوماسيين العرب في واشنطن، واتهمتهم بالعدوان، وحذّرتهم من العواقب، وابلغت اليهم اهتمام اميركا الجدي بأي غزو محتمل لـ «فلسطين اليهودية»(٢٤). فلقد كان ترومان، باجماع المؤرخين الصهيونيين، تجسيداً للصهيونية الاميركية غير اليهودية على المستوى السياسي. أمّا عن أسباب «صهيونيته»، فقد اختلفت الآراء حول ذلك. فهناك من رأى انه كان انتهازياً متردداً يتذبذب تحت ضغط الصهيونية؛ ورأى آخرون ان مواقفه كانت تنبع من دوافع انسانية بسبب معاناة واضطهاد اليهود؛ ورأى البعض الآخر ان مواقفه متمشية مع مشاعره الشخصية، التي كانت صهيونية. وبغض النظر عن اختلاف الآراء حول دوافع ترومان تجاه الحركة الصهيونية، فان بعض أقطاب الحركة الصهيونية، مثل جدعون رفائيل، رأى ان اعتراف الولايات المتحدة الدبلوماسي المبكر بالكيان الصهيوني وضع الدولة الجديدة، بحزم، على خارطة العالم السياسية(٢٥).

لم يتوقف الدعم الاميركي للكيان الصهيوني عند الاعتراف السياسي، بل تجاوز ذلك الى التحالف. وأخذ الدعم الاميركي للكيان الصهيوني أشكالاً عديدة. وبلغ حجم المساعدات المالية الاميركية لاسرائيل، بين العامين ١٩٤٨ و١٩٨٢، أكثر من ٢٤ مليار دولار، كان نحو ١٦ ملياراً منها مساعدات عسكرية(٢٦).

ولم تتخذ الولايات المتحدة، في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أي موقف معارض للاعتداءات الاسرائيلية على الدول العربية، باستثناء موقفها من العدوان الثلاثي، في العام ١٩٥٦. ورأى محلّلون ان الموقف الاميركي لم يكن قد نتج عن قناعتها بعدالة الموقف المصري، أو تخوّفها على مصالح مصر، وانما كان نتيجة لشعور الولايات المتحدة بخيبة الامل والخديعة من قبل حلفائها (بريطانيا وفرنسا واسرائيل) لأنها لم تُستَشر قبل الشروع في العدوان، لأن وزير الخارجية

الاميركية، جون فوستر دالاس، لم يستبعد الحل العسكري نهائياً لمسألة السويس. ورأى ستوسنغر ان موقف الولايات المتحدة كان نابعاً من الكبرياء الشخصي لكل من الرئيس الاميركي، دوايت آيزنهاور، ووزير خارجيته دالاس، ورغبتهما في ردّ اعتبارهما، بعد ان شعرا بأنهما خدعا من جانب حلفائهما. اضافة الى ذلك، كان الجانب الاميركي يراقب الاحداث في المجر، خاصة وان التطورات على الساحة المجرية كانت تبشّر بخير للولايات المتحدة، وان دخول العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وحلفائه في أوروبا الشرقية مرحلة جديدة بات وشيكاً، وهذا ما أطلق عليه دالاس كلمة «معجزة». وعليه، فان وقوف الولايات المتحدة الى جانب حلفائها سيفقدها مصداقيتها الاخلاقية في العالم[٢٧].

وعقّب دالاس على ذلك قائلاً: «في هذا الموقف بالذات، عندما أصبحنا في مرحلة الفوز بنصر طال انتظاره على الاستعمار السوفياتي في أوروبا الشرقية، نجبر على ان نختار بين اتباع خطوات الاستعمار الانجلو ـ فرنسي في آسيا وافريقيا، أو ان نفصل سياستنا بعيداً منها»[٢٨]. وسواء أكان ذلك مقصوداً أم لا، ساهمت الولايات المتحدة، بشكل فعال، في ارغام المملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل على سحب قواتها من الاراضي المصرية. وعليه، يمكننا القول ان التنافس الاميركي ـ السوفياتي يعدّ العامل الاساسي وراء موقف الولايات المتحدة الاميركية من العدوان الثلاثي في العام ١٩٥٦؛ كما ان رغبة الولايات المتحدة في احكام هيمنتها على حلفائها الغربيين واسرائيل يشكل أحد العناصر الرئيسة في مدخلات القرار الاميركي، ولم يكن الموقف دفاعاً عن الحقوق العربية. وبذلك لا يمكننا ان نعتبره تغيّراً في الموقف الاميركي من اسرائيل، ويتضح ذلك من استمرار الدعم العسكري الاميركي لاسرائيل. ففي العام ١٩٦٣، وافقت ادارة الرئيس جون كيندي على بيع خمس بطاريات من صواريخ هوك، ثمنها ٢١,٥ مليون دولار. وفي السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ زوّدت ادارة الرئيس ليندون جونسون اسرائيل بـ ٢٥٠ دبابة من طراز م ـ ٤٨ المعدّلة و٤٨ طائرة سكاي هوك أ ـ ١ المهاجمة، وبعتاد للاتصالات الالكترونية، وبمدفعية غير مرتدة[٢٩]. وتعد الاتفاقية التي وقّعت بين الطرفين، في ١٩ أيار (مايو) ١٩٦٦، والخاصة بموافقة الولايات المتحدة على تزويد اسرائيل بطائرات أ ـ ٤ سكايهوك، ودبابات شيرمان، أول اتفاقية كبرى تختص بشحنات من الاسلحة الاميركية، منذ قيام اسرائيل[٣٠].

واتخذت الولايات المتحدة موقف المساند لاسرائيل في اثناء حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. ففي حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كانت الولايات المتحدة تعهدت بتدخل في الحرب الى جانب اسرائيل، اذا ما رجحت كفة العرب. الّا ان ذلك لم يحدث، لأن اسرائيل تمكنت من الحاق الهزيمة بالجانب العربي. وعملت الولايات المتحدة، بعد قرار وقف اطلاق النار، على تعويض اسرائيل عن جميع خسائرها؛ كما اتخذت موقف المدافع عن اسرائيل في المحافل الدولية، وفي مقدمها مجلس الامن. كذلك، اقامت الولايات المتحدة جسراً جوياً لدعم صمود اسرائيل في اثناء حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، حيث لم يكن بمقدور اسرائيل الذاتي ان يعوض خسارتها في هذه الحرب، التي قدرت بثمانية مليارات دولار (بأسعار العام ١٩٧٣)، لو لم تحصل على مساعدات خارجية، خاصة من الولايات المتحدة الاميركية، التي دفعت ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار. وأصبحت المساعدات الاميركية، منذ ذلك الحين، تتدفق بمقدار نحو مليارين دولار في السنة[٣١]، حتى بلغت ثلاثة مليار دولار في العام ١٩٨٨. وفي مقابل موافقة اسرائيل على توقيع اتفاقية كامب ديفيد، تعهدت الولايات المتحدة بيعها أسلحة كانت طلبتها في العام ١٩٧٨، وتتحمّل القسم الاكبر من أعباء «حزام الامن» الجديد لاسرائيل، الذي قدّر بنحو خمسة مليارات دولار، دفع منه ٣,٢ مليارات دولار في العام ١٩٧٩[٣٢].

وتعتمد الولايات المتحدة على اسرائيل في تنفيذ استراتيجيتها الامنية في الشرق الاوسط

لمحاصرة الاتحاد السوفياتي واخضاع دول الشرق الاوسط للهيمنة الاميركية. ولقد عملت الادارات الاميركية المتعاقبة، منذ عهد ترومان، الذي تبنّى سياسة الاحتواء التي تقوم على فكرة انشاء احلاف عسكرية بين الولايات المتحدة والغرب، من جهة، والدول المحيطة بالاتحاد السوفياتي (حلف الاطلسي، حلف بغداد، وحلف جنوب شرق آسيا)، من جهة أخرى، حتى عهد نيكسون، الذي تبنّى سياسة تدعو الى الاعتماد على الدول الاقليمية في تنفيذ السياسات الاميركية الرامية الى حماية المصالح الغربية. وأصبحت اسرائيل الحليف الاقليمي الرئيس للولايات المتحدة في الشرق الاوسط. ورأى البعض ان اسرائيل هي الوسيلة القوية لتحقيق الاهداف الاميركية في منطقة الشرق الاوسط، بعد ان أثبتت، خلال خمس حروب ضد العرب، أنها قادرة على ان تكون أكثر من شرطي أميركي في الشرق الاوسط، وهذه هي الغاية المطلوبة في حد ذاتها من انشاء اسرائيل[٣٣]. وتوِّج التحالف بين الطرفين بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، التي يمتد نطاقها ليشمل منطقة الخليج. ولقد جاءت هذه الاتفاقية بعد ان أكدت حرب لبنان دور اسرائيل كقوة عسكرية اقليمية، ممّا جعل الادارة الاميركية تتبنى سياسة زيادة تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية. وكانت البنود التسعة التي تضمّنتها الاتفاقية التي تمّ التوصل اليها في اجتماع اسحق شامير ورونالد ريغان بمثابة مقدمة لمذكرة التفاهم الاستراتيجي التي وقّعت في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١. وتضمّن التركيز على بناء القوة العسكرية، في تعهد الادارة الاميركية، ما يلي:

○ تمويل حاجات اسرائيل الامنية، حتى الى ما بعد العام ١٩٨٥ ، وتحويل مجمل المساعدة العسكرية التي تمنحها الولايات المتحدة لاسرائيل الى هبة، والتي بلغت ١,٤ مليار دولار للعامين ١٩٨٤ و١٩٨٥. كما وعدت بزيادة المساعدة الاقتصادية من ٩١٠ ملايين دولار الى ١,٣ مليار دولار، في العام المالي ١٩٨٥.

○ دعم الصناعة العسكرية الاسرائيلية؛ اذ سمحت لاسرائيل باستخدام ٥٥٠ مليون دولار من أموال المعونة العسكرية لتطوير انتاج طائرات «لافي» الاسرائيلية؛ كما أفسحت في المجال لتجار الاسلحة الاميركيين لشراء أسلحة اسرائيلية الصنع بقيمة ٢٠٠ مليون دولار[٣٤].

ان التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة واسرائيل لا يعود الى تطابق المصالح الاميركية والاسرائيلية، لأن مصالح الولايات المتحدة التي ترتبط بالعالم العربي على أهمية أكبر، من حيث الكمّ والكيف. فمن حيث الكمّ، ان عدد الدول والشعوب العربية يفوق أعداد اليهود، ليس في اسرائيل فحسب، بل في العالم بأسره. ففي حين من المتوقع ان يصل عدد العرب الى أكثر من ٣٣٥ مليون نسمة، لن يزيد عدد اليهود في العالم على ١٢,٤ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠. أمّا من حيث الكيف، فان الدول العربية تمتلك موارد استراتيجية، كالنفط مثلاً، بالاضافة الى أنها أسواق هامة للمنتجات الاميركية؛ كما أن الدول العربية تتمتع بأهمية جيواستراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة، لكونها تتحكم في مضائق مائية عديدة، ولقربها من الاتحاد السوفياتي[٣٥]. وممّا لا شك فيه، ان التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي «يعود، في الاساس، الى تزايد دور الصهيونية في السياسة الاميركية منذ العام ١٩٥٦»[٣٦]. واتضح دور الحركة الصهيونية في السياسة الخارجية الاميركية في تمكّنها من الضغط على الكونغرس الاميركي لايقاف صفقة صواريخ مافريك للسعودية، في ١١/٦/١٩٨٧.

وتهدف سياسة اسرائيل بالتعاون مع الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الى المحافظة على العلاقات المتميزة بين الولايات المتحدة واسرائيل، وذلك بالحرص على ان لا يشكل النظام العربي،

أو أحد أطرافه، بديلاً ممكناً من اسرائيل. فلقد جاء في تقرير لمكتب المحاسبة العامة الاميركي، الصادر في ١٩٨٣/٦/٢٤، ان مبيعات الاسلحة الاميركية لأي دولة عربية يقابلها، غالباً، مبيعات لاسرائيل، أو زيادة حجم المساعدات العسكرية لتعويضها على «صعيد حاجتها الامنية». وأشار التقرير الى ان بيع طائرات الاواكس، والتحسينات التي أدخلت الى طائرات اف ـ ١٥، الى السعودية أدّى، أيضاً، الى زيادة المساعدة العسكرية المقدمة الى اسرائيل بمقدار ٣٠٠ مليون دولار، بعد ان كانت اسرائيل تلقّت، سنة ١٩٧٨، ١٥ طائرة اف ـ ١٥ واف ١٦ لقاء بيع السعودية ٦٠ طائرة اف ـ ١٥ ومصر ٥٠ طائرة اف ـ ١٥، في السنة عينها[٣٧].

ان الدور الذي تلعبه الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة لم ينته باعلان قيام اسرائيل، بل لا نزال نلاحظه من خلال تأثيرها في سير الانتخابات في الولايات المتحدة، ومن خلال حرص الحكومات الاميركية المتعاقبة على المحافظة على أمن واستقرار اسرائيل، بالاضافة الى المواقف التي تتخذها الحركة الصهيونية للتأثير في مواقف الولايات المتحدة ازاء العالم العربي، كبيع الاسلحة، أو ايجاد تسوية سلمية، الخ. فلقد وافق مجلس الشيوخ الاميركي على قرار يحظر بيع السعودية ٦٠ طائرة من نوع اف ـ ١٥ المتطورة، في حين وافق على بيعها ٦٠ طائرة من طراز اف ـ ١٦ القديمة. وكانت الحكومة الاميركية أعلنت عن عزمها بيع ١٢ طائرة اف ـ ١٥ للسعودية في صفقة قدرت قيمتها بـ ٥٠٠ مليون دولار؛ الّا ان اللوبي الصهيوني عارض ذلك، بحجة أنها ستشكل تهديداً لأمن اسرائيل[٣٨]. ومن ناحية أخرى، تسلّمت اسرائيل الدفعة الاولى من صفقة طائرات تشتمل على ٢٤ طائرة من نوع اف ـ ١٦ دي اي الاكثر تطوّراً، حيث هبطت ثلاث طائرات من هذا النوع، في ١٩٨٧/١٢/٢٢، في احدى القواعد الجوية في شمال فلسطين المحتلة[٣٩]. كما وافق الكونغرس الاميركي، في ١٩٨٦/١٠/١٦، على منح اسرائيل مساعدات مالية، هبة، بلغت ثلاثة مليارات دولار[٤٠]. بالاضافة الى ذلك، وقّع الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في ١٩٨٧/٢/١٧، تشريعاً يعطي لاسرائيل مزايا الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي دون ان تكون عضواً فيه[٤١].

وعلى الرغم من اعلان الولايات المتحدة عن استعدادها لاجراء محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، فان ذلك لا يعدّ تحوّلاً جوهرياً في مواقفها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لانها لا تزال عاجزة أمام ضغط اللوبي الصهيوني عن اتخاذ اية مبادرة من شأنها ان تفسِّر على انها تغيّر جوهري في الموقف الاميركي. واتضح ذلك في استخدامها، أو التهديد باستخدام، حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن الدولي لايقاف ادانة ممارسات اسرائيل القمعية ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة[٤٢].

الدول النامية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

تنظر الحركة الصهيونية الى الدول النامية على انها مستقبل الاجيال في اسرائيل، حسب تعبير ليفي اشكول. وقد أصبح هذا الهدف أحد المحدّدات الرئيسة في سياسة اسرائيل الخارجية، وتأكد ذلك في تصريح لدافيد بن ـ غوريون، حين قال: «ان المستقبل الاقتصادي لاسرائيل، ووضعها الدولي، يتوقفان على الروابط التي تعمل اسرائيل على اقامتها مع افريقيا وآسيا»[٤٣]. وبعد خيبة الأمل الصهيونية في عدم قبول اسرائيل عضواً في منظمة دول عدم الانحياز، بعد مؤتمر باندونغ في نيسان (ابريل) ١٩٥٥، قام رئيس الوزراء الاسرائيلي، موشي شاريت، في الفترة من أيلول (سبتمبر) الى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦، بزيارة كل من بورما والفلبين واليابان وهونغ كونغ وسنغافوره

والملايو وسيلان والهند ونيبال وتايلاند ولاوس وكمبوديا؛ كما قامت غولده مائير، خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) الى شباط (فبراير) ١٩٦٢، بزيارة لليابان والفلبين وهونغ كونغ وتايلاند وبورما وكمبوديا. وفي آذار (مارس) ١٩٦٧، قام وزير الخارجية آنذاك، ابا ايبن، بزيارة لكل من تايلاند وبورما وسنغافوره وكمبوديا والفلبين. الاّ انه، على الرغم من النجاح الدبلوماسي الذي حققته اسرائيل خلال حقبة الخمسينات والستينات، لا يوجد لدى اسرائيل، اليوم، سوى ثلاثة سفارات لدول آسيوية، هي بورما واليابان والفلبين.

ولا توجد علاقات بين اسرائيل والدول الاسلامية اندونيسيا والملايو وبنغلاديش وباكستان وافغانستان؛ كما لا توجد لها علاقات مع الدول الاشتراكية. أمّا العلاقات الاسرائيلية ـ الصينية، فانه، على الرغم من المحاولات الاسرائيلية لتبادل العلاقات مع الصين الشعبية، خاصة في فترة ما قبل العام ١٩٥٥، الاّ انها لم توفق، وذلك نتيجة لبروز الحرب الكورية وتنامي العلاقات بين الصين الشعبية والدول العربية. ومن ناحية أخرى، فان منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بدعم جمهورية الصين الشعبية، حيث سمحت الصين لمنظمة التحرير بفتح مكتب لها في بكين في العام ١٩٦٥؛ كما زوّدتها بالاسلحة، ودرّبت بعض أفرادها عسكرياً.

وعلى الرغم من اعتراف الهند باسرائيل في العام ١٩٥٠، الاّ انها رفضت عرض اسرائيل باقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين. ولقد لعبت العلاقات الهندية ـ المصرية في عهد عبدالناصر دوراً رئيساً في ابتعاد الهند من اسرائيل. كما ان رغبة الهند في تزعّم حركة عدم الانحياز، والذي يتطلب موافقة الدول العربية ودعمها، جعل الحكومة الهندية تسعى الى دعم الحقوق العربية المشروعة، والى اتخاذ مواقف معارضة لسياسة الاستيطان الصهيونية؛ كما ان عدم رغبة الهند في معاداة الاقلية المسلمة في الهند، والتي تقدر بـ ١٢ بالمئة من مجموع السكان، يعدّ عاملاً آخر في تحديد مواقف الهند من اسرائيل.

أمّا في ما يتعلق بافريقيا، فانه، على الرغم من تمكّن اسرائيل من الحصول على موطىء قدم في كل من اثيوبيا وغانا وتنزانيا، الاّ انها تبنّت سياسة اكثر اندفاعاً تجاه القارة السوداء بعد رفض قبول عضويتها في منظمة دول عدم الانحياز في العام ١٩٥٥. ولقد ابدت الحركة الصهيونية اهتماماً خاصاً بافريقيا. واتضح ذلك في تصريحات لعدد من زعمائها. وتجدر الاشارة الى ان هذا الاهتمام لم يكن وليد الساعة، ولكنه كان قديماً قدم الحركة الهرتسلية. فلقد قال هرتسل: «انني لا أخجل من ان أقول، وان كنت سأتعرض للسخرية، انني سأعمل على بعث الافارقة عندما اشهد بعث اسرائيل»(٤٤). وبعد قيام اسرائيل، كانت رؤية هرتسل الى العالم الخارجي أحد المرتكزات الرئيسة في عملية صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية، وأصبحت افريقيا أحد الاهداف الرئيسة لتوجهات اسرائيل. قال رئيس وزراء اسرائيل الاسبق، شاريت، في هذا الشأن: «ان افريقيا تشكل، من وجهة نظرنا، ميداناً مهماً لا ينبغي ان نسمح بنشوء فراغ فيه، بعد حصول اقطارها على الاستقلال، لأن ملء هذا الفراغ من قبل قوى غير صديقة سيعتبر نكسة لنا»(٤٥).

لم يكن الاهتمام الصهيوني بافريقيا مجرد تصريحات؛ بل تبلور في انشاء الادارات والاجهزة المخصصة لمتابعة وتطوير العلاقات بين الجانبين، حيث انشأت الحكومة الاسرائيلية العديد من الادارات المختصة والحقتها بعدد من الوزارات، كالادارة الافريقية في وزارة الخارجية، والادارة الاقتصادية، وادارة التعاون الدولي والاعلام، وادارة العلاقات الثقافية؛ كما أُنشئت الاقسام

لمتابعة الانشطة الصهيونية في القارة السوداء؛ فمثلاً، هناك قسم في وزارة الدفاع مهمته متابعة النشاط الصهيوني العسكري، وقسم آخر في وزارة الزراعة مهمته متابعة النشاط الصهيوني الزراعي. ولم تغفل اسرائيل الجانب الثقافي، حيث افتتحت الاقسام المختلفة في الجامعات الاسرائيلية لدراسة الثقافة واللغات والاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في افريقيا. وقامت الجامعات والمعاهد الاسرائيلية باعداد الدراسات والبحوث.

ويمكننا تلخيص اهتمامات اسرائيل بالدول النامية بالنقاط التالية:

١ ـ كسب الرأي العام في تلك الدول، والحصول على تأييد اكبر عدد ممكن من الدول في المؤتمرات والمحافل الدولية.

٢ ـ كسر طوق العزلة الذي فرضته الدول العربية على اسرائيل في افريقيا، خاصة في عهد جمال عبدالناصر. واتضح هذا الهدف في تصريح لابا ايبن، بعد جولة قام بها على افريقيا في العام ١٩٦٩، حين قال: «سنعمل على ايصال علم اسرائيل الى مئات العواصم، وسنعمل على خلق وجود دولي لاسرائيل في جميع قارات العالم»(٤٦).

٣ ـ تحقيق نظرية الامن الاستراتيجي لاسرائيل التي ترمي الى: تهديد الامن الغذائي والاجتماعي للدول العربية المعتمدة على مياه النيل، من طريق زيادة نفوذها في اثيوبيا مثلاً؛ تأمين مداخل البحر الاحمر المؤدية الى فلسطين؛ التأثير في اقتصاديات الدول العربية بمنافسة منتجاتها في الاسواق الافريقية، وتشجيع الدول الافريقية على زراعة المواد المستوردة من الدول العربية.

٤ ـ اثبات أهميتها للدول الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة، في كونها الحليف الاستراتيجي في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية والاحتكارية في الدول النامية.

٥ ـ وجود طوائف يهودية، والاتصال بهذه الطوائف «يقرّر، الى حدّ بعيد، العلاقة بين اسرائيل والدول التي تعيش فيها»، على حدّ تعبير غولده مائير(٤٧).

٦ ـ تفتيت التضامن الاسلامي مع الدول النامية، الذي يتجلّى في منظمة دول عدم الانحياز، وفي الدعم المادي، والسياسي، الذي تقدمه الدول الاسلامية، خاصة الغنيّة منها، الى الدول المتخلفة، ومن خلال دعم الحقوق المشروعة لشعوب العالم النامي في تقرير مصيرها، أو العمل الجماعي من خلال المنظمات الدولية، وفي مقدمها الامم المتحدة، لاعادة التوازن الى النظام الاقتصادي العالمي.

٧ ـ فتح أسواق الدول النامية الواسعة للمنتجات الصهيونية.

الجهود الدولية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط

تختلف الرؤيا العربية عن الرؤيا الاسرائيلية الى مفهوم، وكيفية، تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. يرى العرب انه لن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط الاّ اذا مُنح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وان ذلك لن يتحقق الاّ من خلال تسوية تشارك فيها الاطراف الدولية، وعلى رأسها الامم المتحدة والدول العظمى، بالاضافة الى أطراف الصراع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطين. وفي سبيل توحيد الرؤى والمواقف العربية من كيفية تحقيق تسوية سلمية، اتخذت الجامعة العربية قراراً، بالاجماع، في ١٣/٤/١٩٧٤، ينص على: منع الدول العربية من

اجراء مفاوضات مع اسرائيل، أو عقد أية معاهدة سلام منفصلة معها، على ان تخضع الدول العربية المخالفة لعقوبات، مثل الطرد من الجامعة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية والمالية والتجارية واغلاق الحدود معها[٤٨]. أمّا الرؤيا الاسرائيلية، فهي تقوم على أساس وجود «حدود آمنة لاسرائيل»؛ وان مفهوم السلام الاسرائيلي يبدأ بالدخول في تبادل العلاقات في كافة الانشطة الدولية. وينظر الاسرائيليون الى السلام على انه صداقة وتعاون مشترك؛ وعليه، فان مفهوم السلام الاسرائيلي يعادل مفهوم التعاون لدى العرب، بيد ان مفهوم التعاون انما يأتي في مرحلة لاحقة على التوصل الى السلام. أما عن كيفية تحقيق السلام، فان الاسرائيليين ينظرون الى ان الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتحقيق السلام هي المفاوضات المباشرة بين كل من اسرائيل والدول العربية: الاردن ومصر وسوريا، ويعارضون اجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما ان الفلسفة الصهيونية للسلام تقوم على اساس بقاء القوة العسكرية عامل ردع للمحافظة على أمن واستقرار اسرائيل. فقد قال اسحق شامير: «ان وجود السلام مرتبط بوجود القوة؛ فالقوة توفر فرص السلام»[٤٩]. أمّا في ما يتعلق بالاراضي العربية الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧، فان اسرائيل ترى تسليم ادارة شؤون هذه المناطق الى ادارة اردنية ـ اسرائيلية مشتركة، مع اعطاء الشعب الفلسطيني، في هذه المناطق، حق الحكم الذاتي، وان القوات الاسرائيلية لن تنسحب نهائياً من هذه الاراضي. وسنتناول في هذا الجزء دراسة الجهود الدولية، والعربية، في ما يتعلق بتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

جهود الامم المتحدة

بذلت الامم المتحدة جهوداً حثيثة، في محاولة لايجاد تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. فلقد بدأت جهود الامم المتحدة مع قرار التقسيم في ٢٦/١١/١٩٤٧، حيث أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً ينص على ما يلي:

١ ـ انهاء الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ان لا يتأخر عن آب (اغسطس) ١٩٤٨.

٢ ـ اجلاء القوات المسلحة البريطانية عن فلسطين تدريجياً.

٣ ـ تُنشأ في فلسطين دولتان مستقلتان، عربية ويهودية، وتصبح القدس مدينة دولية، وذلك بعد شهرين من اتمام الانسحاب البريطاني.

٤ ـ تكون الفترة ما بين تبنّي الجمعية العامة توصياتها بشأن فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين فترة انتقالية.

وعليه، فان قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١، في ٢٩/١١/١٩٤٧، قضى بتقسيم فلسطين تقسيماً ليس عادلاً، حيث منح القرار ٥٧٠٠ ميل مربع من مساحة فلسطين لليهود، على الرغم من ان عددهم لم يكن يتجاوز ثلث السكان، بينما اعطى العرب، الذين كانوا يشكلون ثلثي السكان، ٤٣٠٠ ميل مربع، وبأن تكون القدس دولية، كما منح القرار الاراضي الفلسطينية الخصبة والساحلية لليهود.

وبعد قيام اسرائيل ودخول الصراع العربي ـ الاسرائيلي مرحلة جديدة، أوفدت الامم المتحدة الكونت برنادوت وسيطاً دولياً لبذل المساعي في تنمية العلاقات الودية بين العرب واليهود، وتحقيق تسوية سلمية للصراع. وتقدم الكونت برنادوت باقتراح لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي

سلمياً، تضمّن النقاط التالية:

١ ـ الانتقال من مرحلة وقف القتال الى تحقيق هدنة دائمة، أو سلام، بين العرب واليهود.

٢ ـ ان توضع القدس تحت اشراف الامم المتحدة.

٣ ـ تتولّى لجنة دولية منبثقة من الامم المتحدة مهمّة رسم الحدود بين العرب واليهود.

٤ ـ تشرف لجنة دولية على حل مشكلة اللاجئين، بحيث يختار اللاجئون بين العودة أو التعويض.

٥ ـ دعوة الامم المتحدة الى تأليف لجنة متابعة ومصالحة دولية للتوصل الى تسوية سلمية.

وعلى الرغم من اغتيال الكونت برنادوت، وضعت اللجنة السياسية للامم المتحدة، في ١٩٤٨/١٢/١، مشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة، نصّ على:

١ ـ تؤلف لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء تقوم بالاعمال التي أنيطت بالوسيط، أو أية أعمال أخرى قد يطلب مجلس الامن، أو هيئة الامم، منها القيام بها، وتنمّي الصلات الحسنة بين اسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية.

٢ ـ توضع القدس، حسب قرار التقسيم، تحت اشراف هيئة الامم.

٣ ـ يسمح لمن يرغب من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى دياره والعيش بسلام ويعوّض، حسب القوانين الدولية، من لا يرغب في العودة.

وتمكّن الوسيط الدولي، رالف بانش، الذي خلف برنادوت، من التوصل الى عقد هدنة بين مصر واسرائيل، التي أدّت، فيما بعد، الى عقد مؤتمر رودس الذي أُجريت في اطاره مفاوضات غير مباشرة بين العرب واسرائيل، أدّت الى توقيع اتفاقيات هدنة بين كل من مصر ولبنان وسوريا والاردن، من جهة، مع اسرائيل، من جهة أخرى، في ١٩٤٩/٤/٣[٥٠].

ونتيجة لاندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن القرارات ٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ دعا فيها الاطراف المتحاربة الى ايقاف القتال والجنوح الى المفاوضات السلمية لتسوية الصراع القائم بينها. وفي ١٩٦٧/١١/٢٢، أصدر مجلس الأمن القرار الرقم ٢٤٢، واعرب فيه عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطير في الشرق الاوسط. وجاء في القرار ان مجلس الأمن:

١ ـ يؤكد تحقيق مبادىء الميثاق، ويدعو الى اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ؛ وعليه يجب:

(أ) سحب القوات الاسرائيلية المسلحة من الأراضي التي احتُلت في الحرب الاخيرة.

(ب) انهاء جميع ادعاءات الحرب، أو حالاتها، واحترام السيادة والوحدة لاراضي كل دولة في المنطقة، والاعتراف بذلك، وبحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٢ ـ يؤكد، أيضاً، الحاجة الى:

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، من طريق اجراءات،

بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ ـ يطلب من الامين العام للامم المتحدة تعيين ممثل خاص للذهاب الى الشرق الاوسط، ليقوم بمساعدة في الوساطة الدولية بين الدول الاطراف في الصراع، لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للمبادىء الواردة في مشروع القرار.

٤ ـ يطلب من الامين العام ان يرفع تقريراً الى مجلس الامن حول تقدّم جهود الوسيط الدولي.

وعلى الرغم من تعيين د. غونار يارنغ بعد يومين من صدور القرار للقيام بمهمة الوساطة، الاّ ان الجهود الدولية لم تكلل بالنجاح. فلقد رفضت سوريا القرار، ورفضت، بالتالي، استقبال يارنغ[٥١]. كذلك، رفضت منظمة التحرير الفلسطينية والجزائر والعراق قرار مجلس الامن ٢٤٢، ولكن قبلت به كل من مصر والاردن.

وبعد اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، أجرت الدولتان العظميان اتصالات فيما بينهما، وتوصلتا الى مشروع قرار مشترك لمجلس الامن دعا الاطراف المتحاربة الى ايقاف اطلاق النار. ولقد وافق جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء الصين الشعبية التي امتنعت عن التصويت، على مشروع القرار السوفياتي ـ الاميركي، في ٢٢/١٠/١٩٧٣، وعرف القرار بالرقم ٣٣٨؛ ودعا الى: ١ ـ وقف اطلاق النار، فوراً، وبصورة كاملة؛ ٢ ـ البدء، فوراً، بتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢؛ ٣ ـ تبدأ، فوراً، مفاوضات بين الاطراف المعنيّة وتحت الاشراف الملائم، بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط.

وقد وافقت كل من مصر وسوريا واسرائيل والاردن على القرار، وتعهدت احترامه، الاّ ان اسرائيل لم تلتزم به عملياً، حيث جمعت قواتها وهاجمت الاراضي المصرية، ممّا أدّى الى اصدار قرار جديد لمجلس الامن يحمل الرقم ٣٣٩، وهو تأكيد لقراره السابق الرقم ٣٣٨.

القوى الكبرى ومقترحات السلام

تقدّمت الدول الكبرى، منذ حرب العام ١٩٦٧، بعدة مقترحات لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. الاّ ان رؤيا كل من الدولتين العظميين الى تحقيق السلام في الشرق الاوسط تختلف، باختلاف المصالح والتحالفات مع أطراف الصراع. فمثلاً، في حين دعا الاتحاد السوفياتي الى عقد مؤتمر دولي، والى مشاركة جميع الاطراف، بما فيها منظمة التحرير واسرائيل، بالاضافة الى الامم المتحدة، اتخذت الولايات المتحدة موقفاً مغايراً تماماً، حيث دعت الى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاطراف العربية، واستبعدت منظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت بأن يكون الوفد الفلسطيني في المفاوضات ضمن أحد الوفود العربية، ولتكن الاردن.

الاتحاد السوفياتي

من أهمّ المقترحات السلمية التي تقدّم بها الاتحاد السوفياتي لتحقيق تسوية في الشرق الاوسط المشروع السوفياتي الذي قدّم الى الامم المتحدة في ١٩/٦/١٩٦٧، ومبادرة بريجنيف التي اعلنت في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي. ففي حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تقدّم الاتحاد السوفياتي الى الجمعية العامة للامم المتحدة بمشروع تسوية دعا الى:

١ ـ شجب الاعتداءات الاسرائيلية واستمرارها في احتلال الاراضي العربية.

٢ ـ انسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من الاراضي التي احتلتها خلال حرب الايام الستة الى ما وراء خطوط الهدنة.

٣ ـ قيام اسرائيل باصلاح كامل لجميع الاضرار التي لحقت برعايا الدول العربية الثلاث التي اعتدت اسرائيل عليها.

٤ ـ تعهّد مجلس الامن اتخاذ الاجراءات الفعّالة والفورية كافة لازالة آثار العدوان الذي ارتكبته اسرائيل.

ولقد تبنّت الجمعية العامة المشروع السوفياتي بأغلبية بسيطة.

أمّا مبادرة بريجنيف، فدعت الى عقد مؤتمر دولي تحضره جميع الاطراف المعنيّة بالصراع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، بالاضافة الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والدول الغربية والامم المتحدة. وتضمّن الاقتراح السوفياتي:

١ ـ الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام، يحضره جميع الاطراف، بما فيها منظمة التحرير.

٢ ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧.

٣ ـ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

٤ ـ ضمان أمن وسيادة دول المنطقة وحقها في العيش بسلام.

٥ ـ تعاون الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وكل من يرغب في المساهمة لتأمين سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط[٥٢].

ولقد كانت ردود الفعل لدى اطراف الصراع حول مبادرة بريجنيف مختلفة. فمن رفض اسرائيل الى تأييد بعض الدول العربية، خاصة سوريا ومنظمة التحرير، الى تردد البعض الآخر.

الولايات المتحدة الاميركية

ضمن دائرة التنافس السوفياتي ـ الاميركي في الشرق الاوسط، فان مقترحات مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي كانت، ولا تزال، احدى الادوات الرئيسة لكسب تأييد بعض الاطراف والمحافظة على المصالح لكل منهما. فلقد شهدت الساحة الدولية موجة من المشاريع والمشاريع المضادة من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. ففي ١٩٦٧/٦/٢٠، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع جديد، مضاد للمشروع السوفياتي، الى الجمعية العامة. وأهمّ ما ميّز المشروع الاميركي هو رفضه لفكرة انسحاب اسرائيل غير المشروط، ودعا الى عقد مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل. وكان من ابرز ما جاء فيه:

١ ـ توافق الاطراف المتحاربة على وقف لاطلاق النار.

٢ ـ تقرر الاطراف المعنيّة ان غايتها سلام دائم ومستمر في الشرق الاوسط.

٣ ـ ترى الاطراف المتصارعة ان هذه الغاية يمكن ان تتحقق من طريق ترتيبات يتمّ التفاوض عليها بمساعدة طرف ثالث مناسب، وتكون على الاسس التالية: (أ) اعتراف متبادل بالاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية لجميع البلدان في المنطقة؛ (ب) حرية الملاحة المائية؛ (ج) حل

عادل لمشكلة اللاجئين؛ (د) تسجيل شحنات الاسلحة الى المنطقة وتحييدها؛ (هـ) الاعتراف بحقوق جميع الدول ذات السيادة بالعيش في سلام.

٤ ـ تدعو الولايات المتحدة مجلس الامن الدولي الى الاستمرار في وضع حالة المنطقة قيد الدراسة الدقيقة(٥٣).

يلاحظ في المشروع الاميركي تجاهل الولايات المتحدة الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، كما ان المشروع الاميركي تعامل مع المشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين لا قضية شعب شرّد من وطنه. ويتضح، في المشروع الاميركي، ايضاً، انه يهدف الى ضمان حق اسرائيل في الوجود، كدولة مستقلة على تراب فلسطين، ولكن، أيضاً، حقها في استخدام الممرات المائية تحت السيادة العربية. وبالاضافة الى ذلك، فان المشروع الاميركي يتجاهل وضع القدس.

بالاضافة الى دور الولايات المتحدة في تحقيق اتفاقيتي كامب ديفيد، فلقد تقدم الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في ١٩٨٢/٩/٢، بمبادرة سلمية لتحقيق التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، التي جاء فيها:

١ ـ عدم تأييد الولايات المتحدة لانشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ ـ لا تؤيد الولايات المتحدة ضمّ اسرائيل، أو سيطرتها الدائمة على الضفة والقطاع.

٣ ـ الدعوة الى تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الاردن.

٤ ـ التجميد المباشر للمستوطنات الاسرائيلية الجديدة في الاراضي العربية المحتلة.

٥ ـ عدم تقسيم مدينة القدس، على ان يتمّ تحديد مستقبلها من طريق المفاوضات.

٦ ـ التزام الولايات المتحدة الاميركية بحماية أمن اسرائيل، لأن الولايات المتحدة ستعارض أي اقتراح يقدم من أي طرف من شأنه ان يعرّض أمن اسرائيل للخطر.

ولم تقبل مبادرة ريغان من أي من الاطراف المعنيّة بالصراع، حتى من اسرائيل؛ كما انتقدتها اذاعة موسكو، وحذّرت من أي انتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

دول أوروبا الغربية

تختلف مواقف الدول الاوروبية الغربية ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فمن دول تتخذ موقفاً لصالح العرب، كفرنسا، الى دول تعرف بمواقفها المؤيدة لاسرائيل، خاصة هولندا، الى دول تتخذ الحياد نتيجة لعلاقاتها القوية مع طرفي الصراع، مثل المانيا الاتحادية. ونتيجة لارتباط مصالح اوروبا الغربية بالعالم العربي، عمل بعضها على عزل سياسته ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن سياسة الولايات المتحدة. فلقد عملت فرنسا على حثّ المجموعة الاوروبية الى تبنّي سياسة ايجابية ازاء الصراع. واثمرت الجهود الفرنسية، باصدار بيان أيار (مايو) ١٩٧١ السري، الذي صدر عن الاجتماع الثاني لوزراء خارجية الجماعة الاوروبية، أول تعبير عن محاولة المجموعة تبنّي موقف مشترك تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث دعت فيه الدول الاوروبية الى:

١ ـ انسحاب اسرائيل من كل الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧ مع اجراء تعديلات طفيفة.

٢ ـ الحفاظ على الامن والسلام الاقليميين لكل دول المنطقة، وذلك بانشاء مناطق منزوعة

السلاح ترابط فيها قوات تابعة للامم المتحدة.

٣ ـ تدويل القدس.

٤ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، امّا من طريق اعادة توطينهم، أو تعويضهم تحت رعاية لجنة دولية(٥٤).

وعلى الرغم من ان البيان الاوروبي لم يتمخّض عن أي تسوية سلمية، الّا ان دول المجموعة الاوروبية، ونتيجة لاتخاذ العرب قرار حظر النفط في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتأثر المصالح الاوروبية الغربية، أصدرت بياناً آخر عرف ببيان بروكسل، في ١٩٧٣/١١/٦، طالبت فيه بانسحاب اسرائيل الى خط وقف اطلاق النار في ١٩٧٣/١٠/٢٢، كما كانت تطالب مصر؛ وأعربت المجموعة الاوروبية عن استعدادها للمشاركة في عملية السلام؛ كما اعترفت بأهمية الضمانات الدولية، واقترحت مناطق منزوعة السلاح. ولقد عارضت اسرائيل البيان الاوروبي واعتبرته تدخلاً خارجياً في وقت حرج من المفاوضات، نظراً الى نصه على استعداد أوروبا للمشاركة في عملية السلام، ونظراً الى اعترافه بالاهمية الاساسية للضمانات الدولية، وهما الامران اللذان كانت ترفضها اسرائيل دائماً، فضلاً عن الاعتراف الاوروبي، لاول مرة، بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني(٥٥).

ونتيجة للدور الذي لعبته الدول العربية، على صعيد العلاقات العربية ـ الاوروبية، في الضغط على الدول الاوروبية لاتخاذ موقف اكثر وضوحاً من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اصدر المجلس الاوروبي، الذي عقد على مستوى القمة في لندن، في حزيران (يونيو) ١٩٧٧، بياناً نص على: «ان الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية ترى ان حل الصراع لن يصبح ممكناً الّا اذا استطاع الشعب الفلسطيني ان يترجم حقه المشروع في التعبير عن هويته القومية الى واقع، وذلك سيؤدي، بالضرورة، الى اقامة وطن للشعب الفلسطيني». ويعدّ هذا تحولّاً لدى المجموعة الاوروبية من النظر الى المسألة الفلسطينية على انها مشكلة لاجئين الى مشكلة شعب له هوية قومية يجب ان تترجم في وطن(٥٦).

على الرغم من توقف الحوار العربي ـ الاوروبي مع نهاية العام ١٩٧٨، الّا ان الدول العربية استمرت في ضغطها على دول اوروبا الغربية لاتخاذ موقف واضح من الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. ونتيجة لادراك دول المجموعة الاوروبية أهمية الحفاظ على علاقاتها مع العالم العربي، أصدرت بياناً آخر عُرف ببيان البندقية، في العام ١٩٨١، نصّ على:

١ ـ ضرورة ايجاد حل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٢ ـ ترى الدول الاوروبية التسع الاعضاء ان الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط اوروبا بالشرق الاوسط تحتّم عليها القيام بدور خاص، وتفرض عليها العمل، بصورة ملموسة، لصالح السلم.

٣ ـ تستند بلدان المجموعة الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ والى المواقف التي عبّرت عنها في مناسبات عدة، وخاصة التي أُصدرت في ١٩٧٧/٦/٢٠ و١٩٧٨/٩/١٩ و١٩٧٩/٣/٢٦ و١٩٧٩/٦/١٨، وكذلك المواقف التي تضمّنها الخطاب الذي القاه، باسمها، بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٥، وزير الخارجية الايرلندية في الدورة الـ ٣٤ للجمعية العامة للامم المتحدة.

٤ ـ تسهيل الاعتراف وتطبيق مبدءين مقبولين عالمياً من طرف المجموعة الدولية، وهما الحق

في الوجود والامن لكل دول المنطقة، بما في ذلك اسرائيل، والعدل لكل الشعوب، ممّا يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٥ ـ لكل بلدان المنطقة الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة، ومعترف بها، ومضمونة؛ ويجب ان تقدم ضمانات الحل السلمي من قبل الامم المتحدة بقرار من مجلس الامن، وتعلن البلدان التسعة استعدادها للمشاركة في اطار حل شامل في نظام ضمانات دولية ملموسة وملزمة، بما في ذلك ميدانياً.

٦ ـ ان المشكلة الفلسطينية، التي هي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب ان تجد، أخيراً، حلاً عادلاً، وان الشعب الفلسطيني، الذي يؤمن بوجوده كشعب، يجب تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، بصورة كاملة، من طريق عمل ملائم يرد في اطار حل سلام شامل.

٧ ـ ان ادخال هذه الاهداف حيّز التنفيذ يستوجب موافقة، ومساهمة، كل الاطراف المعنيّة بحل سلمي، وان البلدان التسعة ستعمل على بلوغها، على أساس المبادىء التي تضمّنتها البيانات المشار اليها سالفاً، وان هذه المبادىء تلزم كل الاطراف المعنية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب اشراكها في المفاوضات.

٨ ـ ان البلدان التسعة تعترف بالدور الهام الذي تكتسبه مسألة القدس بالنسبة الى كل الاطراف المعنيّة. وفي هذا الصدد، فان بلدان المجموعة تؤكد أنها لا تقبل أية مبادرة تتخذ من جانب واحد وتهدف الى تغيير وضع القدس، وأن أي اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حق حرية الدخول الى الاماكن المقدسة.

٩ ـ تؤكد دول المجموعة الاوروبية ضرورة وضع اسرائيل حدّاً لاحتلالها الاراضي العربية منذ حرب العام ١٩٦٧، مثلما فعلت بالنسبة الى جزء من سيناء؛ وهي تعبّر عن يقينها الراسخ أن المستوطنات الاسرائيلية تمثّل عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام في الشرق الاوسط. وتعتبر البلدان التسعة ان المستوطنات والتغيرات الديمغرافية والعقارية في الاراضي العربية المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي.

١٠ ـ تعتقد دول المجموعة، الحريصة على وضع حدّ للعنف، بأن التخلّي عن القوة والتهديد باستعمال القوة من قبل كل طرف من الاطراف يمكن ان يخلق جوّ ثقة في المنطقة، ويمثل عنصراً أساسياً لايجاد حل شامل للصراع في الشرق الأوسط.

١١ ـ قرّرت دول المجموعة القيام بالاتصالات الضرورية مع كل الأطراف، بهدف الاطلاع على موقف كل منها من المبادىء التي جاءت في هذا البيان. وفي ضوء نتائج هذه الاستشارات، ستحدد الشكل الذي قد تتخذه مبادرة تقوم بها بلدان المجموعة الاوروبية[٥٧].

وفي تطوّر أكثر ايجابية في مواقف دول المجموعة الاوروبية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ندّد البرلمان الاوروبي، في ١٩٨٨/٣/١٠، بالممارسات القمعية التي تمارسها القوات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، وأعرب عن تضامنه مع عائلات الضحايا ومع فلسطينيي المنطقة «الذين يعيشون ظروفاً لم يعد يمكن التساهل معها». وصوّت مجلس المجموعة الاوروبية، بالاجماع، على قرار يدين «عمليات التعذيب والاعتقالات التعسفية وعمليات الطرد». وأكد ضرورة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. كما رفض البرلمان الاوروبي، بأغلبية كبيرة، في ١٩٨٨/٣/٩، اعطاء «الضوء الأخضر لثلاث اتفاقيات تجارية ومالية عقدتها اسرائيل» مع

المجموعة الاقتصادية الاوروبية. ولقد ولّد ذلك رد فعل عصبياً من قبل اسرائيل، التي اعلنت انها فوجئت وأصيبت بخيبة أمل لرفض البرلمان الاوروبي الاتفاقيات الثلاث. وقال وزير الزراعة الاسرائيلي، في تعقيب له على ذلك، «انه يستغرب أن يخلط البرلمان الاوروبي بين السياسة والمسائل الاقتصادية». وعلى صعيد آخر، أدلى المفوض العام للمجموعة الاقتصادية الاوروبية، كلود شيسون، بتصريح قال فيه: «انه ينبغي على العالم أجمع أن يعترف بحقيقة أن الشعب الفلسطيني قد اختار منظمة التحرير الفلسطينية لتمثّله؛ وكما للاسرائيليين حق في دولتهم التي يعيشون فيها، فان للفلسطينيين الحق في دولة فلسطينية مستقلة».

يتضح ممّا سبق ان دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية تتخذ موقفاً ايجابياً من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث تتقارب وجهات نظر المجموعة مع كل من الاتحاد السوفياتي والدول العربية في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط لايجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع. ولقد جاء على لسان وزير خارجية المانيا الاتحادية، هانس ديتريش غينشر، في اثناء زيارته للجزائر، في ١٩٨٨/٣/٢٤، ان بلاده ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية تؤيد عقد مؤتمر دولي حول مشكلة الشرق الأوسط، وأن المشكلة الفلسطينية في جوهر القضية. وتختلف المجموعة في موقفها هذا عن الولايات المتحدة التي تدعم موقف اسرائيل في الدعوة الى المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية الاطراف في الصراع؛ كما تختلف المجموعة الاوروبية، في مواقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، عن الولايات المتحدة، من حيث نظرة كل منهما الى منظمة التحرير الفلسطينية، والى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. ويعود هذا الاختلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيين، في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، الى ادراك دول المجموعة الاوروبية بأهمية المحافظة على الروابط التاريخية والاقتصادية بين دول اوروبا الغربية والعالم العربي.

---

(١) جال تني، **الاخوة الزائفة** (ترجمة أحمد البازوري)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣، ص ١٨.

(٢) Ismael, T.; *The Middle East in World Politics,* New York: Syracuse University Press, 1974, p. 99.

(٣) Goldman, M.I.; *Soviet Foreign Aid,* New York: Praeger, 1967, p. 74.

(٤) *Arab Record & Report,* 1971, p. 73.

(٥) See Laqueur, W.; *The Struggle for the Middle East,* New York: Macmillan Publishing Co., 1969.

(٦) *Arab Record & Report,* 1967, p. 381.

(٧) **المصدر نفسه**، ١٩٦٨، ص ١٧٥.

(٨) *International Herald Tribune,* May 9, 1969.

(٩) *Arab Record & Report,* 1970, pp. 5-34, 36.

(١٠) *The Daily Telegraph,* 30/9/1970.

(١١) **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩، تموز (يوليو) ١٩٦٧، ص ١٨٨.

(١٢) **المصدر نفسه**، العدد ١٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(١٣) محمود رياض، **البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٩٣ ـ ١٥١.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٢٢.

(١٦) *Arab Record & Report*, 1971, pp. 176.

(١٧) Ismael, ***op. cit.***, p. 112.

(١٨) *Arab Record & Report*, 1972, pp. 471.

(١٩) *Middle East Journal*, Vol. 27, No. 27, p. 61.

(٢٠) *Arab Record & Report*, 1972, pp. 270.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٥٣٥.

(٢٢) د. محمد نعمان جلال، «المتغيرات الجديدة في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الشرق الاوسط»، **الباحث العربي** (لندن) العدد ١٢، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ١٤.

(٢٣) **الخليج** (الشارقة)، ٣/٧/١٩٨٧.

(٢٤) ستيفن غرين، **الانحياز: علاقة اميركا السرية باسرائيل**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، ص ٩ و١٧.

(٢٥) Raphael, Gideon; *Destination Peace ; Three Decades of Israeli Foreign Policy*, New York: Stein & Day, p. 7.

(٢٦) يولا البطل، **الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٥٠.

(٢٧) Stossinger, John G.; *Crusaders & Pragmatists*, New York: W. W. Nortan Company, 1979, p. 121.

(٢٨) Finer, Herman; *Dulles Over Suez*, Chicago: Quadrangle, 1964, p. 6.

(٢٩) غرين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ١٥٣.

(٣١) البطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٣٢) *U.S. Congress House, Committee on Foreign Affairs, Sub Committee on Europe and the Middle East for Assistance Legislation for Fiscal Year 1984 / 1985*, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C.: 1983, p. 22.

(٣٣) نجيب صالح، **العصر الاسرائيلي من قناة السويس الى باب المندب**، بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٣، ص ٢٦٧.

(٣٤) البطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(٣٥) **اسرائيل العام ٢٠٠٠**، عمّان: دار الجيل للنشر، ١٩٨٦، ص ٣٩.

(٣٦) ستيفن د. ايزاكس، **اليهود والسياسة الاميركية**، بيروت: دار الاتحاد، ١٩٨٧، ص ٢٢٧.

(٣٧) البطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(٣٨) **الخليج**، ٢٣/١٢/١٩٨٧.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ١١/١٢/١٩٨٧.

(٤٠) **السياسة الدولية**، العدد ٢٨٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، ص ٢٨٨.

(٤١) **المصدر نفسه**، العدد ٨٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ص ٣٠٤.

(٤٢) انظر **الاتحاد** (ابو ظبي)، ١٠/٧/١٩٨٩ و١١/٧/١٩٨٩.

(٤٣) عبدالفتاح الحبابي، «افريقيا بين التغلغل الاسرائيلي والموقف العربي»، **السياسة الدولية**، العدد ٧٨، ١٩٨٤، ص ١٥٣.

(٤٤) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٩٥٤.

(٤٥) حلمي عبدالكريم، «القارة الافريقية وأولويتها في السياسة الخارجية الاسرائيلية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٧٢، ١٩٨٥، ص ٤٢.

(٤٦) امل الشاذلي، «الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي»، **السياسة الدولية**، العدد ٥٤، ١٩٧٨، ص ٥١ ـ ٥٣.

(٤٧) د. مجدي حمّاد، **اسرائيل وافريقيا**، القاهرة؛ دار المستقبل العربي، ١٩٨٥، ص ٢٦.

(٤٨) منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص ٢١.

(٤٩) Shamir, Yitzhak; "Israel's Role in a Changing Middle East", *Foreign Affairs*, Spring 1982, pp. 789 - 801.

(٥٠) الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٨٢.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٥.

(٥٤) د. نادية مصطفى: **اوروبا والوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية (٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٧٩ ـ ٨١.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٩٢.

(٥٦) د. مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣.

(٥٧) الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة

د. محمد صفوت قابل

لا شك في ان العامل الاقتصادي من المحددات الاساسية التي تحكم حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ذلك لأن اية مواجهة في العصر الحديث لا تحسم في ميدان الحرب الاّ على أساس مدى قوة كل طرف اقتصادياً، ومدى تحمّل اقتصاده لاعباء الحرب العسكرية.

ولأن احتمال المواجهة العسكرية بين العرب واسرائيل يكاد يتلاشى في الاجلين، القصير والمتوسط، فانه يصبح من الضروري ـ وحتى يصبح هناك فعل ما عربي في مواجهة اسرائيل ـ ان تستمر المواجهة الاقتصادية، وذلك باستمرارية المقاطعة العربية لاسرائيل اقتصادياً، واحكام هذه المقاطعة.

ولكي يتأتى ذلك، لا بدّ من دراسة العلاقات الاقتصادية التي تربط اسرائيل بالدول المختلفة.

ويلاحظ ان الحجم الاكبر من تجارة اسرائيل الخارجية يتمّ مع السوق الاوروبية المشتركة[1]، والتي لها علاقاتها ومصالحها الكثيرة مع العالم العربي. لذلك، نسعى، في هذه الدراسة، الى تحديد أثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي في العلاقات التي تربط بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل، ومدى أهمية وتطور هذه العلاقات بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي؛ وذلك وفق التتابع التالي: المبحث الاول أهداف اسرائيل من علاقتها مع السوق الاوروبية المشتركة؛ المبحث الثاني خطوات ارتباط اسرائيل بالجماعة الاقتصادية الاوروبية؛ المبحث الثالث تطور العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والجماعة الاقتصادية الاوروبية؛ المبحث الرابع اتفاق التعاون الشامل بين اسرائيل والجماعة الاقتصادية الاوروبية (سنة ١٩٧٥): أولاً، مفاوضات التوصل الى الاتفاقية؛ ثانياً، مضمون اتفاقية التعاون الشامل؛ ثالثاً: التعاون المشترك.

أهداف اسرائيل من علاقتها مع السوق الاوروبية

تتحدّد أهداف اسرائيل من تعاملها مع السوق الاوروبية المشتركة في ضوء اعتبارين:

الأول: الاجراءات التي اتخذتها السوق الاوروبية في اقامة سياج جمركي حول دولها، واثر ذلك في المنتجات المستوردة من الدول الاخرى بما فيها اسرائيل.

الثاني: ان التجارة الخارجية تمثّل ركناً أساسياً في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي. ونظراً الى انعدام العلاقات مع المحيط العربي، يصبح المجال الحيوي لحركة التجارة الخارجية الاسرائيلية هو الأسواق الأوروبية، حيث هي اقرب الأسواق الى صادراتها، وخاصة صادراتها الزراعية.

ولقد استوعبت دول السوق الاوروبية ما يتراوح بين ٣٧ ـ ٤٥ بالمئة من اجمالي صادرات اسرائيل على مدى السنوات من ١٩٦٣ الى ١٩٧٣. وبالنسبة الى صادراتها الصناعية، خلال الفترة عينها، استوعبت السوق الاوروبية ما يتراوح بين ٣٤ ـ ٣٦ بالمئة. أمّا بالنسبة الى الصادرات الزراعية، فقد استوعبت ما تتراوح نسبته بين ٦٧ ـ ٧٢ بالمئة.

وهكذا تفوّقت السوق الاوروبية على الولايات المتحدة، والتي تبلغ وارداتها الزراعية من اسرائيل حوالى ١/ ٦٠ من واردات اوروبا، وحوالى نصف واردات اوروبا من صادرات اسرائيل الصناعية، حيث بلغ نصيب الولايات المتحدة ١٨,٤ بالمئة في العام ١٩٧٣، مقابل ٣٨,٦ بالمئة نصيب السوق الاوروبية من اجمالي صادرات اسرائيل الصناعية(٢).

وعلى ذلك، نستطيع ان نفصّل أهداف اسرائيل من سعيها الى اقامة علاقات مع السوق الاوروبية المشتركة في الآتي:

أهداف تجارية

١ ـ تلافي آثار التعرفة الجمركية الموحدة للسوق الاوروبية المشتركة على صادراتها، وذلك بالحصول على تخفيضات لهذه الرسوم؛ وبالتالي، تزداد القدرة التنافسية لصادراتها داخل دول السوق، ممّا يزيد في حجم الصادرات، خاصة وان غالبية سلعها التصديرية تواجه منافسة، امّا من مثيلاتها من انتاج دول السوق وامّا من الدول المرتبطة بها؛ وبدون معاملة تفضيلية لسلعها، سيصعب عليها تصريف هذه المنتجات داخل السوق الاوروبية المشتركة.

٢ ـ تسعى اسرائيل الى تجنّب فرض نظام الحصص على صادراتها، أو محاولة ان يكون لها نصيب كبير من هذه الحصص.

٣ ـ يمكن لاسرائيل، بعد ان تحصل على معاملة تفضيلية لمنتجاتها في دول السوق المشتركة، ان تمتد هذه المعاملة التفضيلية الى الدول المرتبطة بالسوق، وهو ما يؤدي الى توسيع النطاق للصادرات الاسرائيلية.

أهداف اقتصادية

٤ ـ في سعي اسرائيل الى تحديث صناعاتها، تسعى الى الحصول على معونات من دول السوق المشتركة وفق اتفاقيات للتعاون العلمي معها.

٥ ـ المشكلة المزمنة للاقتصاد الاسرائيلي هي عجز ميزان المدفوعات؛ وتحاول اسرائيل التخفيف من حدّة هذا العجز، وذلك بالحصول على المعونات المالية من السوق المشتركة، وعقد الاتفاقيات معها التي تسهل انتقال رؤوس الأموال الى اسرائيل، بالاضافة الى زيادة صادراتها، التي تؤدي الى زيادة الطلب الاجمالي على المنتجات الاسرائيلية، ممّا يقضي على الطاقات العاطلة، بل ويساهم في زيادة قدرة اسرائيل على تشغيل الايدي العاملة من الأراضي المحتلة في صناعتها، وما الى ذلك من انعكاسات على الاوضاع في هذه الأراضي.

٦ ـ تسعى اسرائيل الى ان يتكامل اقتصادها في اطار الرأسمالية الدولية، لتضمن سوقاً لمنتجاتها، وشروطاً تفضيلية لوارداتها، وأيضاً حماية الاحتكارات الدولية لكيانها المصطنع.

٧ ـ بعد ان استنفدت اسرائيل امكانات النمو الزراعي تحوّلت الى التصنيع، وخاصة

الصناعات الحديثة التي تتطلب ضرورة الانتاج الكبير. ولضيق سوقها وانغلاق الاسواق المحيطة بها، لم يكن أمامها الّا تصريف هذه المنتجات الصناعية الحديثة في دول السوق المشتركة أساساً. ولقد نجحت اسرائيل في ان تحصل من السوق المشتركة، في اتفاقية العام ١٩٧٥، على الغاء كل القيود الجمركية على صادراتها الصناعية.

أهداف سياسية

٨ ـ لكون الكيان الاسرائيلي لا يتمتع بالشرعية الاقليمية، بل قائم على الغصب والعدوان، وان اسرائيل تسعى الى تعزيز وتأكيد الأمر الواقع، وهي في سعيها الى ذلك تحاول الحصول على تأييد القوى السياسية الرئيسة في العالم؛ لهذا تعمل على الحصول على تأييد السوق الاوروبية المشتركة لمواقفها، وذلك من خلال استخدام نفوذ اللوبي الصهيوني، واستثارة المشاعر بما حدث لليهود على يد النازية، والتهديد لمن يخالفها باتهامه بنزعة العداء للسامية.

٩ ـ تسعى اسرائيل الى اختراق المقاطعة العربية والتغلغل في الاسواق العربية، وذلك من طريق اعادة تصدير منتجاتها الى الدول العربية بواسطة شركات أوروبية. وممّا يسهل لاسرائيل تحقيق هذا الهدف ان دول السوق المشتركة تعتبر السلعة منشأ وطنياً بالنسبة اليها، اذا دخل في قيمتها ما يوازي عشرة بالمئة فقط من مادة أو عمل محلي.

١٠ ـ ومن الأهداف الأساسية للكيان الصهيوني ان يستمر محتفظاً بتميّزه عن المجتمعات المحيطة به، وان تستمر الثقافة والقيم الغربية اساساً للمجتمع؛ ولذلك، يحاول الاسرائيليون استمرار ارتباطهم بالغرب.

خطوات ارتباط اسرائيل بالجماعة الاقتصادية الاوروبية

بمجرد قيام السوق الاوروبية المشتركة، حاولت اسرائيل اقامة علاقات معها، واقترحت لذلك ان تنضمّ اليها كعضو أصيل؛ ثمّ عدّلت اقتراحها الى المطالبة بأن تأخذ صفة العضو المشارك؛ وانتهت الى محاولة ايجاد اتحاد جمركي مع السوق الاوروبية، كما طالبت بأن تحصل على اعفاء كامل لصادراتها التي تستخدم مواد أولية مستوردة من دول السوق. وقد علّلت هذه الرغبة باقامة العلاقات مع السوق الاوروبية، بأية صورة من الصور، بأنها «دولة أوروبية الطابع والسمات، وأكثر قرباً الى دول السوق المشتركة، من حيث التقدم والنمو، وكذلك اعتمادها على الكثير من الواردات من دول السوق، والتذرّع بوجود المقاطعة العربية ضدها وان حرمانها من الارتباط بالسوق المشتركة يعني، بشكل غير مباشر، تشجيع هذه المقاطعة[٣].

وممّا ساند اسرائيل في تعزيز مطلبها ان الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق تتكون من منتجات ومواد أولية لا تتوافر في هذه الدول؛ كما ان وارداتها من هذه الدول تتألف من الآلات والسلع المصنّعة، حيث أرباح هذه المنتجات أعلى ممّا تجنيه اسرائيل من صادراتها الزراعية. ولكي تبيّن اسرائيل لدول السوق مدى افادتها من قبولها عضواً أصيلاً أو منتسباً، أوضحت ان نسبة الزيادة في الصادرات الاجمالية الاسرائيلية هي في حدود ٢٣ بالمئة، بينما صادراتها الى دول السوق لم تزد على أكثر من ١٤,٦ بالمئة؛ أمّا الواردات الاجمالية لاسرائيل، فكانت زيادتها في حدود ٢٤,٣ بالمئة، بينما كانت وارداتها من دول السوق زادت بنسبة ٣٠,٦ بالمئة[٤].

وقد بدأت المباحثات التمهيدية بين الطرفين في العام ١٩٥٩. وفي الاجتماع الأول، أبدت

اسرائيل رغبتها في ايجاد تنظيم شامل مع السوق الاوروبية لأن ٦٥ بالمئة من صادراتها تتجه الى دول السوق. ولكن رئيس وفد السوق المشتركة أوضح ان هدف السوق هو خلق وحدة اقتصادية وسياسية للدول الاوروبية، ومن الصعب ان تصبح اسرائيل عضواً يتحمّل الأعباء ذاتها. وانتهى الاجتماع باتفاق الطرفين على تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية، كخطوة أولى الى تنسيق سياسة اسرائيل مع السوق الاوروبية، ومحاولة للتخفيف من العجز المستمر، والمتزايد، في الميزان التجاري الاسرائيلي.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠، تقدّمت اسرائيل بأول طلب للانتساب الى السوق الاوروبية المشتركة، على أساس المادة ٢٣٨. ولكن السوق المشتركة طلبت منها الانتظار حتى تنتهي المباحثات مع اليونان حول طلب انتسابها الى السوق. وفي أيار (مايو) ١٩٦١، تقدمت اسرائيل، للمرة الثانية، بطلب انتساب (عقب التوصّل الى اتفاق بين السوق واليونان)، ولكن السوق المشتركة طلبت منها، للمرة الثانية، الانتظار حتى تنتهي المناقشات داخل السوق حول السياسة الزراعية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، تقدمت اسرائيل، للمرة الثالثة، تطلب اقامة اتحاد جمركي، أو منطقة للتجارة الحرة، بينها وبين السوق المشتركة[٥]. ولكن السوق المشتركة رفضت هذه الصيغة، ولم يبق أمام اسرائيل سوى الموافقة على اتفاق تجاري يقضي باجراء تخفيض جمركي لثلاث سلع اسرائيلية فقط، هي: ملابس البحر، والأسمدة، والغريب فروت. وقد خيّب هذا الاتفاق آمال اسرائيل؛ اذ ان البرتقال، وهو من أهم صادراتها الزراعية، كان خارج القائمة. ونصّ الاتفاق على تشكيل لجنة من ممثلين عن السوق المشتركة واسرائيل مهمتها الاشراف على تنفيذ الاتفاق ومراقبة تطور التبادل التجاري بين السوق واسرائيل.

وفي العام ١٩٦٢، قام وزير المالية الاسرائيلية، ليفي أشكول، بجولة على دول السوق المشتركة لايجاد وسيلة للانضمام اليها. وبدأ الاتجاه داخل السوق الى محاولة ايجاد اتفاقية اقتصادية بين الطرفين تكون بديلاً من عضوية اسرائيل في السوق. ونتيجة لذلك، غيّرت اسرائيل موقفها الى المطالبة بمجرد تنسيق السياسة الاقتصادية مع السوق المشتركة. وللمرة الرابعة، تقدمت اسرائيل بطلب عقد اتفاق جمركي مع السوق. وفي هذه المرة، وافق مجلس وزراء السوق، في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٢، على البحث في طلب اسرائيل. وعندما بدأت المفاوضات، كان رأي دول السوق الاقتصار على اتفاق تجاري بين الطرفين يتناول وضع كل سلعة على حدة؛ ولكن اسرائيل طلبت التوصل الى اتفاقية شامل مع السوق المشتركة، مثل الذي تمّ مع اليونان؛ كما طالبت بأن تتضمن الاتفاقية نصوصاً خاصة بالدول الافريقية المشاركة في السوق، كي تضمن اسرائيل دخول منتجاتها الى اسواق تلك الدول، على أساس المساواة مع منتجات دول السوق. ونتيجة لهذه المواقف المتعارضة، لم يتوصل الطرفان الى نتيجة؛ ولكن تواصلت الاجتماعات بين الطرفين. وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢، وضعت لجنة السوق المشتركة تقريرها عن هذه المفاوضات. وفي ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، حثّ البرلمان الاوروبي اللجنة والمجلس وحكومات الدول الأعضاء على دراسة المقترحات الواردة في تقرير اللجنة، للتوصل الى اتفاقية مرضية للطرفين بأسرع وقت ممكن. وفي آذار (مارس) ١٩٦٤، استؤنفت المفاوضات، لتنتهي في حزيران (يونيو) ١٩٦٤ بتوقيع اتفاقية تجارية مع اسرائيل، لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من الأول من تموز (يوليو) ١٩٦٤ وقابلة للتجديد.

وهكذا انتهت المحاولات الاسرائيلية في اقامة علاقات مع السوق المشتركة، والتي بدأتها بمحاولة الانضمام كعضو أصيل، الى الموافقة على أول اتفاقية تجارية بين الطرفين في تموز (يوليو) ١٩٦٤؛ وأعقبتها اتفاقيات عدة أخرى، كانت كل اتفاقية جديدة تتميّز بالمزيد من الامتيازات لصالح

اسرائيل، وهو ما ستفصّله في المبحث التالي.

موقف دول السوق من محاولات اسرائيل

في الوقت الذي كانت اسرائيل تسعى الى الارتباط، بأي شكل، مع السوق الاوروبية المشتركة، فان مواقف دول السوق تباينت من هذه المحاولات. ويمكن القول ان هذه الدول كانت تتنازعها اعتبارات عدة في تحديد موقفها منها:

- الاعتبارات السياسية، حيث تسعى هذه الدول الى تعزيز الكيان الاسرائيلي، وفي والوقت عينه تحاول مراضاة العرب.

- الاعتبارات الاقتصادية، حيث تعطى الاولوية لصالح تدعيم السياسات الاقتصادية للسوق المشتركة، وخشيتها ان هي أعطت امتيازات كبيرة لاسرائيل ان يطالب بمثلها باقي الدول المتعاقدة معها، أو أنها ستعمّم هذه المزايا على كل أعضاء «الجات».

- كما ان ايطاليا عارضت، مثلاً، ان يتعدى الارتباط مع اسرائيل نطاق اتفاقية تجارية لمدة سنة قابلة للتجديد؛ وكان منطلقها الى هذا الموقف المتحفظ تجاه العلاقات مع اسرائيل خشيتها من ايجاد مزاحم لمنتجاتها في دول السوق، حيث كانت بدأت في تطوير صناعة الأسمدة الخاصة بها، والتوسع في انتاج البيض والدواجن والحمضيات، وهي من سلع التصدير الاسرائيلية.

وكان الاتجاه الغالب لدى دول السوق الحرص على تدعيم الكيان الاسرائيلي دون الاخلال بالمصالح الاقتصادية لدول السوق؛ ولكن كان هناك اختلاف في مواقف ست دول تجاه مطالب اسرائيل المتكررة بالارتباط بالسوق المشتركة، حيث كانت المانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا تميل الى مساندة اسرائيل في مساعيها؛ أمّا فرنسا وايطاليا ولوكسمبورغ، فكانت مترددة في تأييد مطالب اسرائيل. فعقب الموافقة على اجراء مفاوضات مع اسرائيل، في تموز (يوليو) ١٩٦٢، عقدت الدول الست ثلاث اجتماعات لوضع سياسة موحدة عند بدء المفاوضات مع اسرائيل. واتفق، في هذه الاجتماعات، على ان تقتصر المفاوضات على اتفاق تجاري دون التعرّض الى منح اسرائيل معونات مالية، أو فنية. وقد أبدت فرنسا ولوكسمبورغ بعض التحفظ من موضوع الاتفاق مع اسرائيل، وطالبتا بارجاء تلك المفاوضات الى ما بعد انتهاء المفاوضات التي كان من المقرر اجراؤها مع الولايات المتحدة الاميركية، وذلك خشية من ان يكون بامكان اسرائيل، بعد نجاح تلك المفاوضات، الاستفادة من المزايا التي سوف تحصل عليها الولايات المتحدة، باعتبار ان تلك المزايا ستعمّ الاطراف كافة المتعاقدة في «الجات»، ومنها اسرائيل. وطالب مندوب ايطاليا، أيضاً، بالاقتصار على عقد اتفاق تجاري لمدة سنة مع اسرائيل يمكن تجديده، وحق كلا الطرفين في انهاء مفعول تلك الاتفاقية من طريق الابلاغ الى الطرف الآخر رغبته هذه، قبل ثلاثة شهور من انتهاء أجلها السنوي.

ولقد رفضت فرنسا طلب اسرائيل بالانضمام الى السوق المشتركة، وذلك حفاظاً على مصالح فرنسا وعلاقاتها مع دول المغرب العربي، والتي سوف تتأثر صادراتها من الحمضيات الى دول السوق، في حالة حصول اسرائيل على ميّزات أكبر ممّا تحصل هي عليه. أمّا ألمانيا الاتحادية، فتعتبر من أكثر دول السوق تجارة مع اسرائيل. وقد أيّدت محاولات اسرائيل الانضمام الى السوق؛ ولم تقتصر على ذلك فقط، وانما دعمتها عسكرياً بعقد صفقة أسلحة معها في العام ١٩٦٥، ودعمتها اقتصادياً بمنحها ١٦٠ مليون مارك ألماني سنوياً[٦]. وكان برنامج التعويضات الالماني بدأ منذ

العام ١٩٥٣، في وقت كان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من تدني نسبة الناتج القومي وانخفاض القدرة على استيعاب مزيد من المهاجرين؛ وبالتالي، ساهمت هذه التعويضات في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي، وفي زيادة قدرته على استيعاب المزيد من المهاجرين[٧]، وساهمت هذه التعويضات، أيضاً، في بناء برنامج التصنيع الاسرائيلي، حيث كان ٨٠ بالمئة منها في صورة سلع رأسمالية.

ولقد تطوّر موقف الدول الأعضاء في السوق المشتركة تجاه اسرائيل في ضوء الاعتبارات السياسية التي أملت عليها التودّد الى العرب تحت ضغط الحاجة الى النفط والفوائض المالية لعوائد النفط العربي، ورغبة منها في استمرار توسيع نطاق صادراتها الى الاسواق العربية. لهذه الاسباب، لم يعد موقفها التأييد الكامل لاسرائيل، ولو على مستوى البيانات، وان استمر الدعم الواضح اقتصادياً، وسياسياً، للكيان الصهيوني؛ ويتضح ذلك من الاتفاقية المعقودة بين اسرائيل والسوق المشتركة في سنة ١٩٧٥، في مجالات التعاون العلمي والفني، التي لم تدرج مثيلاتها في باقي الاتفاقيات مع الدول العربية. وعلّلت السوق الاوروبية ذلك بأن هذا الاختلاف يعود، أساساً، الى الاختلاف في مستوى التطوّر الاقتصادي في الدول المتوسطية.

تطوّر العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوق المشتركة

سبق القول، ان التجارة الخارجية لاسرائيل تمثّل جانباً هاماً في الهيكل الاقتصادي الاسرائيلي، وذلك لزيادة وارداتها على صادراتها لمقابلة أعباء المستوى المعيشي المرتفع للسكان الاسرائيليين، ولمواجهة الأعباء العسكرية. كما ان المقاطعة العربية لاسرائيل قد أغلقت أمامها أسواق المنطقة العربية؛ وبالتالي، فان معظم الصادرات الاسرائيلية منذ انشائها يتجه الى الدول الصناعية الرأسمالية.

ويوضح الجدولان ١ و٢ التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات اسرائيل في الفترة بين ١٩٤٩ و١٩٥٦، والذي يعكس النصيب الكبير الذي تحتله اوروبا الغربية وبريطانيا في حجم الصادرات والواردات الاسرائيلية.

الجدول الرقم ١

التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية لاسرائيل، للفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦ (نسبة مئوية)*

السنة	الولايات المتحدة	بريطانيا	اوروبا الغربية	اوروبا الشرقية	اميركا اللاتينية ودول أخرى	آسيا وافريقيا	المجموع
١٩٤٩	١٧,٠	٥٣,٧	٢١,٥	٦,٠	٠,٤	١,٤	١٠٠
١٩٥٠	٢٥,١	٣١,٣	٣٠,٥	١٠,٧	٠,٣	٢,١	١٠٠
١٩٥٢	٢٨,١	٢٩,٢	٣٣,٩	٦,١	٠,٧	٢,٠	١٠٠
١٩٥٥	٢٠,٠	٢٠,٩	٤٩,١	٣,٩	١,٣	٤,٨	١٠٠
١٩٥٦	١٩,٦	٢٢,٣	٤٥,٤	٤,٦	٠,٥	٧,٦	١٠٠

* د. محمد احمد صقر، **دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي**، القاهرة: معهد البحوث العربية، ١٩٧٥، الجدول الرقم ٦، ص ٣٨.

الجدول الرقم ٢

التوزيع الجغرافي لواردات اسرائيل السلعية، للفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦*

السنة	الولايات المتحدة وكندا	بريطانيا	اوروبا الغربية	اوروبا الشرقية	اميركا اللاتينية	آسيا وافريقيا	المجموع
١٩٤٩	٣٥,٧	٩,٥	٢٥,٥	٩,٥	٨,٣	١١,٥	١٠٠
١٩٥٠	٤٢,٤	٩,١	٢٤,٦	٥,٨	٧,٣	١٠,٨	١٠٠
١٩٥٢	٤٥,٣	٨,٧	٣١,١	١,٧	٢,٨	١٠,٤	١٠٠
١٩٥٥	٣٣,٨	١١,٦	٤٥,٠	٢,٠	١,٩	٥,٧	١٠٠
١٩٥٦	٣٧,١	١١,٢	٤٣,٠	١,٢	٢,٧	٤,٨	١٠٠

* المصدر نفسه.

العلاقات التجارية في ظل عدم وجود اتفاق تجاري

يتحدّد النطاق الزمني لهذه المرحلة على أساس أنها تشمل الفترة منذ انشاء السوق المشتركة وحتى عقد أول اتفاق تجاري بين الطرفين، في العام ١٩٦٤. ويلاحظ انه، في خلال هذه الفترة، لم تكن السوق المشتركة قد طبقت، بعد، التعرفة الجمركية الموحّدة؛ بل كانت لا تزال في المرحلة الانتقالية، حيث يتمّ التقريب بين التعرفات الجمركية المختلفة لدولها. وعلى الرغم من ذلك، فقد اهتمت اسرائيل بمحاولة ايجاد أية صورة من صور الارتباط مع السوق المشتركة، وذلك لادراكها ان اسواق دول السوق هي المجال الحيوي لصادراتها، وفي الوقت عينه اخذت وارداتها تتزايد من أسواق هذه المجموعة. ولقد خشيت اسرائيل من اثر سياسات السوق المشتركة في صادراتها؛ ومن ذلك، مثلاً، ان السوق فرضت، عند قيامها، رسوماً جمركية بمقدار ٢٠ بالمئة على وارداتها من البرتقال الاسرائيلي، وكان هذا المعدل أعلى من المتوسط الحسابي للرسوم الجمركية التي كان يخضع لها استيراد البرتقال في الدول الست قبل انشاء السوق المشتركة، والذي كان ١٤ بالمئة؛ كما ان تطبيق السوق المشتركة لنظام الارقام القياسية للاسعار، في العام ١٩٦٥، بالنسبة الى الفواكه، كان من شأنه ان يشكل تهديداً جديداً لصادراتها من الحمضيات.

كما خشيت اسرائيل من ان تصاب صناعة تعليب الحمضيات بضربة قاصمة، في حالة فرض رسوم اضافية، نظراً الى ان دول السوق تخضع مادة السكر ـ التي تدخل في تركيب الحمضيات المعلّبة ـ لمعدل ضريبي مرتفع. ومن العوامل التي شكلت تهديداً للصادرات الاسرائيلية الى دول السوق، ايضاً، المعاملة التفضيلية التي منحتها السوق لدول خارجها، منها اليونان واسبانيا والمغرب. فقد أدى ذلك الى تنشيط صناعة الحمضيات في اليونان، وأصبحت صادراتها تشكل تهديداً للأنواع المماثلة من الصادرات الاسرائيلية[٨]. ويوضح الجدول الرقم ٣ الميزان التجاري لاسرائيل مع السوق المشتركة، للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤.

مرحلة الاتفاقية التجارية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩)

بعد ان فشلت اسرائيل في الانضمام الى السوق المشتركة، انتهت الى قبول اتفاقية تجارية

الجدول الرقم ٣

الميزان التجاري لاسرائيل مع السوق المشتركة
للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ (مليون دولار)*

السنة	الصادرات	الواردات	العجز التجاري	نسبة الصادرات للواردات (بالمئة)
١٩٥٨	٣١,٣	١١١,٥	٨٠,٢	٢٨,١
١٩٥٩	٤٣,٠	١١٤,٥	٧١,٥	٣٧,٦
١٩٦٠	٦١,٩	١٤٦,٠	٨٤,١	٤٢,٤
١٩٦١	٦٩,٤	١٨٠,٧	١١١,٣	٣٨,٣
١٩٦٢	٧٢,٨	١٤٩,٩	٧٧,١	٤٨,٥
١٩٦٣	١٠٦,٥	١٥٦,٨	٥٠,٣	٦٧,٨
١٩٦٤	١٠٤,١	٢٤١,٤	١٣٧,٣	٤٢,٥

* **المصدر نفسه**، الجدول الرقم ٨، ص ٤٣.

مع السوق لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من الأول من تموز (يوليو) ١٩٦٤، وقابلة للتجديد. وقد استمر العمل بهذه الاتفاقية بعد انتهاء مدتها في العام ١٩٦٧ وحتى تمّ التوصل الى الاتفاقية الثانية في العام ١٩٧٠. وأهمّ ما جاء في هذه الاتفاقية:

١ ـ التخفيضات الجمركية: تتمتع اسرائيل بتخفيضات جمركية تتراوح بين ٧,٢ بالمئة و١٧,٦ بالمئة من التعرفة الموحّدة للسوق المشتركة على عشرين سلعة؛ وتلتزم دول السوق، التي يرتفع مستوى تعرفاتها من مستوى التعرفة الموحّدة بعد تخفيضها، بهذه النسبة بتطبيق معدل التعرفة المنخفضة فوراً.

٢ ـ تحرير القيود الجمركية: تحرّر سبع سلع تستوردها من اسرائيل كل من ايطاليا وفرنسا، وهي بالنسبة الى ايطاليا خمس سلع كمالية، وبالنسبة الى فرنسا سلعتان من الحمضيات المجهزة.

٣ ـ تكوين لجنة مشتركة: تجرى مشاورات منظمة بين السوق المشتركة واسرائيل، في نطاق لجنة مشتركة، للاشراف على حسن سير تطبيق الاتفاقية وتطور التبادل التجاري بين الطرفين، واقتراح الوسائل الكفيلة بزيادته. وتعقد اللجنة دورة واحدة سنوياً، ويمكن ـ عند الضرورة ـ ان تعقد دورات استثنائية، بناء على اقتراح الطرفين.

٤ ـ بروتوكول خاص بالبرتقال: أُلحق بالاتفاقية بروتوكول، تتعهد السوق الاوروبية بمقتضاه ان تتشاور، في اطار اللجنة المشتركة، في حالة عقد اتفاقية مع دولة، أو أكثر، من الدول ذات الانتاج الضخم من الموالح يكون من شأنه التأثير، بصورة بالغة، في استهلاكه وتصريفه في دول السوق.

٥ ـ مراعاة مصالح الصادرات الاسرائيلية: أُلحق بالاتفاقية نصّ تضمّن تأكيد اهتمام السوق المشتركة بمراعاة مصالح الصادرات الاسرائيلية خلال المفاوضات التجارية التي تجرى في نطاق الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات). ويوضح الجدول الرقم ٤ حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال فترة هذه الاتفاقية التجارية.

مرحلة الاتفاقية التجارية التفضيلية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)

على الرغم من توقيع اسرائيل للاتفاقية التجارية مع السوق المشتركة في العام ١٩٦٤، الاّ انها استمرت في المطالبة بشكل أكثر ارتباطاً بالسوق. وقد تجددت هذه المطالبة عند اقتراب موعد

الجدول الرقم ٤

الميزان التجاري لاسرائيل مع السوق المشتركة
للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ (مليون دولار)*

السنة	الصادرات	الواردات	العجز التجاري	نسبة الصادرات للواردات (بالمئة)
١٩٦٤	١٠٤,١	٢٤١,٤	١٣٧,٣	٤٢,٥
١٩٦٥	١٢١,٦	٢٠١,٥	٧٩,٩	٦٠,٨
١٩٦٦	١٤٣,٢	٢٠٠,٠	٥٦,٨	٧١,٦
١٩٦٧	١٥٩,٨	١٨٥,٠	٢٥,٢	٨٦,٤
١٩٦٨	١٧٣,٦	٣١٩,٠	١٤٥,٤	٥٤,٤
١٩٦٩	٢٠٥,٣	٤٤٧,٢	٢٤١,١	٤٠,٧

* المصدر نفسه.

تجديد الاتفاقية التجارية. ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦، تقدم السفير الاسرائيلي لدى السوق المشتركة بطلب اسرائيل للارتباط بالسوق، وهو طلب مماثل للطلب الذي تقدمت به سنة ١٩٦١ ورفض حينذاك. وأعلنت اسرائيل انها تريد علاقات وطيدة مع السوق، وانها على استعداد لاعادة تشكيل اقتصادها كله، بحيث تصبح، في الواقع، متخصصة في انتاج سلع معيّنة لدول السوق. وأوضحت الحكومة الاسرائيلية انها تعمل من أجل قيام اتحاد جمركي بين الطرفين ـ ما دامت العضوية الكاملة غير ممكنة ـ يتم من خلاله تنسيق سياستها الصناعية والزراعية مع السوق.

وفي ١٤ اذار (مارس) ١٩٦٧، وضعت لجنة السوق المشتركة تقريراً عن المحادثات التمهيدية التي تمّت مع اسرائيل بشأن طلبها استبدال الاتفاقية التجارية باتفاقية انتساب[٩]. وأعقب ذلك قيام اللجنة بوضع تقريرين: الاول عن العلاقات بين اسرائيل والسوق، والثاني عن الاقتصاد الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وأوصت باشتراك اسرائيل في السوق. وفي ضوء هذه التقارير، شكل مجلس السوق، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧، لجنة عمل لاعداد تقرير عن نوع العلاقات التي يمكن اقامتها مع اسرائيل. ولكن، نظراً الى الظروف السياسية التي أعقبت عدوان العام ١٩٦٧، والى الموقف الفرنسي ممّا اصطلح على تسميته أزمة الشرق الاوسط[١٠]، فلم تتمّ الموافقة على توسيع نطاق الاتفاقية التجارية، أو اقامة منطقة حرّة تستهدف حرية بعض السلع الاسرائيلية وبعض سلع السوق. وفي هذه الاثناء، استمر العمل بالاتفاقية التجارية بعد تجديدها.

وفي ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩، وافقت لجنة السوق المشتركة على اجراء مفاوضات مع اسرائيل، في ضوء سياستها المتوسطية، وبهدف عقد اتفاقية تفضيلية لمدة خمس سنوات على أسس موسّعة. وأُجريت المفاوضات الاستطلاعية بين وفدي اسرائيل والسوق، خلال تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩، وأسفرت عن التوصل الى مشروع اتفاقية تجارية تفضيلية تغطي القطاع الزراعي والصناعي؛ كما تمّ التوصّل الى تقليل قائمة الاستثناءات التي سبق ان وضعتها السوق المشتركة في مشروع الاتفاقية. وفي آذار (مارس) ١٩٧٠، قرر مجلس وزراء السوق تكليف لجنة الممثلين الدائمين بدراسة امكان وضع صيغة جديدة لتقدمة مشروع الاتفاقية التجارية التفضيلية المزمع عقدها مع اسرائيل، لجعلها، قدر الامكان، أكثر توافقاً مع اتفاقية «الجات»، وقد تمّ تبادل خطابات بين رئيسي الوفدين، في ١٤ أيار (مايو) ١٩٧٠، بما تمّ الاتفاق عليه. وفي ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٠، تمّ توقيع الاتفاقية، في بروكسل، لمدة خمس سنوات، تعامل اسرائيل خلالها معاملة تفضيلية، على أساس مبدأ الدولة الاكثر رعاية. وبدأ سريان هذه الاتفاقية في الاول من تشرين

الجدول الرقم ٥

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الاسرائيلية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (نسبة مئوية)*

التوزيع الجغرافي للصادرات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجماعة الاقتصادية الاوروبية	٣٧,٤	٣٦,٣	٣٥,٦	٣٤,٣	٣٧,٥	٤٠,١
منطقة التجارة الحرة	٨,٨	٨,٥	٧,٥	٧,٢	٨,٢	٩,٤
الدول الاوروبية الاخرى	٤,٨	٣,٦	٥,٢	٤,٦	٥,٢	٤,٨
اليابان	٥,١	٣,٠	٣,٢	٤,٦	٤,٩	٤,٣
دول آسيوية أخرى	١٥,٠	١٣,٠	١١,٠	١٢,٠	٧,٥	٦,٦
افريقيا	٣,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٣,٧
الولايات المتحدة	١٥,٨	١٨,١	١٨,٥	١٧,٥	١٦,٥	١٥,٨
دول نصف الكرة الغربي	٤,٢	٢,٧	٣,٠	٢,٤	٢,٧	٢,٩
دول غير مصنّفة	٥,١	١٢,٠	١٣,٤	١٤,٦	١٤,٨	١٢,٤

التوزيع الجغرافي للواردات

الجماعة الاقتصادية الاوروبية	٤٢,٠	٣٨,٥	٤٠,٦	٤١,٨	٣٦,٤	٣١,٣
منطقة التجارة الحرة	٦,٦	١١,٣	١٢,٢	١٤,٦	١٢,٨	١٠,٩
الدول الاوروبية الاخرى	٢,٣	٢,٢	١,٩	٢,٢	٢,٢	١,٨
اليابان	٢,١	٢,٦	٢,٦	٢,١	٢,٣	١,٤
دول آسيوية أخرى	١,٢	١,٤	١,٥	١,٦	١,٣	٠,٩
افريقيا	١,٦	١,٥	١,٦	١,٨	٢,٣	١,٧
الولايات المتحدة	٢٤,٠	٢١,٥	٢٠,٣	١٨,٩	٢١,١	١٩,٦
دول نصف الكرة الغربي	٣,٤	٢,٤	٢,٨	٢,٦	٢,١	١,٥
دول غير مصنّفة	١٦,٨	١٨,٦	١٦,٥	١٤,٤٠	١٩,٥	٢٠,٩

الميزان التجاري

الجماعة الاقتصادية الاوروبية	١٠٢٧ـ	٧١٩ـ	٨٧٢ـ	١١٠٠ـ	١١٨ـ	٣٢٠ـ
منطقة التجارة الحرة	١٠٧ـ	٢٦٤ـ	٣٦٠ـ	٥٧٠ـ	٥٧٨ـ	٢٩٢ـ
الدول الاوروبية الاخرى	٢ـ	٥ـ	٦٧	٤٨	٧٠	٨٣
اليابان	١٠	٣٤ـ	٢٥ـ	٥٧	٥٣	٨١
دول آسيوية أخرى	٢٤٢	٢٥٨	٢٦٥	٣٧٨	٢٤٨	١٠٥
افريقيا	٦	٦	٣	٢	٤٨ـ	٤٢
الولايات المتحدة	٦٩٤ـ	٤٥٢ـ	٤١٢ـ	٤١٥ـ	٨٢٤ـ	٥٧١ـ
دول نصف الكرة الغربي	٦١ـ	٣٣ـ	٤٢ـ	٥٦ـ	٣٥ـ	٢٧
دول غير مصنّفة	٥٩٩ـ	٤٨٢ـ	٣٨٦ـ	٢٦٦ـ	٧٨٣ـ	١٣٦٨ـ

* *Central Bureau of Statistics, Foreign Trade Statistics Quarterly*

الاول (اكتوبر) ١٩٧٠. ويلاحظ ان الاتفاقية التجارية التفضيلية هذه أكثر اتساعاً من الاتفاقية التي سبقتها. فالاتفاقية الأولى تحدد السلع التي يتمّ اعفاء، أو تخفيض الرسوم الجمركية عليها؛ أمّا الاتفاقية الجديدة، فتأخذ بنظام الاعفاء، أو التخفيض، كمبدأ عام.

وعند التوسيع الأول للسوق المشتركة، تمّ توقيع بروتوكول أُضيف الى الاتفاقية في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، ويتضمّن تعديلات واجراءات مرحلية لتنظيم العلاقة بين الطرفين وحتى يتمّ التوصل الى اتفاقية جديدة وفق السياسة المتوسطية للسوق الاوروبية[١١].

ولقد اشتمل هذا البروتوكول، في مجال التبادل التجاري، على ما يلي:

الصادرات الاسرائيلية

اشتملت الاتفاقية على نسب معيّنة للتخفيض تحصل عليها الصادرات الاسرائيلية من التعرفة الجمركية الموحدة للسوق المشتركة، وذلك وفق ما يلي:

بالنسبة الى السلع الصناعية، يتمّ تخفيض ٥٠ بالمئة من التعرفة الجمركية على هذه السلع، على ان يطبق هذا التخفيض على مراحل. فعند دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ، يتم التخفيض بنسبة ٣٠ بالمئة، وتزيد نسبة التخفيض بمقدار خمسة بالمئة سنوياً، الى ان تصل ٥٠ بالمئة ابتداء من الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤.

بالنسبة الى السلع الزراعية، فقد تمّ تخفيض قدره ٦٠ بالمئة من التعرفة الموحدة على سلع البرتقال واليوسفي والليمون وبعض الفواكه الاخرى وما يتمّ تحضيره منها؛ كما حصلت سلع أخرى على تخفيض قدره ٣٠ بالمئة، وتضمّ هذه المجموعة الخضر والفواكه الطازجة، أو المجمّدة، أو ما يتمّ تحضيره منها. ولقد اتبعت السوق المشتركة نظامها الخاص ذاته في تحديد تواريخ معيّنة للسماح الموسمي المرتبط بالانتاج الزراعي المحلي في دول السوق.

بالنسبة الى القيود الكمية، فقد نصّت الاتفاقية على منح اسرائيل حصة سنوية مقدارها ٣٠٠ طن لبعض المنتجات القطنية؛ كما نصّت الاتفاقية على جواز اعفاء المنتجات الاسرائيلية المصدرة الى السوق من القيود الكمية، مع استثناء عدد من المنتجات.

الواردات الاسرائيلية

وبالنسبة الى الواردات الاسرائيلية من دول السوق المشتركة، فلقد تمّ الاتفاق على ان تمنح اسرائيل تخفيضاً جمركياً على بعض وارداتها. وشملت هذه التخفيضات أربع قوائم يبلغ التخفيض عليها ٣٠ و٢٥ و١٥ و١٠ بالمئة.

وبالنسبة الى بعض السلع المعفاة أصلاً من الرسوم الجمركية عند توقيع الاتفاقية، فقد أوردتها الاتفاقية في قائمة خامسة، بحيث انه اذا أخضعتها الحكومة الاسرائيلية، مستقبلاً، للرسوم الجمركية، فتلتزم اسرائيل بألّا تزيد هذه الرسوم على ١٥ بالمئة. كما تتعهد اسرائيل بانهاء القيود الكميّة على عدد من المنتجات المستوردة من دول السوق المشتركة والتي تضمّنتها قائمة ملحقة بالاتفاقية.

اتفاقية التعاون الشامل (١٩٧٥)

سبق القول ان الاتفاقية التجارية التفضيلية التي ابرمت بين اسرائيل والسوق الاوروبية

المشتركة، سنة ١٩٧٠، كانت الثانية ولمدة خمس سنوات. ومع تطبيق هذه الاتفاقية اعربت اسرائيل عن عدم اقتناعها بالنتائج التي أسفر عنها التطبيق، وذلك لاستمرارية وازدياد عجز ميزانها التجاري مع السوق؛ كما لم تحقق هذه الاتفاقية ما تصبو اليه الحكومة الاسرائيلية من تعاون صناعي، وفني، ومالي، مع السوق. كذلك أدى توسع السوق المشتركة، بانضمام بريطانيا وايرلندا والدنمارك، الى مطالبة اسرائيل بتطوير اتفاقيتها مع السوق، حيث ان السوق البريطاني يمثل سوقاً رئيساً للصادرات الاسرائيلية[١٢]. ولم تكن بريطانيا تفرض اية رسوم على وارداتها من الحمضيات، وعند انضمامها الى السوق المشتركة، وجب عليها ان تفرض التعرفة الموحّدة لها، ممّا سيؤدي الى الاضرار بالمركز التنافسي للصادرات الاسرائيلية، وخاصة من الحمضيات.

وفي ضوء التقارير التي قدمتها لجنة السوق، توصّل المجلس الوزاري الى تحديد التوجه الاول للمفاوضات مع اسرائيل وأربع دول متوسطية أخرى، هي الجزائر والمغرب وتونس واسبانيا، في ٢٥ و١٩٧٣/٦/٢٦[١٣].

وعقب قرار مجلس السوق، تمّ تفويض لجنة السوق للقيام بالتفاوض بشأن ابرام اتفاقية تجارة وتعاون مع اسرائيل. وقد عقدت الجولة الاولى من المفاوضات في بروكسل، في تموز (يوليو) ١٩٧٣، وعقدت الجولة الثانية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. واقترحت لجنة السوق ان تتمّ، فوراً، ازالة القيود الكمّية والالغاء الكامل والتدريجي للرسوم الجمركية التي تفرضها السوق المشتركة على صادرات اسرائيل اليها، وذلك في موعد غايته الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٧، مقابل تعهّد اسرائيل ازالة القيود الكمية كافة والالغاء التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على صادرات السوق اليها، في موعد غايته العام ١٩٨٠. وقد رفضت اسرائيل هذا الاقتراح؛ وذلك لأنها كانت ألغت القيود الكمّية على حوالى ٨٥ بالمئة من وارداتها من السوق؛ وبالتالي، لا تستطيع تحمّل الالغاء الكامل للرسوم الجمركية خلال الفترة التي اقترحتها اللجنة، ولأن الاسلوب الوحيد المتبقي لحماية صناعتها هو الرسوم الجمركية، والتخلي عنه سيعرّض الصناعة الاسرائيلية والاستثمارات فيها لمنافسة قوية من الصناعات المماثلة لدول السوق. واقترح الوفد الاسرائيلي ازالة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات اسرائيل من السوق عبر مرحلتين: المرحلة الاولى تغطي ٦٠ بالمئة من الواردات، بحيث يتمّ الالغاء الكامل للرسوم الجمركية على هذه النسبة من الواردات في العام ١٩٨٥؛ والمرحلة الثانية تغطي باقي الواردات، بحيث يتمّ الالغاء الكامل للرسوم الجمركية على كافة الواردات، العام ١٩٨٩.

ولم يكن وفد السوق المشتركة مخوّلاً السلطات اللازمة لتمكينه من قبول هذا العرض، فتوقفت المفاوضات حتى تموز (يوليو) ١٩٧٤، حينما نجح مجلس السوق المشتركة في تعديل التفويض الاول لعام ١٩٧٣، بحيث تضمّن تمكين لجنة السوق من التوصل الى حل وسط مع اسرائيل. واستؤنفت المفاوضات حتى تمّ توقيع الاتفاقية في ١١ أيار (مايو) ١٩٧٥، على ان يبدأ العمل بها من الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٥، وتسري الاتفاقية لمدة غير محدودة.

وقد تأسّست الاتفاقية على المادة ١١٣ من معاهدة روما، وعلى السياسة المتوسطية، وقد حلّت هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الموقعة العام ١٩٧٠.

وتمّ التوقيع على اتفاقية أخرى، في التاريخ عينه، بين اسرائيل ودول مجلس الفحم والصلب.

مضمون اتفاقية التعاون الشامل

تضمّنت المادة الاولى من الاتفاقية تحديداً لأهدافها:

- دعم النمو المتوازن بالنسبة الى علاقات السوق المشتركة باسرائيل وزيادة مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينهما، بهدف رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمالة ورفع مستوى الانتاجية.
- دعم التعاون في المجالات ذات النفع المشترك لكلا الطرفين.
- المساهمة في التنمية المتوازنة، وتوسيع نطاق التجارة الدولية من طريق ازالة العقبات التي تعترض طريق هذه المبادلات.

الاجراءات التجارية: حدّدت الاتفاقيتان، بالنسبة الى الاجراءات التجارية، مجموعة من الامتيازات التي يمنحها كل طرف للآخر، بهدف زيادة المبادلات التجارية فيما بينهما، وتحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الكمية، وذلك وفق ما يلي:

الامتيازات التجارية التي منحتها السوق المشتركة لاسرائيل

بالنسبة الى المنتجات الصناعية (بما في ذلك منتجات الفحم والصلب):

الرسوم الجمركية: نصّت الاتفاقية على اعفاء صادرات اسرائيل بالكامل من الرسوم الجمركية، ويتمّ هذا الالغاء على ثلاث مراحل: المرحلة الاولى، وتبدأ من تاريخ العمل بالاتفاقية في الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٥، وفيها يتمّ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٦٠ بالمئة؛ المرحلة الثانية، وفيها يتمّ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٠ بالمئة اضافية بدءاً من الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦؛ المرحلة الثالثة، وفيها يتمّ تخفيض الـ ٢٠ بالمئة الباقية من الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٧.

القيود الكميّة: يتمّ الغاء القيود الكميّة على صادرات اسرائيل الى دول السوق المشتركة من بدء تاريخ العمل بالاتفاقية. وبالنسبة الى الاجراءات ذات الاثر المماثل للقيود الكمية يتمّ الغاؤها في موعد غايته الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩.

وقد تقدمت السوق المشتركة بقائمة تشمل بعض الصادرات الاسرائيلية التي اعتبرتها ذات حساسية خاصة، طبقاً لاحكام المادة الخامسة من البروتوكول الاول، وتتضمن المنسوجات والمنتجات النفطية والمنتجات الكيميائية، على ان يتمّ بشأنها اتباع نظام الحدّ الاعلى السنوي، ويتمّ الغاء هذا النظام في موعد غايته نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩.

بالنسبة الى المنتجات الزراعية:

١ ـ تستهدف الاتفاقية رفع القيود المفروضة من السوق المشتركة على وارداتها الزراعية من اسرائيل، من خلال تنمية المبادلات من المنتجات الزراعية بين الطرفين.

٢ ـ تضمّنت الاتفاقية تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الصادرات بنسب تتراوح ما بين ٣٠ بالمئة و٨٠ بالمئة، وشملت هذه التخفيضات نحو ٨٥ بالمئة من صادرات اسرائيل الزراعية الى دول السوق. وتعود أهمية هذه التخفيضات الى ارتفاع نسبة الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق بالنسبة الى تجارة اسرائيل الخارجية ككل.

وبالنسبة الى الموالح والحمضيات، وهي التي تمثل جانباً هاماً من صادرات اسرائيل الزراعية الى دول السوق (٤٠ بالمئة من اجمالي الصادرات)، فنصّت الاتفاقية على ان يكون التخفيض الجمركي ٦٠ بالمئة على البرتقال، و٨٠ بالمئة على اليوسفي، فيما عدا الليمون الذي لم يتجاوز

التخفيض الجمركي عليه ٤٠ بالمئة (وهي نسبة التخفيض ذاتها في اتفاقية سنة ١٩٧٠).

الجدول الرقم ٦

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الاسرائيلية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ (نسبة مئوية)*

	الصادرات			الواردات		
	١٩٨٠/١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٠/١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الدول الاوروبية (عدا الاتحاد السوفياتي)	٤٤,٩	٣٧,٩	٣٤,٩	٤٨,٢	٣٧,١	٤٠,١
منها: دول السوق الاوروبية المشتركة	٣٥,٥	٣٣,٩	٣٢,٠	٣٦,٨	٣٦,١	٣٩,٢
اميركا الشمالية	٢٢,٦	٢٨,٧	٣٤,٨	٢٢,٣	١٧,٩	١٨,٨
منها: الولايات المتحدة	٢٢,٢	٢٧,٧	٣٣,٧	١٩,٠	١٦,٩	١٧,٧
دول آسيا (عدا الاتحاد السوفياتي)	١١,١	٤,٨	٥,١	٣,٧	٠,٨	٠,٨
دول اميركا اللاتينية	٢,٤	١,٧	٢,٣	١,٧	١,٤	١,١
البلاد الاشتراكية	٠,٧	٠,١	٠,١	٠,٩	٠,١	٠,١
الدول الافريقية	٣,٢	٢,٧	١,٦	٢,١	١,٩	٢,١

* صندوق النقد العربي (تحرير)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد**، ١٩٨٧، الملحق الاحصائي، ص ٤٤٧.

كما نصّت الاتفاقية على الاجراءات التي اعتادت السوق المشتركة النصّ عليها لحماية منتجات أعضائها الزراعية، وتنظيم العرض في أسواقها، وذلك من طريق:

(أ) احترام سعر الاساس للفواكه الطازجة والخضروات.

(ب) ادخال نظام الجدول الزمني بالنسبة الى الشمام والفراولة.

(ج) تطبيق نسب الرسوم المنصوص عليها في المادة ١٠ من البروتوكول الاول بالنسبة الى بعض المنتجات الزراعية، مثل المشمش.

(د) تطبيق نظام التقيّد الذاتي المنصوص عليه في المادة ٩ من البروتوكول الاول؛ وينطبق ذلك، أساساً، على البندورة والحمضيات. ويتفق الطرفان على تبادل البيانات التي تتضمّن الكميّات التي تستفيد من التخفيض الجمركي.

(هـ) تطبيق سعر أدنى بالنسبة الى منتجات معيّنة، مثل الليمون.

المنتجات الزراعية المصنّعة: وبالنسبة الى السلع التي يتمّ الحصول عليها من طريق تصنيع المنتجات الزراعية، يتمّ تطبيق نظام التبادل التجاري المنصوص عليه في المادة ٧ من البروتوكول الاول، وبوجه عام تستفيد هذه المنتجات من نظام تخفيض الرسوم الجمركية المتبع في حالة المنتجات الصناعية، مع الاخذ في الاعتبار الاسس العامة للسياسة الزراعية للسوق المشتركة.

الامتيازات التجارية التي منحتها اسرائيل للسوق المشتركة

بالنسبة الى السلع الصناعية، تعهدت اسرائيل الغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من دول السوق، وذلك عبر مرحلتين:

المرحلة الاولى، تشمل ٦٠ بالمئة من واردات اسرائيل من دول السوق يتمّ استثناؤها بالكامل من الرسوم الجمركية، اعتباراً من الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ويتمّ ذلك خلال خمس سنوات، تبدأ من تاريخ العمل بالاتفاقية، وبنسبة اعفاء قدرها ٣٠ بالمئة، وتتزايد حتى يصل الاعفاء الى مئة بالمئة.

المرحلة الثانية، وتشمل باقي المنتجات، وتبدأ نسبة اعفائها من الرسوم الجمركية بنسبة قدرها خمسة بالمئة اعتباراً من الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٧، وتتزايد حتى يتحقق الاعفاء الكامل في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، وذلك وفق النسب والتوقيتات التالية: تخفيض نسبة خمسة بالمئة، بدءاً من الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٧؛ و٧٠ بالمئة بدءاً من الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٨؛ ونسبة ٣٠ بالمئة بدءاً من الاول من تموز (يوليو) ١٩٧٩؛ ونسبة ٥٠ بالمئة من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨١؛ ونسبة ٨٠ بالمئة من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣؛ ونسبة مئة بالمئة من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥.

ولقد اتفق على انه بالنسبة الى بعض الواردات التي تمثل تهديداً للصناعات المماثلة في اسرائيل، فان الفترة الزمنية اللازمة لازالة الرسوم الجمركية على هذه المنتجات تكون سنتين للانتقال من المرحلة الثانية الى المرحلة الثالثة والى المرحلة الرابعة من مراحل التخفيض الجمركي لهذه المنتجات.

أما بالنسبة الى الصناعات الجديدة في اسرائيل، فقد تضمنّت الاتفاقية النص على جواز قيام اسرائيل باتخاذ اجراءات حماية، اذا لزم الامر، لحماية هذه الصناعات، وذلك بأن تزيد، أو تعاود، فرض رسوم جمركية بنسبة لا تتجاوز ٢٠ بالمئة، وذلك بعد التشاور مع اللجنة المشتركة. ويكون السماح بهذا الاستثناء حتى آخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣. كما اشترطت الاتفاقية الّا تتجاوز القيمة الكلية للمنتجات التي يمكن تطبيق هذه الاجراءات عليها نسبة عشرة بالمئة من اجمالي قيمة واردات اسرائيل من دول السوق في العام ١٩٧٣.

المنتجات الزراعية: منحت اسرائيل قائمة محدودة من المنتجات الزراعية تخفيضاً في الرسوم الجمركية تتراوح ما بين ١٥ و٢٥ بالمئة.

القيود الكميّة: نصّت الاتفاقية على ان يتمّ الغاء القيود الكميّة على واردات اسرائيل والاجراءات ذات الطبيعة المماثلة في نفس تاريخ العمل بالاتفاقية. واستثني من ذلك بعض المنتجات، على ان يتمّ الغاء القيود الكمية، بالنسبة اليها، في موعد غايته ١٩٨٥/١/١.

اسلوب تنفيذ واعادة النظر في الاتفاقية: مثل باقي الاتفاقيات التي عقدتها السوق المشتركة مع دول المتوسط، فقد نصّت الاتفاقية على انشاء لجنة مشتركة تكون لها سلطة اتخاذ القرارات المؤدية الى تحقيق أهداف الاتفاقية. وقد أدخل البروتوكول الاضافي تعديلاً على ذلك بأن أُنشىء مجلس التعاون بين الطرفين بدلاً من اللجنة المشتركة التي نصّ عليها الاتفاق. كما كلّف مجلس التعاون بتحديد وسائل وأساليب بدء التعاون في المجالات والقطاعات الواردة في البروتوكول الاضافي.

التعاون المشترك

تضمنت الاتفاقية الثالثة بين السوق المشتركة واسرائيل تحديداً لمجالات التعاون فيما بينها، وهو يمثّل عنصراً جديداً بالمقارنة باتفاقية العام ١٩٧٠. فقد اعتبر هذا التعاون عاملاً مكمّلاً لعلاقات التبادل التجاري. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تمّ، بمقتضى الاتفاقية، تكليف اللجنة المشتركة بالبحث في سبل وأساليب دعم وتنمية وتنويع التجارة، وتسهيل نقل التكنولوجيا، وبراءات الاختراع ، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، ودعم علاقات التعاون بين صناعات السوق المشتركة واسرائيل وفي المجالات ذات الاهتمام المشترك للطرفين، مع الاخذ في الاعتبار التطورات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية للسوق.

بروتوكول التعاون بين اسرائيل والسوق المشتركة: ولقد تم توسيع نطاق التعاون بين الطرفين بشكل أكثر تفصيلاً في بروتوكولين منفصلين عن الاتفاقية، تمّ التوقيع عليهما بالاحرف الاولى، في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦، وتمّ توقيعهما، بصفة نهائية، في الثامن من شباط (فبراير) ١٩٧٧. ويتعلق البروتوكول الاول بالتعاون الاقتصادي والفني؛ والبروتوكول الثاني يختص بالتعاون المالي. واعتبر هذان البروتوكولان مكمّلين للاتفاقية الثالثة، هما واعلانات أخرى للنوايا تمّ تبادلها بين الطرفين لتأكيد التعاون فيما بينهما. واشتمل احد اعلانات النوايا على استعداد السوق المشتركة لدراسة امكان مشاركة اسرائيل في مشروعات معيّنة تتعلق بالتعاون العلمي والتكنولوجي مع دول السوق، والتي تخطط لاقامتها مع دول العالم الثالث الاخرى. واشتملت المجموعة الثانية من اعلانات النوايا على استعداد اسرائيل لتقديم عروض محدّدة في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي، وكذلك التعاقد بين المؤسسات العلمية الاسرائيلية ومراكز البحث العلمي في دول السوق.

بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني: يستند هذا البروتوكول الى نص المادة ١٨ من الاتفاقية الثالثة بين السوق المشتركة واسرائيل. ونصّت هذه المادة على ان «تقوم كل من السوق المشتركة واسرائيل (كعامل مكمّل للتجارة فيما بينهما) باقامة علاقات تعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك لكل منهما. ولتحقيق هذا الهدف تقوم اللجنة المشتركة بالبحث في سبل ووسائل دعم تنمية وتنويع التجارة، وتسهيل نقل المعرفة الفنية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص والعلاقات الخاصة بالتعاون بين الصناعات القائمة في كل من اسرائيل ودول السوق».

وفي خلال الاجتماع الاول للجنة المشتركة، الذي عقد في اسرائيل، في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٧٦، طلبت اسرائيل احلال المادة ١٨ من الاتفاقية الثالثة في بروتوكول يتضمّن بياناً تفصيلياً بكل أوجه التعاون الاقتصادي والفني بين الطرفين. وقد استجابت السوق المشتركة لهذا المطلب، ووافقت على ابرام بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني، بحيث يتضمّن هذا البروتوكول النص على ان يكون الهدف من التعاون بين السوق واسرائيل هو تحقيق الدعم للمجالات التالية، على وجه التحديد:

١ ـ تنمية الانتاج والمرافق الاساسية الاقتصادية لاسرائيل، لا سيما في مجال تشجيع الاقتصاديات المتكاملة والتصنيع (المادة الرابعة من البروتوكول).

٢ ـ الترويج لصادرات اسرائيل في دول السوق.

٣ ـ التعاون الصناعي من خلال: (أ) تشجيع تنفيذ برامج التنمية الصناعية في اسرائيل؛ (ب) الاشراف على تنظيم الاتصالات والعلاقات بين السوق المشتركة وصانعي القرار الصناعي في اسرائيل، وكذلك المنشآت الصناعية، بالنسبة الى كل من الطرفين، وذلك بهدف دعم اقامة علاقات جديدة في المجال الصناعي بين الطرفين؛ (ج) تسهيل الاستفادة (بشروط تفضيلية) من براءات الاختراع والميزات الصناعية الاخرى لدول السوق؛ (د) السماح بازالة الحواجز غير الجمركية، والتي يمكن ان تعوق امكان الاتصال فيما بين اسواق الطرفين.

٤ ـ التعاون في مجالات العلوم التكنولوجية.

٥ ـ التعاون في مجال الزراعة وصيد الاسماك، بغرض تحقيق اقتصاديات متكاملة.

٦ ـ تشجيع استثمارات القطاع الخاص ذات النفع المشترك لكلا الطرفين.

ويجوز للاطراف المتعاقدة اتخاذ قرارات لدعم التعاون في مجالات أخرى. وقد أبدت السوق المشتركة استعدادها للمشاركة في تمويل أي مقترحات تؤدي الى دعم التنمية في اسرائيل في ظل الشروط الواردة في بروتوكول التعاون المالي.

وقد كانت العقبة الرئيسة التي واجهت التعاون الصناعي هي صعوبة تبادل البيانات بين الطرفين، نظراً الى عدم وجود بيانات متاحة عن فرص الاستثمار الممكنة لرجال الاعمال الاوروبيين في اسرائيل. وقد اتخذت اللجنة المشتركة قراراً، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، تضمّن التأكيد ان مجالات التعاون الصناعي ذات الاولية يجب ان تكون المجالات الآتية: الصناعات المعدنية، والصناعات الالكترونية والكهربائية، وصناعات ازالة ملوحة مياه البحر، ومصادر الطاقة البديلة، والمنتجات الكيميائية.

ولقد تضمّنت سبل تنمية التعاون الصناعي بين الطرفين عقد الندوات والحلقات الدراسية، ودعم الاتصالات، بين خبراء كلا الطرفين، وايفاد البعثات الصناعية الى اسرائيل. وتطبيقاً لهذه التوصية، فقد تمّ عقد ندوة عن فرص الاستثمار الصناعي في اسرائيل، تمّ تنظيمها من طريق اللجنة المشتركة، في بروكسل، في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، وتمّ خلالها تبادل وجهات النظر بين الاقتصاديين الاوروبيين والاسرائيليين بالنسبة الى مجالات وفرص الاستثمار الصناعي في اسرائيل. وتناولت الندوة الحوافز التي تمنحها اسرائيل للمستثمرين الاجانب، والمزايا التي يتيحها اتفاق التعاون بين اسرائيل ودول السوق عند تصدير هذه المشروعات الى أوروبا.

التعاون العلمي والفني: تناولت اتفاقيات التعاون الموّقعة بين السوق المشتركة ودول حوض المتوسط امكانات التعاون بين الطرفين في المجالين، العلمي والفني، نظراً الى أهمية هذين المجالين بالنسبة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد. وبالنسبة الى اسرائيل، على وجه الخصوص، فان هذين المجالين يعتبران من المجالات المتميزة، التي يمكن لاسرائيل، بواسطتهما، ان تستفيد استفادة تكنولوجية وعلمية كبيرة.

واتفق على انشاء مجموعة متخصصة في اطار مجلس التعاون، مهمتها تحديد البرامج التفصيلية للبحث العلمي وفقاً لجدول أولويات محدّد. ويتخذ مجلس التعاون القرارات الملائمة وفقاً للأولويات التي يتمّ الاتفاق عليها. وقد توصلت مفاوضات مجموعات الخبراء الى تحديد ثلاثة قطاعات تكون لها الاولوية بالنسبة الى التعاون العلمي، والفني، بين الطرفين، وهي:

الطاقة الشمسية: وافقت اسرائيل على اقتراح لجنة السوق المشتركة بتنظيم حلقة دراسية حول الطاقة الشمسية. وقد شارك في هذه الحلقة، التي عقدت من ٣ ـ ١٩٧٩/٩/٧، علماء من قبل الطرفين، وأسفرت عن الاتفاق على مقترحات عدة للتعاون بين الطرفين في هذا المجال.

بحوث حول المواد المشعّة: أعدّت اسرائيل مجموعة من التقارير التفصيلية وقدمتها الى المناقشة مع خبراء السوق المشتركة، واقترحت انشاء لجنة من الخبراء للبحث في التأثير الاشعاعي بوجه عام.

تلوّث البيئة: تقدمت اسرائيل بمجموعة من الدراسات في هذا المجال، في آب (اغسطس) ١٩٧٨، ثمّ عُقد مؤتمر لخبراء الطرفين، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠.

التعاون الزراعي: تقدمت اللجنة المشتركة، بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٣، بتوجيه حول قطاعات التعاون في المجال الزراعي، وحددت هدفين لهذا التعاون:

(أ) تنمية الانتاج الخاص بالقطاعات الزراعية، ودعم الطاقة الانتاجية، وتطوير وسائل الانتاج الزراعي، وقد ارتؤي استخدام الوسائل التالية لتحقيق هذه الاهداف: استخدام الوسائل والاساليب الملائمة لمختلف الفصول المناخية لاسرائيل؛ والتحكم وتنظيم استخدام الموارد المائية وتطبيق أساليب الريّ الحديثة؛وتقليل الفاقد الزراعي.

(ب) التنمية الريفية، وتطوير الهياكل الزراعية، واستخدام الوسائل التجارية، واقامة المشروعات لزيادة الانتاج في القطاعات الهامة. وقد تمّ اقتراح استخدام الوسائل التالية لتحقيق هذا الهدف:

- تنظيم تقديم الخدمات المختلفة في المجال الزراعي من طريق الاتصال بمراكز البحث الزراعي والنقابات الزراعية.
- وسائل تكامل التنمية الزراعية مع برامج التنمية الريفية.

وقد تضمّنت وثيقة اللجنة المشتركة عدداً من الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف، منها: تبادل المعلومات من طريق تبادل الخبراء والبعثات الاستكشافية؛ وتنظيم ندوات وحلقات دراسية، الخ، وذلك لمناقشة الموضوعات ذات الاهمية المشتركة في المجال الزراعي، واجراء الاتصالات بشأن وسائل تنمية الانتاج الزراعي، ودراسة كيفية دعم هذا التعاون من الناحية الادارية.

وفي اطار وثيقة الاتفاقية، تمّ تكوين مجموعة من الخبراء تضمّ ممثلين من اسرائيل ودول السوق، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، للتحضير لندوة تعقد حول تعميم استخدام الخدمات الزراعية. وقد دارت المناقشات، في هذه الندوة، حول موضوعين أساسيين: ١ ـ العلاقة الحتمية بين تعميم استخدام الخدمات الزراعية ومعاهد البحوث الزراعية ومعاهد البحوث الزراعية والتعليم الزراعي؛ ٢ ـ اجراءات تعميم استخدام الخدمات الزراعية في ضوء المستويات المختلفة للتنمية الزراعية لكلا الطرفين.

بروتوكول التعاون المالي: قامت السوق المشتركة بابرام بروتوكول للتعاون المالي مع اسرائيل، بغرض تحقيق أوجه التعاون الاقتصادي والفني كافة بين الطرفين، والذي تمّ النص عليه في البروتوكول الاول. فطبقاً لاحكام هذا البروتوكول، تلتزم السوق المشتركة تقديم مبلغ ٣٠ مليون

وحدة حسابية الى اسرائيل من خلال مصرف الاستثمار الاوروبي. ويتخذ هذا المبلغ شكل قرض يمنح خلال فترة زمنية مدتها خمس سنوات طبقاً للشروط والاجراءات التي ينتهجها مصرف الاستثمار الاوروبي (المادة الثانية من البروتوكول المالي). والمشروعات الرأسمالية التي تعطى الاولوية هي تلك المشروعات التي تسهم في زيادة الانتاج وتحقيق الاقتصادات المتكاملة، والتي تسهم في تشجيع عملية التصنيع في اسرائيل.

---

(١) نستخدم، في هذه الدراسة، تعبير السوق الأوروبية المشتركة للدلالة على التجمّع الاقتصادي الذي يضم اثنتي عشرة دولة اوروبية تحت اسم The European Economic Community (E.E.C.)

(٢) حسين أبو النمل، «على هامش الحوار العربي ـ الاوروبي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٨، آب (اغسطس) ١٩٧٥، ص ٦٨.

(٣) د. يحيى عرودكي، **العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧١، ص ٧٨.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٨١.

(٥) *E.E.C, Fifth General Report,* April 1962 - March 1963.

(٦) **الاهرام** (القاهرة)، ١٠/٧/١٩٦٦.

(٧) لتفصيل ذلك، انظر حسين أبو النمل، **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥.

(٨) د. محمد أحمد صقر، **دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٩) *E.E.C., First General Report,* 1967

(١٠) ذكر الوفد الفرنسي ان السوق الاوروبية لا تتحمّل أية مسؤولية خاصة تجاه اسرائيل، وان اسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي تأثر اقتصادها نتيجة لقيام السوق، وان طلبات تونس والمغرب لم يتمّ البحث فيها، فكيف يتمّ البحث في طلب اسرائيل.

(١١) *The E.E.C. Commission's Annual Report, External Relations (The Agreement with Israel),* 1972 - 1973.

(١٢) كانت اسرائيل تعتبر المصدّر الكبير للسلع غير النفطية الى بريطانيا من بين الدول المتوسطية؛ فقد بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية الى بريطانيا العام ١٩٧٢ من الخضار والفاكهة حوالى ٣٣,٢ مليون جنيه استرليني، ومن صادرات السلع الصناعية حوالى ١٥,١ مليون جنيه استرليني.

(١٣) *Twenty First Review of the Council's Work,* Jan. 1 - Dec. 31, 1973, p. 175.

النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة

هشام الدجاني

النفوذ الصهيوني المتمكّن، والمسيطر، في الولايات المتحدة الاميركية مقولة تتردد كثيراً في ادبياتنا السياسية، وحتى على لسان المواطن العادي، حتى بدت وكأنها حقيقة راسخة لم تعد تقبل الجدل، أو المناقشة. انه نفوذ مهيمن على جميع مقدرات الحياة الاميركية، وخاصة الحياة السياسية، بشقيها، الكونغرس والادارة، هذا فضلاً عن الاقتصاد والاعلام والثقافة، الخ. وقد بولغ، في كثير من الاحيان، في تصوير هذا النفوذ، وتعدّد جوانبه، وقوة تغلغله، حتى بدا وكأنه اسطورة تصوّر يهود اميركا وكأنهم قوة موحّدة متكاتفة، تستطيع، من خلال علاقاتها المتشابكة وقوّتها الانتخابية، التحكّم في قرارات الادارة الاميركية، وسياستها الخارجية، وتملي عليها، على وجه التحديد، سياستها الشرق أوسطية.

وحتى لا نقع في فخ المسلّمات والحقائق المنتهية، لعل من المفيد ان نتلمس حقائق هذا الموضوع بكثير من الموضوعية والجدية، نظراً الى انعكاسه على سياستنا، أو سياساتنا العربية، الخارجية، وعلى قضيتنا الجوهرية تحديداً، القضية الفلسطينية.

تقوم اسطورة النفوذ الصهيوني، في الواقع، على عدد من الافتراضات غير الدقيقة. فهي تفترض، اولاً، ان يهود الولايات المتحدة، الذين يزيد عددهم قليلاً على ستة ملايين، أو ما يعادل ٢,٧ بالمئة من السكان، هم خاضعون، كلياً، لسيطرة الحركة الصهيونية. وهي تفترض، ثانياً، انهم يشكلون كتلة اقتصادية وانتخابية موحّدة ومتميزة، ويتحركون وفقاً لتوجيهات الحركة الصهيونية، لفرض ارادتهم على صانعي القرار السياسي الاميركي.

هذان الافتراضان، كما قد يبدو منطقياً، منافيان لطبائع الامور. ولا يحتاج المرء الى كثير من الحجج والبراهين ليثبت خطل الفكرة القائلة ان أقلية حجمها حوالى ٢,٧ بالمئة من السكان، حتى لو صدّقنا خرافة ثقلها المادي والانتخابي، ان توجه سياسة أقوى وأغنى دولة في العالم، وزعيمة المعسكر الرأسمالي، والتي تتحكم بمصائر ومقدرات دول وشعوب كثيرة.

ودحْض مثل هذه الاسطورة نجده حتى في كتابات عدد من الكتاب الصهيونيين أنفسهم. فقد كشف الكاتب الصهيوني اليعازر ليفنه، في كتاب «الدولة والشتات»، حقيقة وضع الطوائف اليهودية الأميركية، وموقفها من الحركة الصهيونية. كتب: «الحقيقة انه لم توجد في الولايات المتحدة، في أي وقت من الأوقات، حركة صهيونية بالمعنى المقبول لهذه الكلمة. لقد كان للمنظمات الصهيونية في اميركا، بصورة دائمة، موقف مساند لاسرائيل فقط، ولا شيء، غير ذلك. لقد اختارت اليهودية الاميركية سياسة تتسم بالمراضاة في تخليها عن كل من الصهيونية ومعاداة الصهيونية»[1].

وكشف رئيس حركة مزراحي في الولايات المتحدة، الحاخام اليعازر بيرنشتاين، بصورة

أوضح، عن حجم النفوذ الصهيوني الحقيقي، فقال: «ان تأثير الصهيونية قد انخفض؛ اذ لم يصوّت في الانتخابات للمؤتمر التاسع والعشرين في الولايات المتحدة، سوى أقل من ٢٠٠ ألف يهودي من أصل ستة ملايين... ان القول ان الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة تضمّ حوالى مليون عضو هو ادعاء بعيد من الحقيقة. والتضامن مع اسرائيل بين يهود اميركا هو تضامن سطحي؛ ولا أعرف ما الذي سيحدث، فعلاً، لو كانت هناك خلافات جدية بين اسرائيل والولايات المتحدة»[٢].

وعشية انعقاد المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين، في شباط (فبراير) ١٩٧٨، ذكرت صحيفة «هاتسوفيه» الاسرائيلية عن الزواج المختلط اليهودي ـ اللايهودي في الولايات المتحدة، ان ٤٠ بالمئة من يهود الولايات المتحدة تضرروا من الزواج المختلط، بينما كانت نسبة الزواج المختلط قبل عشر سنوات عشرة بالمئة فقط[٣]. هذا الكلام كتب قبل ما يزيد على عشر سنوات. فكم هي نسبة الزواج المختلط الآن ؟

أعطى يوسف شبيط، في صحيفة «يديعوت احرونوت»، صورة أوضح عن واقع اليهود في الولايات المتحدة، فكتب: «هناك ثلاثة ملايين يهودي على الأقل منفصلون، تماماً، عن المؤسسة اليهودية في الولايات المتحدة. وهؤلاء، في غالبيتهم، من الجيل الشاب. ان نصف الطلاب اليهود في الجامعات الاميركية، اليوم، يتزوجون زواجاً مختلطاً»[٤].

فاذا كانت الحركة الصهيونية لا تسيطر الّا على ٢٠٠ ألف يهودي، موزّعين على مختلف مؤسسات هذه الحركة، واذا كان يهود الولايات المتحدة مندمجين في المجتمع الاميركي، ومعظمهم منفصل عن المؤسسة اليهودية تماماً، فاننا نجد ان الفرضية التي تصور اليهود ككتلة انتخابية موحّدة هي فرضية لا تستند الى أي أساس واقعي. فاليهود في الولايات المتحدة، كما دلّت على الدوام نتائج الانتخابات الاميركية، على صعيدي الكونغرس والرئاسة، يوزّعون أصواتهم وفقاً لمصالحهم الخاصة وانتماءاتهم السياسية. ولم يحدث في تاريخ الانتخابات الرئاسية الاميركية، مثلاً، ان انحازت أصوات اليهود، ككل، مع المرشح الديمقراطي ضد المرشح الجمهوري، أو العكس. ومن المعروف ان الرؤساء الجمهوريين، بصورة عامة، لا يحصلون على غالبية أصوات يهود الولايات المتحدة؛ والعكس صحيح، بالنسبة الى المرشحين الديمقراطيين. ومع ذلك، لم نر ان الرؤساء الجمهوريين كانوا أقل تأييداً لاسرائيل من الديمقراطيين. يكفي ان نذكر ان ما حصلت عليه اسرائيل من مساعدات، خلال ادارتي ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، وكلاهما جمهوري، ما بين العامين ١٩٦٩ ـ ١٩٧٦، يفوق كل ما حصلت عليه من مساعدات أميركية منذ قيامها وحتى العام ١٩٦٩؛ وان ما حصلت عليه خلال فترتي ولاية رونالد ريغان (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ـ وهو جمهوري أيضاً ـ فاق كل ما حصلت عليه اسرائيل منذ قيامها وحتى العام ١٩٨٠.

كذلك أظهرت الانتخابات الرئاسية الاميركية، باستمرار، ان أصوات اليهود، أو غالبيتهم، لم تكن، في وقت من الاوقات، عاملاً حاسماً، على الرغم من كل ما يقال حول التأثير البالغ لأصوات اليهود الانتخابية. فالكثير من الرؤساء الاميركيين نجح في الانتخابات، على الرغم من انه لم يحصل الّا على نسبة ضئيلة من أصوات الناخبين اليهود.

وكشف بعض الكتابات الصهيونية عن ان النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة ما هو الّا وهم، وخرافة روّجتها الدعاية الاعلامية. كتب الكاتب الاسرائيلي ناحوم بارنياع: «بمساعدة الصحافة نشأت خرافة القوة اليهودية السرية القوية التي تفرض ارادتها على الولايات المتحدة»[٥].

ويتضح من متابعة الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة، ومواقف اليهود فيها، ان هذه

المواقف كانت تتكيف، الى حدّ بعيد، مع الموقف الرسمي الاميركي، وان الأوساط الاميركية الحاكمة هي التي كانت تتحكم في صنع التأييد اليهودي للصهيونية، وليس العكس.

ففي العام ١٩١٤، لم يكن عدد اليهود الصهيونيين يزيد، في الولايات المتحدة، على ١٢ ألفاً من أصل ثلاثة ملايين يهودي. وعندما أعلن الرئيس ويلسون عن تأييده لوعد بلفور، وتولّي احد كبار موظفي ادارته، اليهودي لويس براندیس، رئاسة الحركة الصهيونية الاميركية، ارتفع عدد الصهيونيين في الولايات المتحدة، العام ١٩١٩، الى ١٥٠ الفاً، أي الى عشرة أضعاف ما كانوا عليه قبل الحرب[٦].

ثمة واقعة أخرى ذات دلالة بعيدة، وهي انعقاد مؤتمر بالتيمور الصهيوني المشهور، العام ١٩٤٢، والذي طالب فيه صهيونيو الولايات المتحدة بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، والغاء «الكتاب الابيض» الذي أصدرته الحكومة البريطانية العام ١٩٣٩. فهذا المؤتمر لم يعقد، ولم يطرح مثل هذه المطالب، الاّ بعد ان دخلت الولايات المتحدة الحرب، وبعد ان انتقد مسؤولون في الادارة الاميركية الكتاب الابيض، وأكدوا ضرورة فتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود[٧].

وقد سبق لموشي شاريت (رئيس وزراء اسرائيل الاسبق) ان أوضح هذه النقطة بالذات، بصورة لا تدع مجالاً للبس، حيث قال: «لا يمكن ان يساعد يهود الولايات المتحدة اسرائيل في حالة قيام نزاع بينها وبين الولايات المتحدة. ومعنى هذا، ان مشاركة يهود الولايات المتحدة الفعّالة في بقاء دولتنا متوقفة على اندماج السياسة الخارجية لاسرائيل في السياسة العالمية لواشنطن...»[٨].

ان انتشار هذا الوهم الشائع حول النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة مردّه، الى حدّ بعيد، حجم وطبيعة العلاقة، القوية والخاصة، بين الولايات المتحدة واسرائيل، التي جعلت الكثيرين يتصورون، خطأ، انها وليدة، ونتيجة، النفوذ الصهيوني القوي داخل الولايات المتحدة. ان ارتباط الولايات المتحدة باسرائيل، على حدّ تعبير اسحق رابين نفسه، يفوق ويتجاوز وزن الطوائف اليهودية الاميركية ونفوذها[٩].

ولقد ساهمت أجهزة اعلام صهيونية، وأميركية، عن قصد، في نشر هذا الوهم، لأن ذلك يخدم أغراض كلتا الجهتين. فهو، من جهة، يظهر اسرائيل بمظهر القوة المسيطرة، عبر الطوائف اليهودية الاميركية، على أعظم قوة في العالم، ممّا يعطيها مظهر القوة التي لا تقهر، وهو، من جهة أخرى، يظهر الادارة الاميركية، تجاه الأنظمة العربية المعتدلة والصديقة، بمظهر الادارة المغلوب على أمرها، والتي تودّ ان تقف مواقف عادلة من الصراع العربي ـ الصهيوني، ولكنها لا تملك شيئاً ازاء هذا الاخطبوط الصهيوني المهيمن عليها.

ولا نريد، هنا، ان نتعرض بالتفصيل للعلاقات الخاصة الاميركية ـ الاسرائيلية. فمثل هذا الموضوع خارج عن نطاق بحثنا هنا. ولكننا نريد ان نوضح فقط حقيقة لا تحتاج الى كثير من البراهين، وهي ان علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة هي علاقة التابع بالمتبوع، وان اسرائيل مدينة للولايات المتحدة بكل شيء: بالحماية الدولية، وبالدعم الاقتصادي الهائل، وباستمرار التفوّق العسكري، بل وبوجودها ذاته.

والوضع الخاص الذي تمثّله اسرائيل بالنسبة الى الولايات المتحدة لا علاقة له، من قريب أو بعيد، بالطوائف اليهودية الاميركية. ان مركز القوة الخاص، والمتميّز، لاسرائيل نابع من حقيقة ما تمثّله بالنسبة الى مصالح الغرب في المنطقة، ومن دور «الحارس» الذي تمثّله للحفاظ على هذه المصالح. وقد أدرك كتّاب صهيونيون حقيقة هذا الدور، فافصحوا عن طبيعته. لقد جاء هذا الوصف

على لسان رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، العام ١٩٥٣، حين كتب: «لقد أعطيت اسرائيل دوراً لا يختلف عن دور كلب الحراسة. ولا داعي للخوف من ان تمارس اسرائيل سياسة عدوانية تجاه الدول العربية تتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة وبريطانيا. ولكن، اذا شاء الغرب، لسبب او لآخر، ان يغمض عينيه، فبالامكان الاعتماد على اسرائيل لتنزل عقاباً قاسياً بتلك الدولة المجاورة التي تتجاوز الحدود المناسبة في قلّة أدبها تجاه الغرب».

أَلم يكن هذا ما فعلته اسرائيل بالضبط في العام ١٩٥٦، في العدوان الثلاثي على مصر؛ وفي العام ١٩٦٧، ضد مصر وسوريا والاردن؛ وفي العام ١٩٧٨ والعام ١٩٨٢ ضد لبنان ومنظمة التحرير؛ وفي العام ١٩٨١ ضد العراق (الغارة على المفاعل النووي)؟

وتكررت هذه المقولة في الصحيفة ذاتها العام ١٩٧٤ على لسان المعلّق الاسرائيلي يوئيل ماركوس، اذ كتب: «بسبب أزمة الطاقة وارتباط الدول الغربية، بشكل لم يسبق له مثيل، بدول النفط، يحتاج الغرب الى اسرائيل مثل الحاجة الى كلب حراسة ذي أسنان حادّة، مربوط بالسلاسل الاميركية الطويلة جداً، بحيث يؤذن له بغرس أسنانه، اذا تحدّوه أكثر من اللازم»(١٠).

تبقى هناك نقطة تحتاج الى بعض الاجلاء بالنسبة الى الطوائف اليهودية الاميركية، وهي حقيقة نفوذها الاقتصادي. فهذا الجانب، بالذات، تروى عنه احاديث وروايات أقرب الى الاساطير. والى هذا النفوذ المزعوم، بالذات، يعزى نفوذ اليهود وهيمنتهم التي ليس لها حدّ على مقدّرات الحياة الاميركية. ولقد بولغ في سرد وترويج هذه الاسطورة؛ وتدبيج المعلومات حولها، حتى بات المرء يشعر بالذهول والدهشة، ويتساءل عن سرّ هذه الأقلية التي لا تتجاوز ٢,٧ بالمئة من سكان الولايات المتحدة، التي استطاعت ان تهيمن على المقدرات الاقتصادية، والمالية، والمصرفية، لأغنى وأقوى دولة في العالم! بيد ان هذه الاسطورة لا تلبث ان تذوب كجبل من الملح حينما تتعرّض لماء الحقيقة، وحين نتناولها بالبحث والتدقيق.

بادىء ذي بدء، وكما قلنا بالنسبة الى نفوذ اليهود السياسي، أو الانتخابي، من الخطأ ان نعتبر اليهود الاميركيين كتلة اقتصادية. انهم، كأي طائفة، موزّعون على مختلف المهن والحرف والوظائف والاختصاصات. وهم موجودون في الريف، وفي المدينة. موجودون في المعامل الصغيرة والمؤسسات التجارية والمعاهد والمؤسسات العلمية والادارية، الخ. صحيح ان هناك يهوداً اغنياء ولهم نفوذ وتأثير اقتصادي، ولكنهم، بالنتيجة، ليسوا أكثر من سن في دولاب الاقتصاد الرأسمالي الاميركي العملاق.

ولا حاجة الى القول، بالطبع، ان مقابل وجود قلّة قليلة من الأغنياء، هناك كثرة كاسرة من الفقراء أو متوسطي الحال.

كتبت الكاتبة اليهودية نعومي كوهين: «ان اليهود الاميركيين لم يتمتعوا بقوة سياسية خاصة، وقد بولغ كثيراً في قوتهم الاقتصادية. صحيح انهم أصبحوا مجموعة ميسورة؛ ولكن ذلك عائد الى تركزهم في المدن، وانتمائهم الى فئة اصحاب الياقات البيضاء... ولقد لعبوا أدواراً هامة في عالم الصناعة الخفيفة والمنتجات والخدمات الاستهلاكية، ولكنهم كانوا غائبين، تماماً، عن تطوّر الصناعة الثقيلة. وحتى فترة قريبة، لم يكونوا يشاهَدون في المناصب الادارية»(١١).

وأشار الكاتب الصهيوني هوارد مورلي زاخر، في كتابه «مجرى التاريخ اليهودي المعاصر»، الى ان يهود الولايات المتحدة «لم يكونوا ذوي علاقات قوية بالصناعات الرأسمالية الأساسية، مثل الفحم والفولاذ والنفط والسيارات والسفن ووسائل الاتصالات، وهي الصناعات التي انتجت ثروة

اميركا المذهلة. ولم يكن معظم اليهود موجوداً بين الاغنياء جداً، أو بين الفقراء جداً، بل كان في وسط الطبقة الوسطى»[١٢].

وعندما نقول ان هناك مبالغة وتهويل مقصودين في حجم، ووزن، النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، فاننا لا ننفي، بالطبع، وجود مثل هذا النفوذ وأهميته، وينبغي ألّا نستهين به بالتأكيد. فالحركة الصهيونية تعمل داخل الولايات المتحدة بنشاط منذ أوائل هذا القرن. وهي حركة قوية ومنظمة. وقد أصبح لديها اليوم عشرات الجمعيات والمنظمات القوية التي تحاول ان تهيمن، من خلالها، على قطاع كبير من يهود الولايات المتحدة، وان تستقطب أكبر عدد منهم. ومن أهمّ هذه المنظمات: لجنة التضامن اليهودي ـ الاميركي المعروفة باسم «جوينت»، والكونغرس الاميركي ـ اليهودي ويمثل حوالى ٣٣٥ ألف عضو من ٤٠٠ منظمة صغيرة، ومجلس الشباب الصهيوني ـ الاميركي الذي يضمّ في عضويته قرابة ٢٥ ألف عضو، و«النداء اليهودي الموحّد» وهو أكبر منظمة لجمع التبرّعات والأموال من يهود أميركا لتقديمها الى الوكالة اليهودية واسرائيل، ويقدر ما جمعته هذه المنظمة، منذ انشائها العام ١٩٣٩ وحتى أواخر العام ١٩٨٧، بما يزيد على تسعة مليار دولار، حوّل أكثر من ثلثيها الى اسرائيل مباشرة؛ ولجنة العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية (ايباك)، وتعتبر من أقوى مجموعات الضغط السياسي من بين سائر المنظمات أو المجموعات الاخرى.

ومن المؤكد ان رصد وتقدير الحجم والوزن الحقيقيين للنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة يحتاج الى جهود علمية متضافرة، بعيدة كل البعد من المبالغة والغوغائية والتأثيرات الدعائية. ومن نافلة القول، ان بعض الاكاديميين العرب المقيمين في الولايات المتحدة، بالاضافة الى بعض المعاهد والجمعيات ذات السمعة الأكاديمية العالمية، يستطيعون ان يسهموا بقسط وافر في اعداد دراسات قيّمة حول هذا الموضوع، تضع هذا النفوذ في اطاره الحقيقي دون تهويل او تقليل.

ولا حاجة الى القول ان مثل هذه الدراسات ستكون مَعيناً ومُعيناً لصانعي القرارات في الوطن العربي، والمشتغلين في العمل السياسي، خاصة وانها تتعلق بالقضية الأساسية الأولى: قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

---

(١) اليعازر ليفنه، «الدولة والشتات ـ ١٩٥٣»، **نشرة الارض** (دمشق)، العدد ٢٢، ٧/٨/١٩٧٨، ص ٣.

(٢) **هاتسوفيه**، ١٧/٢/١٩٧٨.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) **يديعوت احرونوت**، ٤/٤/١٩٧٨.

(٥) **دافار**، ٥/٩/١٩٧٥.

(٦) Kohen, Na'omi; *The American Jews and the Zionist Idea,* New York: 1970, p. 85.

(٧) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر هشام الدجاني، **اليهودية والصهيونية**، بيروت: دار الحقائق، ١٩٨٥، ص ٧٠.

(٨) **عل همشمار**، ٨/٥/١٩٥٢.

(٩) **هآرتس**، ١٤/١/١٩٧٢.

(١٠) **المصدر نفسه**، ١٠/١/١٩٧٤.

(١١) Kohen, **op. cit.**, p. 86.

(١٢) Sacher, M.; *The Course of Modern Jewish History,* New York: 1958, p. 346.

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

برامج اقتنـاء متنوّعـة

شهدت القوات المسلّحة الاسرائيلية، في الآونة الاخيرة، تطويرات تسليحية وتجهيزية، وأقرّت برامج اقتناء متنوّعة، وتلقت معدّات جديدة. ومن بين تلك المعدات نظام الانذار المبكر والقيادة الجوية الجديد العامل على متن طائرات «بوينغ ـ ٧٠٧»، وزوارق وغواصات لسلاح البحرية، وأجهزة الكترونية وصواريخ للقوات البرية. غير ان الحـدث البـارز هو ظهـور المزيد من التفاصيل حول برنامج الاسلحة الاستراتيجية لدى اسرائيل، لا سيما الصواريخ الباليستيكية متوسطة المدى والاسلحة المضادة لها.

صاروخا «اريحا» و«حيتس»

كشفت المصادر الاميركية، في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، النقاب عن وجود تعاون بين اسرائيل وبين دولة جنـوب افـريقيـا العنصريـة لاطلاق صاروخ «اريحا» تجريبياً، في المستقبل القريب. وكانت اسرائيل اختبرت الصـاروخ سابقاً، في أيار (مايو) ١٩٨٧ وأيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، فوق البحر الابيض المتوسط. غير ان الاختبار الجديد سيتمّ عند ميدان ارنيستون، قرب مدينة كيب تاون في جنوب افريقيا، ويشمل نموذجاً معدّلاً للطراز الاسرائيلي الاصلي «اريحا ـ ٢» (**واشنطن تايمز**، ٢٠/٦/١٩٨٩). والمعروف ان الدولتين الغازيتين قد تعاونتا، في الماضي، في تطوير الاسلحة النووية، التي تمّ اختبارها، على الارجح، في ميدان جزيرة ماريون، قرب القطب الجنوبي، العام ١٩٧٩. وممّا يؤكد صحة الانباء حول اقتراب موعد اطلاق «اريحا» في جنوب افريقيا، هو قيام الاتحاد السوفياتي باطلاق قمر اصطناعي، من طراز «كوزموس»، في التاسع من أيار (مايو)، للتحليق فوق منطقة الاختبار المنتظرة (**ازرايلي فورين أفيرز**، تموز ـ يوليو ١٩٨٩).

هذا، والمعـروف ان التقـديرات الموثوقة تحدّد الترسانة الاسرائيلية من الصواريخ الباليستيكية، المحلية التصميم والصنع (تمييزاً عن صواريخ «لانس» الاميركية قصيرة المدى)، بحوالى ٢٠٠، دون التأكيد هل هي من طراز «اريحا» فقط أم من طراز «شافيت» ايضاً (**الحياة**، لندن، ٨ ـ ٩/٧/١٩٨٩). وجدير بالذكر ان صاروخ «شافيت»، الذي ظهر، للمرة الأولى، في بداية عقد الستينات، قد استخدم لاطلاق القمر الاصطناعي الاسرائيلي الاول، «افق ـ ١»، الى المدار الفلكي، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨. كما يذكر ان الاوساط الغربية قدّرت مدى «شافيت» بالعمل ضد الاهداف البرية بحوالى ثلاثة آلاف كيلومتر، علماً بأن مصادر غربية أخرى رجّحت، لاحقاً، ان يصل المدى الى ٣٦٠٠ كيلومتر، بينما ارتفع التقدير السوفياتي الى ٥٢٨٠ ـ ٧٢٠٠ كيلومتر (**الغارديان**، ٢١/٦/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٨ ـ ٩/٧/١٩٨٩). وأهمّ ما في الامر، ان التقديرات حتى لو كانت عند المدى الادنى، فان هذا المـدى يكفي لايصـال الرؤوس الحربية (والنووية منها) الى العواصم العربية كافة، بل والى افريقيا الوسطى والاتحاد السوفياتي. ويعتقد، في المقابل، ان مدى صاروخ «اريحا ـ ٢» سيصل حوالى ١٤٥٠ كيلومتراً.

من جهة أخرى، تستمر الجهود الاسرائيلية لتطوير سلاح مضاد للصواريخ الباليستيكية العربية، خاصة صاروخ «حيتس» المضـاد للصـواريـخ. وقد تأكد، مؤخراً، ان شركة «التا» التابعة لشركة «الصناعة الجوية الاسرائيليـة»، ستقـوم بأول اطلاق تجريبي للطراز «حيتس»، في أواسط العام ١٩٩٠ (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٩/٧/١٩٨٩). وكان تطور هذا المشروع موضع البحث بين وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ورئيس هيئة «مبـادرة الدفـاع الاستـراتيجي» الامـيركيـة، الجنـرال جورج موناهـان، الذي زار اسرائيـل في بداية آب

(اغسطس). وفي هذه الاثناء، أقرّ الكونغرس الاميركي احد بنود ميزانية الدفاع والمعونة الخارجية للسنة المالية المقبلة، وهو الذي يتعلق بمنح اسرائيل ٦٥ مليون دولار كأحد أقساط المساهمة الاميركية في التطوير المشترك لصاروخ «حيتس» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣/٨/١٩٨٩).

الاّ ان اتجاه التعاون هذا قد اصطدم بنكسة في ما يخص البرنامج النووي الاسرائيلي. فبعد سياسة التجاهل والتسامح التي طالما مارستها الادارة الاميركية ازاء الجهود الاسرائيلية لتهريب التكنولوجيا والمعدات، رفضت وزارة الدفاع السماح بتصدير أجهزة سوبر ـ كومبيوتر متقدمة الى معهد وايزمان للعلوم ومعهد التخنيون في حيفا والجامعة العبرية في القدس، وهي أجهزة مستخدمة في البحوث النووية (**ميدل ايست انترناشونال**، ٧/٧/١٩٨٩)؛ كما أكدت المصادر الغربية ان الولايات المتحدة قد حدّدت، أيضاً، حرية الزيارة والاطلاع للباحثين والعلماء الاسرائيليين لدى المختبرات النووية الاميركية ومراكز البحث المتخصصة بعلم الفيزياء الفضائية؛ وقد جاء هذا التحديد في اعقاب اكتشاف أمر قيام اسرائيليين بالاطلاع غير المأذون على محتويات كومبيوتر لدى مختبر لوس آلاموس، والمتعلقة بتصميم اجهزة تفجير الاسلحة النووية.

طائرة «فالكون»

عرضت شركة «التا» الاسرائيلية مجسّماً لطائرة انذار مبكر وقيادة جوية في معرض باريس الجوي، في حزيران (يونيو). وقد أوضح مديرها، د. نينو ليفي، انه تمّ انجاز مرحلة التطوير الاولى بنجاح، استناداً الى نموذج مصغّر للطائرة بربع حجمه النهائي. تشكل الطائرة «فالكون» خطوة نوعية متقدمة على الطرازات العاملة لدى اسرائيل، وحتى في الخارج، علماً بأنها تشارك مع طائرة الانذار المبكر «اواكس اي ـ ٣ أ» وطائرات القيادة الجوية في استخدام جسم طائرة النقل «بوينغ ـ ٧٠٧». الاّ ان معظم طائرات الانذار المبكر تعتمد على صحن رادار دائري مركب فوق الهيكل، أو على جهاز رادار صغير في الاسفل، بينما تعمل «فالكون» بواسطة ستة هوائيات ملتصقة بجسم الطائرة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٦/١٩٨٩). وتحتوي الهوائيات تلك على ٨٠٠ وحدة بثّ واستقبال تمّ تطويرها لدى شركة «التا»، وهي العنصر الأهم، والاصعب، فنياً، ضمن النظام. وتقدم هذه المنظومة التغطية الرادارية الكاملة بمدار ٣٦٠ درجة، خلافاً للصحون الرادارية التقليدية التي تعاني من «نقاط عمياء» بسبب عرقلة الهيكل والجناحين والمحرّكات وغيرها.

يوفر هذا النظام الجديد لنظام الانذار لدى «فالكون» مراقبة أفضل بشكل ملموس للاهداف الجوية والبرية والبحرية. فهو، اولاً، يتيح استخدام ستة هوائيات و٨٠٠ وحدة بث / استقبال تركيز الاشعة الرادارية الى اتجاهات معيّنة ذات أولوية، وتقليص البث في اتجاهات أخرى أقل أهمية. وثانياً، يستقبل النظام عدداً أكبر من الذبذبات الرادارية، لأنه يعمل في الاتجاهات كافة في آن، على عكس الصحن الدائري التقليدي الذي يعمل باتجاه دورانه فحسب (**روماح**، ٢٤/٦/١٩٨٩)؛ أي ان الصورة المرتسمة لدى المراقب تكون احدث وأدق. وممّا يعزز ذلك ان الترددات تتراوح بين ٠,٠٧ و١٨، أو حتى ٤٠، ميغاهيرتس، وتنطلق بسرعة، وبكثرة، فتصبح الصورة أدق (**المصدر نفسه**). وتتمثل احدى الفوائد في القدرة على مراقبة قتال التحامي جوي بعيد على الرغم من مناورة الطائرات المتصارعة، فيما يستمر الاستطلاع الاعتيادي للمناطق الاخرى. وكذلك، يقدر الرادار على ان يكشف اهدافاً لا تزيد مساحتها الرادارية على خمسة أمتار مربعة حتى مسافة ٣٥٠ كيلومتراً (للطائرات الصغيرة) أو ٢٣٠ كيلومتراً للصواريخ الجوّالة («كروز») و٥٠٠ كيلومتر للسفن (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٦/١٩٨٩). كما يتيح تقسيم الهوائيات الالتصاقية توجيه الاولوية نحو كشف، وتعقّب، أصناف محددة من الاهداف، كالطائرات المروحية، بفضل تحديد «بصماتها» (معالمها) الرادارية المميّزة.

ان الذي يتيح الاستفادة من هذه القدرات الاستطلاعية هو نظام «التا ـ ٢٦١٠» الكومبيوتري، الذي يقوم بجمع، ودمج، وتصنيف، كافة المعلومات الواردة من الرادار أو الاجهزة اللاسلكية والمصادر الاخرى (كالمراكز البرية والبحرية). ويتيح النظام، أيضاً، الاتصال والادارة بمجموعة قطعات أخرى، خصوصاً الجوية، لتوجيهها بمهامها. ومن فضائل «التا ـ ٢٦١٠» انه يعمل بوتيرة عالية جداً، ويعرض الصورة على شاشات ملوّنة ذات

نقاء مرتفع، ممّا يستعجل عملية المراقبة والمتابعة لمئات الاهداف في آن (**روماح**، ٢٤/٦/١٩٨٩). وجدير بالذكر انه يمكن تركيب ثلاثة رشاشات مع توابعها ضمن مجموعة واحدة، وتركيب ما مجموعه ست مجموعات داخل الطائرة الواحدة، حسب الحاجة. ويمكن لطائرة «فالكون»، بفضل ذلك وبفضل توفير اللوازم الحيوية الاخرى، ان تعمل لمدة ٦ الى ١٢ ساعة (**المصدر نفسه**، ٢٤/٦/١٩٨٩).

أسلحة لسلاح الجو

تلقّى سلاح الجو الاسرائيلي، مؤخراً، شحنة جديدة من الصاروخ جو ـ جو «بايتون ـ ٣»، العامل منذ أوائل عقد الثمانينات. وكان الصاروخ يعمل على متن طائرات «ف ـ ١٥» و«ف ـ ٤ فانتوم» و«كفير»، وهو النموذج الاسرائيلي المعدّل للصاروخ الاميركي «سايدوايندر». امّا الآن، فقد تمّ تزويد طائرات «ف ـ ١٦ فالكون» بصواريخ «بايتون ـ ٣»، وذلك بعد اتمام اختبارات دمج النظم (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٦/١٩٨٩). وسوف يتمّ تركيب الصاروخ، على الارجح، على النقطتين ٢ و٨ تحت الجناحين. والمعروف ان «بايتون ـ ٣» يتمتع بسرعة أكبر (٣,٥ ماك) من نظيره الاميركي، وبرأس حربي متفجّر أكبر، وبمدى يصل ١٥ كيلومتراً.

امّا الحدث الثاني البارز في هذا المجال، فهو شراء اسرائيل ٤ ـ ٦ طائرات مروحية اميركية من طراز «أو. هـ ـ ٥٨ د» بموجب اتفاق حصل في بدايات العام الحالي (**روماح**، ٢٤/٦/١٩٨٩). وقد تمّت تغطية الكلفة بواسطة الاعتمادات المالية الاميركية الى اسرائيل للسنة المالية ١٩٩٠. أمّا طائرة «او. هـ ـ ٥٨ د»، فهي خاصة بالاستطلاع والاتصال والمهام الخفيفة، وتبلغ قيمة الصفقة ٣٩ مليون دولار، تشمل قطع غيار ومحركات اضافية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩/٨/١٩٨٩). واخيراً، أعلنت شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» عن تطوير طائرة استطلاع دون طيار جديدة، هي «سيرتشر» (الباحث). وكانت الشركة ذاتها أنتجت، في السابق، النموذج «بايونير»، غير ان «سيرتشر» تتمتع بمدى وحمولة أكبر، علماً بأن الطائرتين تستخدمان أنظمة التحليق ذاتها (**المصدر نفسه**، ٥/٨/١٩٨٩).

برامج سلاح البحرية

استكمالاً لمشاريع التطوير والتحديث، استلم سلاح البحرية الاسرائيلي، في حزيران (يونيو)، زورقي دورية سريعين من فئة «سوبر دفورا». وقد انتجت شركة «رامتا» التابعة لشركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» الزورقين في مصنعها الكائن في بئر السبع، قبل نقلهما الى قاعدة حيفا البحرية (**المصدر نفسه**، ١/٧/١٩٨٩). والمعروف ان طول «سوبر دفورا» يبلغ ٢١,٦ متراً، ويتزود بمحركين «م.ت.يو ـ ١٢ في ٣٩٦ ت ب ـ ٩٣» ديزل، ممّا يضفي سرعة قصوى هي ٣٨ عقدة، فيما يتكون التسليح من مدفعين آليين ٢٠ ملم ورشاشين عيار ٧,٦٢ ملم، علاوة على جهاز رادار ملاحي وقاذفين للألغام المضادة للغواصات. وبعد تسليم الزورقين ٨١٠ و٨١١، سيتلقّى السلاح ستة زوارق أخرى من الفئة ذاتها.

ولم يمر وقت طويل حتى حصل سلاح البحرية على الموافقة الحكومية على بند آخر هام من بنود برنامج التحديث العام. ويتألف ذلك من مشروع شراء غواصتين من فئة «تايب ـ ٢٠٩» انتاج شركة «هـ. د. دابليو» الالمانية الاتحادية. وكان تأجل هذا البرنامج كثيراً، وهو جزء من برنامج أوسع يشمل شراء ثلاثة زوارق كورفيت صاروخية من فئة «ساعر ـ ٥» ويكلف ١,٢٥ مليار دولار، الى ان أقرّه وزير الدفاع، رابين، مؤخراً، استناداً الى توصية هيئة الاركان العامة (**الحياة**، ٢٩ ـ ٣٠/٧/١٩٨٩). ويفترض ان يتمّ التوقيع على العقود النهائية المتعلقة بهذا الشأن في اثناء زيارة وفد اسرائيلي يمثل سلاح البحرية ووزارة الدفاع الى الولايات المتحدة، وذلك نظراً الى تمويل الصفقة مع الاحواض الألمانية من خلال اموال «المبيعات الخارجية العسكرية» الاميركية. وقد تصل كلفة الغواصتين ٤٠٠ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ٥/٨/١٩٨٩). غير ان سلاح البحرية يتخوّف من عواقب التأخر في الحصول على الموافقة الحكومية الاسرائيلية والالمانية، موضحاً انه قد يعيد النظر باحتياجه وينفق الاموال في مشاريع أخرى. ويتمثل احد أسباب القلق في احتمال ارتفاع الكلفة الاجمالية الى ٤٥٠ ـ

٦٠٠ مليون دولار، بينما يتمثل سبب آخر في احتمال قيام الحكومة الالمانية بحجب رخصة التصدير، نظراً الى سياستها حول تصدير المعدات القتالية الى مناطق القتال والتوتر (**المصدر نفسه**، ٥/٨/١٩٨٩).

أوضاع ومشاريع القوات البرية

أصدرت شعبة القوى البشرية وادارة التجنيد التابعتان لهيئة الاركان العامة الاسرائيلية مجموعة احصاءات حول نسب التجنيد، فتبيّن ان ما مجموعه ١٤,٥ الى ١٥ بالمئة من الشبان الذين في سن خدمة العلم لا يتمّ تجنيدهم لسبب او لآخر. وحسب تأكيد رئيس شعبة القوى البشرية، العميد يوسي ليفمان، فان تلك النسبة تشمل خمسة بالمئة من طلاب المعاهد الدينية المعفيين من الخدمة، وأربعة بالمئة من المهاجرين والنازحين عن البلاد، و٣ ـ ٤ بالمئة من الذين تنقصهم اللياقة البدنية (**هآرتس**، ٢٦/٦/١٩٨٩). وأضاف الى ذلك، ان حوالى اثنين بالمئة يتمّ رفضهم بسبب تدني ثقافتهم، او لأن لديهم سجلات جنائية او عوائق شخصية أخرى. أمّا الوزير رابين، فقد اكد تلك الحقائق ايضاً، علماً بأنه رفع نسبة النازحين الى خمسة بالمئة، وقلّص نسبة الذين تنقصهم اللياقة البدنية الى ٢,٨ بالمئة (**المصدر نفسه**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

وفي هذا الاطار، اكد ليفمان، في مناسبة أخرى، ان متوسط عدد الجنود الاسرائيليين الذين يقضون انتحاراً كل سنة يبلغ حوالى ٣٥، علماً بأن ٣٢ جندياً قد انتحروا بالفترة بين نيسان (ابريل) ١٩٨٨ ونيسان (ابريل) ١٩٨٩ (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٩/٧/١٩٨٩).

وفي مقابل ارتياح القيادة الاسرائيلية ازاء توفّر الطاقة البشرية العادية، فقد ظهر قلقها، مجدداً، حيال الاحتفاظ بعدد أكبر من الضباط المخضرمين وذوي المهارات الخاصة، كالطيارين. وهكذا، اتخذت هيئة الاركان قراراً، في تموز (يوليو)، بدفع علاوة مالية خاصة لضباط الصف، في الاسلحة الميدانية والبحرية، مقدارها ١٦ ألف شيكل (ثمانية آلاف دولار) لقاء الاستمرار في الخدمة لمدة عامين اضافيين (**عل همشمار**، ١٤/٧/١٩٨٩). ويذكر ان طياري وملاحي سلاح الجو يتقاضون، فعلياً، مبلغاً قدره ٣٠٠ ألف شيكل (١٥ ألف دولار) لقاء التوقيع على عقد خدمة اضافي مدته خمسة سنوات. وتجدر الاشارة الى ان هذه العلاوات تؤخذ من ميزانية صنوف الاسلحة المعنيّة مباشرة.

مقابل الحديث عن أوضاع القوى البشرية، لقد انتهى الجيش الاسرائيلي من وضع تصوّره الجديد لخطة التنمية العشرية، وهي خطة تتغير كل سنة، اذ تتمّ اعادة النظر والتخطيط للسنوات العشر التالية. وقد أوضح رئيس شعبة التخطيط، اللواء داني ياتوم، ان القيد الاساسي هو مالي وليس بشرياً، وان الهدف هو الحفاظ على قوة نظامية ثابتة صغيرة تدعمها قوة احتياط كبيرة ونظام تعبئة سريع وكفؤ، فيما يبقى الاعتماد، بشكل رئيس، على تأمين النوعية بالمعدات والافراد (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، حزيران ـ يونيو ١٩٨٩). ونظراً الى القيد المالي، فان الاولوية ستكون لتحسين واطالة عمر نظم الاسلحة المتقادمة، مثل «فانتوم ـ ٢٠٠٠» واجهزة ضبط رماية الدبابات وغيرها، مع اللجوء الى اقتناء الاسلحة الجديدة، مثل «ف ـ ١٦» و«مركافاه ـ ٣»، عند الضرورة فحسب. وسيستمر التشديد على سرعة وقوة الحشد الناري، والمناورة، وقدرة القتال الليلي، الى جانب تطوير مدى اسلحة المشاة والدروع، بحيث تنتقل الدبابات، مثلاً، الى القتال من مدى ١,٥ كيلومتر الى ٣ ـ ٣,٥ كيلومترات (**المصدر نفسه**). وهكذا، فان القوات البرية ستتولى دوراً أكبر عند خطوط التماس، فيما يتولى سلاح الجو المنطقة التالية الى عمق ٢٠ ـ ٣٠ كيلومتراً عن الخط الامامي، علماً بأن الطيران سيواصل تقديم الاسناد القريب للقوات البرية.

وقد قدّم رابين توضيحاً لأثر القيود المالية على وضع الجيش، وتحديداً عواقب تخفيض الميزانية، قبل ست سنوات، بقيمة ٦٠٠ مليون دولار. وأدّى ذلك الى تسريح ثمانية آلاف من أفراد القوات المسلّحة الدائمين، وتخزين مئة طائرة من طرازات «فانتوم ـ ف ـ ٤ اي» و«كفير سي ـ ٢/٧» وربما «سكايهوك أ ـ ٤ هـ /ن» المتقادمة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٩/٧/١٩٨٩). كما تمّ اخراج حوالى ٤٨٠ دبابة من الخدمة الفعلية، منها عدد غير محدّد من طراز «م ـ ٤٨ أ ٥» و«م ـ ٦٠أ١/٣» التي تمّ تخزينها ربما بانتظار تحديثها لاحقاً، لتصل مستوى

النموذج الاسرائيلي المعدّل «ماغاخ ٧». وهكذا، حسب تقديرات رابين، فقد تمّ شل ١٧ بالمئة من سلاح الجو وثمانية بالمئة من سلاح الدبابات (**الحياة**، ١٨/٧/١٩٨٩).

واخيراً، يجدر ذكر بعض جوانب الاقتناء لدى القوات البرية الاسرائيلية. ويتمثل احدها في البحث عن صاروخ موجّه مضاد للدبابات ليخلف الطراز «دراغون» الموجود في الخدمة الفعلية. وقد فضّل الجيش، في الماضي، شراء الانظمة الاميركية، مثل «تاو»، على الرغم من وجود نماذج اسرائيلية شبيهة، مثل «ماباتس»، ممّا يشير الى احتمال اقتناء الصاروخ «أ.أ.و.س ـ م» (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، حزيران ـ يونيو ١٩٨٩). ولكن الجيش الاسرائيلي يبحث عن سلاح يصل مداه الى أربعة كيلومترات؛ ويعني ذلك ترشيح نماذج قيد التطوير المحلي. أمّا النظام الآخر الذي ينوي الجيش الحصول عليه، فهو نظام «ادامن» للدفاع الجوي الموضعي. والمعروف ان «ادامن» هو النموذج البري للصاروخ «باراك» الذي طوّرته شركة «رفائيل» لحساب سلاح البحرية، ويتمتع بمواصفات ادائية مشابهة، تتمثّل بمدى ١٢ كيلومتراً ضد الطائرات وعشرة كيلومترات ضد المروحيات، وبسرعة تبلغ ٢ ماك (ضعفي سرعة الصوت). ويتمّ تطوير «ادامن»، حالياً، كي يعمل، أيضاً، ضد الصواريخ أرض ـ أرض ضمن مساحة تبلغ ثلاثة كيلومترات مربعة، وضد الدبابات، بعد تعديل رأسه المتفجّر (**عل همشمار**، ١٧/٥/١٩٨٩). وتأمل «رفائيل» في تطوير حاضن / قاذف يتسع لـ ١٢ ـ ٢٤ صاروخاً يوضع على متن ناقلة جنود مدرّعة، من أجل توفير الحماية المتحرّكة للقوات المدرّعة.

د. يزيد صايغ

استراتيجية مقترحة للدولة الفلسطينية

Segal, Jerome M.; *Creating the Palestinian State; A Strategy for Peace,* U.S.: Lawrence Hill Books, 1989, 177 Pages.

الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة «تقف على الابواب» تنتظر من يفتح لها لتقام، وتقيم، على الارض المحتلة العام ١٩٦٧، موضوع شائك؛ ذلك لأنه لا توجد دولة فلسطينية مستقلة معروضة على الفلسطينيين: اسرائيل ترفضها، من حيث المبدأ والاساس، والولايات المتحدة الاميركية تتبنى، كعادتها، الرفض الاسرائيلي؛ دول اوروبا الغربية لم تعرضها على منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك دول اوروبا الشرقية. ولهذا الاقرار نتائج نظرية نكتفي، هنا، بالتلميح اليها.

لا تنفع المداورة، بل ان الوضوح ضروري. في هذا السياق، بالذات، فان كتاب جيروم سيغال «قيام الدولة الفلسطينية؛ استراتيجية للسلام»، مفيد، لأنه يدحض، بسهولة، واقناع، الافتراض القائل، ان الدولة الفلسطينية المستقلة لن تأتي الّا نتيجة توازنات وحسابات مصالح اقليمية ودولية دقيقة ومعقّدة. وهذا الافتراض، كما يراه الاستاذ في جامعة مريلاند الاميركية الرئيس الحالي للجنة «السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي» (PAC)، جرى استلهامه، نسبياً، من فكرة المؤتمر الدولي، واسلوب التفاوض، وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، حول ما ستؤول اليه عملية التفاوض.

هكذا يدعو سيغال الى نمذجة ذاتية للدولة الفلسطينية المستقلة تتجاهل المعلن من ايديولوجيتها، ويسميه الكاتب «الادراك الذاتي». الّا ان هذا الادراك مشروط بنضج الفكر السياسي الفلسطيني في استيعاب معطيات اللحظة الراهنة. ويتمثل هذا النضج في اجتماع متزامن لاستغلال الفرصة التي اتاحتها الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ولدور منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية؛ ويلمّح الكاتب، بوضوح، الى غياب متفاوت لهتين الدعامتين، وبالتالي الى عدم القدرة على امساك افرازات اللحظة الراهنة، حيث دخل الفلسطينيون، للمرة الاولى في تاريخهم، وسائط لمصيرهم الخاص (ص ٥٢ ـ ٥٥).

سيغال لا يتوقف عند هذا الحدّ؛ وقد يكون بيت القصيد في اسطر قليلة ختم بها كتابه واسهب في تفصيلها في متنه (انظر الفصل الثالث مثلاً)، حيث ذكر ان الاستراتيجية التي يقترحها لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة هي ان تبادر منظمة التحرير الفلسطينية الى اعلان دولتها، وتؤمّن، بصورة تدريجية، الاعتراف الدولي بها. الحسنة الجوهرية للاعلان، في رأيه، هي تفادي الحل القائم على التوازن الدولي، لأن الحل، في هذه الحالة، سوف يبدأ نفسه بنفسه، وبذلك سيجسّد روح الانتفاضة، والمتمثل في ان الشعب الفلسطيني على الارض سوف يقرّر مصيره بنفسه.

واستدرك القول انه ربما تصيب الحكومة الاسرائيلية نجاحاً في الحدّ من فعالية الوظائف الطبيعية لمؤسسات تلك الدولة، وربما تستمر القوات الاسرائيلية في احتلال البلاد لفترة قد تطول، ولكن يبقى الشعب الفلسطيني طامحاً الى اقامة هذه «الجمعية الانسانية» التي نطلق عليها اسم «الدولة»؛ فدولة فلسطين سوف تقام عاجلاً أم آجلاً (ص ١٧٥). امّا منظمة التحرير، فانها يمكن ان تلعب دور الحاضنة «الانتقالية» للحكومة المؤقتة لدولة فلسطين؛ الحكومة التي هي، في تعريفه، شكل دستوري انتقالي يعبّر عن شخصية قومية اعتبارية، تفاوض

من اجل موقع قدم بين الدول، يفرض عليها قانون الالتزام ان تقايض حصولها على الاعتراف الدولي بها بالالتزام بما تعارفت عليه هذه الدول، وضمن موازين القوى الراهنة. وهي، بالتالي، تجني من مكتسبات وحقائق قوتها الذاتية والموضوعية في الدفاع عن مواطنيها (ص ١٧٦).

وبغض النظر عن النيّات والخلفيات التي انطلق منها الكاتب، فان منظمة التحرير وجدت نفسها، بالفعل، ازاء واقع جديد تماماً حتّم عليها اتخاذ القرارات لمواجهته. وبالطبع، لم يكن امام المنظمة سوى «الواقع» واستنفاد ممكناته بكل ما يحتويه هذا الاسلوب من عناصر وممكنات الواقع الفلسطيني، فبدأت تتحرك بين تطوير العناصر الاولية لشكل الوجود السياسي الذي عبّرت عنه الانتفاضة، وبين حصاد نتائج عقدين، على الاقل، من النضال السياسي والعسكري، وفكرة اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة احدى ادواته.

الاعلان، بحد ذاته، استعرضه الكاتب في فصول اربعة كثيفة، لا تخلو، طبعاً، من بعض الاخطاء والمبالغات، وزاد عليه اقتراح استراتيجية، على وجه التخصيص، لتعميقه. والسؤال هو: كيف وصل سيغال الى هذه الاستراتيجية؟

المحطة الاولى من اسرائيل، حيث ولد المثال الحالي للدولة الفلسطينية. ففي اعقاب قرار الامم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين العام ١٩٤٧، اعلن الاسرائيليون عن قيام دولة اسرائيل. وبالطبع، فانهم اصدروا ذلك الاعلان مخالفين، في الواقع، الحاح وزارة الخارجية الاميركية عليهم بالتروّي؛ كما لم يحصلوا على موافقة العرب والفلسطينيين المسبقة، ولم يتفاوضوا مع الفلسطينيين، وبادروا، من جانب واحد، الى اعلان «دولتهم»، وامّنوا، بصورة تدريجية، الاعتراف الدولي، والانضمام الى هيئة الامم المتحدة، والسيطرة الفعّالة على الارض الفلسطينية.

محطة سيغال الثانية، م.ت.ف. ذكّرنا سيغال، في عرضه التقليدي جداً، بتطوّر مواقف المنظمة، منذ انبثاقها وحتى قبيل انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني العام ١٩٨٨. في هذا الاطار، شدّد سيغال على الفترة الاخيرة التي بدأت تتبلور فيها مواقف المنظمة نحو نشدان الحل الواقعي، فاستعرض ما قاله ياسر عرفات في احدى دورات الامم المتحدة، التي عقدت في السابع من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧، من اصرار م.ت.ف. على عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة، انطلاقاً من القرارات التي اصدرتها الهيئة الدولية والخاصة بالقضية الفلسطينية، بما فيها قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وكشف النقاب عن اقدام منظمة التحرير، قبل ذلك بثمانية عشر شهراً، على الابلاغ الى وزارة الخارجية الاميركية ان المنظمة راغبة في التفاوض على اساس القرارين المذكورين، من دون ان تطلب من الولايات المتحدة أي التزام حول حق تقرير المصير، كما درجت العادة، في السابق، على المطالبة به.

واقتطف، كذلك، من مقالة لبسام ابو شريف، نشرت في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، في صحيفة «النيويورك تايمز» الاميركية، حيث اكد فيها ان الفلسطينيين يريدون السلام والامن الثابتين لأنفسهم، وللاسرائيليين ايضاً، لأنه لا يمكن لأحد ان يبني مستقبله الخاص على انقاض الآخر. واضاف: «اننا لا نرى ان هناك امكانية لحل أي خلاف من دون مفاوضات مباشرة مع الاطراف المعنية بهذا الخلاف». واعتبر ان اية تسوية تفرض من قبل قوة خارجية، هي تسوية غير مقبولة من الطرفين. ورأى ان الوقائع تؤكد، بما لا يترك مجالاً للشك، ان م.ت.ف. هي ممثل الشعب الفلسطيني. واذا ما نظر الى هذا الامر على انه تعبير عن الارادة الفلسطينية الحرة، ينبغي، بالتالي، منح الفلسطينيين امكانية التعبير عن ارادتهم الحرّة. وشدّد على ان م.ت.ف. تقبل بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨؛ لكن ما يمنعها من البوح بذلك، بصورة غير مشروطة، ليس مضمون القرارين، بل ما لم يرد فيهما، لأنهما لم يشيرا الى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، والتعبير، بحرية، عن آرائه (ص ٤١ ـ ٤٤).

هنا سأل سيغال، ضمناً، عمّا اذا كانت م.ت.ف. قادرة على دفع ثمن سياسي مقابل رهانها على قيام دولة فلسطينية مستقلة، وعمّا اذا كانت القيادة الفلسطينية مستعدة، وقادرة، على مثل هذا التحول النوعي في

هويتها، اي الانتقال من حركة تحرر وطني الى هيئة حكومية ذات مسؤوليات مختلفة. ووصل الى نتيجة مؤداها ان ثمة تبادلاً في ادوار طرفي النزاع، فباتت م.ت.ف. تتكلم لغة الاسرائيليين قبل ٢٠ عاماً، وبات الاسرائيليون يتكلمون، الآن، لغة الفلسطينيين في تلك الحقبة (ص ٤٤).

في هذا الاطار، قرّر سيغال ان الفلسطينيين لا يحتاجون، قطعاً، الى موافقة الاسرائيليين المسبقة لكي يقيموا دولتهم المستقلة؛ ولا يوجد سبب لكي يتخلوا عن سيادتهم لاسرائيل؛ لكنه لا يدفع الفلسطينيين الى الظلمات الخارجية، بل يدعوهم الى تعدّي تأففهم شبه البيولوجي ازاء اسرائيل، والالتفات صوب تبني استراتيجية، تتماشى مع روح الانتفاضة نفسها.

عناصر هذه الاستراتيجية تنبع من التالي: اولاً، تصدر منظمة التحرير اعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، ويعلن عن الاستقلال وقيام الدولة، في وقت واحد، في جميع ارجاء الارض المحتلة (ص ٥٧ ـ ٦٢). ثانياً، تعلن المنظمة عن تحويل نفسها الى حكومة دولة فلسطين المؤقتة، كما ان المجلس الوطني الفلسطيني سيغدو الهيئة التشريعية للحكومة المؤقتة، ويتم اعلان جميع المناصب الحكومية مؤقتاً، مع ورود امكانية اجراء انتخابات حرّة في الارض المحتلة (ص ٦٣ ـ ٦٦). ثالثاً، تصدر الحكومة الجديدة البيان الرقم ١، معلنة ان دولة فلسطين هي في حالة سلام مع دولة اسرائيل، وانها لن تحتفظ بأي قوة عسكرية من اي نوع كانت (ص ٦٧ ـ ٧٢). رابعاً، يشدّد البيان الرقم ٢ على منع جميع الاعمال الارهابية، وتصدر عقوبات لاية انتهاكات له (ص ٧٣). خامساً، تعرض الحكومة المؤقتة الجديدة على اسرائيل تبادل السفراء والاعتراف المتبادل (ص ٨٠ ـ ٨٣). سادساً، يعلن عن مبادرة دبلوماسية، على الصعيد الدولي، تطالب بالاعتراف بالدولة الجديدة وقبولها عضواً في الامم المتحدة (٨٣ ـ ٨٦). سابعاً، تدعو الحكومة الفلسطينية المؤقتة الى اجراء مفاوضات مباشرة لرسم الحدود مع اسرائيل، وللتوصّل الى معاهدة سلام دائمة بين الطرفين، الاسرائيلي والفلسطيني (ص ٨٧ ـ ٨٩).

ولاستكمال تلك العناصر، اقترح سيغال ان ينصبّ الاهتمام، بدرجة اولى ورئيسة، على مطلب انسحاب اسرائيل، على الصعيدين، الاقليمي والدولي، وتهمّش الامور الاخرى، على اهميتها، لفترة لاحقة. وتنبع اهمية التركيز على الانسحاب الاسرائيلي من فحوى اعلان الاستقلال ذاته؛ ففي حين كانت اسرائيل، في الماضي، تحتل منطقة، فانها باتت دولة اجنبية تحتل دولة اخرى سبقتها في اعلان حالة سلام معها (ص ٨٩ ـ ١٠٤).

وبغية التشديد على فرض الانسحاب على اسرائيل، وازالة اية اعذار لاستمرار وجودها العسكري، تعلن الحكومة الفلسطينية المؤقتة عن حظر جميع الهجمات العنيفة التي تستهدف، بالدرجة الاساس، قتل الجنود الاسرائيليين؛ كما لا يسمح بقيام الاعمال العنيفة ضد المستوطنين، الّا في حالات الدفاع عن النفس؛ وفي الوقت عينه، يدعى الفلسطينيون الى المشاركة في «نشاطات رمزية» ضد الجنود الاسرائيليين في الارض المحتلة، ويسمح، مثلاً، بالقاء الحجارة، لكن، في هذه الحالة ايضاً، بشكل رمزي، دون نيّة القتل المتعمّد؛ كما يحرّم استخدام القنابل الحارقة في الهجمات على الجنود الاسرائيليين.

واستطرد سيغال في عرض استراتيجيته، فشدّد على أهمية تركيز النشاط على الاسهام في بناء مقوّمات الحياة الداخلية، والمقوّمات الاقتصادية. واقترح اعتماد اجراءات محدّدة، مثل القيام بانتخابات محلية سرية؛ والاعتماد على الذات؛ واعادة فتح المدارس بصورة سريعة؛ وتقديم الخدمات الاجتماعية على مستوى القرى والمخيمات؛ واخيراً تأليف نشيد وطني يشدّد على السلام.

ووصل الى الشق الاقتصادي، كمقوّم اساس من مقوّمات الدولة الفلسطينية المستقلة، فأشار الى امكانية اصدار الحكومة المؤقتة عملة نقدية جديدة، كمساعدة من الدول العربية. وللتأكد من استخدامها، ومن المحافظة على قيمتها، حتى خلال فترة الاحتلال، يصار الى ضمان صرفها، او استبدالها بالدولار الاميركي؛ ويمكن، كذلك، اصدار قطعة معدنية ذهبية، بحيث ينظر الاسرائيليون، جدياً، الى قيمتها. وفي كل مرة يتمّ صرف هذه القطعة في سوق المعاملات، لأن ذلك يؤكد اشتغال ماكينة الدولة.

وتأكيداً على الاستقلال، اقترح سيغال البدء، فوراً، باصدار جواز سفر لاي فلسطيني في بقاع المعمورة يرغب في الحصول عليه؛ ويصدر اعلان يفيد بأن الدولة الفلسطينية ستسمح بازدواجية المواطنية؛ اي ان الفلسطينيين الذين هم مواطنون في دول اخرى سوف يُشَجّعون على تقديم الطلبات من اجل الحصول على جوازات السفر واستخدامها.

كما طالب بأن يتضمّن الدستور الجديد للدولة التأكيد على ان فلسطين هي دولة ديمقراطية ذات سلطة قضائية مستقلة، وتعلن، كذلك، وثيقة حقوق لحماية الحريات الفردية، وتطلب من الامم المتحدة الاشراف على اول انتخابات محلية ممكن اجراؤها.

هذه الاستراتيجية تتعارض، طبعاً، مع تيارين متناقضين: التيار الاول قديم ويمثله الفكر القومي العربي التقليدي الذي لا يرى بديلاً من دولة فلسطين «الكبرى»، والثاني يمثل الواقع السياسي الفلسطيني الراهن، الذي يربط، بصورة ميكانيكية، بين قيام الدولة الفلسطينية وتوازن المصالح الذي يجب ان يأتي «كحل سياسي». ولكن الاستراتيجية المقترحة تتعارض، ايضاً، مع ما لم ينفك قادة اسرائيل، في غالبيتهم، يرددونه، منذ مدة طويلة، وهو ان فلسطين لم تكن يوماً ما موجودة؛ وان وجدت، فان صيرورتها تقع في منطقة ما من شرق نهر الاردن.

على ان اهمّ عيوب الكتاب مرتبط بهوية كاتبه اليهودية. بيد ان هذا لا يعني، بتاتاً، ان ما ينتجه الباحثون اليهود هو، بالضرورة، ملائم لادارة الظهر له. لكن التماثل بين قيام اسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية يسكن بال كاتبنا هنا اكثر من اللازم بكثير. ولما كنّا نعني بالدولة ذلك الكيان السياسي المنظم، الذي له ارض محددة قدر الامكان، وشعب مميز قدر الامكان، وحكومة منظمة، الى حد ما، ووجود معترف به دولياً، من خلال عضوية الامم المتحدة، مثلاً، فاننا نسارع فنقول، ايضاً، انه يصعب علينا، بأي مقياس، اعتبار التجربة الاسرائيلية مثالاً يحتذى به في هذا الخصوص؛ انها، تاريخياً، كيان استيطاني، نشأ من خلال عدوان يدعمه الغرب على شعب عربي مسالم يقيم على ارض فلسطين.

واذا كنّا لا نخفي رغبتنا، ولن نضمر حماسنا لتداخل العطش الى الدولة والسعي اليها مع الظمأ الى قيامها، فان حدّة الجزم هذه قد تستوقف، احياناً، القارىء المتمهّل. لكن هذا لن يمسّ سوى الثانوي. ألا تستوجب الحالة الفلسطينية الحدّة، او كما يحظر سيغال، التطرف ؟

في العمق، قد يفتقد القارىء المعنيّ سيغال كمؤرخ. ان طرح المسألة اساساً في مستوى استراتيجي له ما يبرره، خصوصاً عندما يؤدي هذا الاختيار الى اهتمام بتوضيح بنود تلك الاستراتيجية، بأكبر قدر ممكن من الدقة. غير ان القارىء، في محطة الكتاب الاولى، يبقى متعطشاً لبعض الامثلة التاريخية، باستثناء اسرائيل طبعاً، وقد تجاوزها هاجس التنظير بسرعة.

وفي السياق ذاته، قد يفتقد القارىء، ايضاً، التحليل النظري لمسألة «الولاء»؛ فهي، في التجربة التاريخية الفلسطينية، على الاقل، جوهرية. ونجدها على مستويات مختلفة، منها، طبعاً، انتقال الولاء الاقليمي والعشائري الى الدولة الحديثة؛ ومنها التناقض المقلق بين الولاء لوطن، وبين الولاء لامة.

كما قد يفاجأ القارىء بغياب عنصر آخر، هو التعلّق بالارض. ان احد عناصر قيام الدولة الحديثة، بالتوازي مع شعور وطني، كان الوجود الطويل ثمّ التعلّق العاطفي ببقعة حافزاً يعتدُّ به في هذا المجال، وفي التجربة الفلسطينية، على وجه التحديد.

د. نبيل حيدري

ردود الفعل على نتائج مؤتمر «فتح»

أثار انعقاد المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» المزيد من ردود الفعل داخل الساحة الفلسطينية، وخارجها، وترك آثاره الواضحة في مجمل التحرك السياسي الفلسطيني خلال الفترة المنصرمة. ولعل أكثر ردود الفعل بروزاً، هو رد فعل الجانب الاميركي الذي رأى في نتائج المؤتمر السياسية عودة الى «التصلب» و«تخلياً عن مساعي السلام»، الامر الذي ترتب عليه عقد جولة رابعة من الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، في تونس، بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٩، بناء على طلب السفير الاميركي، روبرت بيلّترو. أمّا على الجانب السياسي الفلسطيني، فقد لاقت نتائج المؤتمر العام الخامس لـ «فتح» ترحيباً ملحوظاً من الفصائل الفلسطينية كافة، ولم تكن اي من نتائجه موضع خلاف.

خطوة مميّزة

توقّع بعض الاوساط الفلسطينية ان يكون مؤتمر «فتح، مؤتمراً احتفالياً، وذلك نظراً الى كثرة أعضائه، من جهة، وتراكم الملفات السياسية والتنظيمية، خلال السنوات التسع المنصرمة، من جهة اخرى. الاّ ان اعمال المؤتمر أكدت، وباجماع المراقبين كافة، ان المؤتمر تمتع بحيوية فائقة، وانه كان مؤتمراً حقيقياً بمختلف الاوجه.

وفي هذا السياق، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو أياد)، «ان أجواء ديمقراطية سادت [في] المؤتمر على نحو مكثف، وان المؤتمر انتخب، للمرة الاولى، رئيس لجنة رقابة مالية ورئيس لجنة رقابة وحماية العضوية؛ وهذا يعني ان على رئيس هذه اللجنة التثبّت من عدم وقوع أعمال عشوائية» (**الحياة**، لندن، ١٣/٨/١٩٨٩). ورأت اوساط صحافية مراقبة انه يمكن القول، في ضوء النقاشات التي أجريت في المؤتمر، والنتائج التي توصّل اليها، «ان 'فتح' وضعت نفسها على بداية طريق جديد، وان الخط السياسي الذي ينتهجه الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية حظي بدعم جديد تمثّل في المصادقة على قرارات دورة المجلس الوطني الاخيرة، وتأكيد مواقف المنظمة من مسألة الانتخابات التي اقترحها شامير في الارض المحتلة» (صالح قلاب، **المجلة**، لندن، ١٦/٨/٢٢/١٩٨٩).

ورأت المنظمات الفلسطينية، في نتائج المؤتمر السياسية، خطوة ايجابية، ولم تطعن اي منها بنزاهة نتائجه التنظيمية.

الى ذلك، أكد الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، ان نتائج أعمال مؤتمر «فتح» السياسية والتنظيمية هي «نتائج وطنية متماسكة، جاءت متوافقة تماماً مع قرارات المجلس الوطني في دورة الانتفاضة... وبتعبير دقيق، فقد تأكد التمسك الكامل بكل قرارات المجلس الوطني كما تمّ اقرارها ورفض اي تراجع او تنازل عنها». وأعرب حواتمه عن ان الديمقراطية تلتقي مع القرارات السياسية المعلنة والقرارات العسكرية (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٠/٨/١٩٨٩). وأكدت الديمقراطية ان قرارات المؤتمر «بمجملها تصب في الاتجاه الصحيح، [وهو] اتجاه تعزيز وحدة الشعب والثورة على قاعدة برنامجها الوطني وقرارات مجالسها الوطنية، وخاصة قرارات الدورة التاسعة عشرة الاخيرة» (**المصدر نفسه**، ١٣/٨/١٩٨٩).

من جهة أخرى، أكد الحزب الشيوعي الفلسطيني «ان نجاح 'فتح'، في مؤتمرها الوطني الخامس، تجسّد بشكل بارز في المجال السياسي الذي تحقق من خلال البرنامج السياسي المقرّ. وجاء الانسجام ما بين قرارات مؤتمر 'فتح' وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة (مبادرة السلام الفلسطينية)، انتصاراً تاريخياً للواقعية السياسية الفلسطينية، وتجسيداً لبرنامج المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره برنامج الشعب الفلسطيني»

(حسن عصفور، **صوت الوطن**، نيقوسيا، ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٩). واعتبر الحزب الشيوعي المتغيرات التنظيمية، أمراً حيوياً واساسياً لعمل «فتح»؛ مؤكداً ان «نجاح مؤتمر ' فتح' ، سياسياً وتنظيمياً، سيعكس نفسه، على مجمل العمل الثوري الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، عبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عن «عميق ارتياحها» لنتائج المؤتمر، وذلك عبر برقية ارسلتها الى الرئيس الفلسطيني، عرفات، بمناسبة انتهاء اعمال المؤتمر.

وبذلك، فان مؤتمر «فتح» الخامس «هو الوحيد بين مؤتمرات الحركة، الذي لم يستتبع ردود فعل متباينة. والواقع ان ردود الفعل التي برزت قد تماثلت، او انها، بعبارة أدق، قد انتظمت، فتماثلت مواقف الفئات المتعددة في كل ساحة من الساحات المعنيّة بنتائج المؤتمر، بحيث يمكن تلمسها بوضوح» (فيصل حوراني، **الحرية**، ٢٧/٨/١٩٨٩). وان «فتح» استطاعت «ان توائم بين مبادئها الاساسية، المعززة بدروس التجربة، من خلال نظرة نقدية، وبين التطورات والحاجات السياسية والعملية، للتلاؤم معها، دون اخلال بالاسس المبدئية المنهجية لـ ' فتح' » (توفيق وصفي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٣/٨/١٩٨٩).

وخلافاً لما توصل اليه بعض المراقبين، فقد اجمع قياديون في «فتح»، في معرض تقويمهم لنتائج المؤتمر، عن «ان عرفات ما زال القائد والرمز ويتمتع بثقة الفلسطينيين» (**الحياة**، ١٣/٨/١٩٨٩).

وأياً تكن ردود الفعل، فلقد «استطاع المؤتمر ان يفي بالغرض الذي عقد من أجله. ليس ذلك وحسب، بل لقد دعم بقراراته ونجاحه تنظيمياً واجوائه الديمقراطية وحدة ' فتح ' » (**فلسطين الثورة**، ١٣/٨/١٩٨٩). ومع انتهاء اعمال المؤتمر، بدء عرفات جولة عربية، وذلك لشرح قرارات المؤتمر، من جهة، وللبحث في التنسيق العربي، بشأن عقد قمة لدول عدم الانحياز من جهة اخرى.

الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

أثار البيان السياسي، الصادر عن «فتح»، رد فعل اميركياً مباشراً؛ فأعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر. ان لهجة البيان السياسي الصادر عن «فتح»، ومضمونه، «يثيران التساؤل حول التزام ' فتح' بالتسوية، وبالتفاهم، وبالسلام». وأضافت ان الولايات المتحدة الاميركية ستواصل الحوار مع م.ت.ف. من أجل «معرفة ما اذا كانت لا تزال تلتزم بتعهداتها» وما اذا كانت «على استعداد لاتخاذ اجراءات عملية من اجل السلام» (**القبس**، الكويت، ١٣/٨/١٩٨٩).

جاء رد الفعل الأميركي، في وقت لا يحتاج البيان السياسي فيه الى المزيد من التفسير. فواقع الامر ان بيان «فتح» أكد «الاهمية التاريخية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، وبخاصة وثيقة الاستقلال». وسألت أوساط صحيفة عربية: «هل تريد واشنطن اشارة اوضح من هذه الى استراتيجية السلام الفلسطيني؟ اذ اتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ تقضي، بين امور اخرى، بحماية الذين يقاتلون القوى الاستعمارية، والاحتلالات الغريبة، والانظمة العنصرية» (ماهر عثمان، **الحياة**، ٢٤/٨/١٩٨٩). وسألت اوساط أخرى: «اذا كانت وزارة الخارجية الاميركية ترى في بيان ' فتح' ما يثير التساؤل حول مدى التزامها بالتسوية السلمية، فهل لم تر ما يدعو الى التساؤل في كل التصريحات الصادرة عن المسؤولين الاسرائيليين[؟]» (نشأت التغلبي، **الحوادث**، لندن، ٢٥/٨/١٩٨٩).

وحرصاً من الجانب الاميركي على استيضاح ما ورد في بعض فقرات البيان الختامي لمؤتمر «فتح» والتي تتعلق بـ «تصعيد العمل المسلح لتصفية الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا الفلسطينية المحتلة، وتأييد حق شعبنا في الحرية والاستقلال»، دعا السفير الاميركي في تونس، روبرت بيلّترو، الى جولة جديدة من الحوار الاميركي ـ الفلسطيني. وعقدت الجولة الرابعة في مدينة قرطاج، في تونس، بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٩. وبناء على استيضاحات الجانب الاميركي، قامت اللجنة المركزية لـ «فتح» باعداد «مذكرة جوابية عن الاستفسارات الاميركية، سلّمها رئيس الوفد الفلسطيني في الحوار مع الولايات المتحدة، ياسر عبدربه، الى السفير الاميركي بيلّترو. وصرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بأن المذكرة «تتضمن شرحاً لمقررات

المجلس الوطني الفلسطيني، [التي اتخذت] في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وتؤكد ان القيادة الفلسطينية تعمل على تنفيذ هذه المقررات». وأضاف الحسن: «ان واشنطن تريد من الناس ان يظلوا راكعين» وتمنّى على الاميركيين «ان ينظروا الى الامور بمنظار اميركي، لا بمنظار اسرائيلي» (**الحياة**، ٢٠/٨/١٩٨٩).

وكشف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، عباس زكي، عن ان المذكرة الجوابية التي اقرتها «فتح»، رداً على الاستفسارات الاميركية، تتضمن نقاطاً، أهمها رفض خطة شامير للانتخابات، والتمسك بحق تقرير المصير، والتمسك بالقرار الرقم ١٩٤، وحق العودة ووسائل تحقيقه، وهي تصعيد الكفاح المسلح والانتفاضة، ورفض المشاريع التصفوية (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، رأت أوساط صحفية فلسطينية ان اربع جولات من المفاوضات، وعلى مدى ثمانية شهور، اظهرت ان الولايات ليست معنيّة بالسلام، ولا بالمبادرة السلمية التي سعت وراءها طويلاً، «واثبتت انها معنيّة، فقط، بأمر واحد، هو التفاوض نيابة عن اسرائيل، وحماية اسرائيل من ضغط الانتفاضة، واستغلال عامل الزمن لامتصاص حالة النصر الفلسطينية، نضالياً وسياسياً» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٢٨/٨/١٩٨٩). وأكدت تلك الاوساط، ان المفاوضات الاميركية ـ الفلسطينية، تواجه «خطر الوصول الى طريق مسدود. ولا يمكن اختراق هذا الطريق، وتعبيده، وفتح آفاقه، الاّ حين تقرر اميركا ان تتخلى عن التبني الحرفي لوجهة النظر الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**، ٢١/٨/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، أكد صلاح خلف (ابو اياد)، ان الجولة الاخيرة من الحوار بين م.ت.ف. والولايات المتحدة، شهدت طلباً اميركياً الى المنظمة بالقبول بضرورة اقناع المنظمة لفلسطينيي الداخل بالتفاوض مع اسرائيل؛ ولم يقولوا كلمة واحدة عن الخارج. واضاف خلف: «كانت الجولة الاخيرة سيئة، لانهم [الجانب الاميركي] عادوا الى الحديث عن الانتخابات، باعتبارها الحل الوحيد الممكن، والى تجاهل افكارنا. فهم مصمّمون على اقناعنا بالتخلي عن موقفنا والتخلي عن اربعة ملايين فلسطيني يعيشون في الخارج، بذريعة ان هذه بداية فقط» (**القبس**، ٢٠/٨/١٩٨٩). وعملياً، فانه لم يعد خافياً على احد ان الهدف الرئيس للتحرك السياسي الاميركي هو تحويل مجرى العملية السياسية، التي اطلقتها مبادرة السلام الفلسطينية، بالاستناد الى الانتفاضة. وان الحوار الذي بدأته الادارة الاميركية مع م.ت.ف.، «لا يخرج، كما يبدو، عن اطار المساعي الاميركية المبذولة لتحقيق ذلك الهدف» (**صوت الوطن**، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٩).

ولعلّ ما يبرر تلك الرؤية، هو جولات الحوار الرسمي الأربع، ذاتها، التي أجريت بين الوفد الفلسطيني والوفد الأميركي، منذ السادس عشر من كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وحتى ١٤/٨/١٩٨٩. فطوال هذه الجولات لم يتقدم الموقف الاميركي خطوة ملموسة واحدة، وبقي، عملياً، يتلاعب بالصيغ الملتبسة، وحاول الوفد الفلسطيني، أكثر من مرة، خلال هذه الجلسات، الحصول على توضيحات للصيغ التي دأبت الادارة الاميركية على استعمالها، كصيغة «الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني»، ولكن دون جدوى. ولم يشذّ اللقاء الاخير عن تلك القاعدة (**الحرية**، ٢٠/٨/١٩٨٩). وبذلك، فقد شهدت فترة ما بعد الجولة الرابعة من الحوار، المزيد من التشاؤم الفلسطيني تجاه مستقبل الحوار ذاته، لا سيما انه، وعلى الرغم من مرور فترة ليست بقصيرة على بدء الحوار، «الاّ انه لم يتمّ احراز أي تقدم في هذه المفاوضات، نتيجة... للعقبات والشروط التي تضعها اسرائيل تارة... ولعدم رضى الادارة الاميركية عن موقف هذا الطرف، او ذاك، أو لحدوث تطورات عكّرت صفو العلاقات بين الاطراف الرئيسة للنزاع، وساهمت في تجميد جهود السلام في المنطقة» (**القبس**، ٢٣/٨/١٩٨٩؛ نقلاً عن **فرانكفورت الجمانيه**، بدون ذكر تاريخ النشر).

س. ش.

تفجير الأزمة اللبنانية
صدفة أم خطة مدروسة ؟

عقدت «فتح»، كبرى منظمات المقاومة الفلسطينية، مؤتمرها العام الخامس، في تونس، فيما بين ٣ ـ ١٠/٨/١٩٨٩. ومن بين ما تداول فيه المؤتمرون الترابط بين الوضعين، العربي والفلسطيني. وممّا ورد في البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر في هذا الشأن «ان علاقاتنا بأي نظام عربي تتحدد في ضوء موقفه من نضال الشعب الفلسطيني وعدم تدخله في الشؤون الداخلية للثورة واحترامه لقرارنا الوطني المستقل والتزام هذا النظام بمقررات القمم العربية الخاصة بقضية فلسطين»*.

وذكرت مصادر صحفية ان البيان السياسي الصادر عن مؤتمر «فتح» لم يتطرق بالنقد الى أي دولة عربية سوى سوريا، اذ ورد: «ثمّ جاءت المؤامرات التي خطط لها النظام السوري ونفّذها عبر ادواته العميلة، ومنها مؤامرة الانشقاق، والحصار المزدوج لطرابلس، وحرب الحصار والابادة لابناء شعبنا في المخيمات. وكانت المؤامرة تهدف الى احتواء الثورة الفلسطينية لانهاء دورها الفاعل في معادلة الصراع؛ ولكن ثبات شعبنا في مخيمات الصمود واستبسال مقاتلي حركتنا ' فتح ' فوّت الفرصة على المتآمرين» (**الاهرام**، القاهرة، ١٦/٨/١٩٨٩، ص ١١؛ و**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٧٥، ١٤/٨/١٩٨٩، ص ٩)؛ ونقل المصدران الصحفيان ذاتهما، عن عرفات، عند التحدث عن ظاهرة الانشقاق التي شهدتها «فتح»، في العام ١٩٨٣، قوله: «العام ١٩٧٧، سرق منّا أنور السادات الدولة حين رفض ان يذهب الى مؤتمر جنيف؛ وتبيّن، فيما بعد، انه قرر ان يذهب الى القدس. وفي العام ١٩٨٢، سعى النظام السوري لكي يسرق منّا نصر بيروت. أمّا الآن، وفي العام ١٩٨٩، فلن نسمح لأحد بأن يسرق منّا دولتنا وحقنا في تقرير المصير» (**المصدر نفسه**).

واعتبر احد المراقبين الفلسطينيين، وهو من المقربين من أوساط القيادة الفلسطينية، ان المؤتمر الخامس لـ «فتح»، قد «وضع اللمسات الاخيرة على معركة القرار الوطني الفلسطيني المستقل، [وان] هذه اللمسات [وضعت] ضد الجهة التي تزعّمت العمل لاسقاط القرار الوطني الفلسطيني المستقل، أي ضد النظام السوري، وضد سياسته التخريبية، التي حاولت، بعد العام ١٩٨٢، ان تكمل ما بدأته اسرائيل في حربها ضد الفلسطينيين في لبنان... ولذلك، لم يكن غريباً، ولا مستغرباً، ان تكون الجهة العربية الوحيدة التي تذكرها قرارات ' فتح ' بالسلب والادانة هي النظام السوري» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، العدد ٢٧٥، ١٤/٨/١٩٨٩، ص ٥).

لكن البيان السياسي الختامي الصادر عن المؤتمر لم يشر، سلباً، الى أي دولة عربية بالاسم. وممّا جاء فيه: «... أكد المؤتمر أهمية العمل المتواصل لتحقيق تضامن عربي... من اجل دعم القضية الفلسطينية والانتفاضة، وتحقيق الاهداف القومية الكبرى كافة، الأمر الذي يتطلب تكثيف العلاقة مع الجماهير العربية صاحبة المصلحة الحقيقية في تحقيق الانتصار والاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني»*.

بعد اختتام أعمال مؤتمر «فتح»، بدأ الرئيس الفلسطيني جولة على عدد من الدول العربية لشرح تطورات القضية الفلسطينية الجارية. وكان من أبرز المحطات التي بحث فيها عرفات الشأن الفلسطيني

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٥٠.

* **المصدر نفسه**، ص ١٥٣.

بغداد وعمّان والرياض والقاهرة.

ففي بغداد، شارك الرئيس الفلسطيني مع الرئيس العراقي، صدام حسين، والملك الاردني حسين، في قمة ثلاثية، عرض فيها عرفات نتائج المؤتمر الخامس لـ «فتح»، وتطورات القضية الفلسطينية؛ لكن الوضع اللبناني المتردي استأثر بمحادثات تلك القمة؛ اذ ان هذا الوضع، حسب قول سفير فلسطين لدى العراق، «لا يهدد هذا البلد وحده، وانما يهدّد مستقبل الأمة العربية كلها» (**القبس**، الكويت، ١٩ ـ ٢٠/٨/١٩٨٩).

وتوجّه الرئيس الفلسطيني، بعد بغداد، الى عمّان، في ٢٠/٨/١٩٨٩، لافتتاح مقرّ الصندوق القومي الفلسطيني، «الذي كان الاردن قد أغلقه قبل ثلاث سنوات. وشكر عرفات العاهل الاردني... لسماحه باعادة فتح مقرّ الصندوق، الذي وصفه بأنه دليل على العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية... [وأعرب عن أمله] بأن تكون هذه الخطوة بداية عمل مشترك، وخطوة على طريق تحرير القدس» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٨/١٩٨٩). وعقد عرفات جلستي مباحثات مع الملك الاردني حسين، ورئيس الوزراء، الشريف زيد بن شاكر، تناولتا «آخر تطورات القضية الفلسطينية وسبل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة». وقد أكد رئيس الوزراء الاردني «التزام الاردن، وحرصه على مساندة القضية الفلسطينية ودعمها في شتى المجالات والمحافل الاقليمية، والدولية، بما يخدم القضية ويلبّي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني» (**المصدر نفسه**). وأعرب عرفات عن تصميمه «على تعزيز هذه العلاقات على أساس الكونفيدرالية» (**الحياة**، لندن، ٢٢/٨/١٩٨٩)؛ وقد أكد البرنامج السياسي، الصادر عن مؤتمر «فتح» الخامس، «على العلاقات الخاصة والمميّزة التي تربط الشعبين الشقيقين، الفلسطيني والاردني، والعمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين الشقيقين، وان أية علاقة مستقبلية مع الاردن تقوم على كونفيدرالية بين دولتي الاردن وفلسطين»*.

أمّا في القاهرة، التي زارها عرفات في ٣٠/٨/١٩٨٩، فقد قال عرفات: «لقد أطلعت الرئيس مبارك على التطورات الجارية بالنسبة للقضية الفلسطينية؛ كذلك تمّ بحث [في] تطورات العمل السياسي على الساحة الدولية، بما فيها الحوار الاميركي ـ الفلسطيني؛ وقد شرحت للرئيس مبارك نتائج هذا الحوار الذي نعتبره، من طرفنا، دون المستوى المطلوب الذي نتطلع اليه بسبب اصرار الحكومة الاميركية على تبنّي مشروع شامير» (**الاهرام**، ٣١/٨/١٩٨٩). وقال الرئيس مبارك، في المؤتمر الصحافي المشترك مع عرفات: «لقد تعودنا ان نتقابل بصفة مستمرة... حتى نتبادل الآراء حول القضية الفلسطينية، لأنها أساس المشكلة في منطقة الشرق الاوسط بأكملها» (**المصدر نفسه**). وكان سبق عرفات الى القاهرة وفد فلسطيني ضمّ ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة محمود عباس (أبو مازن). وذكرت مصادر صحفية ان مداولات الوفد الفلسطيني مع وزارة الخارجية المصرية، أسفرت عن اتفاق على «تشكيل لجنة فلسطينية ـ مصرية دائمة للتنسيق ومتابعة كافة الامور المتعلقة بالتحرك السياسي العام في منطقة الشرق الاوسط الخاصة بالقضية الفلسطينية... [و] من مهام هذه اللجنة، كذلك، تطوير وتدعيم العلاقات الثنائية الفلسطينية ـ المصرية» (**القبس**، ٢٥/٨/١٩٨٩). وامتنعت الخارجية المصرية عن تأكيد نبأ تشكيل اللجنة المشتركة (**المصدر نفسه**).

لبنان خطف الأضواء

انفجر الوضع في لبنان، عسكرياً، في ١٤/٣/١٩٨٩، وما زال، بين الاطراف المتحاربة داخله منذ العام ١٩٧٥، ووقف العراق خلف الحكومة، بقيادة العماد ميشال عون؛ بينما استمرت سوريا في دعمها للتحالف الذي يواليها. وكان انفجار الوضع اللبناني وتعقيداته سبباً في اطالة مداولات القمة العربية التي عقدت في الدار البيضاء، في أواخر أيار (مايو) ١٩٨٩؛ وانبثق منها لجنة ثلاثية عليا مشكّلة من ملك المغرب، الحسن الثاني، وملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد. وتشكيل اللجنة،

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٥١.

على الشكل الذي جاءت فيه، هدف، من بين ما هدف اليه، «ان تكون مسموعة الكلمة، وان تكون قريبة من سوريا، وان تكون قادرة على التعامل مع الاطراف اللبنانية دون تحيّز» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، العدد ٢٧٧، ٢٨/٨/١٩٨٩، ص ٥). وبعد شهرين من المداولات والاتصالات مع الاطراف العربية، واللبنانية، والدولية، المعنيّة بالازمة اللبنانية، عقد وزراء خارجية دول اللجنة الثلاثية اجتماعاً في الرباط، فيما بين ٢٩ ـ ٣١/٧/١٩٨٩، وأعلنوا، في ختامه، فشل جهود اللجنة؛ حيث ورد في البيان، الذي عرض نشاطات اللجنة وتصوراتها للحل: «على رغم محاولات اللجنة الحثيثة لتوظيف كل الطاقات المتاحة على المستوى اللبناني، وعلى المستويين، العربي والدولي... تسجل، بشديد الأسى، عدم تمكّنها من بلوغ الغاية المنشودة... ولذلك كله، فان اللجنة تعتبر، آسفة، ان مهمتها قد وصلت الى طريق مسدود في المجالين، الامني والسياسي، وستقدم تقريراً شاملاً ومفصّلاً الى قادة الدول العربية الشقيقة، للنظر، مجدداً، فيما يمكن القيام به، من أجل مساعدة لبنان على الخروج من محنته» (من بيان اللجنة الثلاثية، **الحياة**، ٢/٨/١٩٨٩، ص ٢). وحمّل بيان اللجنة سوريا مسؤولية فشل اللجنة، بشكل لا لبس فيه؛ اذ ورد في البيان: «تناولت الاتصالات مع سوريا الجانب السياسي والجانب الأمني للازمة اللبنانية... وفي ما يخص الجانب السياسي، تعرّض البحث مع سوريا لنقطتين أساسيتين، هما بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني بقواتها الذاتية، ومستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية... [و] أبدت القيادة السورية تقديرها للمساعي التي تبذلها اللجنة، وعبّرت عن رغبتها في المؤازرة لتحقيق أهدافها من اجل حل الازمة اللبنانية؛ غير ان الموقف السوري من بسط السيادة يأخذ منحى مغايراً للتصور الذي طرحته اللجنة... أمّا فيما يخص مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية، فقد اعتبرت سوريا ان مقترح اللجنة لا ينسجم مع منظورها الى ما يجب ان تكون عليه هذه العلاقات، من النواحي الاستراتيجية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها» (**المصدر نفسه**).

وقد ردّت سوريا على بيان اللجنة الثلاثية اياه برسالة وجهها وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، الى نظرائه في اللجنة الثلاثية، دحض فيها مسؤولية سوريا عن فشل اللجنة. وممّا ورد في رسالته: «غني عن القول، ان سوريا أيّدت قرار قمة الدار البيضاء بشأن لبنان، وساندت اللجنة الثلاثية... ومن الطبيعي، والحال كذلك، ان تبذل سوريا كل ما في وسعها لانجاح مهمة اللجنة... ولعلّ الخطأ الوحيد الذي ارتكبته سوريا، في هذا الاطار، هو اهتمامها أكثر ممّا يجب لتنفيذ القرار ودعم اللجنة، الامر الذي دفع الأعداء والخصوم، داخل لبنان وخارجه، [الى] اقامة جبهة متناسقة هدفها افشال مهمة اللجنة العربية... انطلاقاً من ان نجاح اللجنة هو نجاح لسوريا... [وقد] ركّزتم، في تقريركم، على الاتصالات مع سوريا فيما يخص نقطتين اساسيتين، هما بسط السلطة اللبنانية... ومستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية، وخلصتم الى الاستنتاج بأن لديكم منظوراً مغايراً لمنظور سوريا حول هاتين النقطتين... وهنا، لا بدّ من توضيح التالي: ١ ـ ان قرار قمة الدار البيضاء لم يتعرض، لا من قريب ولا من بعيد، الى اسم سوريا، وان عبارة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة التراب اللبناني... جاءت حصراً في اطار انهاء الاحتلال الاسرائيلي... [فـ] الوجود السوري في لبنان وجود شرعي في اطار السيادة اللبنانية، وليس خرقاً له... [و] أوضحنا لكم بأن سوريا على استعداد لمناقشة ذلك مع الحكومة اللبنانية التي ستنبثق عن الوفاق الوطني... وانه لأمر يدعو الى الاستغراب والتساؤل اعلان اللجنة الثلاثية عن وصولها الى طريق مسدود بعد شهرين فقط، في حين ما زال أمامها ضعف هذا الوقت، كما حدّدته قمة الدار البيضاء» (من نص رسالة الشرع، **الحياة**، ١٥/٨/١٩٨٩، ص ٥). وحمّلت سوريا مسؤولية فشل اللجنة للعماد عون والعراق. ورأى الموالون لسوريا في لبنان الرأي ذاته.

باستثناء سوريا والموالين لها في لبنان، لا يتفق مع التقويم السوري أي طرف عربي آخر. وقد شكّل اعلان اللجنة عن فشلها، واستمرار التفجير العسكري في لبنان، السبب كي تحتل الأزمة اللبنانية العناوين الرئيسة لوسائل الاعلام؛ كما انها استأثرت بمعظم الجهود العربية، بعد اعلان اللجنة اياه. فقد دعا العراق، عقب اعلان اللجنة فشلها،

الى عقد قمة عربية طارئة؛ اذ قال وزير خارجية العراق، طارق عزيز: «ان العراق يؤكد، بشدة، ضرورة التوصل الى تسوية على المستوى القومي العربي للأزمة اللبنانية، بعد ان أعلنت اللجنة الثلاثية وصولها الى طريق مسدود... [و] ان مؤتمر القمة الذي يقترح العراق عقده سيكون مسؤولاً عن تسوية الأزمة في لبنان، وانقاذه من الاحتلال الاجنبي والارهاب واعادة السلام والوحدة الى ربوعه... [ودعا الى] اتخاذ نهج جديد يقوم، في أساسه، على اجراء مواجهة مع النظام السوري الذي ضرب، عمداً، المساعي العربية للوصول الى تسوية... [فـ] سلوك النظام السوري في لبنان هو الوجه الآخر لسلوكه التآمري ضد الامة العربية، عندما تحالف مع ايران ضد العراق» (**الحياة**، ٣/٨/١٩٨٩). وفي القمة الثلاثية، التي عقدت في بغداد، وضمّت الملك الاردني والرئيسين الفلسطيني والعراقي، «طالب العراق المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية بادراج مسألة التحالف بين النظامين، السوري والايراني، الهادف الى احتلال لبنان على جدول الاجتماع» (**اليوم السابع**، العدد ٢٧٧، ٢٨/٨/١٩٨٩، ص ٦).

بدوره، حذّر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «من عدم المعالجة العربية للقضية اللبنانية... ووصف ترحيل الفلسطينيين عن اقليم الخروب على يد الحزب التقدمي الاشتراكي بأنه جزء من مؤامرة الكانتونات» (**المصدر نفسه**)؛ وأعلن «تأييد دعوة العراق لعقد مؤتمر قمة عربي لبحث الاحداث الدامية في لبنان، مشيراً الى ان عقد هذه القمة يخضع الى قرار من اللجنة الثلاثية العربية العليا» (**الحوادث**، لندن، العدد ١٧١٢، ٢٥/٨/١٩٨٩، ص ١٠). وفي المؤتمر الصحافي، الذي عقده عرفات، في بغداد، بعد القمة الثلاثية، «دعا الى تشكيل قوة حفظ سلام عربية في لبنان، وذلك تأييداً للاقتراح الذي تقدم به العاهل الاردني الى مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء؛ وقال انه اذا لم يقم القادة العرب بمعالجة المشكلة اللبنانية، فانها ستدوَّل كما حدث في فلسطين العام ١٩٤٧» (**المصدر نفسه**)؛ وبالتالي «تقسيمه [لبنان] الى كانتونات طائفية، وهي مؤامرة تشترك فيها اسرائيل مع بعض الاطراف العربية، وهو تحدّ تاريخي للامة العربية كلها» (**الاهرام**، ٣١/٨/١٩٨٩). وفي المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده الرئيسان، عرفات ومبارك، قال الاخير: «ان أمام اللجنة الثلاثية، اذا استمرت في الحوار مع الاطراف اللبنانية، ومع اخواننا في سوريا، وقت يمتد حتى نهاية العام الحالي... [و] اننا نرجو من الرئيس الأسد ان يتعاون معنا لتسهيل العملية، حتى يمكن ان تسود سيطرة الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية على أراضيهما؛ وهذا لن يتحقق الاّ بانسحاب جميع القوات الاجنبية من الأراضي اللبنانية؛ وأقصد بالقوات الاجنبية كل القوات غير اللبنانية، سواء كانت سورية، أو ايرانية، أو اسرائيلية». ورأى الرئيس المصري، مبارك «ان مفتاح مشكلة لبنان، وغير مشكلة لبنان، هو القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وكان الموضوع اللبناني أحد المواضيع التي عالجها مؤتمر «فتح»، وعبّر، في برنامجه السياسي، «عن اعتزازه وتقديره للشعب اللبناني الشقيق... [وأكد] أهمية العلاقات الكفاحية والاخوية بين الشعبين، اللبناني والفلسطيني، لمواصلة التصدي للغزو الصهيوني من اجل تحرير الأرض اللبنانية، والفلسطينية، من الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني... [و] ان الثورة الفلسطينية ستبقى سنداً للشعب اللبناني في نضاله لتحقيق وحدته الوطنية والحفاظ على استقلاله وسيادته الاقليمية ودحر الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني من على أرضه»*. وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، عباس زكي، «ان اللجنة المركزية شكّلت لجنة اسمها 'لجنة لبنان' برئاسة الرئيس ياسر عرفات... [اذ] لدى الحركة احساس قوي بالمسؤولية تجاه لبنان، ولكن ظروفنا وحجم التدخل العربي، والدولي، لا تبرز هذا التعاطف من جانبنا مع الأخوة في لبنان، ونحن نخشى على هذا البلد، الذي يربطنا به امتزاج الدم، من التدويل والكانتونات والدويلات والمقايضات على حساب عروبته ووحدته واستقلاليته. وهذا كله وارد في ذهننا» (**الحياة**، ٢١/٨/١٩٨٩).

تشابك القضية اللبنانية بالفلسطينية

منذ انفجرت الازمة اللبنانية، في العام ١٩٧٥،

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

أُجريت محاولات لا حصر لها لاحتواء هذه الازمة عبر الاتجاه الى عزلها عن قضية الشرق الاوسط. وقد فشلت جميع هذه المحاولات، والتي حملت عناوين كثيرة، وشاركت فيها قوى اقليمية، ودولية، فرادى أو مجتمعة؛ فلا الدخول السوري الى لبنان بموافقة اميركية وقبول اسرائيلي في العام ١٩٧٦ أنهى الأزمة اللبنانية، ولا الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ ساهم في حلّها، ولم يكن نصيب القوة متعددة الجنسية أفضل حظاً. وعلى ذلك، رأى البعض انه «لم يكن ممكناً الّا ان تصل اللجنة العربية الثلاثية الى 'الطريق المسدودة' التي وصلت اليها وهي تتطوع لانقاذ لبنان ممّا هو فيه وعليه... [فـ] العقبة الكبرى الاساسية الرئيسة التي تسد طريق اللجنة العربية هي عقبة الانسحابات... السورية والاسرائيلية، ناهيك بالانسحابات الايرانية... وهل من سبيل لانهاء الاحتلالات على أنواعها من دون الانهاء الكامل لحرب الجنوب وللمتنفس الوحيد للنزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي يحافظ على هذا النزاع ولا يتركه ينفجر حرباً شاملة[؟]... كل الدول الكبرى والصغرى هي مع استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه... لكن كل الحكومات والدول تقول، ضمناً أو صراحة: ليس الوقت وقت ازالة احتلالات، لأن الوقت ليس وقت الاقفال الكامل للجبهة الجنوبية، فلا اسرائيل تريد اقفالها من دون ترتيبات أمنية تضمن لها حدودها الشمالية... ولا سوريا أو ايران أو دولة فلسطين برئاسة عرفات، تريد رفع هذا السيف من فوق رأس اسرائيل قبل ان تعترف هذه الاخيرة للشعب الفلسطيني بحقوقه كاملة، أو قبل ان ترد لهذا الشعب بعض حقوقه على الأقل. وليس في نيّة الدول الكبرى أو العظمى ـ ولا في قدرتها أيضاً ـ ارغام العرب واسرائيل على تسوية لم تنضج بعد، ولم يحن أوانها» (جوزيف أبو خليل، **الحياة**، ١١/٨/١٩٨٩، ص ٩).

ونقل عن السفير الجزائري في لبنان قوله: «ان العرب يبذلون جهوداً دبلوماسية، وسياسية، ولكن ليس لديهم قوة التنفيذ، انها لدى دول أخرى لها مصالح وتتعامل مع هذه الأمور حسب مصالحها الاستراتيجية... [و] ليس من السهل ان يحل العرب وحدهم المشكلة اللبنانية؛ فامتداداتها الدولية، والاقليمية، كبيرة جداً، وأصبح من الضروري ان يتعاون المجتمع الدولي كله للتوصل الى نتائج ايجابية» (احمد نافع، **الأهرام**، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ٥).

ونُقل عن مصادر أميركية القول: «انه ليس صحيحاً ان الأزمة اللبنانية لبنانية وحسب؛ كما لا يجب فصل أزمة لبنان عن أزمة الشرق الاوسط، بل العكس تماماً، فان أزمة لبنان جزء من أزمة الشرق الاوسط؛ وبالتالي، فان حل الازمة اللبنانية مرهون، حكماً، بحل الأزمة الكبرى. ومعنى هذا الكلام الاميركي ان على اللبنانيين ان ينتظروا طويلاً، أو قصيراً، ريثما يتمّ حل أزمة الشرق الاوسط، لكي تخرج أزمتهم من عنق الزجاجة» (**الحوادث**، العدد ١٧٠٨، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ٩).

وعندما أثار وزير خارجية السعودية، سعود الفيصل، في واشنطن، موضوع تنفيذ القرار الرقم ٤٢٥، القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، قيل له: «هذا احراج لنا. لماذا ترمون الكرة عندنا؟ الأفضل، أولاً، استكمال الحوار بين دمشق والجنرال عون؛ فنحن نلتزم بضمان الانسحابات المتزامنة، السورية والاسرائيلية، عندما يحين موعدها» (عبد الهادي محفوظ، **الحياة**، ١٧/٧/١٩٨٩، ص ٢). ولذا، قال الامين العام لوزارة الخارجية اللبنانية، فاروق أبي اللمع: «ان المسألة أكبر من لبنان، وأكبر من قدرة السياسيين اللبنانيين: انها أميركية ـ اسرائيلية ـ سورية ـ دولية. وعندما تحلل المسألة في المنطقة ككل يتحلحل الوضع في لبنان» (من مقابلة مع فاروق ابي اللمع، **الحوادث**، العدد ١٧٠٥، ٧/٧/١٩٨٩، ص ١٩).

ورأى الوزير السابق، جوزيف الهاشم، «ان القوى المؤثرة والضاغطة على الوضع اللبناني لا تزال متمسّكة بربط الأزمة اللبنانية بأزمة المنطقة، ان لم أقل بأزمات المنطقة، ولا سيما بالنسبة الى ايجاد حلّ دائم للوضع الفلسطيني في المنطقة... من هنا نرى ان التعقيدات تتضخم أكثر عندما تبرز مؤشرات لمعالجة الوضع اللبناني في معزل عن الأزمة السياسية المسببة، التي هي الأزمة الفلسطينية، التي ارتدت، في الماضي، اسم أزمة الشرق الاوسط. من هنا، ان المساعي التي تقوم بها اللجنة الثلاثية ـ وان كانت مدعومة برغبة دولية ـ تتعثر مصطدمة

برفض من قبل القوى الاقليمية ذات المصلحة، والمدعومة، هي الأخرى، برعاية دولية... ولم تعد تنطلي على أذهان اللبنانيين وذقونهم قصة الحرب الفلسطينية في لبنان، والخلافات الداخلية» (من مقابلة مع جوزيف الهاشم، **الحوادث**، العدد ١٧٠٨، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ١٤).

ورأى احد المراقبين اللبنانيين «ان المسافة لحل الأزمة اللبنانية هي الفترة التي تفصلنا عن انعقاد المؤتمر الدولي، الذي سيأتي بتسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبحل عادل ومقبول لحق الشعب الفلسطيني» (باسم الجسر، **المصدر نفسه**، ص ١٨).

ورأت مصادر صحفية ان اللعبة الحقيقية تجرى بين واشنطن ودمشق. وأوردت تأكيدات للقاءات السرية المتلاحقة بين الاسد والسفير الاميركي في دمشق، ادوارد دجيرجيان، الذي ينقل رسائل الى واشنطن، «ومفادها ان الدور السوري ما زال حيوياً في لبنان لضبط البنادق الفلسطينية والأصولية. وكان الاسد أبلغ ان انسحابنا من بيروت يعني عودة ١٠ آلاف مسلّح فلسطيني ـ عرفاتي اليها في غضون عشرة أيام» (**المحرر**، باريس، العدد ٧٩، ٨/٧/١٩٨٩، ص ٣). وعلى ذلك، ربط احد المراقبين الفلسطينيين تفشيل سوريا للجنة العربية الثلاثية بالموقف الاميركي. ورأى آخر ان حل المسألة اللبنانية، بعيداً من أزمة الشرق الاوسط، يعني «ان تتحمّل سوريا، التي تستعمل لبنان كصمام أمان وهامش مناورة دولية من الطراز الأول، عبئاً سياسياً أكبر في مواجهة مأزق التسوية والعجز. وهذا يعني، في الظروف الراهنة، القضاء على كل متنفّس للنظام السوري ـ اجباره على التسليم، أو نقل الازمة المتفجّرة اليه. ولم يكن أمام النظام السوري، اذا أراد ان يستعيد المبادرة ويحفظ مواقعه المكتسبة، الّا ان يعيد تركيب الحلف، أو المحور، الذي كان على وشك الانحلال، أي بثّ الحياة من جديد في التحالف السوري ـ الايراني» (برهان غليون، **الحياة**، ٣٠/٨/١٩٨٩، ص ٩).

وفي ضوء ذلك، رأى رئيس الحكومة في لبنان، العماد ميشال عون، «ان واشنطن كانت تريد تجميد الوضع اللبناني، الى ان يحين موعد طاولة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، بواسطتها وتحت مظلتها: فتأخذ اسرائيل حصتها من فلسطين وثورة الحجارة؛ وتأخذ فلسطين ـ المنظمة ـ حصتها من الطاولة فتنشىء دولتها المستقلة؛ وتأخذ سوريا حصتها من هذه الطاولة، فاذا تخلّت اسرائيل عن الجولان كله تخرج سوريا من لبنان؛ واذا تخلّت اسرائيل عن نصف الجولان تأخذ سوريا بدلاً من هذا الجزء جزءاً من لبنان، بموافقة واشنطن وتأييدها... [و] لمّا كان الهدف الاميركي هو ترك لبنان في مهبّ رياح الاقتطاع، ولمّا كنا نرفض ان نكون للبيع او للتجزئة والتقسيم، فقد كان لا بدّ لنا من قلب الطاولة الاميركية في وجه اميركا» (**الحوادث**، العدد ١٧٠٨، ٢٨/٧/١٩٨٩، ص ٩). وقال العماد عون: «كان هناك مثلث تشكله اسرائيل وسوريا والولايات المتحدة، وكان لبنان في داخل هذا المثلث. وقد خرجتُ منه وقفزتُ خارجه، واشكل، الآن، ضلعاً جديداً. لقد أصبح هناك، الآن، مربّع؛ فأنا موجود؛ اذا أرادوا تهدئة الامور، يجب ان يقرّوا بحقي في الحياة: فأنا أدخل ضمن السياق الاقليمي، ولم أعد مجرد بيدق» (من مقابلة مع العماد عون، **القبس**، ١٥ ـ ١٦/٧/١٩٨٩، ص ٦؛ نقلاً عن **لوفيغارو**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وهكذا بين رفض العماد عون ان يكون بيدقاً، وبين تمسّك سوريا بلبنان ورقة مساومة، ألقت سوريا بثقلها العسكري ـ السياسي الضاغط؛ وفعل العماد عون الشيء عينه، الأمر الذي استقطب للأزمة اطرافاً عربية وأوروبية واميركية هامّة، فضلاً عن الوجود الاسرائيلي الدائم، والمقيم، باعتباره المستفيد الوحيد.

«ترى هل هي مفارقة او مصادفة محضة ان تكون القوى الرئيسة المسؤولة عن استمرار المحنة في لبنان هي نفسها القوى التي تناصب م.ت.ف. العداء: فاسرائيل لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا لا تعترف بحق م.ت.ف. في اعلان استقلال دولة فلسطين؛ وكذلك تفعل الولايات المتحدة؛ وأمّا ايران... فهي تريد، بحق، تحرير كامل فلسطين عبر الحروب ضد العرب، وعبر دعم المنظمات اللبنانية الصغيرة التي أساءت الى صورة العرب والاسلام اكثر بما لا يقاس من فضلها على النضال الفلسطيني» (افتتاحية، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٦٠، ٦/٨/١٩٨٩، ص ٥).

وهكذا رأى احد المراقبين المصريين «ان المعارك الدائرة في بيروت وحرب الرهائن ليستا غير جناحين لمشكلة أعمّ وأشمل هي مشكلة الشرق الاوسط؛ وان الاشعاعات المتساقطة من حرب الخليج قد لوّثت الشرق الاوسط كله... [و] الحقائق العملية التي تفجّرت عند جذورها المأساة اللبنانية، من أولها الى آخرها... ترتبط، ارتباطاً وثيقاً، بما يجرى، أو بما يحتمل ان يجرى، على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية، وبالاحساس المتزايد لدى القادة السوريين بالعزلة عن جهود السلام والتسوية في الشرق الاوسط» (سلامة احمد سلامة، **الحياة**، ٢٦ ـ ١٩٨٩/٨/٢٧، ص ٥). والدور العربي المطلوب، حسب احد المراقبين، «يتطلب، بكل صراحة، التوجه الى سوريا بالدرجة الاولى، لكي تعيد النظر في موقفها من مخطط اللجنة الثلاثية... وقد أكدت الاحداث ان مفتاح الحل في يد سوريا بالفعل... وعلى هذا الاساس، فان مساعدة اللجنة الثلاثية يتمثل في السعي لاقناع سوريا بضرورة الاقتراب من منظور اللجنة لانهاء المأساة اللبنانية، خاصة وان سوريا قد أكدت مؤازرتها لمهمة اللجنة» (احمد نافع، **الأهرام**، ١٩٨٩/٨/٢٥، ص ٥).

بدورها، تسعى سوريا الى عدم الانغلاق على عزلتها. فقد وصل الى عمّان، فجأة، بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٦، وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، حاملاً رسالة من الرئيس السوري، حافظ الاسد، الى الملك الاردني حسين. وقال الشرع: «ان الرسالة، التي كلف بنقلها، تتعلق بالتطورات في المنطقة، وخصوصاً الوضع في لبنان... [و] ان البحث [مع المسؤولين الاردنيين] تركز على الوضع في لبنان ومواصلة التشاور وتبادل الرأي حول مختلف القضايا في المنطقة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٩/٨/٢٧). ولاحظت مصادر دبلوماسية، في عمّان، ان زيارة الشرع جاءت عشية زيارة الملك حسين لمصر، حيث بحث مع الرئيس مبارك في الوضع في لبنان؛ كما انها جاءت بعد ثلاثة أيام من زيارة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، للاردن، وبحث، خلالها، مع العاهل الاردني في التطورات الاخيرة في لبنان. وأعرب عرفات، خلال زيارته لعمّان، «عن تخوّفه من خطة لاخراج نصف مليون فلسطيني من لبنان الى الاردن». ويذكر «ان الاردن ومنظمة التحرير يؤيدان ارسال قوات عربية الى لبنان، وهو ما كان قد اقترحه الملك حسين في مؤتمر القمة العربي الطارىء، الذي عقد في الدار البيضاء؛ وهو اقتراح عارضته سوريا بشدة» (**المصدر نفسه**).

أحمد شاهين

لعبة جرّ الحبل

في أية محاولة لاستقراء احداث الشهر الماضي، لا بدّ من التوقف عند ملتقى منعطفين: الأول، الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في جولته الرابعة في تونس؛ والثاني، التقارب الذي طرأ على العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية. ويبدو من خلال التمحّص في ثنايا هذين المنعطفين، ولو بصورة أولية، ان الطرفين، السوفياتي والاميركي، كل لاعتباراته الخاصة، لم يتقدما، حتى هذه اللحظة، بخطة مفصّلة الى طرفي النزاع في المنطقة، الاسرائيلي والفلسطيني، بل اعتمدا اسلوب دفع الطرفين المتنازعين نفسيهما الى تقديم المقترحات، ومناقشتها، والاتفاق عليها، خطوة خطوة، على ان تصبّ الخطوات المتتالية في خانة التسوية النهائية التي أوضح الجباران، من منطلقات متغايرة، التزامهما بها وتصوّرهما لاطارها.

سقف التنازل

الدبلوماسية الاميركية أكدت، على لسان وزير الخارجية، جيمس بيكر، ان «الفجوة الاساسية ما بين الطرفين المتنازعين واسعة للغاية، والاجواء مفعمة بالعنف والتوتر وانعدام الثقة الى درجة تحول دون بدء المفاوضات الآن؛ ولذلك، فاننا ما زلنا نؤكد، منذ آذار (مارس) الماضي، الحاجة الى اسلوب الخطوة خطوة»؛ امّا الهدف، في هذه المرحلة، فهو تخفيض حدّة التوتر، «والدفع لقيام حوار ما بين الاسرائيليين والفلسطينيين لتهيئة ظروف ملائمة للمفاوضات حول الترتيبات الانتقالية وحول الوضع النهائي» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٤/٨/١٩٨٩). وفي ما يتعلق بالشق الدولي لخلق الاجواء الملائمة، فانه، حسب التفكير الاميركي، يقوم على حثّ الدول العربية والمجموعة الاوروبية والاتحاد السوفياتي على تجنّب التركيز على البدائل «المصطنعة»، مثل المؤتمر الدولي، واستبدال ذلك بالتركيز على المفاوضات المباشرة بين الاطراف المتنازعة (**المصدر نفسه**).

بمعنى آخر، ان هذه السياسة ما زالت تركز على ضرورة اتاحة الفرصة للطرفين المباشرين (الاسرائيليين والفلسطينيين) للتعامل المباشر، بشكل او بآخر، قبل التفكير العملي بالمؤتمر الدولي غير المستبعد نظرياً، على أساس ان عقد مثل هذا المؤتمر قبل أوانه سيؤدي الى تفجّره بسرعة، بسبب التعارض الكبير في المواقف، الامر الذي يعود بعملية التسوية الى نقطة الصفر.

هذا الاعتقاد أكدته جولة نائب وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، مطلع الشهر الماضي، على عدد من البلدان المعنيّة في المنطقة، حيث ارسلت، من خلالها، اشارات غير متناغمة حول بعض مفاصل هذه التسوية. فقد اكتفت الدبلوماسية الاميركية بمبدأ اساس لم يزل غير مقبول لدى الطرفين المتنازعين، الاسرائيلي والفلسطيني، وهو رفض ضمّ اسرائيل للاراضي المحتلة، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، مع العمل من اجل البحث عمّا درج كيلي على تسميته بـ «الحل الوسط المعتدل» (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٥/٨/١٩٨٩، ص ١ ـ ٢).

من هنا، طرحت واشنطن دورها الساعي الى زحزحة كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عمّا تراه مواقف «غير واقعية»، من اجل جعل التفاوض ممكناً. ويعني هذا، في تقدير معظم المراقبين، صياغة جديدة لسياسة الخطوة خطوة التقليدية في معادلة المرحلية، بترابط غير محدّد ما بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية. امّا الخطوة الاولى في هذه المعادلة، فهي اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وهذه الخطوة تتطلب بدء الحوار المباشر ما بين فلسطينيي الداخل والاسرائيليين، وهو ما يفسّر الاهتمام الاميركي باستمرار جولات الحوار مع المنظمة حتى ولو

لم ينتج عنها تغيّر جوهري سريع.

في هذا الاطار، رأى بعض المراقبين المتابعين ان الادارة الاميركية تريد من م.ت.ف. اعطاء الضوء الاخضر لفلسطينيي الداخل، من اجل بدء عملية التفاوض مع الاسرائيليين على الانتخابات بلا أية شروط مسبقة، ولا أية ضمانات. وباعتقاد الادارة، ان الاهمّ، الآن، هو التقدم بهذه الخطوة، كمرحلة أولى، تتبعها خطوات أخرى تؤدي الى التسوية الشاملة (دون بيرتز، **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٤/٨/١٩٨٩).

وحسب قول مصدر مقرّب من وزارة الخارجية الاميركية، «ان المفاوضات لا تعني انه ليس بامكان احد الاطراف ترك الطاولة»؛ لكنه اعترف بأن قطع المفاوضات سيترتب عليه ثمن سياسي أغلى من الجلوس الى طاولة المفاوضات. وأشار هذا المصدر الى «الدرس» الذي تعلّمته الادارة خلال الفترة القليلة الماضية حول كيفية التعامل مع الاطراف المعنيّة بالنزاع في المنطقة، وقال ان ما تحاول الادارة القيام به هو اقامة أسلوب له قاعدة موسّعة، «ورغم ان الاقتراحات الاسرائيلية المتعلقة بالانتخابات هي الاطار الذي تبنّته الادارة الاميركية، فان الاسلوب الذي اعتمدته لا يرضي أي طرف كلياً، وهو يدفع الجميع الى المخاطرة» حسب قول المصدر؛ فواشنطن تتوقع من الاطراف المعنيّة بالنزاع «المغامرة» (**الحوادث**، لندن، ١١/٨/١٩٨٩، ص ٢٥).

واذا كان الامر كذلك، فانه ليس من المفاجىء لأحد ان يحذّر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية «من عدم التطلع الى انفراجات سريعة لحل الازمة... فهذه هي طبيعة الشرق الاوسط»؛ لكنه أضاف: «اننا نشطون للغاية، ونحاول ان ندفع الاطراف الى التحرك بسرعة على أساس خطة الانتخابات، خصوصاً بعدما أعادت الحكومة الاسرائيلية تأكيدها. واننا ندرك ان علينا ان نلعب دوراً نشيطاً ونؤمّن دعم ذلك الدور في الكونغرس... والتجربة برهنت، بما فيه الكفاية، على وحدة المشاعر عندما يتعلق الامر بالشرق الاوسط». واستطرد المسؤول قوله: «ان كل طرف يحاول اظهار الامور وكأنه في موقع قيادة العربة، منظمة التحرير واسرائيل على السواء. فمن هو الذي يجلس في ذلك الموقع؟ لست متأكداً ان أي طرف يتمتع، فعلاً، بذلك؛ فدعونا نخرج من معادلة: من المسيطر على الامور، وندخل في حوار» (**المصدر نفسه**).

وبينما اعتبر المسؤول سماح م.ت.ف. لفلسطينيين من الداخل بالاجتماع مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، «موقفاً متقدماً»، فانه انتقد اصرار المنظمة على تطمينات حول نتيجة ما سيؤدي اليه الحوار، مؤكداً «اننا لن نجبر الاسرائيليين على شيء... فالاسرائيليون اعادوا تأكيد مبادرتهم، وهذا كل ما هو متوقع منهم الآن... ويجب التركيز على بحث مسألة الانتخابات، ليس في الصحف، وانما بين الفلسطينيين والاسرائيليين... فليس أمام م.ت.ف. الاّ خطة الانتخابات» (**المصدر نفسه**).

واذا كان هذا الكلام ليس بالجديد، فان السؤال الذي يطرح نفسه، بقوة، ما الذي نتج عن الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في جولته الرابعة؟ ولماذا كانت هناك حدّة واضحة في لغة وتصريحات الجانبين بعد تلك الجولة؟ ومن يتحمّل مسؤولية بقاء الحوار يراوح مكانه؟

لا يؤتى بجديد حين يقال ان نتيجة الجولة الرابعة للحوار لم تكن مفاجئة للعديد من المراقبين، خصوصاً وانهم رأوا فيها، اصلاً، ومنذ بداية المطالب الاميركية، «حوار طرشان» وكسباً للوقت، وتخفيفاً للضغط العالمي الذي تزايد مؤخراً على اسرائيل. ومضى المراقبون أنفسهم الى التأكيد ان الولايات المتحدة هدفت من جلسة الحوار الاخيرة تحقيق امرين: اولهما، ان تقبل م.ت.ف. بعرض شامير للانتخابات من دون شروط مسبقة وبصيغته التي لم يجر عليها أي تعديل؛ وثانيهما، طلب ايضاحات عن البيان السياسي الذي اصدره مؤتمر «فتح»، وأشار الى «الكفاح المسلّح» على انه احدى الوسائل المشروعة للنضال (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٥/٨/١٩٨٩).

غير ان الولايات المتحدة فشلت في محاولاتها وضغطها على المنظمة للقبول بخطة الانتخابات، بصيغتها الحالية. وحاول السفير الاميركي، في تونس، روبرت بيلّترو، صوغ خيبة الأمل الاميركية من الرفض الفلسطيني بلغة دبلوماسية هادئة، عندما قال: «ان الاجتماع الذي عقد هو الجلسة

الرابعة في الحوار بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. وكما أشرنا، مؤخراً، فان واشنطن ترى هذا الحوار اداة لدبلوماسيتنا الرامية الى تشجيع عملية سلام قابل للبقاء في الشرق الاوسط». واستطرد في القول: «ان هدفنا، في هذه العملية، يظل تحقيق تسوية شاملة يتمّ التوصل اليها عبر مفاوضات، على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. ونحن نواصل هذا الجهد على أساس مبادىء راسخة: الارض مقابل السلام، والأمن والاعتراف باسرائيل وبالحقوق السياسية للفلسطينيين». وأضاف: «ان مهمتنا الفورية هي العثور على وسيلة عملية لترجمة هذه المبادىء الى واقع سياسي. وكما كان الحال في جلستنا الرسمية الاخيرة، فان معظم مناقشاتنا تركزت على هذه الغاية، وكانت محادثاتنا جدية وتمحيصية» (**المصدر نفسه**).

ولمزيد من توضيح النوايا الاميركية، في هذا الصدد، قال بيلّترو: «لقد أكدنا اقتناعنا بأن الفلسطينيين يجب ان يستجيبوا لتحدي بناء سلام جديد، لا ان يواصلوا صراعاً قديماً؛ ثمّة طريق نحو السلام في الشرق الاوسط، ونحن نقترح ان علامة الطريق المقبلة، ولكن ليس الاخيرة على هذا الطريق، هي اجراء انتخابات في الارض المحتلة؛ فمثل هذه الانتخابات، المعدّة لتكون مقبولة لدى الاسرائيليين والفلسطينيين، يمكن ان تطلق عملية تفاوض سياسي من شأنها ان تبدأ بتغيير مواقف أساسية، وان تفضي الى حل شامل. وهناك فرصة لاظهار نتائج في حوارنا، لكن ذلك سيتطلب قرارات صعبة، ودبلوماسية حذرة» (**المصدر نفسه**).

وفي الوقت الذي اعتبرت مصادر في واشنطن ان نص البيان الذي تلاه السفير الاميركي كان معدّاً، سلفاً، في وزارة الخارجية، أفادت مصادر أخرى بأن البيان ركّز على توجيه اسئلة تمحيصية عن اشارة البيان الختامي لمؤتمر «فتح» الاخير الى «الكفاح المسلح»، وضرورة تصعيده لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للارض المحتلة. وتستند هذه المصادر الى ما ذكرته الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، من «ان بيان مؤتمر 'فتح' يشتمل على أقوال تطعن في اسرائيل، وتتسم بلهجة المواجهة والعنف وتفضيل الحلول غير الواقعية بدلاً من اتباع الافكار العملية المؤدية الى السلام». وذكرت، أيضاً، في هذا السياق، «ان السلطات الاميركية ستدرس بيان 'فتح' دراسة أشمل، للحصول على تفهّم أعمق لمضمونه، وان وزارة الخارجية ستواصل حوارها مع م.ت.ف. للاطلاع على سياسات المنظمة تجاه اسرائيل» (باتريك تايلور، **المصدر نفسه**، ١٧/٨/١٩٨٩).

وممّا لا ريب فيه، ان نبرة البيان الذي تلاه السفير الاميركي تعني، فيما تعنيه، ان الأسس الرئيسة للسياسة الاميركية لا تزال ترتكز على أسلوب الخطوة الاولى المتمثلة في اجراء الانتخابات في الارض المحتلة؛ وهذه الخطوة تتطلب بدء الحوار بين الفلسطينيين في الداخل والاسرائيليين؛ وبما ان «المناخ» الحالي لا يسمح ببحث في التسوية الشاملة، فكل مطلب من شأنه ان يعتبر نتيجة مسبقة للمفاوضات مرفوض مبدئياً من قبل الادارة الاميركية.

واشنطن تريد البداية لا النهاية. هذا، على الاقل، ما أفادت به مصادر اميركية قريبة من الحوار مع المنظمة، وأضافت: «ان التباعد في المواقف بين م.ت.ف. والولايات المتحدة لن يؤدي الى قطع هذا الحوار، أو تجميده»، واستطردت تقول: «ان هذا النوع من الحوار يتطلب اعصاباً فولاذية ونفَساً طويلاً، خصوصاً وانه يتعلق بقضية معقّدة وشائكة». وذكّرت المصادر نفسها بالوقت الذي استغرقته المفاوضات الخاصة بالقضية الناميبية التي استمرت على مدى ثمانية أعوام، وبما رافقها من أزمات وتعقيدات. وأضافت: «ولكن النفَس الطويل والصبر الذي أظهره جميع الاطراف أوصل المعنيين بهذه الأزمة الى الطريق المنشود» (**الحياة**، لندن، ٢٢/٨/١٩٨٩).

هذا الحرص في النبرة التي استخدمها هؤلاء غاب عن النبرة التي استخدمها مسؤولون بارزون في الادارة الاميركية، الذين قالوا: «ان المنظمة مصرّة على انه لا يمكنها الموافقة على أية خطة اسرائيلية للانتخابات لا تؤمّن دوراً ومشاركة مباشرة لها في المفاوضات في عملية السلام؛ كما انها تصرّ على حتمية وضرورة ان تؤدي عملية السلام، في النهاية، الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومن هنا، فان المنظمة لا تزال تصرّ، وتركّز، على أهداف سياسية، بدلاً من احراز تقدم فوري على طريق السلام.

ولهذا، فقد كانت جلسة الحوار الاخيرة مخيّبة للآمال وباعثة على الاحباط» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٨/٨/١٩٨٩).

من الجانب الفلسطيني، جاء الرد على لسان صلاح خلف (ابو اياد)، الذي شدّد على ان الولايات المتحدة رفضت اقتراحاً تقدمت به م.ت.ف. ويقضي باجراء محادثات بين اسرائيل ووفد من الفلسطينيين المقيمين في خارج الارض المحتلة؛ كما تجاهلت كل أفكار المنظمة الاخرى في شأن اجراء انتخابات في الارض المحتلة. وأضاف: «في الجلسة الاخيرة من المحادثات، قالوا ان علينا ان نقنع الفلسطينيين في الداخل بالتفاوض مع اسرائيل، ولم يقولوا كلمة واحدة عن الخارج. ونعتقد بأن هذه خطوة الى الوراء». وأوضح، في حديثه: «كانت الجولة الاخيرة سيئة، لأنهم عادوا الى الحديث عن الانتخابات، باعتبارها الحل الوحيد الممكن، والى تجاهل افكارنا؛ فهم مصمّمون على اقناعنا بالتخلي عن موقفنا والتخلّي عن أربعة ملايين فلسطيني يعيشون في الخارج، بذريعة ان هذه بداية فقط» (**الحياة**، ١٩ ـ ٢٠/٨/١٩٨٩).

واذا ما كان التقويم السريع للحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وما وصل اليه الآن، يشير الى المراوحة في المكان وعدم التوصل الى نقاط اتفاق برنامجية، فان ذلك لا يعني قطع الحوار، وهي طريقة اخرى للقول ان الامر يحتاج الى وقت طويل كي يبدأ التفكير بالحل النهائي.

بيرويسترويكا شرق أوسطية

وبالطبع، لا يمكن استكمال ملامح صورة ما يجرى على صعيد التفكير بالحل النهائي في المنطقة من دون التوقف عند التطور الذي طرأ على العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية. واذا كان الاجتماع الذي عقد في الاسبوع الاخير من تموز (يوليو)، في باريس، بين مساعد وزير الخارجية السوفياتية لشؤون الشرق الاوسط، غينادي تراسوف، والمسؤول الاسرائيلي، نمرود نوفيك، فتحاً في انتهاج موسكو سلوكاً جديداً يقوم على الانفتاح السوفياتي على اسرائيل، فان بعض المراقبين رأى ان رسالة موسكو، في هذا الخصوص، باتت واضحة، بأن الاتحاد السوفياتي، الذي تخلّص من عبء افغانستان، يستطيع، الآن، ان يوجّه اهتماماته الى أزمة الشرق الاوسط. وموسكو، التي تستعمل الرموز في التعاطي الدبلوماسي الرفيع، شاءت الغمز من قناة واشنطن والعرب اللذين تناسيا عامل الجغرافيا في التعاطي الدولي. هذا، على الاقل، ما أمكن استشفافه من حديث نائب مدير ادارة التسوية في الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، روبرت توردييف، الذي أكد «ان السياسة السوفياتية حقّقت انجازاً مهماً تمثّل في تغيير الموقف الدولي من المطالبة بالمفاوضات الثنائية، والمباشرة الى العمل على عقد المؤتمر الدولي الخاص بأزمة الشرق الاوسط». وأضاف: «ان التفكير السياسي الجديد مهم من زاوية التأكيد على ضرورة توازن مصالح الاطراف المعنيّة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ بمعنى ان انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة لن يؤدي، وحده، الى تحقيق السلام من دون عقد معاهدة سلام تقرّ بحقوق جميع دول وشعوب المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها». وعن الاتصالات السوفياتية ـ الاسرائيلية، قال انها تهدف الى ضمان الاتصال المباشر، من دون وسطاء، مع اسرائيل، لنقل وجهات النظر السوفياتية، مشيراً الى ان موسكو تحضّ اسرائيل على التخلي عن الرهان على القوة واعطاء الافضلية للعمل السياسي على أساس «توازن المصالح» (**المصدر نفسه** ٥ ـ ٦/٨/١٩٨٩).

ما تحاول موسكو تحقيقه، باختصار، هو الانتقال من نهج «التأثير» الى «المبادرة» في صنع الحل. والفرق بين المرحلتين كبير وهائل. فدور موسكو الحالي هو لعب دور الوسيط في عملية الحل. وهذا نهج جديد، خصوصاً ان موسكو تتحرك في مرحلة سياسية عنوانها الاكبر الوفاق الدولي، وهي تتناسب، كلياً، مع روزنامتها السياسية الخاصة، بعد خروج الجيش الاحمر من افغانستان وقبل اطلاق الرئيس الاميركي، جورج بوش، تصوره للحل في الشرق الاوسط.

من هنا، فان موسكو، التي تسعى الى لعب دور في عملية السلام الجارية في المنطقة، يهمّها ان تكون دولة كبرى مقبولة لدى الاطراف كافة، وتقيم علاقات دبلوماسية وطبيعية مع الجميع، بما في ذلك اسرائيل (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٢/٨/١٩٨٩، ص ٤).

وعليه، فان انظار المراقبين، في العاصمة السوفياتية، لا تزال مشدودة في اتجاه ترجمة هذه السياسة وحدودها. وهؤلاء يجمعون على ان هناك مدرستين من التفكير في هذا الخصوص: مدرسة تتخوّف من تطبيع العلاقة مع اسرائيل، ويمثّلها اتجاه معيّن في وزارة الخارجية السوفياتية، وهي تقوم على حجّة مفادها ان حماس البعض واستعجاله تطبيع العلاقة مع تل ـ أبيب قد يؤديان الى نتائج لا تخدم مصالح موسكو في المدى الطويل، ويجمع المراقبون أنفسهم على ان أبرز من يمثّل هذه المدرسة التي توصف، احياناً، بأنها «لوبي» منحاز الى العرب، هو المدير العام لدائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية، فلاديمير بولياكوف؛ وتنفي المدرسة الثانية عن الاولى ان يكون الامر حماساً، او استعجالاً، ويقول المنتسبون اليها ان هذا جزء من تغيير يهدف الى تجاوز الممارسات البيروقراطية، واضفاء حيوية على التحركات الدبلوماسية (**الحياة**، ١/٨/١٩٨٩).

ويعتقد المراقبون، أنفسهم، بأن ميل بولياكوف الى الاسلوب المتأنّي في العمل وافراطه في الحذر ونفوره من «الألاعيب» الدبلوماسية ربما كانت عوامل لعبت دوراً في عمل وزير الخارجية، ادوارد شيفاردنادزه، في استحداث آلية خاصة للتعاطي مع الشرق الاوسط. وتحظى هذه المدرسة بدعم عدد من المسؤولين الاقوياء في الوزارة، في مقدمهم النائب الاول للوزير الكسندر بسميرتينيخ، وتراسوف، وكذلك المسؤول الاول عن شعبة اسرائيل، الكسي تشيستياكوف. ويبدو، حسب تأكيد المراقبين، ان هذه المدرسة تعززت مواقعها في صنع القرار السوفياتي المتعلق بالشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

وربما كان من نتائج هذا الامر، الاتفاق بين موسكو وتل ـ أبيب على فتح أول خط جوي مدني مباشر بين العاصمة الجيورجية، تبيليسي، وتل ـ أبيب، عبر العاصمة التركية، انقره. ورأى مراقبون سوفيات ان الدور المتطور الذي باتت تلعبه جورجيا في العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية، يتأتى، اصلاً، من هجرة اليهود الجورجيين الى اسرائيل. وتفيد معطيات غير رسمية بأن أكثر من ٥٠ ألف يهودي جورجي نزحوا الى اسرائيل خلال السنوات الاخيرة (**المصدر نفسه**، ١٦/٨/١٩٨٩).

وفي السياق عينه، لفت نظر المراقبين قيام التنظيم الصهيوني الجديد في الاتحاد السوفياتي، وهو بمثابة احياء للمنظمة الصهيونية الروسية التي توقف نشاطها قبل نحو ٧٠ عاماً. وحسب هؤلاء المراقبين أنفسهم، فان التنظيم الجديد سوف يعمل على ترتيب قنوات الهجرة الى اسرائيل. وذكر هؤلاء ما جاء على لسان احد المسؤولين في وزارة الداخلية السوفياتية قوله ان قرابة ٣٠٠ ألف يهودي سوفياتي سيغادرون البلد (**المصدر نفسه**، ٤/٨/١٩٨٩).

وما يجدر ذكره، على هذا الصعيد، ان عدد اليهود السوفيات المهاجرين الى اسرائيل، خلال هذا العام، بلغ نحو ١٠١٥٠ مهاجراً، أي اكثر من ٤١ بالمئة على العدد خلال العام الماضي. وخلال تموز (يوليو)، وحده، هاجر من الاتحاد السوفياتي ٥٧٤٦ يهودياً متجهين الى اسرائيل (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩/٨/١٩٨٩، ص ٥).

وما يمكن ان يقال، ان الوفاق الدولي ثابت حتى اشعار آخر؛ وليس ثمّة رغبة، لا في موسكو ولا في واشنطن، في الانحياز الكامل الى هذا الطرف او ذاك، كما كان يحصل في الستينات والسبعينات. فالاتصال بالطرفين المتنازعين، الفلسطيني والاسرائيلي، جزئي وانتقائي. ولكن، وعلى الرغم من الطبيعة المرنة والجزئية لهذه المسيرة، فالامثولة الاساس تبقى صحيحة، ومفادها ان النزاع في المنطقة يبقى عرضة للتدخل والاستقطاب في أيام الحرب الباردة بين الجبارين كما في أيام وفاقهما، وليس في هذا الامر أي سبب يدعو الى الارتياح.

ن. ح.

معركة التفوّق الميداني

تصاعد الاتجاه السائد، منذ بداية الصيف، نحو زيادة حدّة العنف وتعميقه خلال المواجهة اليومية بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ وانعكس ذلك بارتفاع عدد الاصابات الفلسطينية واشتداد الاساليب الاسرائيلية، من جهة، وبتصاعد الحرب الفلسطينية المضادة على العملاء وبروز عمليات «القوات الضاربة»، من جهة أخرى. والواضح، ان الاراضي المحتلة تمرّ بمرحلة انتقالية تشهد التنافس بين الاساليب والاساليب المضادة للطرفين، اللذين يبحثان عن موقع التفوّق الميداني ويسعيان الى فرض الارادة للامساك بالمبادرة التكتيكية، والاستراتيجية. ويتضح، أيضاً، في هذا الاطار، ان سلطات الاحتلال بدأت، مؤخراً، بادخال اجراءات وتعديلات جديدة، تمهيداً للانتقال الى استراتيجية جديدة للتعامل مع الانتفاضة.

الاجراءات الاسرائيلية

توزّعت الاجراءات الاسرائيلية، في الآونة الاخيرة، بين أنواع عدة، لكل منها أغراضه وأهدافه. فهنالك الاجراءات التي غرضها اعادة بناء هيكلية السيطرة، بحيث يسنح للسلطات التحكّم بالمواطنين الفلسطينيين كلياً بالوسائل غير العسكرية المباشرة؛ وهناك التدابير الداعمة، التي تساعد على تحقيق السيطرة الشاملة، من خلال توجيه الضربات ضد قطاعات محددة من الناشطين الوطنيين؛ وهناك، اخيراً، المزيد من الاساليب التكتيكية القمعية التي تهدف الى نقل المعركة وانتزاع المبادرة ميدانياً.

في المجال الاول، تسعى سلطات الاحتلال الى تحقيق السيطرة الكليّة، من خلال فرض نظام بطاقات الهوية المغنطة على سكان قطاع غزة؛ وهي بطاقات بلاستيكية تحمل الصورة الشخصية وشريطاً مغناطيسياً يحمل معلومات أساسية عن المواطن المعني، ممّا يمكن ادخاله الى جهاز كومبيوتر ميداني صغير عند الحواجز ونقاط التفتيش. وتُظهر البطاقة أية تفاصيل أمنية حول حاملها، وما اذا كان دفع كل ما يترتب عليه من ضرائب ورسوم وغرامات. كما يمكن ربط الاجهزة الصغيرة بحاسبات كومبيوتر رئيسة في تل ـ أبيب، للتأكد من معلومات اضافية. وقد باشرت السلطات اصدار هذه البطاقات الى العمّال من أهل غزة، المتوجهين الى العمل اليومي في اسرائيل، والذين بلغ عددهم حوالى ٦٠ ألفاً، خلال تموز (يوليو). الّا انه تمّ استثناء مواطني الضفة الفلسطينية من هذا التدبير، نظراً الى صعوبة تطبيقه هناك، بسبب كثرة الطرق التي تصعب مراقبتها، مقارنة بامكانية عزل قطاع غزة بكامله بواسطة غلق منفذ، أو منفذين رئيسين.

والواضح ان نظام البطاقات سيتيح للسلطات تحقيق السيطرة الفورية على المواطنين المعنيّين، ممّا يتيح، بدوره، تشديد القبضة الأمنية وتهديد الناس معيشياً، علاوة على ارغامهم على دفع الاموال للاحتلال. ويتضافر ذلك، طبعاً، مع نظام اصدار البطاقات الخضراء للناشطين السياسيين الفلسطينيين، ممّا يمنعهم من التحرّك الى داخل حدود اسرائيل العام ١٩٤٨. وقد أكد منسّق الاراضي المحتلة، شموئيل غورين، انه سيتمّ تطبيق نظام البطاقات ابتداء من منتصف آب (اغسطس) في القطاع (**الحياة**، لندن، ١٩٨٩/٧/٢٧). وفي مقابل هذه السياسة، ردّت «القوات الضاربة» بمصادرة البطاقات من المواطنين فور صدورها، ودعوة القيادة الموحّدة المواطنين الى مقاطعة العمل في اسرائيل بعد بدء السياسة فعلياً، ممّا دفع السلطات الى التراجع جزئياً، عبر السماح للنساء والاطفال والمسنّين بالانتقال الى اسرائيل دون حمل البطاقات (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٩/٧/٢١).

امّا الاجراءات الداعمة، فتمثّلت، خير تمثيل، بقرارات عدة للجهات الاسرائيلية المختصة. فمن

جهة، أصدرت المحكمة العليا الاسرائيلية قراراً يحدّد سبل هدم المنازل الفلسطينية من قبل الجيش، وذلك في ٣٠ تموز (يوليو)، حيث قيّدت المحكمة عمليات التدمير بلا سابق انذار وفرضت التأخر مدة ٤٨ ساعة بانتظار التحقيق والاستئناف، علماً بأنها أتاحت، ايضاً، اللجوء الى الهدم الفوري خلال العمليات العسكرية، عندما تقتضي الحاجة (**الحياة**، ٣١/٧/١٩٨٩؛ **وانترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣١/٧/١٩٨٩). ومن جهة ثانية، أعلن المسؤولون الاسرائيليون عن ان الجيش وادارة مصلحة السجون سوف يبدآن باعادة تنظيم السجون في مطلع العام ١٩٩٠. وتشمل الخطة اقامة معتقل كبير داخل الضفة الفلسطينية، اضافة الى توسيع معتقل «انصار ـ ٣»، بحيث تزداد سعته من حوالى ٣٥٠٠ معتقل حالياً، الى خمسة آلاف. وبذلك يتوقع ان ينمو العدد الاجمالي للمعتقلين الفلسطينيين من ١٨ ألفاً حالياً، الى ٢٥ ألفاً لاحقاً (**الحياة**، ١٧/٧/١٩٨٩). ويعني ما سبق، طبعاً، ان السلطات لا تتوقع استمرار الانتفاضة والقمع فحسب، بل وتعدّ العدة لمواجهة توسّع الظاهرتين مستقبلاً. وفي هذه الاثناء، استمرت حملات الاعتقال الوسعة، كالتي شملت ٢٠٠ مواطن في منطقتي الخليل وبيت لحم، في الثالث من آب (اغسطس)، و٨٦ مواطناً بتاريخ ١٢ الشهر، بينما أعلنت السلطات عن كشف خلايا عدة تابعة لـ «فتح» تقوم بالعمليات العسكرية (واحدة في يافا) في ٢٦ تموز (يوليو) والثالث من آب (اغسطس). وبذلك ارتفع عدد معتقلي الانتفاضة، حالياً، الى ١٣ ألفاً، حسب المصادر الغربية (**لوموند ديبلوماتيك**، ١٣ ـ ١٤/٨/١٩٨٩).

يتضح، اذاً، ان القيادة الاسرائيلية تبني استراتيجيتها للمرحلة المقبلة على أربعة أسس رئيسة، هي: بناء نظام السيطرة الشاملة على السكان الفلسطينيين ككل؛ وعزل الناشطين الوطنيين، وسحقهم، فردياً وجماعياً؛ وفرض العقوبات الجماعية (اضافة الى الفردية) لمعاقبة أي تعاون بين الشعب عامّة وطلائعه ولجانه، ولكسر أية روابط؛ وتطوير أساليب كشف ومحاربة الناشطين السريين والمتظاهرين العلنيين. وقد أوضح القائد الجديد للجبهة الوسطى، اللواء اسحق مردخاي، انه سيطبّق العقوبات الجماعية، مثل عملية غلق الشارع الرئيس في رام الله، بتاريخ ١٥ آب (اغسطس)، رداً على مهاجمة الجنود وجرح ستة منهم (**الحياة**، ١٦/٨/١٩٨٩). كما جدّد الوزير اريئيل شارون الحديث عن خطته الشاملة لقمع الانتفاضة، والتي تستند الى استدعاء الاحتياط ونقل معسكرات تدريب الجيش الى الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، بحيث تزداد كثافة الوجود العسكري الاسرائيلي الى أقصى الحدود. واقترح شارون، أيضاً، اجراء العمليات النهارية والليلية المستمرة في الانحاء كافة، وتشكيل قيادة عسكرية موحّدة تدير عمليات القمع في القطاع والضفة معاً، لزيادة الفعالية والكفاءة (**حداشوت**، ١٣/٧/١٩٨٩). الى ذلك، جدّد شارون، أيضاً، دعوته الى اغتيال رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، كوسيلة أساسية لاخماد الانتفاضة (**الحياة**، ١٨/٧/١٩٨٩). ويلاحظ، في مقابل هذه الدعوة الى الارهاب الدولي، ان م.ت.ف. قد أبلغت الى الحكومة السويسرية نيّتها الانضمام الى معاهدات جنيف الدولية الاربع، الخاصة بمعاملة الاسرى والسكان في الاراضي المحتلة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٠/٨/١٩٨٩).

بانتظار اكتمال الاستراتيجية الاسرائيلية، اتخذت السلطات بعض الاجراءات الميدانية الجديدة لحماية المستوطنين في الاراضي المحتلة. تألف التدبير الاول من قرار أجهزة الامن وضع رجال الامن داخل الحافلات المدنية، من اجل منع تكرار حوادث الخطف، كالتي حصلت في السادس من تموز (يوليو)، حين سيطر شاب فلسطيني على مقود الباص وأوقعه في واد، ممّا أدّى الى مصرع ١٦ اسرائيلياً (**الحياة**، ١٨/٧/١٩٨٩). ثمّ قررت الحكومة، في الثامن من آب (اغسطس)، منح المستوطنين في الضفة والقطاع ميزانية قدرها ١٢ مليون شيكل (ستة ملايين دولار)، من اجل حماية سياراتهم من الهجمات الفلسطينية بالحجارة والزجاجات الحارقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩/٨/١٩٨٩). وفي مقابل الاجراءات الدفاعية، واصل الجيش اعتداءاته على المواطنين الفلسطينيين، كعمليات الدهم المتكررة والجماعية للقرى والمخيمات والمدن، حيث شهدت عشرون

منها اقتحامات، بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) وحده، على سبيل المثال. كما انكشف العنف العشوائي مجدداً، من خلال اتلاف المواد التموينية في بيت فوريك، التي اقتحمها ٥٠٠ جندي بمؤازرة ثلاث طائرات مروحية في ٢٥ الشهر عينه؛ وكذلك اتلاف سوق الخضار في وسط قلقيلية، في اليوم التالي، كعقاب جماعي (**الحياة**، ٢٦ و٢٧/٧/١٩٨٩). وشهدت الفترة عينها استمرار عمليات مصادرة الاراضي، منها مئات الدونمات التابعة لشوفة وفقوع وبيت تعمر، من اجل اقامة المستوطنات، في الثاني من آب (اغسطس)، بينما تعرّضت مدينة القدس الشرقية لنظام حظر التجول، اثر الهجمات الفلسطينية بقنابل المولوتوف، في ٢٤ تموز (يوليو).

لم تخل الساحة، طبعاً، من الاجراءات القمعية «الروتينية» الأخرى، مثل هدم المنازل، التي تعرّض ١٨ منها للدمار بين ١٦ تموز (يوليو) و١٥ آب (اغسطس)، عدا أربعة منازل تمّ غلقها تماماً، وعشرات المتاجر التي تمّ غلقها مؤقتاً. ويذكر انه تمّ هدم ٢٠٠ منزل، وغلق مئة منزل آخر، منذ بدء الانتفاضة، حسب المصادر الغربية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣١/٧/١٩٨٩). وانعكس العنف المتزايد بارتفاع عدد الاصابات الفلسطينية، ارتفاعاً شديداً، ليصل، مثلاً، ٤٠٠ جريح في قطاع غزة وحده، خلال الاسبوع الاول من آب (اغسطس)، بعد ان اصيب ٥٥٦ شخصاً بجروح في القطاع، خلال تموز (يوليو) بكامله (**الحياة**، ٣/٨/١٩٨٩؛ **والاندبندانت**، ١٢/٨/١٩٨٩). وقد ارتفع معدّل الجرحى عموماً الى ٧٥ و٦٥ و٦٤ يومياً، في الأيام ٢ و٣ و١٢ آب (اغسطس)، نصفهم تقريباً بالضرب، والربع الى النصف بالرصاص (**الحياة**، ٧/٨/١٩٨٩). ومع ارتفاع عدد الجرحى ارتفع عدد الشهداء الى ٣٢ خلال الشهر قيد المراجعة، ممّا رفع العدد الاجمالي، منذ بدء الانتفاضة، الى ٦٥٦، حسب الاحصاء اليومي. علماً بأن المصادر الاميركية تشير الى مقتل ٥٩٦ فلسطينياً مقابل ٤٠ اسرائيلياً (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٤/٨/١٩٨٩). هذا، وقد أكد تقرير اعدته اللجنة الاسرائيلية لحقوق الانسان ان التوزيع الجغرافي للشهداء يتناسب والتوزيع السكاني الفلسطيني، وان ٩٣,٦ بالمئة منهم تقريباً سقطوا بالرصاص، بينهم ٢٣ طفلاً، وان متوسط أعمار الشهداء هو ٢٢ سنة، و٢٠ بالمئة منهم دون ١٦ عاماً (**فلسطين الثورة**، ٦/٨/١٩٨٩). ويجدر الذكر ان ٣١ مواطناً سقطوا شهداء خلال تموز (يوليو)، منهم ١٦ في قطاع غزة، ممّا يدل على استمرار مستوى المواجهة خلال الفترة التالية (**لوموند ديبلوماتيك**، ١٣ ـ ١٤/٨/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٣/٨/١٩٨٩). ويضاف الى ذلك، ان احد الشهداء صدمته سيارة عسكرية في ٢٨ تموز (يوليو)، بينما استشهد سجين في معتقل «أنصار ـ ٣»، في ١٣ الشهر التالي، وقضى مواطنان على أيدي المستوطنين، في الثامن والعاشر من الشهر عينه.

يشير ما سبق الى الدور القمعي المستمر للمستوطنين، الذين واصلوا اطلاق الرصاص وقذف الحجارة والاعتداء على الممتلكات والمنازل التابعة للمواطنين الفلسطينيين؛ كما واصلوا اقتحام القرى واتلاف المزروعات فيها. ولعل أبرز ما في ذلك هو اللجوء الى رشّ السموم على الحقول الفلسطينية، الامر الذي حدث في جوار الخليل على أيدي سكان مستوطنة كريات أربع، في ٢٧ تموز (يوليو) والثامن من آب (اغسطس). كما تبيّن مدى ميل المستوطنين الى استخدام العنف الشديد من خلال حادثة وقعت قرب اريئيل، في التاسع من آب (اغسطس)، شهدت قيام مستوطن باعتداء مسلّح على مجموعة جنود ليلاً، ظناً منه انهم فلسطينيون، ممّا أدّى الى اصابته وابنه والى قتل طفلة برصاص الجنود (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٠/٨/١٩٨٩).

وطأة المقاومة الشعبية

في مقابل الاستراتيجية المضادة الاسرائيلية، فرضت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية على الاحتلال دفع ثمن متزايد. اتضح ذلك عند صدور بعض الاحصاءات الاقتصادية، في ٢٣ تموز (يوليو)، التي أشارت الى ارتفاع نسبة البطالة، في أيار (مايو)، الى ٩,٧ بالمئة، ونمو اجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٦ بالمئة فقط خلال العام ١٩٨٨ (أي بانخفاض اثنين بالمئة بسبب الانتفاضة)، وتراجع الصادرات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، وتوقّع انعدام نمو الاقتصاد في العام ١٩٨٩ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٤/٧/١٩٨٩). وفي اليوم عينه،

وافقت الحكومة الاسرائيلية على زيادة ميزانية الدفاع بقيمة ٧٥ مليون دولار من أجل مواجهة الانتفاضة، علماً بأن الجيش كان طالب بزيادة قدرها ٢١٠ ملايين دولار (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٧/٢٤). وجدير بالذكر ان المستشار الاقتصادي لرئيس الاركان صرّح بأن كلفة القمع تبلغ ٣٦٠ ألف دولار يومياً، ممّا يشير الى انفاق يبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً (**جويش كرونيكل**، ١٩٨٩/٧/١٦). ويفسّر ذلك الطلب الذي تقدم به وزير الدفاع، اسحق رابين، في ١٧ تموز (يوليو) لزيادة ميزانية الدفاع بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، خلال العام ١٩٩٠ (**الحياة**، ١٩٨٩/٧/١٨).

غير ان الكلفة المالية لم تكن الثمن الوحيد الذي تدفعه اسرائيل؛ اذ أكد قائد سلاح الجو، اللواء أفياهو بن نون، في ١٧ تموز (يوليو)، ان الانتفاضة قد أدّت الى تقليص ميزانية سلاحه والى تقليص ساعات الطيران وبرامج التطوير، ممّا سيعرقل تأدية دوره الكامل (**المصدر نفسه**). كما تأكد، أيضاً، ان كلفة القمع تؤثر سلباً في بناء القوات المسلّحة، عموماً، وفي تكديس الأسلحة والذخائر واقتناء المعدات الجديدة (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٩/٧/٢٢).

كل هذه التأثيرات نتجت عن المقاومة الشعبية وعن العمليات الهجومية للقوات الضاربة الفلسطينية. وقد تكرّرت الهجمات بالحجارة والقنابل الحارقة وغيرها من الاسلحة البدائية. ففي احصاءات يومية، قام الفلسطينيون، بتاريخ ١٨ تموز (يوليو)، بتحطيم وحرق ١٢ سيارة عسكرية اسرائيلية؛ وتحطيم، أو حرق، ١٧ سيارة متنوّعة في خان يونس، وحدها، في اليوم التالي؛ فيما شهد الثامن من آب (اغسطس) جرح ١١ اسرائيلياً وتحطيم ٤٦ سيارة (**الحياة**، ١٩ و١٩٨٩/٧/٢٠ و١٩٨٩/٨/٩). وقد أدت الهجمات بالمولوتوف الى جرح جندي في نابلس، في منتصف آب (اغسطس)، بينما أُصيب أربعة من جباة الضرائب بالطريقة ذاتها في رام الله، في ١٤ الشهر (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٨/١٥). كما توالت العمليات الشعبية ضد السيارات والعربات العسكرية ومكاتب ضريبة الدخل والنقاط العسكرية؛ اذ تمّ حرق العديد منها.

امّا النشاط الابرز، في هذا الاطار، فكان طعن سائق اسرائيلي في الخليل، في ٢٤ تموز (يوليو)، والقاء قنبلة يدوية وجرح ثلاثة جنود في خان يونس، في الثالث من آب (اغسطس). كما حدثت عمليات أخرى عدة بواسطة الاسلحة النارية والمتفجرات، ومنها اشتباك بالسلاح وقع في نابلس، في ٢٤ تموز (يوليو)، ممّا أدّى الى جرح واعتقال ثلاثة شبان تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**الحياة**، ١٩٨٩/٧/٢٧). وقد انفجرت عبوة ناسفة بعربة نفايات في الرملة، في ١٤ آب (اغسطس)، بينما تمّ العثور على أخرى وابطالها (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٨/١٥). كما حصلت حادثة لافتة، في الثامن من آب (اغسطس)، حين تسلّل مجنّد اردني عبر الحدود قبالة مستوطنة لوتان، شمال ايلات، واحتجز مجنّدة اسرائيلية في مزرعة. وبعد انتظار أربع ساعات، اقتحمت القوات الاسرائيلية المكان وقتلت الجندي، فيما اصيبت احدى المستوطنات بجروح (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٩/٨/٩). وقد رجّحت المصادر المختلفة ان تكون دوافع الجندي شخصية ووطنية، فيما أعرب المسؤولون الاسرائيليون عن اعتقادهم بأن الاردن لم يغيّر سياسته بمنع التسلل الفدائي. ويذكر، أخيراً، في هذا الاطار، ان وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، اتهم «فتح» بتنظيم ما يزيد على ٧٠ هجوماً مسلّحاً ضد الاهداف الاسرائيلية، وضد العملاء، منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، منها عشر هجمات داخل اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٧/١٨).

الى جانب ضرب الاهداف الاسرائيلية، صعّدت القوات الضاربة الفلسطينية حربها ضد المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال. وقد أكدت المصادر الاسرائيلية ان مجموع المتعاونين الذين تمّ اعدامهم منذ بدء الانتفاضة بلغ أكثر من ٧٠ حتى منتصف تموز (يوليو)، اذ ارتفع المعدّل الشهري من أربعة، في أوائل العام ١٩٨٩، الى ١٣ في منتصفه (**الحياة**، ١٩٨٩/٧/١٩). ومنذ ذلك الوقت، تعرّض ١٤ متهماً بالتعاون مع الاحتلال للاعدام، بواسطة الطعن غالباً، حتى ١٥ آب (اغسطس). وقد قتل أربعة متهمين في نابلس، وخامس في غزة بالرصاص، بتاريخ ١٢ آب (اغسطس) وحده (**المصدر نفسه**،

١٥/٨/١٩٨٩). كما تعرّض ستة متهمين آخرين للهجوم والطعن خلال الفترة عينها، فيما قامت «القوات الضاربة» بضرب ثمانية تأديبياً. وقد تعرّض مبنى بلدية غزة لاطلاق الرصاص، في ٢٤ تموز (يوليو)، ممّا أدى الى مقتل احد الموظفين وجرح آخر، لكنه لم يتأكد اذا كان الهدف الفعلي هو احد العملاء ام ضابط اسرائيلي واقف بالجوار (**المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٨٩). الى ذلك، كانت ممتلكات المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال، من منازل ومتاجر وسيارات، عرضة للهجوم ايضاً؛ اذ تمّ حرق عدد من هذه الاهداف في ١٣ مناسبة مختلفة بين ١٦ تموز (يوليو) و١٥ آب (اغسطس)، ممّا يعني ان مجموع الهجمات ضد المتهمين بالتعاون، خلال الفترة المعنيّة، بلغ ٤٢ هجوماً.

أوضاع لبنان

استمر الهدوء النسبي في منطقة صيدا وحول غالبية المخيمات الفلسطينية في لبنان، على الرغم من تصاعد العنف في منطقة بيروت؛ انما تواصلت، أيضاً، المؤشرات الى المعركة التي قد تقع لاحقاً. فمن جهة، أكد احد مسؤولي «فتح» في لبنان، ان الاجهزة الأمنية السورية شنّت حملة اعتقالات للكوادر الفلسطينية وأعضاء اللجان الشعبية في مخيم برج البراجنة (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٨٩). ولم يمرّ سوى يوم، أي في الاول من آب (اغسطس)، حتى تعرّض المسؤول المالي لـ «فتح»، في منطقة صيدا، للاغتيال، فيما جرح مرافقه، على أيدي مسلحين مجهولين (**المصدر نفسه**، ٢/٨/١٩٨٩).

ومن الجهة الأخرى، أضاف جيش لبنان الجنوبي التابع لاسرائيل عنصر توتّر آخر الى الوضع العام؛ اذ أطلق قائده العميل، انطوان لحد، تهديداً، في ١٧ تموز (يوليو)، بقصف مخيم عين الحلوة، ردّاً على ما أسماه تسللاً لمقاتلي «فتح» الى قرية بصليا (**المصدر نفسه**، ١٨/٧/١٩٨٩). وصادف ذلك عودة بعض العمليات الوطنية الى الجنوب، ممّا أدّى الى جرح ثلاثة عناصر لحدية على الاقل. غير ان الحادث الأهمّ كان قيام شابين لبنانيين من أعضاء «حزب الله» بتنفيذ عملية انتحارية بواسطة سيارة مفخّخة قرب القليعة، في التاسع من آب (اغسطس)، ممّا أدّى الى استشهادهما واصابة خمسة جنود اسرائيليين وأحد افراد جيش لحد بجروح (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٠/٨/١٩٨٩).

ي. ص.

خلافات الليكود وقرار «مركز العمل»

«كما هو متوقع». بهذه العبارة استهلت صحيفة «دافار» (١٩٨٩/٨/٩) تقريرها عن اجتماع مركز حزب العمل في اليوم السابق، والذي تقرّر فيه مواصلة البقاء في حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة اسحق شامير، «طالما استمرت المبادرة السياسية». وبالفعل، لم تكن قرارات مركز العمل مفاجئة لأحد، بعد ان لجأ زعماؤه الى قاعدة «الاجماع» التاريخية، من اجل الوصول الى قرار شامل ترضي بنوده مختلف التيارات والاتجاهات داخل الحزب.

وكان مركز العمل دُعي الى الاجتماع قبل حوالى شهر، اثر قرار مكتب الحزب الانسحاب من الحكومة في أعقاب القرارات التي اتخذها مركز الليكود والمتعلقة بـ «القيود / الاطواق» التي فرضها الثلاثي «الصقري» ليفي ـ شارون ـ موداعي على مبادرة الحكومة السياسية تجاه مستقبل المناطق المحتلة. ولوهلة، بدا كأن التحالف الحكومي بين الليكود والعمل على وشك الانهيار وسط اشتداد الحملة في أوساط يسار العمل الى ضرورة الانسحاب من الحكومة وشنّ هجوم على سياسة الليكود من مقاعد المعارضة، حفاظاً على هوية الحزب وقاعدته الشعبية التي اخذت تبهت معالمها العمّالية مع استمرار التحالف مع اليمين الليكودي. وترأس حملة مؤيدي الانسحاب من الحكومة شمعون بيرس بالذات، وأيّده، في ذلك، رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، في حين دعا اسحق رابين الى التريّث والانتظار فترة من الوقت، للتأكد من تأثير قرار مركز الليكود في سياسة الحكومة. وما ان همد غبار هذه الزوبعة الحزبية حتى أدرك الجميع ان حزب العمل ليس في وارد اتخاذ قرار حاسم، وفوري، وانه، في الحقيقة، ينتظر سماع وجهة نظر المبعوثين الامريكيين الذين كان من المنتظر وصولهم الى المنطقة. كما ان حسابات أخرى، داخلية، اقنعت زعماء العمل بضرورة التريّث والبقاء في الحكومة. فانتخابات الهستدروت مقبلة خلال شهرين (حُدّد موعدها في ١٣/١١/١٩٨٩)، والحركة الكيبوتسية لم تتوصل، بعد، الى اتفاق نهائي، من خلال وزارة المالية، التي يرأسها بيرس، مع المصارف الاسرائيلية لتسوية أزمتها المالية الخانقة. وفي المقابل، صدرت عن شامير اشارات نحو الادارة الاميركية، في ما يتعلق ببعض اجراءات التهدئة في المناطق المحتلة، كان أبرزها اعادة فتح المدارس واستئناف الحياة التعليمية، الامر الذي زاد في صعوبة اتخاذ العمل قراراً بالانسحاب من الحكومة. وفي النهاية، تمّت تسوية الازمة بين شريكي الحكم، عندما أقرّت الحكومة الاسرائيلية، مجدداً، مبادرة التسوية السياسية كما صاغها، في أيار (مايو) الماضي، كل من رئيس الحكومة، شامير، ووزير دفاعه، رابين، وذلك في جلسة الحكومة التي عقدت بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٣.

الخلافات داخل الليكود

اجتازت حكومة الوحدة الوطنية هذا المطبّ، حيث لا مصلحة لأي من الشريكين، الآن، في فك الشراكة واللجوء، مجدداً، الى صناديق الاقتراع لحسم صراع القوى الداخلي في اسرائيل. فالاستقطاب السياسي ما زال على حدّته؛ وبالتالي، فان التوازن القائم بين قوى اليمين وقوى اليسار يجعل الحسم، في الوقت الحاضر وضمن المعطيات القائمة، امراً بعيد الاحتمال. ولكن هذا التفاهم المؤقت على ضرورة الاستمرار في الحكم معاً، لا يعني، بالتأكيد، نهاية الخلافات بين الحزبين الرئيسين، أو امتناع الثلاثي شارون ـ ليفي ـ موداعي عن انتقاد رئيس الحكومة، ومهاجمة سياسته. ووفّرت الانباء المتتالية بشأن لقاءات شامير مع شخصيات من الضفة والقطاع، ابرزها لقاؤه مع المحامي جميل الطريفي، ذخيرة كافية في يد ثلاثي «القيود» لتجديد حملته ضد زعيم رئيس الحكومة، شامير.

وكانت الموجة الاخيرة من المعلومات الصحفية بشأن لقاءات اسرائيلية ـ فلسطينية انطلقت في أعقاب جلسة الكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٩، وما أعلنه، خلالها، نائب وزير المالية، يوسي بايلين (العمل)، رداً على استجواب شفهي قدمه حاييم كورفو (ليكود) بشأن ما يتردد من معلومات عن لقاءات مع م.ت.ف. فقد أوضح بايلين ان المحادثات المباشرة مع م.ت.ف. في المناطق المحتلة مستمرة منذ أكثر من شهرين، «واذا أراد احدهم ان يقدّم جميل الطريفي على انه ممثل مصلحة حماية المستهلك، فهذا أمر عائد اليه» (**دافار**، ٢٧/٧/١٩٨٩). وأضاف بايلين، ان اتصالات غير مباشرة تجرى مع م.ت.ف. ليس فقط بواسطة الولايات المتحدة الاميركية، بل، أيضاً، بواسطة مصر ورومانيا ودول اوروبية أخرى. وأوضح بايلين ان المحادثات مع م.ت.ف. قائمة منذ قرار الحكومة بشأن الانتخابات في المناطق المحتلة، وقال: «يستطيع البعض ان يقول ان هذا شيء جيد، ويستطيع آخر ان يقول انه سيء للغاية؛ ولكن الواضح ان هناك مفاوضات مع م.ت.ف. بشأن هذا الموضوع، والهدف واحد فقط: الحصول من م.ت.ف. على الضوء الاخضر لاجراء انتخابات في المناطق [المحتلة]» (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

وفي استجواب آخر حول الموضوع ذاته، قال عضو الكنيست يوسي ساريد (قائمة حقوق المواطن ـ راتس)، انه يعلم بأن الطريفي اخبر مكتب رئيس الحكومة، قبل اللقاء الذي تمّ قبل بضعة أيام، بأنه سيقدّم تقريراً مفصّلاً مكتوباً، بعد المقابلة، الى قيادة م.ت.ف. في تونس. وأضاف ساريد: «ان هذا التبليغ المسبق، والواضح، لمكتب رئيس الحكومة لم يدفع شامير الى الغاء اللقاء» (**المصدر نفسه**).

من جهته، حاول شامير الرد على هذه الاقوال والمعلومات مساء اليوم عينه وعبر برنامج «موكيد» التلفزيوني. واستهل حديثه بالهجوم على م.ت.ف. وقيادتها، مؤكداً «ان لا مجال للتحدث عن مفاوضات غير مباشرة مع م.ت.ف. تُدار، حالياً، بواسطة الولايات المتحدة، حيث ان الخطوط الاساسية لحكومة الوحدة الوطنية تتضمّن مبدأ ثابتاً هو عدم التفاوض مع م.ت.ف. وعدم قيام دولة فلسطينية. ومع هذا، علينا التوصل الى تفاهم مع سكان [الضفة الفلسطينية] وغزة». واعتبر شامير ان المحادثات التي يجريها مع شخصيات فلسطينية هي مجرد محادثات جسّ نبض وتعارف، ولكنها «أبعد ما تكون من أية مفاوضات؛ ان الطريفي مجرّد واحد من كثيرين نلتقي معهم؛ وقد نتمكن، بمساعدة دول عربية، من تشكيل مجموعة من بينهم تتولّى العمل حتى اجراء الانتخابات في المناطق [المحتلة]. انها محاولة جادة لتمهيد الطريق لتسوية النزاع؛ وقرارنا هو السير في اتجاهين: الدول العربية وعرب [الضفة الفلسطينية] وغزة. ودون حدوث أي تغير في كل من هذين الاتجاهين، لن نصل الى تسوية للنزاع» (**يديعوت احرونوت**، ٢٧/٧/١٩٨٩). ولاحظت «هآرتس» (٢٧/٧/١٩٨٩) ان شامير التقى مع ست شخصيات فلسطينية (خمس من الضفة، والسادس من غزة، في حين لم يلتق مع احد من القدس الشرقية).

وعلى الرغم من ان هذه الاتصالات، في نهاية الامر، لا تتناقض ومواقف الليكود المعلنة، كما أكدت ذلك ايضاحات شامير نفسه، الّا انها أثارت مخاوف واعتراضات شديدة داخل صفوف اليمين الاسرائيلي، جاء التعبير عنها واضحاً في جلسة وزراء الليكود، مباشرة بعد جلسة الكنيست. من جهته، حاول شامير تلطيف الاجواء، معتبراً ان أقوال بايلين في الكنيست ليست بياناً رسمياً للحكومة، وانها تشوّه الحقيقة والوقائع، وانه لا توجد أية مفاوضات مباشرة، أو غير مباشرة، مع م.ت.ف. ولكن الوزير موداعي رفض هذه التبريرات، معتبراً أقوال شامير محاولة للتظاهر بالسذاجة، وأضاف: «ان محادثات رئيس الحكومة [مع شخصيات من م.ت.ف.] تعارض قرارات مركز الليكود؛ وهي اهانة واستخفاف للمركز. انها خطيرة، وتعارض، أيضاً، الخطوط الاساسية للحكومة، ولا يمكن السكوت على وضع كهذا. واذا تحوّلت تلك الاحاديث الى مفاوضات حقيقية، فان ذلك سيكون نهاية الليكود». وانضم الوزير دافيد ليفي الى زميله موداعي، محذّراً من اجواء التوتر التي تسود في صفوف الليكود، ومؤكداً «ان لقاءات شامير مع فلسطينيين يتماثلون مع م.ت.ف. تخلق وضعاً جديداً وخطيراً. وعلى الرغم من نفي رئيس الحكومة، فان الاشخاص الذين التقى بهم معروفون بانتمائهم الى م.ت.ف.

وبذلك، فان شامير يضع م.ت.ف. في مركز الحلبة الدولية والاسرائيلية» (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

وهدّد «ثلاثي القيود» شارون ـ ليفي ـ موداعي بتصعيد الهجوم ضد شامير، من خلال حملة اعلامية بين اعضاء الليكود، من اجل شرح الضرر والخطأ الكامنين في لقاءات رئيس الحكومة مع شخصيات فلسطينية، الامر الذي دفع شامير الى تجنيد الوزير المقرّب اليه، ايهود اولمرت، للردّ على هذه الحملة. وبالفعل، شنّ هذا الاخير هجوماً شديداً ضد الوزراء الثلاثة، واتهمهم بمحاولة اسقاط شامير، وحذّر من ان «من يفعل ذلك سيجد نفسه فاقد الاهمية والنفوذ» (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٧/١٩٨٩). ولكن سرعان ما اتضحت أبعاد هذه الزوبعة الجديدة داخل الليكود، عندما أعلن الوزير ليفي انه وزميليه قرروا الانتظار الى حين قدوم الوفد الاميركي. وقال انه من المفترض ان يأتي الوفد ببعض المطالب، ويجب الانتظار للتأكد ممّا اذا كانت الردود التي سوف تعطى للوفد ستكون متطابقة تماماً مع قرارات مركز الليكود. امّا الوزير شارون، فيبدو ان احتجاجه اقتصر على حقيقة ان وزراء الحكومة لا يطلعون على تفاصيل محادثات شامير، خاصة في ما يتعلق بالاشخاص الذين يلتقيهم رئيس الحكومة، والمواضيع التي يبحث فيها في هذه اللقاءات، التي رأى انها «تضع العراقيل أمام معالجة العنف والارهاب» (**المصدر نفسه**).

كان حزب العمل، اذاً، ينتظر اشارة من الولايات المتحدة ليقرّر استمرار مشاركته في الحكومة، أو الانسحاب منها؛ وكان «صقور» الليكود بانتظار وصول الوفد الاميركي ليقرروا ابقاء شامير رئيساً للحكومة، أو اسقاطه. فماذا حصل عشية وصول الوفد الاميركي، برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، المكلّف باجراء اتصالات مع الاسرائيليين، والفلسطينيين، بشأن الانتخابات والمبادرة السياسية في المناطق المحتلة؟

فجر الجمعة، بتاريخ ٢٨/٧/١٩٨٩، قامت دورية اسرائيلية خاصة بخطف الشيخ عبدالكريم عبيد من قرية جبشيت في جنوب لبنان، زاعمة انه المسؤول عن عمليات «حزب الله» ضد الجيش الاسرائيلي، والمخطط لحوادث اختطاف عدد من الرهائن الاجانب. وعلى الفور، خطفت هذه العملية الاضواء، وتحوّل الاهتمام، محلياً واقليمياً ودولياً، عن متابعة الشؤون الفلسطينية، وقضايا المبادرة السياسية، والانتخابات في المناطق المحتلة، الى متابعة الشؤون اللبنانية، وقضايا الرهائن الأجانب والمخطوفين المحتجزين؛ وبالتالي، تركزت اهتمامات الوفد الاميركي، بمجرّد وصوله المنطقة، على العلاقات الاميركية ـ السورية ـ الايرانية، بدلاً من التركيز على العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وكان من الواضح ان هذه العملية، التي أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، ان الحكومة اعطت الضوء الاخضر لها منذ أكثر من شهرين، ولكن تنفيذها تأخر حتى يتوفّر الوقت المناسب، جاءت، بالفعل، لتخدم شامير، على الصعيدين، الخارجي والداخلي. فهي، من جهة، حوّلت الانظار عن الهمّ الفلسطيني، وساهمت في «تنفيس» الزخم السياسي المتراكم، محلياً واقليمياً ودولياً، باتجاه الحل السياسي ومبادرة شامير ـ رابين الانتخابية؛ وأثبتت، مرة أخرى، على الصعيد الداخلي، مدى نجاعة العمليات العسكرية في اعادة رصّ الصفوف، وتجاوز الازمات الحزبية، واسكات اصوات المعارضة، سواء أجاءت من داخل الليكود أم من خارجه (ايلان شاحوري، **هآرتس**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

«تأديبة واجب»

الفترة الزمنية الجديدة التي كسبها شامير من خلال عملية خطف الشيخ عبيد، أزاحت عن كاهله، مؤقتاً على الاقل، ضغط الثلاثي شارون ـ ليفي ـ موداعي، وبالتالي أعطته الفرصة لتوجيه المماحكات الحزبية من داخل الليكود الى الخارج باتجاه حزب العمل. وشكّل الموضوع الاقتصادي المجال المناسب كي يشنّ شامير هجومه على وزير المالية وزعيم حزب العمل، بيرس. وتركزت الانتقادات، التي اطلقها شامير ومن ورائه كتلة الليكود في الكنيست، على الارتفاع الخطير في معدلات البطالة، خاصة في مدن الاعمار والتطوير، حيث يتمتع الليكود بنسبة كبيرة من المقترعين، وعلى الاسلوب الذي تتبعه وزارة المالية، بشكل عام، في معالجة الازمة الاقتصادية الخانقة في اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ٣/٨/١٩٨٩). ولم يتأخر الردّ من وزارة المالية،

التي أعلن المسؤولون فيها عن ان وزراء الليكود ترأسوا القطاع الاقتصادي منذ أكثر من عشر سنوات؛ وبالتالي، فان الازمة الاقتصادية ليست وليدة الساعة. امّا مشكلة البطالة، فقد ألقوا بها على عتبة رئيس الوزراء نفسه، باعتباره، أيضاً، وزيراً للعمل والرفاه، وبالتالي، المسؤول المباشر عن تصاعد معدلات البطالة (**المصدر نفسه**).

وتابع سكرتير عام حزب العمل عضو الكنيست، ميخا حريش، هجوم حزبه على رئيس الحكومة، مضيفاً الى أزمة البطالة ومدن الاعمار الموضوع السياسي وقرارات مركز الليكود التي طوّقت المبادرة السياسية بشأن الانتخابات في المناطق المحتلة. وقال حريش، في جلسة مكتب حزب العمل (**دافار**، ٤/٨/١٩٨٩)، ان شامير «شخص لا يبدي مزايا قيادية». وتابع: «انه يغيّر رأيه في كل مناسبة، وتنقصه المصداقية؛ فتارة يقف تجاه مركز الليكود ويعلن ان القيود تُلزم جميع وزراء الليكود؛ وبعد ذلك يقول العكس الى الحكومة». ولجأ حريش، في تهديد واضح لرئيس الحكومة، الى التلويح بعصا الانسحاب من الائتلاف الحكومي، قائلاً: «ان شامير ما زال قيد الاختبار. وعلى الرغم من اقرار الحكومة، مجدداً، قرارها بشأن المبادرة السياسية، فانه من غير الواضح ما اذا كنّا نتعامل مع شامير ـ أ أو شامير ـ ب» (**المصدر نفسه**).

جاءت أقوال حريش هذه، خلال اجتماع مكتب حزب العمل، الذي اتخذ قراراً بعقد مركز الحزب، حسب ما كان مقرراً قبل حوالى شهر، لاجراء نقاش سياسي بشأن المبادرة السياسية وتعامل الحكومة معها. وعلى الرغم من ان الرأي السائد في صفوف العمل كان عدم ضرورة الاجتماع، نظراً الى اختلاف الظروف الموضوعية بعد اقرار الحكومة، مجدداً، قرارها بشأن مبادرتها السياسية ومشروع الانتخابات في المناطق المحتلة، الّا ان مسؤولي الحزب كانت لهم، على ما يبدو، نظرة أخرى. فاجتماع مركز العمل كان بمثابة تظاهرة حزبية لدعم مكانة بيرس والتعبير عن وحدة الصف الداخلي وراء زعيم الحزب في فترة هدأ فيها الصخب السياسي، مؤقتاً، حول القضايا المصيرية والحسّاسة.

وبدا الاتجاه نحو التهدئة ورصّ الصفوف داخل حزب العمل واضحاً في مواقف كتلتي «الصقور» و«الحمائم» وموافقتهما، في النهاية، على مشروع قرار تسوية يرضي جميع الاطراف. فقد عقد «حمائم» حزب العمل اجتماعاً على هامش اجتماع مكتب الحزب (**هآرتس**، ٤/٨/١٩٨٩)، ضمّ كلاً من عوزي برعام ولوبا الياف وحاييم رامون ويوسي بايلين واورا نمير ونافا اراد وامير بيرتس ودافيد ليفائي وابا ايبن وحاييم تسادوك ونسيم زويلي ويسرائيل غات. وعلى اثر هذا الاجتماع، تبيّن ان كتلة «الحمائم» لن تطالب بالانسحاب من الحكومة، كما كانت النيّة معقودة سابقاً.

وعشية انعقاد مركز الحزب، قدمت كتلة «مشوف» الحمائمية مشروع قرار الى مكتب سكرتارية الحزب يدعو الى الموافقة على قرار يتضمّن اشتراط بقاء حزب العمل في الحكومة بتوافر فرصة حقيقية لتقدم مسار السلام. وأضاف أفراد «مشوف» عشر نقاط أخرى الى هذا الشرط، من بينها: مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات، ومشاركة مراقبين من الخارج لمراقبة عملية الانتخابات، وايقاف تامّ للاستيطان مع بدء المفاوضات وحتى التوصل الى التسوية المرحلية. وفي المقابل، دعا اقتراح «صقور» العمل، الذين يمثلهم عضو الكنيست ميخائيل بار ـ زوهار، الى عدم تأزيم شبكة العلاقات مع الليكود. وأضاف بار ـ زوهار قائلاً، ان «الصقور» سوف يعارضون جميع الدعوات والاقتراحات الى الحوار مع م.ت.ف. وأضاف انه يعتقد بأن الحزب اخطأ، عندما هدّد بشق الائتلاف الحاكم (**هآرتس**، ٨/٨/١٩٨٩).

صيغة القرار ـ التسوية وضعتها لجنة الصياغة، برئاسة الوزير حاييم بار ـ ليف، وتقدمت بها الى اجتماع مركز العمل بتاريخ ٨/٨/١٩٨٩، وسط اجواء باهتة، هادئة، واحساس عام بأن اجتماع المركز هو بمثابة «تأدية واجب»، تضاف اليها الحاجة الى ان يكون لحزب العمل «أطواقه» الخاصة به، من أجل تركيز الانتقادات على سياسة الليكود، وتحديد سياسة حزب العمل وموقفه تجاه الاستمرار في الائتلاف الحكومي (**دافار**، ٨/٨/١٩٨٩). ومع غياب التوتر بين «الحمائم» و«الصقور»، غاب الاهتمام الحقيقي بالنقاش السياسي، الذي كان متوقعاً في اجتماع المركز.

وعبّر عن ذلك موقف عضو الكنيست رعنان كوهين، الذي دعا الى الغاء جلسة المركز، بدعوى ان «أعضاء المركز ليسوا خاتماً مطاطياً للتوقيع على مشاريع قرارات يتمّ اعدادها من وراء الكواليس» (**معاريف**، ٨/٨/١٩٨٩).

وفي جلسة حضرها ٥٧٥ عضواً فقط، من أصل أكثر من ١٣٠٠ من أعضاء المركز، تمّت المصادقة على القرار التالي:

«(أ) يحدّد حزب العمل ان تقدّم عملية السلام هو ضرورة حيوية لدولة اسرائيل؛ وبالتالي يستوجب اتخاذ خطوات فعلية من اجل دفعها قدماً.

«(ب) لقد انضمّ حزب العمل الى حكومة الوحدة الوطنية، من أجل ايجاد الفرصة الحقيقية لتقدّم السلام.

«(ج) يرى حزب العمل في استمرار المبادرة السياسية شرطاً لمواصلة الاشتراك في الحكومة وغايته.

«(د) هدّدت قرارات مركز الليكود بالاضرار بامكانية تقدّم مبادرة السلام. وبعد اقرار خطة [شامير]، نهائياً، داخل الحكومة، يحدّد المركز [العمل] انه يتوجب على وزرائنا في الحكومة، ورفاقنا في الكنيست، مواصلة العمل من اجل دفع المبادرة قدماً بكل وسيلة ممكنة.

«(هـ) ان المحادثات مع القيادة الفلسطينية المحلية تشكل بداية ايجابية، ومن الضروري مواصلتها.

«(و) يتحدّد موقف حزب العمل من المسار السياسي على النحو التالي:

«١ ـ يرفض مركز حزب العمل سياسة ' ولا حتى شبر واحد ' ، وضمّ ١,٦ مليون فلسطيني؛ ويحدّد ان التسوية الدائمة يجب ان تضمن طابع دولة اسرائيل اليهودي، والديمقراطي.

«٢ ـ ستجرى المفاوضات على حل دائم، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وستكون التسوية الدائمة قائمة على أساس سياسة ' مناطق مقابل السلام ' ضمن اقامة حدود آمنة ومناطق استيطان وأمن تسيطر عليها اسرائيل، ورفض اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

«٣ ـ سوف يسمح لعرب القدس الشرقية، من اصحاب الجنسية الاردنية، بالاشتراك في الانتخابات، شرط ألّا تقام هذه الانتخابات في القدس، التي ستبقى غير مجزّأة، وموحّدة، وخاضعة للسيادة الاسرائيلية.

«٤ ـ تجرى المفاوضات مع الفلسطينيين بشأن مبادىء المبادرة فور الاعداد لها، وبدون أية شروط مسبقة. وتجرى الانتخابات في أجواء خالية من العنف.

«٥ ـ تجرى المفاوضات مع الفلسطينيين بشأن اجراء الانتخابات بموازاة الجهود من أجل تهدئة الانتفاضة.

«٦ ـ الاشراف على الانتخابات يمكن ان يشارك فيه مراقبون معتمدون من الخارج، من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل.

«٧ ـ تكون الانتخابات سياسية، وحرّة، وديمقراطية؛ ويكون انتخاب المندوبين من أجل مهمات ثلاث: اجراء المفاوضات لتسوية مرحلية، والعمل كنواة للحكم الذاتي، والعمل كنواة للمجموعة التي ستجري المفاوضات بشأن الحل الدائم.

«٨ ـ مع التوصّل الى التسوية المرحلية، ينسحب الحكم العسكري الى مناطق يتمّ تحديدها بموجب مبادىء اتفاقيتي كامب ديفيد.

«٩ ـ خلال الفترة الانتقالية، يحصل الفلسطينيون في المناطق [المحتلة] على حقوق سياسية.

«١٠ ـ في اثناء المفاوضات بشأن الحل الدائم، يشارك فلسطينيون من الخارج، تتمّ الموافقة عليهم ما بين اسرائيل ومصر والفلسطينيين في المناطق [المحتلة].

«١١ ـ تنظر اسرائيل، بايجابية، الى مشاركة مصر والاردن في المسار السياسي.

«١٢ ـ مع البدء في المفاوضات، لا تقام أية مستوطنات جديدة حتى التوصّل الى المرحلة الانتقالية. ويتمّ التداول بشأن موضوع المستوطنات في اثناء المفاوضات بيننا وبين سلطة الحكم الذاتي» (**دافار**، ٩/٨/١٩٨٩).

وكانت المناقشات في جلسة «المركز» اتّسمت بطابع الهجوم الحادّ على الليكود وزعيمه رئيس الحكومة، شامير. واستهل الحملة سكرتير العمل، ميخا حريش، الذي قال ان حزبه يشارك في حكومة «يرأسها شخص لا يوثق به اطلاقاً؛ ولكن نتائج الانتخابات خلقت وضعاً لا يوفّر أي خيار آخر».

وأكد زعيم حزب العمل ان مشاكل حزبه مع الليكود لا تنحصر، فقط، في الموضوع السياسي ومسألة القيود التي فرضها الثلاثي شارون ـ ليفي ـ موداعي، متهماً اياهم بالسعي الى انهاء المبادرة السياسية، من خلال فرضهم هذه القيود على شامير. وتابع بيرس مؤكداً انه «فقط بعد ان تقرّر ان مبادرة السلام ستبقى كما هي دون زيادة أو تغيير، اصبحنا قادرين على مواصلة اختبار عملية السلام». وأضاف: «في اللحظة التي أعلنت الولايات المتحدة الاميركية استعدادها لمواصلة الوساطة بيننا وبين الفلسطينيين، اصبح لحزب العمل، حسب رأيي، مبرر للبقاء. وهذا ليس لكوننا نصغي للولايات المتحدة؛ ولكن لأنه لا يوجد بديل من الولايات المتحدة في الوساطة بين الفلسطينيين وبيننا» (**المصدر نفسه**). وساهم رابين، بدوره، في الهجوم على الليكود، معتبراً ان مقرراته والقيود التي تضمّنتها قد ألحقت ضرراً شديداً بالمبادرة السياسية، حيث انها زعزعت ثقة سكان المناطق المحتلة. وقال: «ان دولة يهودية ديمقراطية لا تنسجم ابداً مع أرض ـ اسرائيل الكاملة» (**هآرتس**، ٩/٨/١٩٨٩).

اعتبر المراقبون قرار مركز العمل بمثابة صيغة توفيقية ما بين اقتراحات «الحمائم» (مشاركة الفلسطينيين في القدس في الانتخابات، والسماح بمراقبة دولية على سير الانتخابات، والسماح بأن تجرى هذه الانتخابات على أساس برامج سياسية) واقتراحات الصقور (عدم الموافقة على تقسيم مدينة القدس، وعدم الموافقة على اقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة) (**الاتحاد**، حيفا، ٩/٨/١٩٨٩). ولكن هذه الصيغة التوفيقية، والتراجع عن صخب التهديد بالانسحاب من الحكومة، لم ينقذ العمل من الانتقادات من داخل الحزب، وخارجه. فقد هاجم عضو الكنيست المعراخي، شلومو هيلل، قرارات مركز الحزب، وخاصة تلك المتعلقة باعطاء الحق للمواطنين العرب في القدس الشرقية بالمشاركة في عملية الانتخابات المقترحة. وقال هيلل: «لقد انتقدنا مركز الليكود الذي وضع القيود حول خطة الانتخابات. والآن أتينا نحن لنضع القيود الاضافية». امّا بالنسبة الى قرار الانتخابات، فقال: «على الرغم من القول فيه ان سكان القدس الشرقية لا يمارسون عملية التصويت في القدس ذاتها، الاّ انه من المحتمل ان ينشأ وضع بحيث تأتي كل قيادة الفلسطينيين وتسكن في القدس، ولكنها تمارس حق التصويت في مكان آخر. ان هذا أمر قاس؛ ولكن الانكى من ذلك هو ان أعضاء حزبي اتخذوا القرارات بسطحية، ولم يتداولوا في الامور بعمق؛ ولم تكن حاجة الى الاجتماع الاخير الذي لم يمنح حزبي شرفاً ولا كرامة» (**عل همشمار**، ١١/٨/١٩٨٩).

من جهته، لم يتأخر زعيم الليكود رئيس الوزراء، شامير، في الردّ على هجوم العمل عليه. وعقّب، متحدثاً في الجلسة الاسبوعية لوزراء الليكود، على قرارات مركز العمل بخصوص المبادرة السياسية لحكومته، فقال ان هذه القرارات تعتبر انحرافاً عن قرارات الحكومة، وعن الخطة السلمية التي اقرّتها. واعتبر شامير ان حزب العمل أضاف الى «مبادرة السلام» بنوداً لم تكن فيها، مثل منح الفلسطينيين في القدس حق المشاركة في الانتخابات، واعطاء حق المشاركة في المفاوضات لفلسطينيين من خارج اسرائيل، وكذلك اقرار مبدأ مبادلة «الارض مقابل السلام». وختم شامير كلامه مشيراً الى قرارات مؤتمر «فتح» الخامس، في تونس، فقال: «ان بينها وبين قرارات حزب العمل جامعاً مشتركاً، هو انها غير قابلة للتنفيذ» (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٨/١٩٨٩).

وشارك دافيد ليفي في الهجوم، أيضاً، على قرارات مركز العمل، قائلاً انها تعني ان العمل خضع، مسبقاً، للطلبات الفلسطينية، ولم يبق ما يستحق التفاوض بشأنه معهم (**المصدر نفسه**).

وكان لا بدّ من ردّ مناسب على أقوال شامير، فتبرّع به رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، حاييم رامون، الذي انتقد، بشدة، تصريح شامير الذي يساوي ما بين قرارات مؤتمر «فتح» وقرارات مركز العمل، وقال: «ان موقف شامير يدل على

وقاحة ونيّة الانشقاق والاستفزاز» (**هآرتس**، ١٠/٨/١٩٨٩).

الواضح من قرارات مركز العمل انها تعبير عن رغبة الحزب، «صقوراً» و«حمائم»، في البقاء في الحكم، والاستمرار في مشاركة الليكود في حكومة الوحدة الوطنية، حيث ان الخيارات الاخرى، كما طرحها شيفح فايس (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٩)، لا تشكل أي حافز على الانسحاب من الحكم. وهذه الخيارات هي: حكومة يمينية ضيّقة؛ حكومة يسارية ضيّقة؛ انتخابات جديدة في غضون سنة؛ او حكومة انتقالية مستمرة في ظل محاولات اعادة تشكيل الائتلاف القائم. وتعكس قرارات الحزب، أيضاً، الروح التوفيقية والميل نحو التسوية داخل صفوفه ما بين معسكر «الحمائم» و«الصقور» (عليزا وولخ، **دافار**، ١١/٨/١٩٨٩)؛ وبالتالي، تأجيل المواجهة بين الطرفين الى موعد لاحق، لم يتحدد حتى الآن، بعد انقضاء موسم الصيف واستراحة الكنيست.

هذا التراجع عن الحسم داخل حزب العمل، بين «الحمائم» و«الصقور»، وخارجه مع الليكود، يعود، حسب رأي يوئيل ماركوس (**هآرتس**، ١١/٨/١٩٨٩)، الى مبدأ التعاون المشترك القائم فيما بين طرفي الائتلاف الحكومي؛ وهو، أيضاً، المبدأ عينه الذي يدفع جميع اللاعبين في الحلبة السياسية الاسرائيلية الى فرض قيود على بعضهم البعض، وتطويق مبادرات الآخرين السياسية، وغيرها. وحذّر ماركوس من نتائج هذا النهج الحكومي قائلاً: «ثمّة دكتاتورية من نوع جديد آخذة في التشكّل؛ انها دكتاتورية الاتحاد، التي ستنتزع من الجيل المقبل حرية الاختيار والحافز لتحديد طابع دولته».

دكتاتورية من نوع آخر تحدثت عنها «عل همشمار» (١١/٨/١٩٨٩)، منتقدة الاسلوب الذي اتّبعه حزب العمل في فرض قرار المركز، المعدّ مسبقاً، على جميع الاعضاء، دون اتاحة المجال لأي نقاش حقيقي، أو تقويم لسياسة زعماء الحزب.

ان حرب الرهائن والمخطوفين المتبادلة بين اسرائيل ولبنان، وحرب القيود والاطواق المتبادلة بين الليكود والعمل، وفّرت لشامير ـ على ما يبدو ـ فسحة من الوقت يعيد فيها ترتيب أوراقه وبرامجه السياسية. فهل توفّر له حرب «تصفية العملاء» المستعرة في المناطق المحتلة مزيداً من الوقت والامكانات لتشديد القبضة الحديدية على الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة؟

مها بسطامي

المتعاونون ومخاطر تدهور «النظام العام»

انشغلت الاوساط الوطنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، خلال آب (اغسطس) الماضي، بثلاث قضايا رئيسة عكست نفسها على مجمل النشاطات الوطنية في المنطقتين. ففي حين استكمل طلاب المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية عودتهم الى مقاعد الدراسة، بعد انقطاع دام ثمانية عشر شهراً، باشرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، منذ الثامن عشر من آب (اغسطس)، العمل بنظام البطاقات الممغنطة، بغرض التحكّم بحجم القوى العاملة، من قطاع غزة، الداخلة الى اسرائيل، ومراقبة حركة بضعة آلاف من الغزّيين ممّن تشتبه سلطات الاحتلال بعلاقاتهم بقضايا «أمنية»، وفرض ضغوط اقتصادية على القطاع، في الوقت الذي قفزت قضية اعدام متعاونين مع سلطات الاحتلال، أو مشتبه بتعاونهم، الى واجهة الاحداث، بقوة، بعد ان تخطى رقم الذين اعدموا الاربعين شخصاً خلال الشهور الثلاثة الماضية، ممّا استوجب تدخل م.ت.ف. والقيادة الوطنية الموحّدة غير مرة لفرض السيطرة على الكيفية التي يتمّ بموجبها ايقاع قصاص وطني بمشتبه به، واعادة فرض النظام العام الذي سارت وفقه القيادة الموحّدة طيلة الفترة الماضية من عمر الانتفاضة.

بين الخطأ والصواب

كانت صباح كنعان تعلم انها سوف تقتل. فقد اتهمت هذه المرأة، البالغة الثانية والثلاثين من عمرها، بالتعاون مع المخابرات الاسرائيلية، وبالفساد الاخلاقي. وبالفعل، اقتحمت احدى «لجان الصدمة» الفلسطينية منزلها في مدينة نابلس، في الضفة الفلسطينية المحتلة، واحتجزتها لمدة ثلاثة أيام، تعرّضت خلالها للضرب المبرح. وعندما قام جيرانها بنقلها الى المستشفى، نفت المرأة جميع التهم الموجهة اليها. بعد شهرين على خروجها من المستشفى، عثر على جثّتها بالقرب من سوق البصل، في نابلس، وقد اصيبت بطعنات عدة وضربات بالفؤوس وطعنات بسكين. لم تكن الحادثة هذه أول حكم اعدام ينفّذ في المدينة. فقد عثر على جثة عدلي الثلجي معلّقة على خطاف لحم في السوق. وفي جباليا، طعن جميل محمود شحادة حتى الموت، وعثر على رسالة قرب جثته كتب فيها: «نفّذ حكم الاعدام بحق احد العملاء» (داود كتّاب، «قيادة الانتفاضة: تصفية العملاء دفاع عن النفس»، **القبس**، الكويت، ١٨/٨/١٩٨٩؛ نقلاً عن **يو.اس.نيوز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

هذه المقدمة بدت ضرورية للتعرّف على وسائل، وطرق، تنفيذ احكام الاعدام بحق المتعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي، أو المشتبه بتعاونهم، أو الخونة، والتي بدأت تتصدر واجهة الاحداث في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتثير الكثير من التساؤلات وردود الفعل في المنطقتين قبل غيرهما. «فقد بات بعض المواطنين في المنطقتين يخشى من ان يؤدي انفلات العنف الى فرض حالة من الذعر والارهاب على المجتمع، و [يؤدي] الى [تقويض] الانتفاضة» (جويل غرينبرغ، «فرصة للتسوية أمام المتعاونين»، **القبس**، ٢ ـ ٣/٩/١٩٨٩؛ نقلاً عن **كريستيان سيانس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر).

تتباين الارقام الواردة بشأن عدد القتلى من المتعاونين. ففي حين تحدثت مصادر عن مقتل نحو مئة فلسطيني على أيدي مواطنيهم (**الحياة**، لندن، ٢٨/٨/١٩٨٩)، أشارت مصادر أخرى الى مقتل تسعين شخصاً، منذ بداية الانتفاضة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ وحتى منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٩ (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**)، وذكرت مصادر ثالثة ان الرقم لم يتجاوز السبعة والستين شخصاً قتلوا خلال الفترة عينها، منهم أربعون قتلوا في الشهور الثلاثة الماضية. الى ذلك، زعم مسؤولون اسرائيليون ان ٤٨ بالمئة من

بين ١٤٠٣ حالات ضرب وطعن وهجمات على ممتلكات وجّهت الى اهداف عربية لا اسرائيلية (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

ويعتبر زعماء فلسطينيون محليون، في الضفة والقطاع، الاحصائيات الاسرائيلية مبتورة؛ لكنهم يعترفون بقتل من يشتبه بتعاملهم مع السلطات الاسرائيلية (**المصدر نفسه**).

اسرائيل والمتعاونون

يعتقد مسؤولون في وزارة الدفاع الاسرائيلية بأن عدداً قليلاً ممّن قتلوا كانوا من المخبرين لدى سلطات الاحتلال ويعملون لصالح المخابرات الاسرائيلية، وان الغالبية كانت لها علاقات مع اسرائيل من نوع آخر، أو ان بينهم وبين أطراف يهودية أو عربية خلافات وعداوات، أو ممّن انتهكوا الانظمة والاعراف الاخلاقية المتعارف عليها (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**). واعترف رئيس جمعية الدراسات العربية، في القدس، فيصل الحسيني، «بأن بعض الاشخاص صُفّوا لحسابات شخصية تحت غطاء الهجمات على ' متعاونين مع اسرائيل ' »، وان الضحايا لم يكونوا جميعاً مخبرين لاسرائيل (**المصدر نفسه**). غير ان بعضهم كان عميلاً بالمعنى الكامل للكلمة، «فهم فلسطينيون يخونون فلسطينيين آخرين، مقابل المال أو [الحصول على] امتيازات من سلطات الاحتلال الاسرائيلي» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

دائرة الخطر

بدأت دائرة العنف في المناطق المحتلة في الاتساع، مؤخراً، وطاولت عناصر تنتمي الى م.ت.ف. فبعد يوم من المؤتمر الصحافي الذي عقده المحامي جميل الطريفي، في أعقاب لقائه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، «امتلأت جدران منزله بالتهديدات العديدة لحياته [قيل ان وراءها] منظمات فلسطينية اكثر تطرفاً، ممّا اضطر [الطريفي] الى ترك بلدته. كذلك جرى في رام الله حرق سيارات تخص زعماء [من] م.ت.ف. في المدينة. واتهمت منشورات غير موقّعة ١٢ زعيماً من ' فتح ' باختلاس ملايين الدولارات المخصصة للانتفاضة». واتهم الفلسطينيون رجال المخابرات الاسرائيلية والمتعاونين معهم بتوزيع المنشورات هذه، في محاولة لشق الصف الفلسطيني (**المصدر نفسه**). وحمل البيان الرقم ٤٤، الصادر عن القيادة الوطنية الموحّدة، بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٧، دعوة للمواطنين الى «الانتباه والتيقظ من البيانات المدسوسة التي تروّج لها المخابرات الاسرائيلية في الشارع الفلسطيني وتتناقلها وسائل الاعلام الاسرائيلية»، وتتضمّن اتهامات باطلة لمناضلين بالتلاعب بالاموال أو الصاق تهم بهم، وكتابة شعارات مزيّفة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٦٢، ١٩٨٩/٩/٣، ص ٩).

من جهة أخرى، بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ومتعاونون فلسطينيون معها، مؤخراً، بتنظيم عمليات «دفاع ذاتي» بغرض حماية المتعاونين. ففي بحث اجراه في منطقة جنين، مسؤول حركة «راتس» الاسرائيلية في منطقة المثلث، تبيّن ان متعاونين مع سلطات الاحتلال قرروا «التصدي للاعتداء عليهم، وأقاموا ميليشيا خاصة [بهم]، ونفّذ بعضهم عمليات انتقامية» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٧/٢٨)، كما فعل المدعو علي النجار، الذي يعمل، صراحة، مع الادارة العسكرية الاسرائيلية، والذي كان طرد من بلدته يَعْبَد. فقد عاد علي الى يَعْبَد، مؤخراً، برفقة عصابة من المسلّحين. واستناداً الى مصادر اسرائيلية، فقد فرض علي النجار منع التجول على البلدة، وأوقع العديد من جيرانه في كمائن، ولم يتدخل الجيش الاسرائيلي (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). وأكدت مصادر اوروبية ان متعاونين مع اسرائيل «بدأوا يقيمون حواجز طرق [متحدّين] سلطة اللجان الشعبية على الضفة الغربية، التي تسير تبعاً لارشادات القيادة الموحّدة للانتفاضة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٩/٨/٣١؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). واتهم كبار الشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة سلطات الاحتلال بمحاولة تقويض الانتفاضة، من طريق تسليح المتعاونين معها، وتشجيعهم على اطلاق النار على الاشخاص النشطين في الانتفاضة في المدن والقرى الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

على الرغم من ذلك، تزداد خشية ومخاوف الفلسطينيين في الضفة والقطاع من تحوّل عمليات

قتل من يسمّون بالمتعاونين الى فقدان السيطرة وسقوط ضحايا من طريق الخطأ (غرينبرغ، «نداء جديد يدين القتل المتهور للمتعاونين»، **جيروزاليم بوست**، ١٦/٨/١٩٨٩). ويدين بعض السكان عمليات القتل، ويقولون ان بعضها ربما تمّ بسبب انحرافات، او سلوك اجتماعي، ويتّهمون حركة «حماس» بذلك. ويضربون مثالاً بسامر كمال، من نابلس، الذي قتل بعد عملية ضرب وصفت بأنها «غير انسانية ومخالفة للتعاليم الدينية، ووسيلة غير مقبولة لمكافحة الرذيلة، واصلاح المجتمع الفلسطيني». وكان كمال معروفاً بادمانه الكحول والمخدرات (غرينبرغ، «فرصة للتسوية...»، **مصدر سبق ذكره**).

قبل فوات الأوان

في مواجهة هذه التطورات تدخلت القيادة الوطنية الموحّدة للسيطرة على الاوضاع؛ وأصدرت بياناً أكد «أهمية مواصلة ملاحقة عملاء الاحتلال وأعوانه لردعهم عن خيانة شعبهم». واهاب البيان بالقوى الضاربة للانتفاضة واللجان الشعبية التروّي باصدار احكامها، وعدم اللجوء الى الاعدام الاّ في حالات التعامل الصارخ، وبعد التحقّق التامّ من ثبوت تهمة الخيانة، وبمصادقة المراجع العليا (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ١٣٩٥/٣٢٠، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ١٥).

في الاتجاه عينه، شدّد فيصل الحسيني على الفلسطينيين، بالحاح، عدم اللجوء الى القتل المميت، والسماح للمشتبه بهم من المتعاونين بتصحيح مسارهم، ومساءلتهم التوبة. وطالب بالسماح لهم بالتزام بيوتهم ومنازلهم، والعمل على اقناعهم بالتوقف عن القيام بنشاطاتهم. وقال: «ينبغي ان نحاول المحافظة على الانتفاضة كثورة بيضاء ونبقيها أقل عنفاً» (غرينبرغ، «نداء جديد...»، **مصدر سبق ذكره**).

عودة الى الدراسة

بدأت، منذ الثلث الأخير من تموز (يوليو) الماضي، عودة طلاب المدارس الابتدائية الى صفوف الدراسة، بعد غلق دام ثمانية عشر شهراً متواصلة، كجزء من عقوبة جماعية نفّذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، عمّان، ٢٢/٧/١٩٨٩). وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ورئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، قرّرا بدء الاستعدادات لفتح المدارس قبل اسبوع من عودة الدراسة؛ غير ان القرار الاسرائيلي ظل حكراً على مراحل الدراسة من الصفوف الأولى وحتى نهاية المرحلة الثانوية، واستثنى الجامعات الاربع والكليات العديدة في كل من الضفة والقطاع، التي ما تزال مغلقة حتى اشعار آخر (ميشال سيلا، «اعادة فتح المدارس في الضفة الغربية»، **جيروزاليم بوست**، ٢٢/٧/١٩٨٩). وهكذا انتظم، في الصفوف الدراسية، في الضفة الفلسطينية، ١٩٧ ألف طالب، من اصل ٣٢٠ ألفاً آخرين، بعد ان سُمح لألف ومئتي مدرسة ابتدائية حكومية وأخرى تابعة لوكالة غوث اللاجئين (أونروا) بفتح ابوابها للطلاب. من جهتها، قررت الدوائر التعليمية تمديد فترة الدراسة حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، في محاولة لتعويض الطلاب جزءاً من الخسارة التربوية ـ الاكاديمية التي لحقت بهم، وانقاذ العام الدراسي الحالي؛ فيما حدّدت فترة انعقاد الامتحانات للشهادة الثانوية العامة بين ٢٦/١١/١٩٨٩ و١٠/١٢/١٩٨٩؛ ومن المتوقع ان يتقدم اليها ١٣ ألف طالب وطالبة (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٥٩، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ١٩). ومع نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٩، كانت سلطات الاحتلال سمحت بفتح بقية المدارس، فعاد الى مقاعد الدراسة الثانوية ٤٥ ألف طالب توقفوا عن متابعة دراستهم منذ كانون الثاني (يناير) (**القبس**، ٣١/٨/١٩٨٩).

ارتياح نسبي

قابلت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة التطور الجديد، على الصعيد التعليمي والتربوي، بالارتياح. واعتبر بيانها الرقم ٤٣ عودة الطلاب الى مقاعد الدراسة «نتيجة حتمية لتواصل الانتفاضة وما حققته من تعاطف دولي، خصوصاً في مواجهة سياسة التجهيل التي يمارسها العدو ضد شعبنا منذ حوالى العامين». وحثّ بيان القيادة الوطنية الطلبة والمدرّسين على تكثيف البرامج الدراسية لتعويض الطلاب عمّا فاتهم. ودعا الطلبة، بشكل

خاص، الى الالتزام بالبرامج الدراسية، أساساً لمواجهة سياسة التجهيل المقصود مع الالتزام بالاضراب أيام الاضراب الشامل؛ ومواصلة برامج التعليم الشعبي لتكون مكمّلة للدراسة المنهجية في المدارس. وناشدت القيادة الموحّدة، في بيانها، الهيئات والمؤسسات الاكاديمية والانسانية الدولية الضغط على سلطات الاحتلال، لاجبارها على فتح الجامعات والمعاهد العليا التي لا تزال مغلقة («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**).

على الرغم من الارتياح العام الذي ساد في الاوساط الشعبية والرسمية الفلسطينية، واجهت بدايات انتظام الدراسة في مدارس الضفة عقبات معيّنة، غير انها ظلت محدودة، ممّا أمكن تجاوزه. فعلى الرغم من الاضراب العام الذي أعلنته حركة «حماس»، فقد انتظمت الدراسة في المراحل الابتدائية والصف الثاني عشر دون عقبات. وقد حثّ نشطاء الانتفاضة الطلاب على العودة الى مدارسهم، والعمل على تسيير دراستهم بشكل منتظم. وامتنعت قوات الأمن الاسرائيلية عن الاحتكاك بالتلاميذ، خصوصاً في المدن الكبيرة حيث كان تواجد الجيش الاسرائيلي محدوداً (**معاريف**، ٢٣/٧/١٩٨٩). وتعتبر الضغوط التي مارستها عناصر تنتمي الى الجبهة الشعبية على الطلاب، لمنعهم من العودة الى الدراسة، المحاولة الوحيدة السلبية في هذا الاتجاه. فقد ذكرت مصادر اسرائيلية ان عناصر من «الشعبية» مارست ضغطاً قوياً لابعاد الطلاب من مدارسهم. ونسبت المصادر الى مواطنين فلسطينيين من مخيمي عسكر وبلاطة، في الضفة الفلسطينية، قولهم ان شجاراً وقع بين مؤيدين لـ «فتح» يعتمرون الكوفيّة السوداء ومؤيدين للجبهة الشعبية يضعون أغطية رأس حمراء ممّن حاولوا اعتراض سبيل الطلاب المتوجهين الى مدارسهم. وقد خاض مؤيدو «فتح» «معركة شوارع» لتمكين الطلاب من متابعة توجههم (جويل غرينبرغ، «الانتفاضة؛ انكسار الواجهة»، **جيروزاليم بوست**، ١١/٨/١٩٨٩).

تأشيرات اليكترونية

تعمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، منذ شهور عدّة، على تقليص معدّل دخول الفلسطينيين من الضفة والقطاع الى اسرائيل. واعتمدت لذلك وسيلتين: استخدام بطاقات الهوية الخضراء، والبطاقات الممغنطة. وتختص البطاقة الخضراء بذوي «الخلفية الأمنية» من الفلسطينيين، أي من أُصدرت بحقهم احكام بالسجن أو أمضوا فترة زمنية في الاعتقال الاداري. وتحمل البطاقة ملاحظة ذُيّلت بتوقيع الحاكم العسكري الاسرائيلي، نصها: «لا يحق لحامل الهوية الدخول الى اسرائيل». ويعتبر كبار الضباط العسكريين الاسرائيليين في الادارة العسكرية حاملي البطاقات الخضراء «مثيري اضطرابات». وزوّد الجنود، الذين يصادفون حاملي البطاقات الخضراء، بأوامر تسمح لهم باستجوابهم، والتحقيق معهم، واعاقتهم. واعدّت الشرطة الاسرائيلية قائمة ضمّت أسماء ثلاثة آلاف فلسطيني «من ذوي السوابق الجنائية» ممّن يُرفَض دخولهم الى اسرائيل (اوري نير، «أعمال مرتدة على اصحابها»، **الاتحاد**، حيفا، ٨/٨/١٩٨٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١/٨/١٩٨٩).

ومنذ الثامن عشر من آب (اغسطس) الماضي، طبّقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على سكان قطاع غزة الذين يرغبون في العمل في اسرائيل، أو الدخول اليها لأغراض أخرى، نظام البطاقة الممغنطة (**الحياة**، ١/٩/١٩٨٩). وتتمثّل الفكرة في ان يُدخِل القادمون الى اسرائيل، عبر حاجز «ايرز»، شمال قطاع غزة، بطاقاتهم الممغنطة في جهاز اليكتروني يرتبط بمركز معلومات تتعلق بحاملي البطاقات. ويسمح لحامل البطاقة باجتياز الحدود الى اسرائيل بعد مصادقة الجهاز الاليكتروني على ذلك (اوري نير، «ثمرة ناضجة في يد النشطاء»، **هآرتس**، ١/٨/١٩٨٩). وصرّح رئيس «الادارة المدنية» الاسرائيلية في غزة، اريبه شيفمان، بأن ما يقرب من سبعمئة سيارة اتجهت، في اليوم الاول، الى العمل بنظام البطاقة الممغنطة، من قطاع غزة الى اسرائيل. ويمثّل هذا الرقم ثلثي السيارات التي كانت تعبر في العادة على الطريق ذاته في أيام الجمعة؛ امّا الذين منعوا من المرور من العمال الغزّيين، فقد تمّت اعادتهم الى القطاع (ميشال سيلا، «غزّيون يخرقون تحذير النشطاء بعدم الذهاب الى اسرائيل»، **جيروزاليم بوست**، ٢٠/٨/١٩٨٩).

بعد فترة من بدء اصدار البطاقات الممغنطة،

بدأ ملثّمون من نشطاء اللجان الشعبية بمصادرتها من المواطنين. واستخدم بعضهم التهديد ضد السكان لمنعهم من الذهاب الى المكاتب الحكومية الاسرائيلية للحصول على البطاقات. وردّت سلطات الاحتلال باحتجاز البطاقات الى حين ان يمثُل اصحابها امام المكاتب الحكومية. ولمواجهة تحرك الملثّمين، أصدرت امراً يسمح بموجبه للجنود باطلاق النار على الملثمين. لكن النتائج جاءت مخيبة لآمال سلطات الاحتلال. فبعد اسبوعين على اصدارها، حمل ٢٥ ألف شخص بطاقات جديدة، من بين مئة ألف اعتادوا الخروج الى العمل في اسرائيل، حسب التقديرات الاسرائيلية ذاتها (اوري نير، «ثمرة ناضجة...»، **مصدر سبق ذكره**).

تحوّل في مسار الاندماج

في مواجهة الضغط الاسرائيلي الجديد، حثّت القيادة الوطنية الموحدة المواطنين، في قطاع غزة، على مقاطعة العمل بالبطاقات المغنطة، والعمل على افشالها. وجاء في البيان الرقم ٤٤، الذي أصدرته بهذا الخصوص: «لقد أعلن العدو [الاسرائيلي] يوم ١٨/٨/١٩٨٩ يوماً للبدء في تطبيق سياسة الرقابة على مواكب العمال الساعية [الى] كسب قوت يومها؛ فيسمح لمن يشاء ويمنع من يشاء ليجوّع البعض وتدب عناصر الشقاق والنزاع في صفوف الشعب الواحد. انها سياسة تجويع [تمارس] ضد كل الشعب، وان كانت اتخذت شكل حرمان البعض من حق العمل والعيش». وحذّر البيان من نجاح الخطة الاسرائيلية، الذي، ان حدث فعلاً، فسرعان ما يفتح الطريق لتطبيق مماثل في الضفة الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٦٢، ٣/٩/١٩٨٩، ص ٨).

واعتبرت مصادر صحفية تطبيق نظام البطاقة المغنطة تحوّلاً في السياسة الاسرائيلية المتبعة منذ الاحتلال الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتي تقوم على دمج الاقتصادين، الاسرائيلي والفلسطيني، بناء على فلسفة وضعها وزير الدفاع السابق، موشي دايان (**الحياة**، ١/٩/١٩٨٩)؛ واعتبرتها، كذلك، تخلياً مطلقاً عن النظرية الكلاسيكية التي تقول ان «علينا [نحن الاسرائيليين] ان نسعى الى ربط القسمين، واحداً بالآخر، اذا كنّا، من ناحيتنا، لا نرغب في فك الارتباط مع هذين القسمين»، حسب قول دايان ردّاً على استجواب وجّه اليه في الكنيست في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ (نير، «أعمال مرتدة...»، **مصدر سبق ذكره**).

وأكدت مصادر فلسطينية عبث المحاولة الاسرائيلية. وقالت انه «في وسع اسرائيل ان تغامر بالتكنولوجيا الحديثة التي تستقدمها، في محاولة للسيطرة على الفلسطينيين، في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة. ولكن لن تستطيع ان تغامر بخسارتها في معركة الارادات التي بدأتها؛ اذ اضافة الى تكاليف البطاقات بالنسبة الى وزارة الدفاع الاسرائيلية التي تطالب بموازنة سنوية مقدارها ٤٠٠ مليون شيكل (٢٠٠ مليون دولار)، من أجل تغطية نفقات مقاومة الانتفاضة، لا تستغني تل ـ أبيب عن ٤٦ ألف عامل من غزة و٦٣ ألف عامل من الضفة» («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**). ويبدو ان مدى الاحكام التكنولوجي في هذه الوسيلة الجديدة «يساوي مدى حماقته الحكومية». فمن المحتمل جداً ان تتكشف هذه الوسيلة الاليكترونية، بسرعة، عن لعبة يرتدّ أثرها على اصحابها، وتكون اضرارها بالمصالح الحكومية والاقتصادية في اسرائيل بالغة جداً (نير، «ثمرة ناضجة...»، **مصدر سبق ذكره**).

ر.م.

خطاب رئيس دولة فلسطين في مؤتمر قمة عدم الانحياز

يسعدني، يا فخامة الرئيس، في بداية كلمتي، ان أعبّر لكم عن خالص التهاني القلبية، باختياركم رئيساً لحركة عدم الانحياز، ورئيساً لمؤتمر قمّتها التاسعة. ان هذا الاختيار، يا سيادة الرئيس، هو تعبير صادق عن مدى ثقة واعتزاز شعوب ودول حركتنا لبلدكم الصديق، يوغوسلافيا، وتقديراً لدورها، ودور قيادتها الرائد في بناء حركة عدم الانحياز، وتعزيز مسيرتها الناجحة حتى اليوم. فقد كان الزعيم العظيم تيتو من القادة الأوائل الذين أسّسوا حركتنا، حركة عدم الانحياز، ومن الذين قضوا وهم في قمة عطائهم من اجل أوطانهم، ومن اجل الاهداف النبيلة التي وضعها لحركتنا عبدالناصر، ونيكروما، وكاوندا، وسيكوتوري، ونيريري، ونهرو، وسوكارنو، وغيرهم من الابطال الرواد الأوائل.

ان انعقاد هذا المؤتمر في بلغراد، عاصمة هذا البلد الصديق، يكتسي أهمية بالغة، ويضفي على حركة عدم الانحياز، ودورها التاريخي، مزيداً من الاهمية في دفع حركتنا الى أمام، وفي دعم مسيرة السلام والتعايش السلمي والتقدّم والتنمية لشعوب العالم أجمع. ونحن على ثقة انكم، يا سيادة الرئيس، ستقودون أعمال هذا المؤتمر، الى النجاح الكامل، لما تتحلّون به من حكمة، وحنكة، ودراية واسعة.

كما يطيب لي ان أعبّر عن خالص التقدير والشكر للجهود التي بذلها فخامة الرئيس روبرت موغابي، في اثناء قيادته لحركتنا، وتحقيق اهدافها وقراراتها؛ فقد كان لحكمته، وديناميكيته، وبعد نظره، واخلاصه، أثرها البالغ في معالجة الكثير من النزاعات الاقليمية ضمن بلدان حركتنا، وفي مختلف مناطق العالم.

فخامة الاخ الرئيس؛

الاخوة رؤساء الوفود؛

لقد دعت المبادىء السامية التي أعلنتها بلداننا، وقادتنا، في باندونغ ـ المبادىء الخمسة «البانشي شيلا»، الى التعايش السلمي بين مختلف النظم الاجتماعية في العالم، والى حل المشاكل الدولية على أساس مصالح تلك الدول وشعوبها، بعيداً من النزاعات المسلحة والحروب الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ولا بدّ لي ان أُذكّر بالمبادىء السامية التي أرسى قواعدها قادة حركتنا في بريوني، والتي مهّدت لمرحلة من الوفاق الدولي نعيشها الآن، ونشهد فيها محاولات جادّة لارساء القواعد الجديدة، على أساس توازن المصالح لكل الاطراف، والتي ينعقد، اليوم، في ظلها، مؤتمرنا هذا. وهذا يتطلب منّا ان نفكر بالصيغ الفاعلة الحيّة، حتى نستطيع، من خلالها، اثبات وجودنا ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، بكل ما يحمل في طيّاته من تحديات حضارية وتكنولوجية، وما يتفرع عنها من القضايا المعقّدة، التي تمسّ المصالح المباشرة لشعوبنا ودولنا، سواء أكانت ثقافية، أو فكرية، أو اعلامية، أو سياسية، أو اقتصادية، والتي اصبحت تشكّل، حالياً، الوجه الجديد للاستعمار الحديث، بأشكاله المتعددة، وما ترتب عليها من أوضاع خطيرة، وما يتوجّب علينا من سعي، لايجاد الحلول الناجعة لها، وخاصة التكنولوجية والاقتصادية منها، وبما يمكّننا من تضييق الفجوة الكبيرة بين دول الشمال والجنوب، وبالتالي مساعدة شعوبنا ودولنا لمواجهة الازمات التي تعرّضت لها في السنوات الاخيرة، سواء ما كان ناجماً عن الخلل في النظام الاقتصادي العالمي، بمجمل صوره وأشكاله، والديون التي استنزفت المداخيل القومية لبلادنا، أو النقص الخطير في تملّك التكنولوجيا الحديثة، وهجرة الادمغة والطاقات البشرية؛ وكذلك قدرتنا على حلّ جميع هذه المشاكل العالقة، بين دولنا وشعوبنا.

فالحرب العراقية ـ الايرانية، التي دارت رحاها بعنف بالغ بين دولتين عضوين في حركتنا، قد خلقت جواً من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة بكاملها، واستنزفت موارد البلدين، البشرية والمادية. وقد

كان لجهود حركتنا ودولها الأثر البالغ في حشد الاهتمام الدولي، الذي تجسّد بالقرار الرقم ٥٩٨ لمجلس الامن الدولي، لايقاف تلك الحرب، ووضع حد لاستنزاف طاقات الشعبين. وما زال أمامنا جهد كبير لاطلاق جميع الاسرى، ومن أجل الوصول الى توقيع اتفاقية سلام دائم بين الطرفين، وهو ما يدعو اليه العراق حالياً لتطبيع العلاقات بين البلدين، وحرمة حدودهما الاقليمية، وحسن الجوار فيما بينهما، وعدم التدخل في الشون الداخلية بعضها للبعض.

وفي افغانستان، وبعد ان تمّ توقيع اتفاقية جنيف بين الاطراف المعنيّة بالنزاع، وبعد انسحاب القوات السوفياتية من الاراضي الافغانية، فلا بدّ من تطبيق بنود تلك الاتفاقية كاملة، كي يتمكن شعب افغانستان الشقيق من التوصل الى تسوية سلمية، تمكّنه من استئناف حياته الطبيعية في ظل السيادة والاستقلال، وبعيداً من أي تدخلات خارجية. وان علينا ان نواصل بذل الجهود من اجل تحقيق هذا الهدف؛ واننا، في منظمة التحرير الفلسطينية، سنواصل، بدورنا، مساعينا التي نقوم بها، مع كل المخلصين، لخدمة شعب افغانستان، واحلال السلام والوئام في ربوعه.

وفي الوقت ذاته، فاننا نتابع باهتمام ما تمّ التوصّل اليه بشأن استقلال ناميبيا، راجين ان يستمر بذل الجهود الدولية، وتحت اشرافها، حتى يتمكّن شعب ناميبيا البطل، بقيادة «سوابو» ممثله الشرعي والوحيد، من تحقيق استقلاله واستكمال سيادته على أرض وطنه. هذا بالاضافة الى أهمية متابعة العمل للوقوف مع شعب جنوب افريقيا ضد سياسة التمييز العنصري، التي تطبقها حكومة بريتوريا، والتي تشكّل، مع اسرائيل، في شمال شرق القارة الافريقية، التوأم العنصري الصهيوني الفاشي ضد شعوبنا وودولنا في افريقيا والشرق الاوسط.

وكذلك، فان المشاكل العالقة في منطقة اميركا الوسطى، وخاصة التحديات الخطيرة التي تتعرض لها نيكاراغوا الصديقة من جانب قوى الثورة المضادة، بحاجة الى تضافر جهود حركتنا من أجل المساهمة في ايجاد الحلول المناسبة لحماية استقلال نيكاراغوا، وحرمة حدودها، ومن اجل استقرار في المنطقة كلها.

وكذلك، لا بدّ من متابعة الجهود المبذولة في كمبوديا، سواء من حركتنا أو من الاطراف الاخرى، لحل هذه المشكلة الخطيرة، والهامة، بما يضمن متابعة مسيرة السلام في هذا البلد الصديق، خاصة بعد انسحاب القوات الفيتنامية منه، والتي شكّل انسحابها اساساً هاماً في سبيل الحل المنشود؛ ونحن، من جانبنا، سنتابع مساعينا في هذا السبيل.

امّا في قبرص، فاننا مدعوّون الى بذل المزيد من المساعي، لتحقيق وحدة وسيادة تلك الدولة الصديقة وشعبها.

وفي لبنان الشقيق، حيث يتعرّض شعبه، اليوم أكثر من أي وقت مضى، لحرب دموية مدمّرة، تهدد استقلاله واستقراره وأمنه ووحدة أراضيه وشعبه؛ فاننا ندعو الى العمل المكثّف لوقف جبري لاطلاق النار، يلتزم به الجميع، والى تنفيذ القرارات العربية بهذا الخصوص، بما في ذلك أعمال اللجنة العربية الثلاثية. وبغير ذلك، فان التدويل والتقسيم يطلّان بشبحهما على لبنان، وصولاً الى بلقنة المنطقة كلها. ولهذا، فانه يجب ايقاف هذه الكارثة، وايقاف العدوان على هذا الشعب اللبناني الشقيق، وضد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وجنوبه، براً وبحراً وجواً، بالاضافة الى ما يحدث من دمار في بقية لبنان. وندعو، بحزم، الى مواجهة خطر البلقنة التي تهدّد منطقتنا وشعوبنا، والتي تخطط لها اسرائيل مع بعض الأطراف الأخرى.

وانطلاقاً من مساهمة شعوب ودول عدم الانحياز في المحافظة على الانسانية وتراثها الحضاري، وعلى مصالح شعوب ودول حركتنا، فان علينا واجب التأييد والدعم للجهود المبذولة لنزع السلاح، واتلافه، ضمن فترة زمنية، وخاصة أسلحة الدمار الجماعي النووية والكيميائية. ونرحّب، في الوقت عينه، بالوفاق الدولي، الذي بدأت آثاره، ونتائجه، تحدث تحوّلاتها الهامة في العالم أجمع.

ونحن على ثقة بأن شعوب ودول حركة عدم الانحياز ستقوم ببذل المزيد من الجهد عبر المحافل الدولية كلها، وعبر جهودها الخاصة، من أجل دفع سياسة الوفاق الدولي، لما فيه مصلحة وخير ومستقبل البشرية كلها، حتى يكون هذا الوفاق الدولي لحساب شعوبنا، وليس على حسابها.

السيد الرئيس؛

السادة رؤساء الوفود؛

ما زالت منطقة الشرق الاوسط تشكل البؤرة الخطرة الملتهبة؛ وما زال الصراع العربي ـ الاسرائيلي

محتدماً بسبب استمرار السياسة الاسرائيلية العدوانية التوسعية، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، والعربية، وسياسة غطرسة القوة والقبضة الحديدية التي يمارسها حكام اسرائيل ضد شعوبنا وجماهيرنا في الاراضي المحتلة، وبدعم لامحدود من الادارة الاميركية بكافة أنواع الدعم المادية، والسياسية، والعسكرية، والاعلامية، والدبلوماسية، وغيرها.

ومنذ ٢١ شهراً، يخوض شعبنا الفلسطيني، داخل أرضنا الفلسطينية المحتلة، غمار انتفاضة شعبية متجددة وعارمة، من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة دولته المستقلة. ولقد فجّر شعبنا هذه الانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي العنصري البغيض، وضد ممارساته وجرائمه اليومية اللاانسانية والعنصرية التي تصاعدت في ظل سياسة القبضة الحديدية، والحصار الاقتصادي، والتجويع لأطفالنا ونسائنا وجماهيرنا.

لقد دانت الاسرة الدولية، كلها، بما فيها حركتنا الرائدة، ودولكم وشعوبكم الصديقة والشقيقة، هذه الجرائم والارهاب الاسرائيلي المنظّم، التي يقوم بها جيش الاحتلال الاسرائيلي مع قطعان المستوطنين المسلّحين المتعصّبين، في محاولة فاشلة لاخماد انتفاضة شعبنا، من خلال تصعيد سياسة القبضة الحديدية، والقتل، والابعاد، والاعتقالات الجماعية، ونسف المنازل واغلاقها، ومصادرة الاراضي، وسرقة المياه، واقامة المستوطنات، واغلاق المدارس والجامعات، وانتهاك حرمة الاماكن والمقدسات الدينية، الاسلامية والمسيحية، واستخدام مختلف أنواع الاسلحة ضد جماهيرنا، بما فيها قنابل الغاز السام المحرّمة دولياً، والتي تسببت في اجهاض آلاف النساء، وقتل اعداد كبيرة من الاطفال، متحدّين القرارات الدولية واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها.

لقد استشهد لنا، في الانتفاضة، حتى الآن، اكثر من ٩٠٠ مواطن، وأكثر من خمسة وأربعين ألف جريح، منهم ستة آلاف اصيبوا بعاهات دائمة، وجرى اعتقال وسجن أكثر من خمسين ألفاً في السجون والمعتقلات الجماعية، المشابهة لمعتقلات النازيين، بل وأسوأ منها. هذا بالاضافة الى الخسائر الاقتصادية، والمادية، التي لحقت بشعبنا، والاضرار التي تكبّدتها جماهيرنا تحت الاحتلال خلال هذه الانتفاضة، في قطاعات الصناعة والزراعة والعمل والسياحة والتجارة التي وصلت الى أكثر من ألفين ومئة مليون دولار، طبقاً لاحصاءات رسمية، دولية ومحلية.

وعلى الرغم من هذه الخسائر والتضحيات الكبيرة، فان شعبنا مصمّم على الاستمرار، مهما بلغت الصعاب والتضحيات، ومصمّم على الاستمرار بانتفاضته المباركة حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي، ولن تثنيه هذه الخسائر عن السير قدماً على طريق السلام العادل، والدائم، في المنطقة، وحتى نقيم السلام على أرض السلام، في فلسطين.

ايها الاخوة القادة والرؤساء؛

لقد أقرّ مجلسنا الوطني الفلسطيني، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، في دورته التاسعة عشرة، في الجزائر، مبادرة سلام هامة، أكدتها في خطابي في الامم المتحدة، في جنيف، في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، من اجل تحقيق السلام العادل. وتقوم هذه المبادرة على أساس الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية، بما فيها ٢٤٢ و٣٣٨ وحق تقرير المصير لشعبنا. وقد أكدنا ان أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هو ما اقرّته الامم المتحدة بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، تحت رعاية الامم المتحدة، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، وجميع أطراف النزاع في الشرق الاوسط، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى؛ واعلنّا، كذلك، موافقتنا على اجراء تسوية تفاوضية عادلة في اطار ذلك المؤتمر الدولي، تحقق انهاء الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا، واقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وقد باركت القمة العربية، في الدار البيضاء، هذه المبادرة الفلسطينية وتبنّتها، كما تمّ دعمها وتأييدها في القمة الافريقية في اديس ابابا، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي، وحركة عدم الانحياز، على مستوى وزراء الخارجية.

وهنا لا بدّ من ان انوّه بهذا الموقف المبدئي للبلدان الاشتراكية، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي الصديق، لتأييدها لعقد المؤتمر الدولي لاحلال السلام في المنطقة، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي عبرت عنه في قمّة بوخارست، بجانب تأييد ودعم الصين الشعبية الصديقة؛ كما أشير الى بيان مدريد للسوق الاوروبية المشتركة، وبيان وزراء خارجية الدول الاسكندنافية، كذلك اليابان، لدعم مسيرة السلام، وعقد المؤتمر

الدولي، وحق تقرير المصير لشعبنا.

لقد جاء تأييدكم، ايها الاصدقاء والقادة، لقرارات مجلسنا الوطني، ولمبادرة السلام الفلسطينية، واعترافكم بدولة فلسطين، تجسيداً حيّاً لأواصر التضامن الاخوي الفعّال، القائم بين دولكم الموقرة ودولة فلسطين. واغتنم هذه المناسبة لاعبّر لكم عن شكرنا العميق، وتقديرنا البالغ لهذا الموقف المبدئي الاخوي، الملتزم، الذي وجدناه منكم جميعاً.

امّا في ما يتعلق بموقف الادارة الاميركية، فكما تعلمون ان هذه الادارة قد وافقت، وبناء على مبادرة السلام الفلسطينية، ووساطة الحكومة السويدية، على فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد تتابعت اجتماعات الوفدين طيلة التسعة شهور الماضية لدفع مسيرة السلام. الّا ان نتائج هذه الاجتماعات ما زالت دون الامل المرجو منها، لأن الادارة الاميركية لم تتجاوب مع مبادرة السلام الفلسطينية، وتبنّت خطة الحكومة الاسرائيلية لادامة السيطرة الاسرائيلية على الارض الفلسطينية، حيث اعلن رئيس حكومتها، شامير، عن رفضه الانسحاب من شبر واحد من الاراضي المحتلة، ورفضه للمؤتمر الدولي للسلام، ورفضه للدولة الفلسطينية، ورفضه لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي المقابل، اعلنّا حرصنا على اجراء الانتخابات بعيداً من الاحتلال، وكجزء من الحل الشامل، وقبولنا للحل الناميبي الذي تبنّته ووقّعت عليه الادارة الاميركية. ولكن الادارة الاميركية ما زالت تنكر على شعبنا أبسط وأهمّ الحقوق الانسانية، وهو حق تقرير المصير المقدّس لكل الشعوب في العالم.

من هنا، فاني ادعو اخواني قادة دول حركة عدم الانحياز وزعمائها الى مساعدة شعبنا في هذه الفترة الحاسمة والمصيرية من تاريخ نضاله الوطني، وفي هذا المنعطف التاريخي الهام، بمختلف الوسائل والسبل، بما في ذلك الضغوط اللازمة على الادارة الاميركية، لسرعة عقد المؤتمر الدولي، لاحلال السلام العادل والشامل في فلسطين والشرق الاوسط ؛ لأن البديل من ذلك هو الانفجار الشامل في منطقتنا، في الشرق الاوسط، وهي المنطقة الاكثر التهاباً في العالم، والتي تتكدس فيها الاسلحة والصواريخ والقنابل، بما فيها النووية والكيميائية، وما يعنيه ذلك بالنسبة الى السلام العالمي.

وانطلاقاً من ذلك، واعتماداً على موقفكم المبدئي والداعم لقضية شعبنا العادلة، فانني اتوجه الى رئاسة المؤتمر، واليكم جميعاً، من اجل تكثيف جهود لجنة التسعة، الخاصة بقضية فلسطين، على الساحة الدولية، دعماً لمبادرة السلام.

السيد الرئيس؛

السادة رؤساء الوفود؛

ان المهام الملقاة على عاتق هذا المؤتمر هي مهام جسيمة، وتتطلع شعوبنا الينا لكي نحقق آمالها في تعزيز استقلالها السياسي، والاقتصادي، ودفع عملية تقدّمها وتنميتها الى امام، وتوفير كل مستلزمات التعاون الفعّال، بين دولنا، وخاصة التعاون بين دول الجنوب، من اجل ارساء قواعد التعاون الدولي والتنسيق مع دول الشمال، تنسيق الندّ للند، وتعاوناً متساوياً لمصلحة شعوبنا ومستقبلها.

ان هذا التعاون سينمو باطراد، اذا ما استطعنا ان نساهم في بناء عالم خال من الاسلحة النووية والكيميائية؛ عالم تسوده الطمأنينة والامن والاستقرار والتنمية.

وفي الختام، اسمحوا لي ان اعبّر عن تحياتنا للعضو الجديد، فنزويلا، وان اعبّر، مرة أخرى، يا فخامة الرئيس، عن تهانيّ الحارة باختياركم رئيساً لحركتنا، ولمؤتمرنا، متمنياً لكم كل النجاح في مهمتكم السامية، لتحقيق اهدافنا المشتركة.

وانها لثورة حتى النصر.

بلغراد، ٥/٩/١٩٨٩

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٧/١٩٨٩ الى ١٥/٨/١٩٨٩

١٦/٧/١٩٨٩

• تواصلت تظاهرات الاحتجاج على الاحتلال، والتضامن مع أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، لليوم الرابع، آخر أيام عيد الاضحى المبارك، وأصيب الفتى أشرف وصفي عياض (١١ عاماً)، من مخيم طولكرم، بجروح خطيرة، جراء عيار معدني اخترق جمجمته؛ كما اصيب المواطن حسن ساره (٧٠ عاماً) بجروح في اشتباكات وقعت في المخيم ذاته؛ فيما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي باعتقالات متفرقة في عدد من القرى (**الاتحاد**، حيفا، ١٧/٧/١٩٨٩). من جهة أخرى، دعت حركة «حماس» المواطنين في الضفة والقطاع الى حرق البطاقات المغنطة التي تصدرها سلطات الاحتلال للفلسطينيين من القطاع، الراغبين في العمل في اسرائيل (**الدستور**، عمّان، ١٧/٧/١٩٨٩).

• ذكر مصدر فلسطيني رسمي، في تونس، ان م.ت.ف. سلّمت الادارة الاميركية، عبر سفيرها لدى تونس روبرت بيلّترو، مذكرة انتقدت فيها التراجع الذي عكسته تصريحات مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي. وكان كيلي صرّح بأن واشنطن لا تزال تعتبر خطة الحكومة الاسرائيلية للانتخابات، في الضفة والقطاع، قاعدة لأي تسوية؛ مضيفاً ان الحوار الاميركي مع م.ت.ف. «لن يستمر الى ما لا نهاية». من جهة أخرى، عبّر عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، عن أسفه لعدم قيام الادارة الاميركية بالردّ على عدد من الاسئلة سبق ان طرحتها م.ت.ف. عليها في اثناء جلسة الحوار الاولى، التي بدأت، رسمياً، بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٨ (**الدستور**، ١٧/٧/١٩٨٩).

• أعرب مصدر فلسطيني مسؤول، في تونس، عن تأييد م.ت.ف. لما أعلنته الدول الصناعية الكبرى السبع، في باريس، بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال المصدر ان ما أعلن هو أمر مشجّع للغاية، ويمثّل موقفاً ايجابياً يشير الى عدالة موقف م.ت.ف. وحقها في عقد المؤتمر الدولي، والاعتراف بها ممثلاً للشعب الفلسطيني (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/٧/١٩٨٩).

• بعثت وزارة الخارجية الاسرائيلية برسالة الى الاتحاد السوفياتي أكدت فيها انه لم يطرأ أي تغيّر على المبادرة السياسية الاسرائيلية، وان الحكومة، بأكملها، ما زالت ملتزمة بها. وقد جاءت الرسالة رداً على التصريحات السوفياتية التي عبّرت عن خشية موسكو من التطوّرات في أعقاب قرارات مركز الليكود (**معاريف**، ١٧/٧/١٩٨٩).

• أوضحت معطيات نشرتها وزارة العمل والرفاه الاسرائيلية، أمس، ان نسبة البطالة في اسرائيل ارتفعت، خلال الشهرين الماضيين، الى أكثر من تسعة بالمئة، بعدما كانت ٨,٣ بالمئة، وهو ارتفاع لم يشهده الاقتصاد الاسرائيلي منذ عشرين عاماً. امّا عدد العاطلين عن العمل، خلال حزيران (يونيو)، فبلغ ١٤٠ ألف شخص (**معاريف**، ١٧/٧/١٩٨٩).

١٧/٧/١٩٨٩

• عمّ الاضراب الشامل جميع مناطق الضفة والقطاع المحتلين، فأقفلت المحال التجارية، وتوقفت حركة المرور على الطرق، في حين تواصلت المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، فجرح ٤٤ مواطناً، واعتقل ١٨ آخرون؛ ونسفت سلطات الاحتلال منزلين لفلسطينيَيْن اغتالا مقاولاً اسرائيلياً، فيما استمرت، الليلة الماضية، تظاهرات قام بها مستوطنون من غان يفني، التي ينتمي اليها المقاول القتيل (**الدستور**، ١٨/٧/١٩٨٩).

• ناشدت جمعية موظفي القطاع التعليمي، في المناطق المحتلة، المجتمع الدولي بشكل عام، والمؤسسات ذات الشأن، التدخل، بسرعة وفعالية، لارغام سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ايقاف سياستها في المجال التعليمي، وانقاذ اكثر من

٣٠٠ ألف طالب فلسطيني مهدّدين بضياع عامهم الدراسي الحالي. وطالبت الجمعية المجتمع الدولي بالعمل على ايقاف أشكال التدخل الصهيوني كافة في المؤسسات التعليمية الفلسطينية؛ وأكدت استعداد العاملين في مجال التعليم الفلسطيني لتعويض فترات الغلق والانقطاع عن الدراسة التي وقعت حتى الآن (**وفا**، تونس، ١٨/٧/١٩٨٩).

• صرّح وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، بأن محادثاته مع عشر من الشخصيات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أظهرت له خشية هذه الشخصيات من ردّ فعل م.ت.ف. على تحركاتهم. وقال ارنس: «انهم يعتقدون باستحالة اجراء انتخابات حرّة في الظروف الراهنة» (**هآرتس**، ١٨/٧/١٩٨٩).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، في شهادة له الى اللجنة الفرعية لاوروبا والشرق الاوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، ان الادارة «لا تستثني عقد مؤتمر دولي في اطار السيناريوهات الممكنة في المستقبل، كوسيلة لدعم المفاوضات المباشرة بين الاطراف المتنازعة في المنطقة» (**نيويورك تايمز**، ١٨/٧/١٩٨٩).

١٨/٧/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الجزائر، أمس، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، حيث بحثا في آخر التطوّرات السياسية الراهنة في المنطقة، وفي أوضاع الانتفاضة في ظل تصاعد أعمال القمع الاسرائيلية ضد المواطنين في المناطق المحتلة. وكان عرفات اجتمع، قبل انتقاله الى الجزائر، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، في قصر الرئاسة، في قرطاج، حيث هنّأه والشعب التونسي، باسم اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والشعب الفلسطيني، بعيد الاضحى المبارك (**وفا**، ١٨/٧/١٩٨٩).

• استشهد المواطن بسام فاروق احمد الجبري (١٩ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في القلب، في اثناء اشتباكات وقعت مع قوات الاحتلال في مدينة خان يونس، في قطاع غزة (**الاتحاد**، ١٩/٧/١٩٨٩). واستشهدت، ايضاً، الطفلة ديرين احمد عاطف سكافي (١٨ شهراً)، من خلّة خاضور في الخليل، في أعقاب القاء جنود الاحتلال الاسرائيلي قنابل غاز على منازل في المدينة. وذكرت تقارير ان ١١٠ مواطنين اصيبوا بجروح في اشتباكات وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وان ٤٣ آخرين اعتقلوا في اثناء عمليات دهم لعشرين مدينة وقرية ومخيم في الضفة؛ فيما اصيب ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح، اثر هجمات شنّها شبان من الجيش الشعبي الفلسطيني في رام الله والخليل وقرية الباذان شرق نابلس (**الدستور**، ١٩/٧/١٩٨٩).

• التقى عدد من ضباط الاحتياط الاسرائيليين، أعضاء في مجموعة «أمر الاستدعاء»، عدداً من أعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست يمثلون كتلاً مختلفة، حيث عرضوا انطباعاتهم السلبية خلال فترة خدمتهم في المناطق المحتلة في ظل الانتفاضة الفلسطينية. وذكر احد الضباط ان ١٥ ضابطاً فقط في وحدته، من بين ٣٢ استدعوا الى الخدمة، امتثلوا لأوامر الاستدعاء، وحضر جزء منهم بعد التهديد بمقاضاته (**دافار**، ١٩/٧/١٩٨٩).

• قدّم عضوان في مجلس الشيوخ الاميركي، هما جيمس هيلمز وجون كراي، تعديلاً الى الكونغرس يقضي بمنع الادارة عن انفاق أي اموال للتفاوض مع مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية من دون ان يقدم الرئيس جورج بوش الى الكونغرس شهادة يقرّ بموجبها بأن المندوب المعيّن من قبل المنظمة «لم يشارك مباشرة، ولم يتآمر، ولم يكن محرّضاً، في أي تخطيط، وتنفيذ، لنشاطات ارهابية أسفرت عن مقتل، أو جرح، أو اختطاف، أي مواطن اميركي» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩/٧/١٩٨٩).

١٩/٧/١٩٨٩

• استشهد ثلاثة فلسطينيين في اشتباكات مع جنود الاحتلال الاسرائيلي وقعت في غير منطقة، في الضفة والقطاع؛ والشهداء هم سمير صبحي الاخرس (١٧ عاماً)، من بيت ليد؛ وخضر علي الجزرة (٢٢ عاماً)، من جنين؛ واياد عبدالفتاح البابلي، من رفح. وكانت منطقتا بيت لحم والخليل شهدتا صدامات عدة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي. ولوحظ ان قوات الاحتلال شنّت حملات من «نوع جديد» في مخيم جباليا، حيث قام الجنود الاسرائيليون باقتحام عدد من البيوت وخلط المواد الغذائية ببعضها البعض، وحرق الملابس الثمينة، وتحطيم الثمين من اثاثها (**الاتحاد**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

• صرّح مصدر فلسطيني رسمي بأن سلطات

الاحتلال الاسرائيلي تمارس، منذ فترة، حرباً نفسية ضد المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. واتهم المصدر المخابرات الاسرائيلية باصدار بيانات مزوّرة، حملت اسماء شخصيات فلسطينية، بهدف اثارة الفتنة والشقاق والتشكيك بمواقف عدد من الشخصيات الفلسطينية. وذكر المصدر ان بياناً مشبوهاً، أُصدر مؤخراً، تهجّم على كل من د. سري نسيبة ورضوان أبو عياش وشخصيات فلسطينية أخرى؛ وعقّب على ذلك بأن مثل هذه الحرب هي «تعبير عن افلاس الاحتلال ازاء صلابة الوحدة الوطنية لشعبنا» (**وفا**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

• كشفت التلفزة الاسرائيلية عن مشروعي استيطان جديدين يستهدفان اسكان يهود في القدس القديمة، واتهمت وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، بأنه احد المهتمين بالمشروعين. وذكرت التلفزة الاسرائيلية ان ثمّة خطة لمصادرة منازل عربية قديمة، يملكها مسيحيون ومسلمون في القدس (**الدستور**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

• تلقّى الرئيس المصري، حسني مبارك، رسالة من الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في اطار التنسيق والتشاور المستمرّين فيما بين القيادتين، المصرية والفلسطينية. وكان مدير مكتب الرئيس مبارك للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، استقبل ممثل «فتح» في القاهرة، زهدي القدرة، حيث تسلّم منه رسالة عرفات (**الاهرام**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

• أعلن بسام ابو شريف عن ان مجموعات تتخذ من سوريا وايران مقرّاً لها تخطط لاغتيال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. واتهم ابو شريف اسرائيل، أيضاً، بالتورّط في خطط مشابهة (**الاهرام**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

• أوضح وزير الداخلية الاسرائيلية، اريه درعي، والزعيم الروحي لحركة «شاس»، الحاخام عوفديا يوسف، في اثناء لقائهما مع الرئيس المصري، حسني مبارك، انهما يعتقدان، فعلاً، بامكان التوصل الى سلام حقيقي مقابل اعادة اجزاء من المناطق المحتلة. وقال الوزير درعي ان اسرائيل مستعدة لتقديم «تضحية كبيرة» من أجل التوصل الى سلام حقيقي، كما هو الحال مع مصر (**معاريف**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

• زعم وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ردّاً على اسئلة لاعضاء في الكنيست تتعلق بالاتصالات الاسرائيلية غير المباشرة مع م.ت.ف. «ان المنظمة تشكل عائقاً أمام السلام في الشرق الاوسط، وينبغي عدم التحدّث اليها. فمحاورتها تضع عراقيل في وجه السلام. لذا، سوف نتحدث الى من ينتخبهم العرب في الضفة والقطاع» (**معاريف**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

• اعتبر البيت الابيض التعديل المقترح في الكونغرس الاميركي بشأن الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية «مؤذياً لعملية السلام، وسلبياً على علاقة الكونغرس مع السلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية»، حسب قول الناطق مارلين فيتزووتر، الذي أكد: «اننا لا نختار الذين نتعامل معهم؛ اذ ان حوارنا مع م.ت.ف. يتمّ عبر المندوب الذي تقرره هي نفسها». وأضاف، ان الرئيس جورج بوش أبلغ الى أعضاء الكونغرس ان «مثل هذا التشريع يقيّد الادارة في طريقة تعاطيها مع جميع الاطراف المعنية في المنطقة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

٢٠/٧/١٩٨٩

• التقى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، بحضور عدد من القادة الفلسطينيين، مساعد وزير الخارجية السوفياتية لشؤون الشرق الاوسط، غينادي تراسوف، حيث تسلّم منه رسالة من الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف. وفي اثناء اللقاء، وضع عرفات الجانب السوفياتي في صورة التطوّرات السياسية المستجدة حول القضية الفلسطينية والوضع في منطقة الشرق الاوسط عموماً (**وفا**، ٢٠/٧/١٩٨٩).

• ساد الاضراب الشامل في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تأكيداً لرفض اجراء الانتخابات في ظل الاحتلال، فأغلقت المتاجر وتوقفت حركة النقل العام، والتزم العمال منازلهم، في الوقت الذي تواصلت المواجهات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي، في مختلف المدن والقرى والمخيمات، فأصيب، في خلالها، عشرات المواطنين. واستشهد فلسطيني في قرية بورين، يدعى طارق حسين عمران (١٧ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في الرقبة (**الدستور**، ٢١/٧/١٩٨٩).

• التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، صحافياً معروفاً، من القدس، يعتبر من مؤيدي «فتح» البارزين. وذكر مصدر سياسي رفيع المستوى ان الصحافي الفلسطيني وافق على عقد لقاء مع

شامير حين ذُكر له تلميحاً ان شامير يعتزم تحميله رسالة الى قيادة م.ت.ف. في تونس؛ غير ان شامير قصر حديثه، في اثناء اللقاء، على ضرورة التفاهم المباشر بين اسرائيل وسكان المناطق المحتلة، دون أي تدخل من جانب م.ت.ف. (**هآرتس**، ٢١/٧/١٩٨٩).

• في رسالة بعث بها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، ورد ذكر امكان ضمّ المناطق الفلسطينية المحتلة الى اسرائيل. غير ان شامير تعهّد، في رسالته، ان تلتزم اسرائيل باتفاقيتي كامب ديفيد، وان لا تسعى الى تغيير وضعية المناطق المحتلة الى حين البحث في تسوية دائمة (**هآرتس**، ٢١/٧/١٩٨٩).

• أكد ملك الاردن، حسين، ان أية عملية سلام لا تسفر عن ممارسة الفلسطينيين لحقهم الكامل في تقرير المصير لن تؤدي الّا الى المزيد من العقبات التي تعترض جهود السلام في الشرق الاوسط. وقال، ان الزعماء الاسرائيليين متفقون فيما بينهم على ضرورة اخماد الانتفاضة، الّا انهم مختلفون حول ما يتوجب عليهم تقديمه في المقابل. وأضاف، ان اقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة يستهدف القضاء على الانتفاضة دون تقديم أية ضمانات ملموسة لأي تقدم لاحق للتوصل الى تسوية سلمية (**الدستور**، ٢١/٧/١٩٨٩).

• أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، ان مبادرة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في شأن الانتخابات غير واضحة، و«لنا تحفّظات عليها، وهناك نقاط تحتاج الى توضيح». وأضاف، انه «اذا كانت اسرائيل تريد السلام حقاً، فلا بد ان تعطي هذه التوضيحات». وأكد مبارك «ان الجميع، بمن فيهم الفلسطينيون، يقفون مع السلام، ولا أحد يقف ضده، ولكن لا بدّ من الحفاظ على الحق» (**الحياة**، لندن، ٢١/٧/١٩٨٩).

٢١/٧/١٩٨٩

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في براغ، اجتماعاً مع الامين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ميلوش ياكيش، حيث استعرض الطرفان، في اثنائه، التطوّرات السياسية في الشرق الاوسط، في ضوء تصاعد الارهاب والقمع الاسرائيليين ضد المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، والمستمر منذ عشرين شهراً. وبحث الجانبان، أيضاً، في خطة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وتأكيدات حزب الليكود الاسرائيلي رفض الانسحاب من المناطق المحتلة، ورفض استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية. وشدّد الطرفان على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة (**وفا**، ٢٢/٧/١٩٨٩).

• تواصلت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في معظم مناطق الضفة والقطاع، فاصيب، جرائها، ٩٨ مواطناً بجروح، واعتقل ٥٤ آخرون (**الدستور**، ٢٢/٧/١٩٨٩). من جهة أخرى، فتحت مدارس الضفة الفلسطينية أبوابها للطلاب من مختلف المراحل الدراسية، بعد غلق دام ١٨ شهراً، بقرار من سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضمن العقوبات الجماعية التي تمارس ضد المواطنين في المنطقة. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، اتخذ قراراً، قبل اسبوع، باعادة فتح ألف مدرسة في الضفة الفلسطينية، وسعى الى الحصول على تأكيدات من شخصيات فلسطينية محلّية بعدم مشاركة التلاميذ في التظاهرات، غير انه فشل. يشمل الاجراء الجديد ١٨٣ ألف طالب في الصفوف الابتدائية، وعشرة آلاف في السنة الاخيرة من المرحلة الثانوية. وقال متحدث اسرائيلي انه «اذا تمّت العودة الى المدارس بهدوء»، فانه سيسمح لمئة ألف تلميذ آخرين، في المرحلة الاعدادية والسنتين الأوليتين من المرحلة الثانوية، بالعودة الى الدراسة خلال أسابيع (**المصدر نفسه**).

٢٢/٧/١٩٨٩

• انتظمت الدراسة، في المرحلة الابتدائية والسنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، في مدارس الضفة الفلسطينية. وحاصرت قوات الاحتلال الاسرائيلي المدارس، وأقامت الحواجز على الطرقات المؤدية اليها. وحاول الجنود الاسرائيليون استفزاز الطلاب لعرقلة عودتهم الى مدارسهم. وذكرت تقارير ان القوات الضاربة الفلسطينية بثّت نداءات، عبر مكبّرات الصوت، دعت الاهالي الى ارسال ابنائهم الى المدارس، وطالبت الطلاب بالاهتمام بدراستهم والتركيز عليها. من جهة أخرى، ساد الاضراب العام في مرافق الحياة كافة في الضفة والقطاع احتجاجاً على سياسة ابعاد المواطنين الفلسطينيين من وطنهم. وتواصلت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، فأصيب أكثر من أربعين مواطناً بجروح،

واعتقلت سلطات الاحتلال عشرات المواطنين (**الدستور**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

• أشارت معطيات توفّرت لدى أوساط الجيش الاسرائيلي حتى ١٢/٧/١٩٨٩، الى ان قرابة خمسة آلاف معتقل فلسطيني يقبعون، الآن، في المعتقلات والسجون الاسرائيلية في انتظار محاكمتهم. وحسب المعطيات هذه، وصل اجمالي عدد المعتقلين ٨٦٨٢، منهم ١٨٤٧ يقضون فترة محكومية، و١٤٤٩ ينتظرون المحاكمة، و٣٤٣٢ معتقلون حتى انتهاء الاجراءات القانونية، بالاضافة الى ١٩٥٤ معتقلاً ادارياً. وبرّر مسؤول عسكري اسرائيلي وجود العدد الكبير من المعتقلين من دون محاكمة بوجود مشاكل ادارية حالت دون ذلك. من ناحية أخرى، رفض معتقلو الانتفاضة التعاون مع المحققين الاسرائيليين والاعتراف بالتهم الموجّهة اليهم (**الاتحاد**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

• جرح جندي اسرائيلي، جرّاء اصطدامه بلغم في اثناء قيام دورية تابعة للجيش الاسرائيلي بجولة على مناطق «حزام الأمن» في جنوب لبنان (**معاريف**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

• قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسف بن ـ اهرون، ان المحادثات التي يجريها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، مع السكان في المناطق المحتلة، لم تنجح في دفع المبادرة السياسية الاسرائيلية الى أمام. وأضاف، ان الحوار الذي تديره الولايات المتحدة مع م.ت.ف. في تونس لا يزال يخطف الأضواء (**معاريف**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

٢٣/٧/١٩٨٩

• جرح ٨٤ مواطناً في المواجهات التي دارت اليوم ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، في الوقت الذي كثّفت هذه القوات تواجدها في مدن نابلس وقلقيلية وجنين والخليل، وحاصرت المدارس فيها. وأصيب اسرائيلي بطعنات سكين في جنوب الخليل، خلال مهاجمة اثنين من الفلسطينيين له، فيما أصيب أكثر من خمسين مواطناً فلسطينياً بجروح، جرّاء اطلاق النار وقنابل الغاز عليهم (**الدستور**، ٢٤/٧/١٩٨٩).

• التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بالمحامي جميل الطريفي، وبحث معه في مشروع الانتخابات في المناطق المحتلة. وعلم من مصادر موثوقة، ان الطريفي أبلغ الى موظفين اسرائيليين، ينظمون لقاءات رئيس الحكومة الاسرائيلية مع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، انه أرسل تقريراً بمضمون اللقاء الى قيادة م.ت.ف. في تونس (**معاريف**، ٢٤/٧/١٩٨٩).

• انتهت الازمة التي نشبت بين الليكود والمعراخ في أعقاب قرارات مركز الليكود باعادة اقرار الحكومة لمبادرتها السياسية الأصلية، دون أي قيد. تمّت الموافقة على القرار بأغلبية ٢١ صوتاً ومعارضة الوزراء دافيد ليفي واريئيل شارون واسحق موداعي من الليكود، وعيزر وايزمان. وامتنع الوزير رافي ادري عن التصويت (**معاريف**، ٢٤/٧/١٩٨٩).

• كرر النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية، غينادي تراسوف، رفض بلاده خطة الانتخابات التي اقترحها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووصفها بأنها «شيطانية» ولا تمتّ الى الواقع بصلة، وتتجاهل دور م.ت.ف. وأعرب تراسوف عن اعتقاده بأن لا حل لقضية الشرق الاوسط الّا من خلال المؤتمر الدولي. يذكر ان موسكو اجرت، في الايام الاخيرة، اتصالات مكثّفة مع قيادة م.ت.ف. ومسؤولي جامعة الدول العربية، في تونس، لتقويم نتائج الحوار الاميركي ـ الفلسطيني (**الحياة**، ٢٤/٧/١٩٨٩).

٢٤/٧/١٩٨٩

• كشف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في حديث الى صحيفة «مساجيرو» الايطالية، عن وجود اتصالات مباشرة بين الحكومة الاسرائيلية وقيادة م.ت.ف. أُجريت في فيينا، ووجود اتصالات بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وأعضاء في م.ت.ف. في الاراضي المحتلة. وتوقّع مراقبون ان تثير تصريحات عرفات مزيداً من الخلاف داخل صفوف التيار المتشدّد في تكتل الليكود. وأشارت مصادر دبلوماسية، في اسرائيل، الى ان الحوار مع م.ت.ف. لا يلقى معارضة قوية، بل، على العكس من ذلك، تؤيده غالبية السياسيين الذين يتظاهرون بمعارضتهم، على الرغم من مشاركتهم في اجتماعات عدة مع فلسطينيين ينتمون الى المنظمة (**الحياة**، ٢٥/٧/١٩٨٩).

• استشهد المواطن حمد يوسف العارضة (٢٢ عاماً)، من عرّابة، اثر اصابته بعيارات نارية في صدره وبطنه خلال مواجهة مع جنود الاحتلال الاسرائيلي. وعثر، صباح أمس، على جثة صبي من قرية دورا

(الخليل) عند مشارف مستعمرة كريات غات. وذكرت تقارير ان ١٠٤ مواطنين أصيبوا بجروح خلال المواجهات التي تواصلت في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وفتح فلسطينيون ملثمون النار على مبنى بلدية غزة التي تديرها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فقتل موظف فلسطيني واصيب آخر بجروح (**الدستور**، ١٩٨٩/٧/٢٥).

• عبّر عضوا الكنيست غيئولاه كوهين والحاخام اليعيزر فلدمان (هتحياه)، في حضور الحاخاميْن الرئيسيْن ابراهام شابيرا ومردخاي الياهو، عن تحفظهم ازاء ما جاء على لسان الحاخام عوفديا يوسف من أقوال خلال زيارته لمصر تطرح امكان التنازل عن اجزاء من الاراضي المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٩/٧/٢٥).

• أُطلق سراح الجندي الاسرائيلي عاميت ليفنهوف، من سجن عتليت، بعد ان أمضى فيه ١٠٣ أيام، مسجوناً خلال أربع فترات بعد ان رفض، في كل مرة، أداء الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٧/٢٥).

١٩٨٩/٧/٢٥

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، لقاء، في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا، مع الرئيس الزامبي كينيث كاوندا، في اطار لقاءات عدة اجراها عرفات مع عدد من رؤساء الوفود المشاركة في مؤتمر القمة الخامس والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية. وأُجري، في اثناء لقاء الرئيسين، الفلسطيني والزامبي، بحث في تطورات الوضع السياسي في الشرق الاوسط بشكل عام، والوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة بشكل خاص (**وفا**، ١٩٨٩/٧/٢٥).

• انضم مواطنان الى قافلة شهداء فلسطين، هما فاطمة محمد بدوان (٣٠ عاماً) من غزة، وفوزي محمد علي لدّاوي (٢٠ عاماً)، من مخيم رفح. كذلك اصيب ٧٨ مواطناً، على الاقل، في خلال مواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، التي اعتقلت ١٠٥ مواطنين، في حين تمكّنت القوات الضاربة للانتفاضة من تحطيم زجاج ١٨ سيارة اسرائيلية واصابة سائق شاحنة عسكرية بجروح (**الدستور**، ١٩٨٩/٧/٢٦).

• أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، ان م.ت.ف. قرّرت ان تطلب انضمامها الى التجمّعات العربية الاقليمية الثلاثة، مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، بصفة مراقب. وأوضح عباس ان قرار المنظمة هذا جاء بسبب حاجة فلسطين الى هذه التجمّعات ذات الوزن على الساحتين، العربية والدولية (**الدستور**، ١٩٨٩/٧/٢٦).

• ذكرت أوساط سياسية رفيعة المستوى في القدس، استناداً الى وثيقة مبادىء اميركية حصلت عليها، ان واشنطن تعتقد بامكان البدء بمحادثات تمهيدية بين اسرائيل ووفد من سكان المناطق المحتلة للاعداد للانتخابات، في حال توفّرت الشروط التالية: اعتراف الفلسطينيين بقراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨؛ الاعتراف بمبدأ «اراض مقابل سلام» وبالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؛ ان تتعهد اسرائيل اجراء الانتخابات بشكل حرّ وديمقراطي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس الشرقية؛ انسحاب الجيش الاسرائيلي من مناطق تحدّد باتفاق مسبق تمهيداً لاجراء الانتخابات؛ وضع مراقبين دوليين على الانتخابات واعطاء حصانة للذين يتمّ انتخابهم، كذلك تشكيل مجموعة مراقبة من الولايات المتحدة ومصر (**هآرتس**، ١٩٨٩/٧/٢٦).

• التقى، في نهاية الاسبوع الماضي، المستشار السياسي للقائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، د. نمرود نوفيك، بمستشار وزير الخارجية السوفياتية لشؤون الشرق الاوسط، غينادي تراسوف، على الرغم من معارضة وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، لمثل هذا اللقاء، الذي تمّ في باريس، بناء على طلب تراسوف (**معاريف**، ١٩٨٩/٧/٢٦).

١٩٨٩/٧/٢٦

• تابع رئيس دولة فلسطين لقاءاته التي بدأها، أمس، في اديس ابابا، مع عدد من رؤساء الدول الافريقية المشاركين في أعمال مؤتمر القمة الافريقي، فالتقى كلاً من الرئيس المصري حسني مبارك، والسنغالي عبدو ضيوف، ورئيس جمهورية بوركينا فاسو، ورئيس مدغشقر، ورئيس وزراء زائير، ورئيس هيئة الانقاذ السوداني عمر حسن البشير، والرئيس الغاني، ونائب رئيس جمهورية نيجيريا، وعدداً آخر من وزراء خارجية الدول المشاركة. وتناولت المحادثات، خلال هذه اللقاءات، سبل تطوير العلاقات الثنائية

بين فلسطين والدول الافريقية، والوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة. وأسفرت المحادثات مع رئيس جمهورية بوركينا فاسو عن اتفاق الطرفين على فتح سفارة لدولة فلسطين في عاصمة الجمهورية. وأكد الزعماء الافارقة، الذين التقوا عرفات، تأييد بلادهم للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**وفا**، ٢٦/٧/١٩٨٩). على صعيد آخر، طالب عرفات الولايات المتحدة بالتعامل مع القضية الفلسطينية مثلما تتعامل مع ناميبيا. وقال، في حديث الى رؤساء تحرير الصحف المصرية، أدلى به في اديس ابابا، ان فكرة الانتخابات في الاراضي المحتلة فكرة جيدة. وأعرب عن استعداده للموافقة على انسحاب جزئي للاسرائيليين، ووضع جدول لانسحاب القوات الاسرائيلية خلال شهور، واجراء الانتخابات، وتحديد موعد للاستقلال والانسحاب النهائي، كما حدث في ناميبيا، طبقاً لنموذج اميركي (**الاهرام**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، فيما استمر حظر التجول مفروضاً على مخيم نور شمس لليوم الثامن على التوالي، وعلى مخيم الشابورة في رفح، وعلى حي الثوري في القدس لليوم الثالث على التوالي. وواصلت قوات الاحتلال حملات الدهم و«العمليات الخاصة» في عدد من المناطق، وهدمت منزلاً في غزة يعود الى عائلة المعتقل بشير سعدية، ويأوي المنزل ١٥ فرداً يعيشون في ست غرف (**الاتحاد**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

• عبّرت أوساط سياسية اسرائيلية عن خشيتها من استجابة سويسرا لطلب م.ت.ف. بقبولها عضواً موقعاً على معاهدة جنيف، ممّا يشكل ـ حسب اعتقاد هذه الاوساط ـ سابقة خطيرة تمكّن م.ت.ف. من الحصول على عضوية منظمات دولية أخرى (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

• اشتدت المواجهة بين وزراء الليكود، دافيد ليفي واريئيل شارون واسحق موداعي، من جهة، وبين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، من جهة أخرى، حول لقاءات رئيس الحكومة مع فلسطينيين من المناطق المحتلة، والتي وصفها ليفي بأنها تمثل «وضعاً خطيراً وجديداً تماماً» (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

• أُعلن في بيان رسمي يمني شمالي عن تعرّض مكتب شركة الخطوط الجوية اليمنية في اسطنبول، بتاريخ ٢٢/٧/١٩٨٩، لهجوم شنّه موظفون في شركة الخطوط الجوية الاسرائيلية (العال)، بمساعدة عناصر من الموساد. وأفادت وكالة سبأ اليمنية بأن عناصر الاستخبارات الاسرائيلية اعتدت على مدير مكتب «اليمنية»، وقامت بتفتيش المكتب وحطمت متحوياته. وعبّرت الجمهورية العربية اليمنية للسلطات التركية عن استنكارها لهذا العمل الاجرامي، ودعتها الى توفير الحماية اللازمة للقنصلية اليمنية والخطوط الجوية (**الحياة**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

• أشارت مذكرة اميركية، نشرت مقتطفات منها عن حصيلة جولة الحوار الثالثة مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، الى التوافق التام بين مواقف المنظمة ومواقف مصر، في ما يتعلق بأساليب التوصل الى السلام، والى ان المنظمة قد تكون على استعداد للموافقة على اشراف فريق مصري ـ اميركي مشترك على حسن سير الانتخابات، متخلية بذلك عن طلبها اجراء الانتخابات تحت اشراف دولي، ممّا يشكل عنصراً جديداً في عملية التسوية في المنطقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

١٩٨٩/٧/٢٧

• واصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لقاءاته، على هامش مؤتمر القمة الافريقي، مع عدد من رؤساء وممثلي الدول المشاركة، فالتقى، اليوم، الرئيس الاثيوبي، منغستو هيلا مريام، والرئيس الغامبي، داود جوارا، ورئيس جمهورية النيجر، والرئيس الاوغندي، يوري موسيفيني، ورئيس حركة عموم افريقيا. وتمّ، في هذه اللقاءات، بحث في الاوضاع في القرن الافريقي، والشرق الاوسط، واستعراض آخر تطورات القضية الفلسطينية (**وفا**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

• مضى المواطن محمد مصطفى صفوري (٢١ عاماً) على درب شهداء فلسطين، اثر اصابته برصاصة في صدره خلال مصادمات مع قوات الاحتلال وقعت في مخيم طولكرم. كذلك استشهد المواطن علي محمود صلوحة، من غزة، بعد ان صدمته سيارة جيب عسكرية اسرائيلية، في اثناء محاولة قمع تظاهرة في المدينة. الى ذلك، جرح اكثر من ٨١ مواطناً، خلال الاشتباكات المتفرقة التي شهدتها الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واعتقل ٤١ آخرون، في حين حطّمت القوات الضاربة الفلسطينية زجاج أكثر من ٢٥ سيارة واصابت

ضابط مخابرات بجروح (**الدستور**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

• جاء في رسالة بعثت بها م.ت.ف. مؤخراً، بواسطة شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان المنظمة تفضل عدم اجراء انتخابات في المناطق المحتلة؛ وتقترح، بدلاً من ذلك، تشكيل وفد يتفق بشأنه من فلسطينيي المناطق المحتلة، برئاسة استاذي الجامعة في الولايات المتحدة، ادوارد سعيد وابراهيم ابو لغد، وتكون مهمته التفاوض مع اسرائيل حول التسوية السياسية (**عل همشمار**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

• أوقفت م.ت.ف. عملية تحويل الاموال الى المناطق المحتلة عبر الاردن، وأوقفت كذلك التعاطي بالدينار الاردني، وهي تقوم، منذ شهر تقريباً، بتحويل الاموال الى المناطق المحتلة بالدولار الاميركي، بحوالات مالية الى البنك العربي من فروعه في اوروبا (**عل همشمار**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

• أفاد بحث اجراه مسؤول حركة «راتس» في منطقة المثلث، في منطقة جنين، نجيب ابو رقيا، ان متعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي قرروا الدفاع عن أنفسهم ضد محاولات انزال العقوبة بهم من قبل القيادات المحلية للانتفاضة. وجاء على لسان ابو رقيا ان متعاونين نظّموا أنفسهم ونفّذوا اعتداءات انتقامية في قرى عربية (**عل همشمار**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

• اجتمع السفير الاميركي لدى اسرائيل، وليام براون، مع فلسطينيين، فيما وصفه مسؤولون في السفارة الاميركية بأنها محاولة للحصول على تأييد لخطة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير. وقال رجل الاعمال النابلسي، سعيد كنعان، ان الفلسطينيين سيقبلون خطة الانتخابات شرط ان تضمن، في نهاية الامر، حق تقرير المصير (**الدستور**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

٢٨/٧/١٩٨٩

• استقبل ملك المغرب، الحسن الثاني، رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، حيث أجرى الطرفان بحثاً في المستجدات السياسية الراهنة، دولياً وعربياً وفلسطينياً، في ضوء مبادرة السلام الفلسطينية، الهادفة الى اقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني؛ كما تناول الجانبان، المغربي والفلسطيني، الوضع داخل المناطق المحتلة، وسبل دعم الانتفاضة الشعبية فيها (**وفا**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

من جهة أخرى، كشف الرئيس الفلسطيني، عرفات، عن ان اللقاء الذي أجري بين المحامي جميل الطريفي ورئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، منذ مدة وجيزة، تمّ بعلم القيادة الفلسطينية، وبموافقتها (**المصدر نفسه**).

• فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلي حصاراً حول مساجد الاراضي المحتلة، تحسّباً من قيام المصلّين بالتظاهر، وكثّفت تواجدها في غالبية المدن والقرى والمخيمات، ودمّرت منزلاً في مخيم جباليا، واغلقت مداخل اثنين. وأعلنت مصادر فلسطينية عن اصابة فلسطيني من غزة بجروح، واصابة آخرين في خان يونس. وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على مخيمي طولكرم ونور شمس، اللذين يعانيان من نقص حادّ في المواد الغذائية والادوية. من جهة أخرى، حطم شبان فلسطينيون حافلة اسرائيلية في مدينة الخليل، وهاجم آخرون، في مدن أخرى، سيارات اسرائيلية عسكرية بالحجارة والزجاجات الحارقة (**الدستور**، ٢٩/٧/١٩٨٩).

• نفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان تكون واشنطن قدّمت مذكرة الى الحكومة الاسرائيلية تتضمّن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من مسألة الانتخابات. لكنها أكدت، في الوقت عينه، ان المنظمة وضعت شروطاً على الانتخابات، وان واشنطن تعارض بعض هذه الشروط، ومنها الدولة الفلسطينية المستقلة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٩ ـ ٣٠/٧/١٩٨٩).

٢٩/٧/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى بغداد، في زيارة للعراق تستغرق عدة أيام. وكان في استقبال عرفات، لدى وصوله، عضو مجلس قيادة الثورة العراقية، سعدون شاكر، وأعضاء سفارة منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة العراقية (**الدستور**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

• أصيب أكثر من ٨٨ فلسطينياً بجروح، واعتقل أكثر من ٢٧ آخرين، في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وتمكّنت القوات الفلسطينية الضاربة من اصابة ١٥ سيارة اسرائيلية باضرار. وشنّت قوات الاحتلال الاسرائيلي حملة دهم طاولت مناطق عدة في الخليل وقطاع غزة وقرى صفا وبيتونيا وبيت فجار

والعساكرة ونحالين وارطاس والبوابة الشرقية في جنين. وواصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي فرض حصار عسكري على بيت فوريك، لليوم السابع على التوالي، ومخيم طولكرم، لليوم الثالث. وقام عدد من المستوطنين اليهود باقتلاع مئة وخمسين شجرة زيتون مثمرة في قرية صفا (**الدستور**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

• كشف وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحل، عن تبلور وثيقة تفاهم بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. من خلال الحوار الجاري فيما بينهما. وتهدف الوثيقة الى خلق صورة ايجابية لـ م.ت.ف. لدى أوساط الرأي العام الدولي، وفي الولايات المتحدة (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

• أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها على ايقاف دعمها المالي لأي منظمة دولية تقبل م.ت.ف. في عضويتها. وقد عمّم هذا الموقف على ممثليات الولايات المتحدة في العالم، لكي تقوم بالضغط على الدول المختلفة، ومنعها من اعطاء موافقتها على قبول م.ت.ف. في منظمة السياحة الدولية (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

• أعلن، رسمياً، في موسكو، امس، انه سيسمح لنحو ٣٠٠ ألف يهودي سوفياتي بالهجرة الى اسرائيل. وقال رئيس دائرة الهجرة والجوازات في الاتحاد السوفياتي، ادولف كوزنتسوف، ان ٣٠٠ ألف يهودي تلقّوا اذناً بذلك، وان كل مواطن سوفياتي يهاجر الى اسرائيل يفقد جنسيته السوفياتية تلقائياً. وأشار كوزنتسوف الى انه سيسمح للمواطنين السوفيات، الذين رفضت طلباتهم سابقاً، بالهجرة، ما عدا ٣٣ شخصاً ارتبط رفض طلباتهم امّا باطلاعهم على اسرار الدولة، وامّا عدم تسوية اوضاعهم (**الحياة**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

٣٠/٧/١٩٨٩

• عمّ الاضراب الشامل مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة استجابة للنداء الرقم ٤٣ للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تضامناً مع أهالي قطاع غزة وعمّاله. وأعلن مستشفى طولكرم ورفيديا عن استشهاد المواطنيْن أحمد عبدالفتاح غانم (١٨ عاماً)، من بيت ليد، وكان اصيب بجروح خطيرة في منتصف حزيران (يونيو)، وفاروق محمد تايه عطا (٢٥ عاماً)، من مخيم طولكرم، وأصيب في منتصف تموز (يوليو). وأعلن، في ساعة متأخرة، عن استشهاد اياد عبدالله عبدالقادر نوفل (١٧ عاماً)، من رأس كركر، خلال دهم قوات الاحتلال للقرية (**الاتحاد**، ٣١/٧/١٩٨٩). من جهة أخرى، مدّد قائد المنطقة العسكرية الوسطى الاسرائيلي أمر غلق جمعية الدراسات العربية في القدس لسنة أخرى. وكان أمر الغلق لمدة سنة نفد مفعوله (**المصدر نفسه**).

• أكد فيصل الحسيني، في ختام نقاش مفتوح اجراه مع وسط «حمائم» حزب العمل «مشوف»، في مقر حزب العمل في تل ـ أبيب، ان قيادة م.ت.ف. تعلم باللقاءات التي تجرى مع أوساط اسرائيلية، وبضمنها اللقاء الذي عقد في مقر حزب العمل. وقال: «انني أنسّق معهم في كل شيء» (**هآرتس**، ٣١/٧/١٩٨٩).

٣١/٧/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الذي يزور بغداد حالياً، مع الرئيس العراقي، صدام حسين. وبحث الرئيسان في القضايا العربية، والدولية، الراهنة ذات الاهتمام المشترك، وكذلك في التطورات على صعيد الانتفاضة الفلسطينية، والتحركات السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية. وأكد حسين لعرفات استمرار دعم العراق الثابت للنضال الفلسطيني، بقيادة م.ت.ف. (**وفا**، ٣١/٧/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة فلسطنيين، وجرح اكثر من ١٢٥ آخرين، بينهم ٥٣ بالرصاص، واعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ٤٥ مواطناً، في اثناء عمليات دهم قامت بها طاولت عدداً من القرى والمخيمات في المناطق المحتلة؛ كما فرضت حظر التجول على عدد آخر منها. والشهداء الثلاثة هم: صبحي سليمان سويدان (١٩ عاماً)، من حي الشجاعية في غزة؛ ومحمود ياسين السراج (١٥ عاماً)، من مخيم البريج؛ وسلطان محمود ابو مسلّم (١٢ عاماً)، من مخيم بلاطة (**الدستور**، ١/٨/١٩٨٩).

• يعمل نائب وزير المالية الاسرائيلية، يوسي بايلين، للتوقيع على مذكرة تفاهم بين اعضاء من حزب العمل وأوساط فلسطينية في المناطق المحتلة، وخارجها، تتضمّن الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وغزة والقدس الشرقية. وأعرب كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، عن استيائهما، فور علمهما بالامر (**هآرتس**، ١/٨/١٩٨٩).

• طلبت اسرائيل من سويسرا، بتأييد من الولايات المتحدة، رفض طلب م.ت.ف. التوقيع على معاهدة جنيف. وكانت منظمة الصليب الاحمر الدولي، في جنيف، تلقّت طلب م.ت.ف. قبل شهور. وأبلغت حكومة سويسرا، المؤتمنة على معاهدة جنيف، الى جميع الدول الموّقعة على المعاهدة استلامها طلباً من دولة فلسطين يطلب التوقيع على المعاهدة. يذكر انه وفقاً للانظمة المرعية، في مثل هذه الحالة، فان عضوية المنظمة تقبل اتوماتيكياً بمجرد التوقيع على المعاهدة واعلام الموّقعين الآخرين جميعاً بذلك، حيث لا يحتاج الامر الى التصويت، كما جرت العادة في قضايا دولية مماثلة (**هآرتس**، ١/٨/١٩٨٩).

• اعلنت الحكومة الايرلندية، رفضها السماح لاسرائيل بفتح سفارة لها في دبلن. وذكرت مصادر ايرلندية ان ايرلندا ستتولى رئاسة المجموعة الاوروبية في كانون الثاني (يناير) المقبل. من جهة أخرى، أُفيد بأن الحكومة الايرلندية لا تمانع في ان يكون لـ م.ت.ف. ممثل مقيم في دبلن. يذكر ان ممثل م.ت.ف. في السويد، د. يوجين مخلوف، يعتبر مندوباً غير مقيم هناك (**الحياة**، ١/٨/١٩٨٩).

١/٨/١٩٨٩

• اصيب ٧٥ مواطناً بجروح واعتقل ١٦ آخرون خلال المواجهات التي تواصلت، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، في حين تمكّنت القوات الضاربة للانتفاضة من تنفيذ حوالى ٣٠ مهمة ضد سيارات اسرائيلية، واصابة أحد المستوطنين بجروح. وذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية ان فلسطينيين استولوا على وثائق كانت داخل سيارة جيب عسكرية متوقفة داخل مخيم للاجئين قرب طولكرم، تبيّن انها تضمّ اسماء فلسطينيين مطلوبين للاعتقال من قبل اجهزة الامن الاسرائيلية. وقد تمّ توزيع القوائم على الأهالي في المنطقة لاتخاذ الحيطة والحذر (**الدستور**، ٢/٨/١٩٨٩). من جهة أخرى، أجرى مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة (بيتسليم) احصاء حول عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا خلال شهر تموز (يوليو) الماضي، فتبيّن ان ارتفاعاً ملموساً طرأ على هذا الصعيد؛ اذ بلغ عدد الشهداء ٣٤، اصيبوا بالرصاص على أيدي جنود ومستوطنين اسرائيليين، بينهم ثلاثة أطفال لا تزيد اعمارهم على الثانية عشرة، وخمسة ما بين ١٣ ـ ١٦ عاماً، ومواطنة مسنّة، وشهيد على أيدي مستوطنين. وأوضح تقرير المركز ان عشرين فلسطينياً استشهدوا، خلال حزيران (يونيو)، وان ارتفاعاً ملحوظاً طرأ على عدد الشهداء من منطقة نابلس (ستة شهداء)، وطولكرم (خمسة شهداء)، وان أكثر من سبعين استشهدوا بسبب استنشاق الغاز، من بينهم ٣٠ طفلاً (**الاتحاد**، ٢/٨/١٩٨٩).

• قتل ثلاثة فدائيين في اشتباك مع جنود جيش جنوب لبنان، على مسافة أربعة كيلومترات غرب كيبوتس مناره، داخل منطقة «حزام الأمن» في جنوب لبنان. وينتمي الفدائيون الثلاثة الى جناح طلعت يعقوب في جبهة التحرير الفلسطينية (**هآرتس**، ٢/٨/١٩٨٩).

• أشار وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، في حديث له، في حضور لجنة الداخلية التابعة للكنيست، الى وجود ظواهر تطرف في اسرائيل آخذة في النمو في الوسط العربي الذي يبدي تعاطفاً مع نضال الفلسطينيين في المناطق المحتلة. لكنه قال ان الأمر لا يزال في حدود القانون. وحذّر بار ـ ليف من مغبّة بروز ظواهر لم تشهدها اسرائيل، من قبل، في حال استمر الوضع السياسي على حاله (**هآرتس**، ٢/٨/١٩٨٩).

• هدّد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، باعتماد جميع الوسائل المتوفّرة لانقاذ أسرى اسرائيل في لبنان. وقال شامير: «ان الهدف الوحيد من وراء اختطاف الشيخ عبدالكريم عبيد كان اطلاق سراح اسرى الجيش الاسرائيلي في لبنان، وسوف نكون سعداء اذا استطعنا اطلاق سراح رهائن دوليين آخرين» (**عل همشمار**، ٢/٨/١٩٨٩).

• أفادت مصادر صحافية في العاصمة الاميركية، واشنطن، بأن جولة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، على عدد من بلدان المنطقة تستهدف، بشكل أساس، اتاحة الفرصة للطرفين، الاسرائيلي والفلسطيني، للتعامل المباشر، بشكل أو بآخر، قبل التفكير العملي في المؤتمر الدولي، استناداً الى ما درجت الادارة على تسميته بـ «الحل الوسط المعتدل» (**الواشنطن بوست**، ٢/٨/١٩٨٩).

٢/٨/١٩٨٩

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في مختلف

انحاء الضفة والقطاع وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وأُفيد باصابة أكثر من ثمانين مواطناً بجروح، واعتقال ٥٤ آخرين، في اثناء حملة دهم قامت بها القوات الاسرائيلية لعدد من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية؛ في حين حطمت القوات الضاربة للانتفاضة زجاج ١٥ سيارة اسرائيلية تابعة للجيش والمستوطنين (**الدستور**، ٣/٨/١٩٨٩).

• وجّه مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية تحية الى ابطال الانتفاضة من جميع الأعمار؛ وأشاد، في بيان اصدره، بجهود المنظمات والهيئات الدولية، ودعاها الى تكثيف جهودها لمساندة ومساعدة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة. وأكد المؤتمر ضرورة استمرار الدعم العربي الكامل للانتفاضة (**الدستور**، ٣/٨/١٩٨٩).

• أوضح القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، لمساعد وزير الخارجية الاميركية، جون كيلي، الذي وصل اسرائيل في أول زيارة لها، ان بالامكان تذليل العقبات أمام مطلب ضمّ اثنين أو ثلاثة فلسطينيين، من خارج المناطق المحتلة، الى وفد مقترح للتفاوض مع اسرائيل حول الانتخابات في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ٣/٨/١٩٨٩).

• دافع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الكنيست، عن موقف الحكومة في ما يتعلق بقضية اختطاف الشيخ عبدالكريم عبيد من لبنان. وقال رابين ان مجلس الوزراء الاسرائيلي صادق على العملية قبل حوالى الشهرين من تنفيذها، وكان ينبغي ان يتمّ التنفيذ قبل شهر، «بيد انني طلبت الى مجلس الوزراء ارجاءها، عندما لاحت بادرة أمل في التفاوض. وعندما تلاشى الأمل بذلك، طلبت، مجدداً، الموافقة على تنفيذها». واقترح رابين اجراء عملية تبادل شاملة، تتضمّن الافراج عن كل الاسرى الاسرائيليين والرهائن الاجانب، مقابل الافراج عن كل المعتقلين الشيعة، بمن فيهم الشيخ عبيد وجواد قصيبي (**عل همشمار**، ٣/٨/١٩٨٩)

٣/٨/١٩٨٩

• شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة حملات دهم عسكرية لمناطق عدّة فيها، تصرّف الجنود الاسرائيليون، في اثنائها، بوحشية وقسوة، واطلقوا النار عشوائياً على المواطنين، فأصابوا عدداً منهم. من جهة أخرى، كثّف الشبان الفلسطينيون هجماتهم ضد نقاط مراقبة اسرائيلية، في حين رفض تجار الخليل أوامر الجنود بغلق محالهم التجارية، فيما عمّ الاضراب الشامل قرية بيت فوريك، لليوم الثاني على التوالي، احتجاجاً على الاوضاع الصعبة التي يعيشها سكان القرية (**الاتحاد**، ٤/٨/١٩٨٩).

• ألقى مجهولون، مساء الاربعاء (٢/٨/١٩٨٩)، قنبلتين حارقتين على مكتب م.ت.ف. في أماجير، الضاحية الجنوبية للعاصمة الدنماركية كوبنهاغن. ولم يسفر الحادث عن ضحايا، أو أضرار (**الدستور**، ٤/٨/١٩٨٩).

• أعلنت اللجنة الحكومية للهجرة، في جنيف، ان ٣٩٧١ يهودياً هاجروا من الاتحاد السوفياتي ووصلوا فيينا في تموز (يوليو) الماضي، فيما توجه مئة وأربعة منهم، فقط، الى اسرائيل. وأفادت معلومات اللجنة بأن عدد المهاجرين اليهود، من الاتحاد السوفياتي، سجّل، في تموز (يوليو)، ثاني أعلى رقم هجرة في هذا العام. فقد غادر الاتحاد السوفياتي، منذ بداية العام، ٢٤١٣٣ يهودياً، اختار ٧١٧ منهم الاستقرار في اسرائيل. وكان اجمالي المهاجرين بلغ ٢٠٠٨٢ مهاجراً العام ١٩٨٨ (**الدستور**، ٤/٨/١٩٨٩).

• اختتم وفد رسمي من وزارة العلوم في الاتحاد السوفياتي زيارة قام بها الى اسرائيل مؤخراً استغرقت عشرة أيام، حلّ خلالها ضيفاً على وزير الزراعة الاسرائيلية، ابراهام كاتس ـ عوز. وأوضحت مصادر اسرائيلية ان الزيارة استهدفت انقاذ الشركة الاسرائيلية ـ الروسية «اغرومير» التي تتولّى اقامة مشاريع زراعية في الاتحاد السوفياتي (**دافار**، ٤/٨/١٩٨٩).

• أشار مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، الى ان الاتحاد السوفياتي لم يقبل، ولم يرفض، اقتراح اجراء انتخابات في الارض المحتلة، الّا انه، في الوقت عينه، لا يزال يؤيد عقد مؤتمر دولي. وأضاف، ان الاتحاد السوفياتي «تدغدغه» فكرة تنظيم اجتماع فلسطيني ـ اسرائيلي في موسكو (**نيويورك تايمز**، ٤/٨/١٩٨٩).

٤/٨/١٩٨٩

• أعلنت دولة فلسطين، رسمياً، موافقتها على عقد قمّة عربية عاجلة للبحث في تطورات الازمة

اللبنانية بعد وصول جهود اللجنة الثلاثية العربية الى طريق مسدود. يذكر ان العراق كان وجّه دعوة الى عقد قمة عربية طارئة للبحث في الازمة اللبنانية (**الدستور**، ١٩٨٩/٨/٥).

• أغلق جنود جيش الاحتلال الاسرائيلي ٢٠ متجراً وشقة سكنية في مدينة خان يونس، في قطاع غزة، رداً على القاء أحد المواطنين، من المدينة، قنبلة على دورية عسكرية اسرائيلية، اسفرت عن جرح ثلاثة جنود وأربعة فلسطينيين؛ كما اصيب عشرون فلسطينياً عندما فتح الجنود الاسرائيليون النار على المواطنين، في أعقاب الحادث (**الدستور**، ١٩٨٩/٨/٥).

١٩٨٩/٨/٥

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، السفير البلغاري لدى تونس، الذي سلّمه رسالة من رئيس جمهورية بلغاريا الاشتراكية، ثيودور جيفكوف، حملت تهاني الرئيس البلغاري الى الرئيس الفلسطيني، بمناسبة بلوغه الستين من عمره. وكان عرفات تلقى برقيات تهنئة مماثلة من أوساط سياسية ودبلوماسية وحزبية عدة، بالمناسبة ذاتها (**وفا**، ١٩٨٩/٨/٥).

• توفّي، الليلة الماضية، فلسطينيان معتقلان في معتقل انصار ـ ٣ الصحراوي. وذكر متحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان الرجلين هما من قطاع غزة، ولم يُدل بتفاصيل أخرى، ورفض البوح عمّا اذا كان الفلسطينيان استشهدا تحت التعذيب، أو قتلا بأيدي معتقلين آخرين. من جهة أخرى، ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية، ان مصادمات مع الجيش الاسرائيلي وقعت في منطقة خان يونس ومخيم الشاطىء وحي الزيتون في غزة، أسفرت، جميعها، عن اصابة خمسة فلسطينيين بجروح. وكانت قيادة الجيش الاسرائيلي أرسلت تعزيزات كبيرة الى قطاع غزة، الذي رفع علم فلسطين في مناطق كثيرة فيه، بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس لـ «فتح» في تونس (**الدستور**، ١٩٨٩/٨/٦).

• أكد وفد فلسطيني ضمّ عدداً من الشخصيات التقى مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، في القدس، في مذكرة سلّمها الى الموفد الاميركي، ان مبادرة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بشأن الانتخابات تنتهك جميع مبادىء الحرية والديمقراطية و«لا يمكن اعتبارها خطوة جادّة في عملية السلام». وقال الوفد، الذي ضمّ ١٢ شخصية، ان لقاءه بكيلي يندرج في اطار الحوار الدائر بين م.ت.ف. والادارة الاميركية (**وفا**، ١٩٨٩/٨/٦).

• صرّح وزير الداخلية الاردنية، سالم مساعدة، بأن الاردن سوف يعدّ ميثاقاً وطنياً، بعد اجراء الانتخابات البرلمانية، في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وسوف يعرض الميثاق على الشعب ضمن استفتاء، او يتمّ اقراره من طريق البرلمان. وقال الوزير الاردني ان الميثاق الجديد قد يسمح بتشكيل احزاب سياسية، وهو ما كان محظوراً في الاردن، منذ العام ١٩٧٥ (**الاهرام**، ١٩٨٩/٨/٦).

١٩٨٩/٨/٦

• وافق المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»، المنعقد في تونس، بالاجماع، على اقتراح تقدّم به الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بأن يتبرع كل عضو بخاتم زواجه، أو بقطعة ذهبية أخرى، في اطار حملة تهدف الى تكوين غطاء ذهبي للجنيه الفلسطيني، الذي سيكون عملة التداول عند قيام الدولة الفلسطينية (**الاهرام**، ١٩٨٩/٨/٧).

• أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي البلدة القديمة من نابلس منطقة عسكرية مغلقة، في أعقاب القاء قنبلة حارقة على دورية اسرائيلية، أدّت الى اشتعال النار في سيارة الدورية واصابة جندي بجروح خطرة؛ فيما تواصلت الصدامات في مختلف الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اصيب ٧٩ مواطناً بجروح، واعتقل ٤٤ آخرون، وسقط مواطن شهيداً في مخيم جباليا، يدعى فايز عايش النضر، خلال اشتباك مع قوات العدو في المخيم (**الدستور**، ١٩٨٩/٨/٧).

• يستدل من بحث اجراه المدير العلمي للمركز الاسرائيلي للبحث الاجتماعي والتطبيقي، البروفيسور الياهو كاتس، والباحث في المركز المحاضر في جامعة حيفا، د. ماجد الحاج، ان ٩٧ بالمئة من العرب في اسرائيل يؤيدون قيام دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل؛ وان ٩٥ بالمئة منهم يؤيدون الانسحاب من المناطق المحتلة (**الاتحاد**، ١٩٨٩/٨/٧).

• أكد وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، لمساعد وزير الخارجية الاميركية، جون كيلي، على الدور الخاص للرئيس المصري، حسني مبارك، في دفع

مسيرة السلام في الشرق الاوسط الى أمام. وأضاف ارنس ان مبارك يستطيع المساعدة في دفع فكرة الانتخابات في المناطق المحتلة قدماً (**هآرتس**، ٧/٨/١٩٨٩).

• توقّعت مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية، استناداً الى الاتفاقيات والعقود الحالية، بشأن صادراتها الأمنية، ان يبلغ دخل الصادرات ملياراً ونصف المليار دولار. ويأتي هذا الارتفاع في وقت يتجه العالم نحو تخفيض التسلّح، ويشهد سوق السلاح الدولي نوعاً من الركود (**عل همشمار**، ٧/٨/١٩٨٩).

• طلبت مصر، يوم الجمعة الماضي (٤/٨/١٩٨٩)، تأجيل المحادثات مع اسرائيل، حول ترتيبات السياحة في سيناء، وترتيبات الملاحة في خليج ايلات، الى الاسبوع التالي. وكان من المقرر ان تجرى تلك المحادثات في السادس من هذا الشهر (**عل همشمار**، ٧/٨/١٩٨٩).

٧/٨/١٩٨٩

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، نائب رئيس الوزراء الايطالي، كلاوريو مارتيللي، الذي نقل الى عرفات تحيّات رئيس الوزراء الايطالي، جوليو اندريوتي، وأعضاء الحكومة الايطالية ورئيس الوزراء الاسبق بتينو كرايسكي. وتمّ، في اثناء اللقاء، استعراض تطوّرات الوضع في منطقة الشرق الاوسط، بشكل عام، والقضية الفلسطينية، بشكل خاص، والدور الذي يمكن لاوروبا القيام به تجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، واقناع الولايات المتحدة بهذا الخيار (**وفا**، ٧/٨/١٩٨٩).

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي استفزازاتها لطلاب المدارس، فحاصرت «مدرسة فلسطين» في طولكرم، واطلق الجنود قنابل الغاز باتجاهها. وفي بيت لحم، أطلق مستوطن يهودي النار على الطالب محمد جميل الكامل (١٢ عاماً)، في اثناء عودته من مدرسته الى البيت، فأصابه في النخاع الشوكي اصابة أدّت الى شلل مدى الحياة في يديه ورجله. من جهة أخرى، تميّزت احداث اليوم بتكثيف سلطات الاحتلال حملات الدهم والاعتقالات التي طاولت عشرات المواطنين في الضفة والقطاع، بالاضافة الى استمرار فرض حظر التجوّل على مخيمي نور شمس وطولكرم، وجباليا البلد، ومخيمها (**الاتحاد**، ٨/٨/١٩٨٩).

• وافقت الحكومة الاردنية على طلب الصندوق القومي الفلسطيني نقل مقرّه الى العاصمة عمّان (**الدستور**، ٨/٨/١٩٨٩).

• قرّرت هيئة رئاسة المجلس الاسلامي العالمي للدعوة والاغاثة، في ختام اجتماع عقدته في عمان، استغرق يومين، اقامة دعوى في محكمة العدل الدولية، في لاهاي، ضد اسرائيل، بسبب ممارساتها في الاراضي الفلسطينية المحتلة، واعتداءاتها على المسجد الاقصى والمقدسات الاسلامية الأخرى (**وفا**، ٧/٨/١٩٨٩).

• عرضت الصناعة الجوية الاسرائيلية على المكسيك اصلاح الطائرات المروحية التابعة لشركتي النفط والكهرباء المكسيكيتين في اسرائيل، واقامة مصنع مشترك للدولتين. ومن المتوقع ان تعطي الصفقة هذه، في حال قبلت بها المكسيك، دخلاً للصناعة الجوية الاسرائيلية يقدر بمليوني دولار سنوياً (**يديعوت احرونوت**، ٨/٨/١٩٨٩).

• أفادت معطيات اعلنتها وزارة الاستيعاب الاسرائيلية بأن ١٠١٥١ مهاجراً جديداً وصلوا اسرائيل في الشهور السبعة الاولى من العام الحالي، أي بزيادة نسبتها ١١ بالمئة، مقارنة بالفترة عينها من العام الماضي (**يديعوت احرونوت**، ٨/٨/١٩٨٩).

٨/٨/١٩٨٩

• انتخب المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»، في ساعة مبكرة من صباح اليوم، بالاجماع، رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رئيساً للجنة المركزية لـ «فتح»، يتولّى الدعوة الى اجتماعات اللجنة، ويترأس اعمالها، ويدير نشاطاتها (**وفا**، ٨/٨/١٩٨٩).

• عنفت الاشتباكات والصدامات بين رجال القوات الضاربة الفلسطينية وقوات الاحتلال الاسرائيلي، وامتدت لتشمل الاراضي الفلسطينية المحتلة كافة. وأُقيمت العروض العسكرية، وهوجمت دوريات عسكرية اسرائيلية تابعة للجيش، وأخرى لحرس الحدود. ورفع المواطنون صورة رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، ولافتات تحمل اليه التهاني بعيد ميلاده الستين؛ كذلك رفع علم فلسطين والشعارات الوطنية التي حيّت المؤتمر الخامس لـ «فتح». وفي ظل هذه الاجواء، شدّدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حملات الدهم والاعتقال التي طاولت عشرات القرى والمخيمات في الضفة والقطاع، حيث وقع العديد من الضحايا واعتقل آخرون

(**وفا**، ٨/٨/١٩٨٩).

• اجتاز جندي أردني الحدود الاردنية وأطلق النار باتجاه كيبوتس لوتان في منطقة وادي عربة، فأصاب مستوطنة، واحتجز أخرى لمدة ثلاث ساعات قبل ان تهاجمة وحدة احتياط خاصة تعمل في منطقة ايلات وتقتله (**يديعوت احرونوت**، ٩/٨/١٩٨٩). من جهة أخرى، عقّب رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، على الحادث بقوله ان الاردن ملزم بالحؤول دون تسلل فدائيين أو جنود الى اسرائيل. وحمّل شومرون الاردن مسؤولية مثل هذه العمليات (**معاريف**، ٩/٨/١٩٨٩). امّا وزير الدفاع، اسحق رابين، فقد قال بسخرية ان بالامكان بناء سور يمتد بطول الحدود مع الاردن؛ واقترح وضع جندي حراسة عند كل متر، «عند ذلك، سوف لن يبقى لدى اسرائيل مواطنون» (**يديعوت احرونوت**، ٩/٨/١٩٨٩).

١٩٨٩/٨/٩

• انضم أربعة فلسطينيين جدد الى شهداء الانتفاضة، التي دخلت شهرها الحادي والعشرين. فاستشهد، في خلال اشتباكات مع العدو الاسرائيلي، كل من محمد جابر مساد (١٩ عاماً)، من برقين، ويوسف سلامه (خمس سنوات)، من مخيم الشاطىء، وزياد محمد، الذي اصيب برصاصة في اثناء تصدي الجيش الاسرائيلي لجنازة الطفل الشهيد سلامة في المخيم، ونضال مسك (٢٠ عاماً)، من الخليل. كذلك أصيب ٢٣ مواطناً في مناطق متفرقة في الضفة والقطاع بجروح (**الدستور**، ١٠/٨/١٩٨٩).

• أصيب خمسة جنود اسرائيليين وأحد جنود جيش جنوب لبنان بجروح، اثر انفجار سيارة ملغومة بـ ٢٥٠ كيلوغراماً من المتفجرات داخل منطقة «حزام الأمن» في جنوب لبنان. وقع الانفجار على مسافة ثلاثة كيلومترات من المطلة؛ وقتل، خلاله، لبنانيان، كانا في السيارة، ينتميان الى «حزب الله» (**هآرتس**، ١٠/٨/١٩٨٩).

• هاجم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قرارات «مركز حزب العمل» حول المبادرة السياسية لحكومة اسرائيل، واعتبرها تتعارض مع قرار الحكومة، وتضعف موقف اسرائيل قبل أية مفاوضات محتملة. وأضاف: «اليوم أعلنت قرارات مؤتمر ' فتح ' وقرارات مركز حزب العمل حول القضايا السياسية. وعلى الرغم ممّا بين المجلسين من فوارق، فانهما يتشابهان في عدم توفّر امكانية تنفيذ قراراتهما». وادعى شامير بأن قرارات «فتح» «تنطوي على تطرف»، وان محادثات الولايات المتحدة الاميركية مع م.ت.ف. «تمنح [الفدائيين] الشجاعة لزيادة العنف» (**هآرتس**، ١٠/٨/١٩٨٩).

• تحادث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، هاتفياً، مع الرئيس الاميركي، جورج بوش، مدة عشرة دقائق، بحثا، في اثنائها، في زيادة التنسيق والتعاون. وعلم من مصادر مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، ان شامير أكد لبوش انه، في أية مفاوضات للافراج عن المخطوفين، سوف تطالب اسرائيل باطلاق سراح الرهائن كافة وجنود الجيش الاسرائيلي الاسرى، وكذلك الحصول على معلومات حول مصير الجنود الاسرائيليين المفقودين (**هآرتس**، ١٠/٨/١٩٨٩).

١٩٨٩/٨/١٠

• استمرت الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، ممّا أدى الى اصابة حوالى مئة مواطن بجروح، واعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خمسين آخرين. من جهة أخرى، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من الحاق الضرر بـ ٣٧ سيارة عسكرية اسرائيلية، وأُلقيت زجاجة حارقة على دورية اسرائيلية، فيما هدمت قوات الاحتلال منزلين في مخيمي البريج والنصيرات في قطاع غزة، واقتحمت ١١ مجمّعاً سكنياً، وفرضت حظر التجول على مناطق عدة (**الدستور**، ١١/٨/١٩٨٩).

• قال قائد سلاح الجو الاسرائيلي، اللواء افياهو بن ـ نون: «ان ست دول عربية أنفقت، في السنوات العشر الأخيرة، ٥١ مليار دولار على شراء طائرات ونظم صواريخ». وقال ان سوريا والاردن والسعودية والعراق وليبيا أنفقت ٧٥ مليار دولار على شراء نظم أسلحة في تلك الفترة. وأضاف: «ان طائرات ميغ ـ ٢٩ التي زوّد بها العراق وسوريا يماثل اداؤها اداء الطائرة اف ـ ١٦ وميراج ٢٠٠٠ وتتفوق على هذين النوعين في مجالات معيّنة» (**دافار**، ١١/٨/١٩٨٩).

• استقبل الرئيس المصري، حسني مبارك، سفير اسرائيل في مصر، شمعون شامير، الذي صرح، عقب المقابلة، بأنه عرض مع الرئيس مبارك عملية السلام في الشرق الاوسط، وسبل تحريكها ودفعها الى أمام. كما تناولت المقابلة بعض المشاكل الثنائية بين مصر

واسرائيل (**الحياة**، ١١/٨/١٩٨٩).

• أعلنت وكالة الانباء السوفياتية «تاس» انه سيتمّ انشاء شركة اسرائيلية ـ سوفياتية مشتركة قريباً، تتخصص في انتاج المعدات الطبية (**عل همشمار**، ١١/٨/١٩٨٩).

• قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر: «ان بيان مؤتمر ' فتح' يشتمل على أقوال تطعن في اسرائيل، وتتسم بلهجة المواجهة والعنف وتفضيل الحلول غير الواقعية بدلاً في اتباع الافكار العملية المؤدية الى السلام». وأضافت، ان السلطات الاميركية سوف تدرس البيان، دراسة أشمل، للوصول الى تفهّم أعمق لمضمونه، وان وزارة الخارجية ستواصل حوارها مع م.ت.ف. للاطلاع على سياسات المنظمة تجاه اسرائيل (**نيويورك تايمز**، ١١/٨/١٩٨٩).

١١/٨/١٩٨٩

• استشهد المواطن محمد توفيق سليمان (١٦ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في عينه خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي وقعت في قرية الزاوية، وجرح أربعة آخرون في قطاع غزة في اشتباكات عنيفة وقعت في مخيم للاجئين هناك. من جهة أخرى، أعلنت مصادر الجيش الاسرائيلي انه سيكون للسلطات العسكرية «حق» وضع الفلسطينيين في الاحتجاز الاداري لمدة تصل سنة كاملة، قابلة للتجديد (**الحياة**، ١٢/٨/١٩٨٩). يذكر ان عدد المعتقلين الاداريين، منذ بدء الانتفاضة، بلغ خمسة آلاف معتقل (**الاتحاد**، ١٢/٨/١٩٨٩).

• رفضت «فتح» انتقادات وجهتها الولايات المتحدة الى برنامجها السياسي الجديد الذي أقرّه مؤتمرها الخامس. ووصفت مصادرها الانتقادات الاميركية بأنها «هراء، ودليل على التحيّز الى اسرائيل» (**الحياة**، ١٢/٨/١٩٨٩). من جهة أخرى، علّق بسام ابو شريف على موقف واشنطن من البرنامج ذاته بقوله: «ان التزام م.ت.ف. بالمبادرة السلمية ليس تكتيكياً، بل هو خيار استراتيجي، وستواصل القيادة الفلسطينية السير في هذا الاتجاه والعمل بموجبه» (**المصدر نفسه**).

• أثار زعيم احدى الجماعات اليهودية المتطرفة، في الولايات المتحدة، الرعب في حي مانهاتن، في نيويورك، عندما تسلّق سطح بناية عالية وأطلق عيارات نارية عدة، في أعقاب مشادة بينه وبين مسؤولين آخرين من رابطة الدفاع اليهودية. وتمكّنت الشرطة الاميركية من اعتقال الرجل، ويدعى مردخاي ليفي (٢٧ عاماً)، بعد حصار ومفاوضات داما ثلاث ساعات (**الشرق الاوسط**، ١٢/٨/١٩٨٩).

١٢/٨/١٩٨٩

• مضى المواطن الفلسطيني محمد صالح حسن الريفي (٥٠ عاماً)، من حي التفاح، في غزة، على درب شهداء الانتفاضة في معتقل انصار ـ ٣؛ وأصيب أكثر من ٨٨ مواطناً بجروح خلال مصادمات وقعت في انحاء مختلفة من الأراضي المحتلة. من جهة أخرى، قتل متعاونان مع السلطات الاسرائيلية، احدهما من قرية سرطه، ويبلغ من العمر ثلاثين عاماً، والثاني من مخيم عسكر، وعمره ٥٥ عاماً، وجد مطعوناً بسكين في مدينة نابلس (**الدستور**، ١٣/٨/١٩٨٩).

• وقّع قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، اسحق مردخاي، وقائد المنطقة الجنوبية، متان فلنائي، أمراً ينصّ على تمديد فترة الاعتقال الاداري، في المناطق المحتلة، الى عام قابل للتجديد، بدلاً من ستة شهور حسبما كان معمولاً به من قبل (**معاريف**، ١٣/٨/١٩٨٩).

• أعلن مصدر عسكري اسرائيلي ان الجيش الاسرائيلي اعترض مجموعة فلسطينية في منطقة «حزام الأمن» في جنوب لبنان، واعتقل أحد افرادها. ولم يشر المصدر الى انتماء المجموعة، أو الى عدد اعضائها، واكتفى بالقول ان الحادث وقع قرب مستوطنة مسكاف عام (**الاتحاد**، ١٣/٨/١٩٨٩).

• حذّر عضو الكنيست، زلمان شوفال (ليكود)، من تشكيل القائمة العربية المشتركة في انتخابات الهستدروت، والتي تضمّ كتل حداش و«التقدمية» ودراوشة، واعتبرها انذاراً يستوجب تغيير اسلوب الانتخابات في اسرائيل. وقال، انه دون اجراء التغيير المطلوب، فمن المتوقع ان تطرح في الانتخابات المقبلة للكنيست قائمة عربية تضمّ أكثر من عشرة أعضاء يشكلون بيضة القبّان الحقيقية في اسرائيل (**معاريف**، ١٣/٨/١٩٨٩).

١٣/٨/١٩٨٩

• استشهد، في مخيم رفح، المواطن فايز جابر أبو

عبيد، واصيب ٧٩ مواطناً بجروح، خلال المواجهات التي تواصلت في المناطق المحتلة؛ في حين شنّت قوات الاحتلال حملة دهم واعتقال، أمس، طاولت مواطنين في عشر قرى في الضفة الفلسطينية. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة دوريتين عسكريتين اسرائيليتين، في نابلس، بالزجاجات الحارقة، ممّا أدّى الى الحاق أضرار بهما. وهاجم ملثّمون، في قرية حبلة، بالزجاجات الحارقة، منزل سمسار عقارات يبيع اراضي للاسرائيليين (**الدستور**، ١٤/٨/١٩٨٩).

• أعلن ٤٢٠ شرطياً فلسطينياً، خدموا في الماضي في شرطة غزة وقدموا استقالاتهم من الخدمة بشكل جماعي في بداية الانتفاضة، انهم ممنوعون من مغادرة قطاع غزة للبحث عن عمل في اسرائيل، منذ استقالتهم (**عل همشمار**، ١٤/٨/١٩٨٩).

• قال السفير المصري لدى اسرائيل، محمد بسيوني، ان مصر تنسّق مواقفها، بشكل كامل، مع م.ت.ف. وأضاف ان معظم الفلسطينيين يرغبون في السلام، وان موقف مصر يستند الى موقف الاغلبية في م.ت.ف. (**عل همشمار**، ١٤/٨/١٩٨٩).

• أعربت وزارة الخارجية الاميركية عن قلقها للهجة ومضمون البيان الختامي الذي أصدره مؤتمر «فتح» الخامس، وأكدت انها ستحاول معرفة ان كانت م.ت.ف. لا تزال ملتزمة تعهداتها من اجل التوصّل الى حل سلمي للنزاع في المنطقة (**نترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٤/٨/١٩٨٩).

١٤/٨/١٩٨٩

• تابعت قوات الاحتلال الاسرائيلي حملاتها المعادية للطلاب الفلسطينيين في جميع انحاء الضفة الفلسطينية. فبالاضافة الى حملات التفتيش الاستفزازية اليومية التي يقوم بها الجنود الاسرائيليون ضد طلاب المدارس، أمرت سلطات الاحتلال بغلق مدرستي الذكور والاناث في مخيم الجلزون، بحجة رشق الحجارة، واعتقلت الطالبين احمد سالم الشلالدة واحمد عيسى جدوع من قرية سعير، وأغلقت مفرقي بيت عنون وحلحول على طريق القرية. من جهة أخرى، هاجم شبان فلسطينيون قوات الجيش الاسرائيلي، التي أقامت نقاط مراقبة عسكرية على سطوح عدد من منازل مخيم طولكرم، بعد ان فرضت عليه نظام حظر التجول (**الاتحاد**، ١٥/٨/١٩٨٩).

• طالب الوفد الفلسطيني الى الحوار الفلسطيني ـ الاميركي واشنطن باتخاذ «موقف فاعل في مواجهة سياسة التنكيل التي تنتهجها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة». وأوضح رئيس الوفد الفلسطيني، ياسر عبدربه، انه شدّد على هذه النقطة «الحيوية والاساسية» خلال المحادثات. وكان اللقاء الفلسطيني ـ الاميركي، وهو الرابع الذي يعقد منذ بدء الحوار بين واشنطن وم.ت.ف. استغرق ساعتين ونصف الساعة، واعتبرته أوساط صحافية انتهى الى طريق مسدود (**الدستور**، ١٥/٨/١٩٨٩).

• ضاعفت الادارة الاميركية من جهودها لاقناع م.ت.ف. بالموافقة على مشروع الانتخابات في المناطق المحتلة. وفي المقابل، تبنّت الادارة الاميركية مشروعاً مصرياً من عشرة بنود، يهدف الى تقليص الفجوة بين مواقف اسرائيل ومواقف منظمة التحرير الفلسطينية (**هآرتس**، ١٥/٨/١٩٨٩).

• قال السفير الاميركي لدى تونس، روبرت بيلّترو، بعد اختتام الجولة الرابعة من الحوار الاميركي ـ الفلسطيني: «ان معظم مناقشاتنا تركزت على اكتشاف وسيلة عملية لترجمة مبادىء مثل الاعتراف باسرائيل وبالحقوق السياسية الفلسطينية الى واقع سياسي». وأوضح ان بلاده لا تزال تعتبر الانتخابات بمثابة علامة الطريق المقبلة، ولكن ليست الاخيرة، على طريق السلام في الشرق الاوسط (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٥/٨/١٩٨٩).

١٥/٨/١٩٨٩

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في قصر الجمهورية، في قرطاج، مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، الذي استقبل، بعد الاجتماع، اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، مرحّباً ومهنّئاً بنجاح المؤتمر العام الخامس لـ «فتح»، ومشيداً بالاجواء الديمقراطية التي سادت في المؤتمر (**وفا**، ١٥/٨/١٩٨٩).

• استشهد، أمس، المواطن احمد محمد عبدالخالق ايوب (٢٣ عاماً)، من مخيم الفارعة، عندما حاولت قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي اقتحام المخيم لتفريق تظاهرات اندلعت فيه؛ فيما تواصلت الاشتباكات والمواجهات في مناطق عدة أخرى في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأصيب، خلالها،

٦٠ مواطناً بجروح، واعتقل أكثر من ٣٥ آخرين. الى هذا، أصدرت سلطات الاحتلال أوامر بهدم ١٥ منزلاً، ١٢ منها في قرية الجديدة، قرب جنين، واثنان في بيتونيا، وواحد في مخيم الشاطىء، في قطاع غزة (**الدستور**، ١٦/٨/١٩٨٩).

• صرّح القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، بأن ليس لدى اسرائيل أية نيّة للتدخل في ما يجرى في لبنان. وقال: «لقد خرجنا [منه] وليس في نيّتنا العودة اليه» (**عل همشمار**، ١٧/٨/١٩٨٩).

• أصدر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، أمر اعتقال اداري، لمدة ستة شهور، ضد الشيخ عبدالكريم عبيد، الذي اختطفه الجيش الاسرائيلي، بتاريخ ٢٨/٧/١٩٨٩. ويعتبر الاجراء هذا سنداً «قانونياً» لابقاء عبيد في اسرائيل (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٨٩).

• أكدت مصادر دبلوماسية في العاصمة الاميركية، واشنطن، ان البيان الذي تلاه السفير الاميركي لدى تونس، روبرت بيلّترو، عقب انتهاء الجولة الرابعة من الحوار مع م.ت.ف. كان معدّاً سلفاً من قبل وزارة الخارجية الاميركية (**نيويورك تايمز**، ١٦/٨/١٩٨٩).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ Budner, Deborah; "Facing the Wall; The Politics of Women and Prayer", *New Outlook,* Vol. 32, No. 6 - 7 (192 - 193), June/July 1989, pp. 25 - 27.

٢ Chazan, Naomi; "The Israeli Women; Myth and Reality [Interview]", *New Outlook,* Vol. 32, No. 6 - 7 (192 - 193), June/July 1989, pp. 12 - 13.

٣ Edelstein, Shari; "The Legal Rights of Women in Israel", *New Outlook,* Vol. 32, No. 6 - 7 (192 - 193), June/July 1989, pp. 16 - 18.

٤ Lubelsky, Masha; "Israeli Women; The Political Factor Remains Decisive [Interview]", *New Outlook,* Vol. 32, No. 6 - 7 (192 193), June/July 1989, pp. 23 - 24.

٥ Ostrowitz, Rachel; "Dangerous Women; The Israeli Women's Peace Movement", *New Outlook,* Vol. 32, No. 6 - 7 (192 - 193), June/July 1989, pp. 14 - 15.

○ الاحزاب والتكتلات

٦ صراص، سمير؛ «حركات السلام في اسرائيل؛ (١)»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٧٥٨، ٢٣/٧/١٩٨٩، ص ١٧ ـ ٢٠.

٧ ـــ ، ـــ ؛ «حركات السلام في اسرائيل؛ (٢)»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٩، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٤.

٨ عبدالرازق، عدنان؛ «البنية السياسية ونظام الاحزاب في اسرائيل»، **الفكر الديمقراطي** (نيقوسيا)، العدد ٨، خريف ١٩٨٩، ص ٢٩ ـ ٤٨.

٩ عبدالرحمن، محمد؛ «حزب العمل؛ القرارات الحاسمة برسم الانتظار [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ٥/٦٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤١٠ ـ ٤٢٠.

١٠ عبدالله، صلاح؛ «' خطة شامير' والصراع على زعامة الليكود [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٣٣ ـ ١٤٠.

١١ لوستيك، ايان اس.؛ «الأصولية الاسرائيلية»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١١٢، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٣٩ ـ ٤٣؛ نقلاً عن **فورين بوليسي**، العدد ٦٦، خريف ١٩٨٧.

١٢ وصفي، توفيق؛ «حزب ' العمل ' وساعة الرمل»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٨، ٢٣/٧/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١١.

١٣ Kidron, Peretz; "Shamir Bends with the Wind", *Middle East International,* No. 355, 21/7/1989, pp. 5 - 6.

١٤ Smolowe, Jill; "[Likud Party;] Back to Square One", *Time,* No. 29, 17/7/1989, pp. 14 - 15.

○ الاستيطان والمستوطنات

١٥ صالح، عبدالجواد؛ «الاستعمار الصهيوني الاستيطاني بين ١٨٨٢ و١٩٨٢؛ الحلقة الاولى»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٤، العدد ٥٠، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٤٩ ـ ٦٦.

١٦ Murphy, Emma; "Israeli Settlers; An Obstacle to Peace", *Middle East International,* No. 355, 21/7/1989, pp. 15 - 16.

○ الاقتصاد

١٧ م.م.ح.؛ «الاقتصاد الاسرائيلي بين التضخم والركود [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٥/٦٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤٣٠ ـ ٤٣٩.

١٨ Barkai, Haim; "Fifty Years of Labor Economy; Growth, Performance and the Present Challenge", *The Jerusalem Quarterly,* No. 50, Spring 1989, pp. 81 - 109.

١٩ Moffett, George; "Israel Faces Economic Challenges", *The Christian Science Monitor,* 27/7/1989, p. 4.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٢٠ «[نص] دعائم حزب العمل الاثنتا عشرة للمبادرة السياسية»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٥/٦٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٥٦٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٩/٨/٨.

○ الشؤون العسكرية

٢١ حسين، عدنان؛ دور ومكانة اسرائيل في برنامج 'حرب النجوم'»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٩٥ ـ ١٠٥.

٢٢ فدهتسور، رؤوبين؛ «نظرية قتال جديدة [لدى الجيش الاسرائيلي]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٥/٦٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٣٩١ ـ ٣٩٩؛ نقلاً عن **بوليتيكا**، العدد ٢٦، أيار (مايو) ١٩٨٩.

٢٣ فرستر، رومن؛ «آراء بعض الجنرالات الاحتياط في الجيش الاسرائيلي حول الاهمية الامنية للمستوطنات والاراضي المحتلة»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس** (عمّان)، العدد ١٨١، ١٩٨٩/٦/٣٠، ص ١ ـ ٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر.

٢٤ Gelber, Yoav; "Ben-Gurion and the Establishment of the IDF", *The Jerusalem Quarterly,* No. 50, Spring 1989, pp. 56 - 80.

○ العلاقات الخارجية

٢٥ درغام، راغدة؛ «بوش يربح الجولة ضد 'اللوبي' الاسرائيلي»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧٠٩، ١٩٨٩/٨/٤، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٢٦ المختار، صلاح؛ «كيف تنظر اسرائيل الى دور ايران الاقليمي؟»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٣، العدد ٦٥٢، ١٩٨٩/٨/١١، ص ٢٨ ـ ٣٠.

٢٧ Hunter, Jane; "Israel Seizes Opportunities in East Africa", *Middle East International,* No. 356, 4/4/1989, pp. 18 - 19.

٢٨ "Israel-Egypt Agreements on Taba", *Israel Law Review,* Vol. 23, No. 1, Winter 1989, pp. 111 - 117.

٢٩ Greilsammer, Ilan; "Cohabitation - French and Israeli Style", *The Jerusalem Quarterly,* No. 50, Spring 1989, pp. 41 - 55.

٣٠ Kuroda, Yasumasa; "Japan, the Arab World and Israel", *American - Arab Affairs,* No. 28, Spring 1989, pp. 9 - 21.

٣١ Neff, Donald; "The US and Israel; Baker's Bag of Tricks", *Middle East International,* No. 355, 21/7/1989, pp. 7 - 8.

(انظر، أيضاً، ٩٠، ٩٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩)

فلسطين

○ الاجتماع

٣٢ «الفلسطينيون المنسيّون؛ الواقع الديمغرافي، والهموم، والتطلعات؛ الفلسطينيون يتعادلون مع الاسرائيليين سكانياً العام ٢٠٣٠»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس**، العدد ١٨٢، ١٩٨٩/٧/٣١، ص ١ ـ ٦؛ نقلاً عن **النهار** (القدس)، ١٩٨٩/٢/٧.

٣٣ المناصرة، نجاح؛ «'الزواج المبكر' تراجع مؤقت في مسيرة المرأة الفلسطينية»، **الكاتب**، العدد ١١٢، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٣١.

٣٤ Budner, Miriam; "The Empowerment of Women; Israel Women's Network", *New Outlook,* Vol. 32, No. 6 - 7 (192 - 193), June/July 1989, pp. 40 - 41.

٣٥ "Israel's War on Palestinian Hea-

lth", *Palestine Perspectives,* No. 42, July/August 1989, pp. 6 - 7, p. 9.

٣٦ Fishman, Alex; "The Palestinian Women and the Intifadah", *New Outlook,* Vol. 32, No. 6 - 7 (292 - 293), June/July 1989, pp. 9 - 11.

٣٧ "Palestinian Labour Rights", *Free Palestine,* No. 54, March - June 1989, pp. 22 - 23.

(انظر، أيضاً، ١٢٨)

○ الاقتصاد

٣٨ ابو حاتم، منذر؛ «سياسة التعطيش الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة [تقرير]»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٨.

٣٩ ابو شكر، عبدالفتاح؛ «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١١٧ ـ ١٤٥.

٤٠ ابو صبيح، عمران؛ «المعالم الأساسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في الضفة الغربية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٥٨ ـ ٧٥.

٤١ «اقتصاد الوطن الفلسطيني المحتل؛ الدراسة الميدانية للمؤسسات الصناعية الغذائية والزراعية؛ الحلقة السابعة»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٠، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٣٨.

٤٢ «الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٩ ـ ٢٠.

٤٣ «الانتفاضة في المنظور الاقتصادي والاجتماعي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٣٠.

٤٤ دلّو، برهان الدين؛ «التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية في فلسطين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٨، خريف ١٩٨٩، ص ٤٩ ـ ٧٢.

٤٥ سليمان، يعقوب؛ «آفاق تحقيق الامن الغذائي في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٤٦ ـ ١٦٦.

٤٦ عبدالحق، يوسف؛ «الممارسات الاسرائيلية ضد اقتصاديات الاراضي الفلسطينية المحتلة [تقرير]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٩.

٤٧ علاونة، عاطف؛ «الآثار الاقتصادية للانتفاضة على اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٧٦ ـ ٩٩.

٤٨ العملة، عمرو؛ «الحركة التعاونية الزراعية في الوطن المحتل ودورها في تحقيق التنمية الريفية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ حزيران (ابريل يونيو) ١٩٨٩، ص ١٢٠ ـ ١٤٨.

٤٩ القطشان، عبدالله؛ «الاعداد والتدريب المهني والفني للقوى العاملة في الوطن المحتل»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٦٧ ـ ١٩١.

٥٠ «كرونولوجيا التنمية [في فلسطين المحتلة]»، **شؤون تنموية** (القدس)، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٣٣ ـ ٤٣.

(انظر، أيضاً، ٣٧)

○ تراجم

٥١ «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة ١٨»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٠، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٣٩ ـ ٤٨.

٥٢ Levy, Gideon; "Samiha Khalil, First Lady", *New Outlook,* Vol. 32, No. 6 - 7 (192 - 193), June/July 1989, pp. 37 - 39.

○ التعليم

٥٣ «الانتفاضة والتعليم»، **شؤون تنموية**، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٩ ـ ٢٠.

٥٤ Greenberg, Joel and Michael Sela; "West Bank Schools Open after Seven Month Closure", *The Jerusalem Post International*, 29/7/1989, p. 3.

٥٥ Tifft, Susan; "The Plight of Palestinian Schools", *Time*, No. 32, 7/8/1989, p. 21.

٥٦ White, Patrick; "School Closings are Weapon in Israeli Repression", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VIII, No. 4, August 1989, p. 16.

الفلسطينيون

○ الاضراب والتظاهرات

٥٧ ابو عون، جودت؛ «الصحافة السوفياتية والانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ حزيران (ابريل ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٢٤ ـ ٢٣١.

٥٨ احمد، احمد يوسف؛ «الانتفاضة الفلسطينية؛ الميلاد، الانجاز، المستقبل»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٢، العدد ١٢٦، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤ ـ ٣٦.

٥٩ «الانتفاضة بالارقام؛ دلالات، حقائق، معطيات»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٥٩، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢١؛ نقلاً عن **نوفوستي**، بدون ذكر تاريخ النشر.

٦٠ الحسيني، مصطفى محمد؛ «الانتفاضة حالة حرب لا تستطيع اسرائيل حسمها [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٥/٦٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤٠٠ ـ ٤١٠.

٦١ الزرو، نواف؛ «الافكار والمقترحات الاسرائيلية لمحاصرة الانتفاضة الفلسطينية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٩٢ ـ ٢٠٦.

٦٢ ساره، فايز؛ «المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة والقطاع في ظل الانتفاضة»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١٧٠، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٥٨ ـ ٦٣.

٦٣ صايغ، يزيد؛ «مؤشر اخفاق قوات الاحتلال تشرذم الوسائل وحالة ارتباك [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٢٧ ـ ١٣٢.

٦٤ عطا، صالح؛ «الانتفاضة وحرب البيانات؛ عشرات النداءات الاسرائيلية المزوّرة...»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد٢٧٢، ٢٤/٧/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٤.

٦٥ عودة، محمد سعادة؛ «الانتفاضة الشعبية وعوامل استمرارها»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٨، خريف ١٩٨٩، ص ٧ ـ ٢٨.

٦٦ «قائمة بأسماء شهداء الشهر التاسع عشر للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١١، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٢٣.

٦٧ «قائمة بأسماء شهداء الشهر العشرين للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١١٢، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢٣.

٦٨ م.ص.؛ «الانتفاضة: ' العين بأعين والسنّ بأسنان ' »، **النهار العربي والدولي** (بيروت)، السنة ١٢، ١٧/٧/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٧.

٦٩ مباركة، محمد؛ «الانتفاضة في شهرها العشرين؛ مواجهات، وعمليات بطولية متميّزة، واصرار على انجاز الاهداف الوطنية»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٥٩، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١١ ـ ١٣.

٧٠ المدهون، ربعي؛ «آخر المحاولات لفرض التراجع على الانتفاضة مطاردة الفلاحين وتثبيت استقرار المدن»، **الأفق** (نيقوسيا)، السنة ٩، العدد ٢٥٥، ١٠/٨/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٧١ مشعال، شاؤول؛ «القيادة المكتوبة للانتفاضة؛ دراسة اسرائيلية عن... المنشور السياسي؛ (١)»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٨، ٢٣/٧/١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٩.

٧٢ ـــ ، ـــ ؛ «القيادة المكتوبة للانتفاضة؛ دراسة اسرائيلية عن... المنشور السياسي؛ (٢)»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٩، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ٢٥ ـ ٢٨.

٧٣ مصطفى، وليد؛ «الانتفاضة في مرحلتها الراهنة؛ دور وموقف مختلف الشرائح الفلسطينية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٠٠ ـ ١١٦.

٧٤ «[نص] تقرير وزارة الخارجية الاميركية حول حقوق الانسان في الاراضي [الفلسطينية] المحتلة»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس**، العدد ١٨٠، ٣١/٥/١٩٨٩، ص ١ ـ ٦؛ نقلاً عن **القدس** (القدس)، ٩/٢/١٩٨٩.

٧٥ Dunsky, Marda; "The Thin Green Line", *The Jerusalem Post International,* 24/7/1989, pp. 9 - 11.

٧٦ Jahshan, Khalil; "US Media Treatment on the Palestinians since the Intifadah", *American - Arab Affairs,* No. 28, Spring 1989, pp. 81 - 88.

٧٧ McCloskey, Paul N.; "The Intifadah is Forcing Congress to Reconsider Support for Israeli Occupation", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VIII, No. 4, August 1989, pp. 5, 36.

٧٨ Moffett, Geogre D.; "Palestinians Bear Uprising's other Toll", *The Christian Science Monitor,* 27/7/1989, p. 10A.

٧٩ Neff, Donald; "U.S. Flays Israeli Repression; State Department Human Rights Report Targets Israel", *Free Palestine,* No. 54, March - June 1989, pp. 7 - 8.

٨٠ Sayigh, Yazid; "The Intifadah Continues; Legacy, Dynamics and Challenges", *Third World Quarterly,* Vol. 11, No. 3, July 1989, pp. 20 - 49.

(انظر، أيضاً، ٣٦، ٤٣، ٤٧، ٥٣)

○ بيانات وتصريحات

٨١ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، «[نص النداء الرقم ٤٣، نداء الوحدة، بتاريخ ٢٥/٧/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٩، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٨٢ مجمّع النقابات المهنية ـ القدس؛ «[نص بيان المجمّع بشأن اغلاقه من قبل السلطات الاسرائيلية لمدة عام]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٩، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ٩.

٨٣ «[نص البيان السياسي الصادر عن المؤتمر السادس لاتحاد المؤسسات العربية الفلسطينية ـ البرازيلية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٠، ٦/٨/١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٣٦.

القضية الفلسطينية

٨٤ ابراهيم، حسنين توفيق؛ «المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٤٥.

٨٥ البشّيتي، جواد؛ «اسرائيل بلا مبادرة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٧، ١٦/٧/١٩٨٩، ص ١٩ ـ ٢١.

٨٦ حيدري، نبيل؛ «ملامح الحل المؤجل [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٢١ ـ ١٢٦.

٨٧ خليل، عوض؛ «الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الدولي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٧٥ ـ ٩٤.

٨٨ سعادة، عمر؛ «مفهوم السلام في الثقافة السياسية الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤٦ ـ ٧٤.

٨٩ شاهين، أحمد؛ «فسيفساء غير متناسقة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١١٦ ـ ١٢٠.

٩٠ شاكيد، روني؛ «المناطق؛ القادة، الاتصالات»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٥/٦٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٨/٧/١٩٨٩.

٩١ عثمان، حسن صالح؛ «أضواء على قوات الجهاد المقدس للدفاع عن فلسطين»، **المجلة التاريخية المغربية** (تونس)، السنة ١٦، العدد ٥٣ ـ ٥٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ١٢٥ ـ ١٤٢.

٩٢ قلاب، صالح؛ «باريس تتعهد بتبنّي

الموقف الفلسطيني في الامم المتحدة»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٩٥، ٢/٨/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

٩٣ نوفل، احمد سعيد؛ «القضية الفلسطينية في الجامعات العربية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١٧.

٩٤ Elpeleg, Zvi; "Why was Independent Palestine Never Created in 1948?", *The Jerusalem Quarterly,* No. 50, Spring 1989, pp. 3 - 22.

٩٥ Schenker, Hillel; "On the Road to Israeli - Palestinian Peace", *American - Arab Affairs,* No. 28, Spring 1989, pp. 1 - 8.

٩٦ Shaheen, Jack G.; "Palestinians on Silver Screen in the 1980s [The U.S. Media and the Palestinians]", *American - Arab Affairs,* No. 28, Spring 1989, pp. 68 - 80.

(انظر، أيضاً، ١٠)

منظمة التحرير الفلسطينية

٩٧ البطل، حسن؛ «' فتح' وسؤال فلسطين؟»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٨، ٢٣/٧/١٩٨٩، ص ١٣.

٩٨ «حركة ' فتح' تجدد نفسها في المؤتمر الخامس»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٧٥، ١٤/٨/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

٩٩ سليمان، محمد؛ «المؤتمر الخامس لـ ' فتح' ؛ اجماعية المشاركة الزام بجماعية المسؤولية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦١، ١٣/٨/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.

١٠٠ سوداح، سعادة؛ «مؤتمر ' فتح' ؛ الاسئلة الصعبة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٠، ٦/٨/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

١٠١ شبيب، سميح؛ «المؤتمر العام الخامس لـ ' فتح' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١١١ ـ ١١٥.

١٠٢ وصفي، توفيق؛ «المؤتمر الخامس لـ ' فتح' ... رافعة للبرنامج الوطني»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦١، ١٣/٨/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٦.

١٠٣ Andoni, Lamis; "The PLO; Arafat Takes a Stand", *Middle East International,* No. 356, 4/8/1989, pp. 7 - 8.

١٠٤ Bishara, Ghassan; "Palestinians and the PLO; Truth *vs* Perception", *American - Arab Affairs,* No. 28, Spring 1989, pp. 89 - 93.

١٠٥ "Fatah Congress Strengthens Arafat's Position", *The Christian Science Monitor,* 10/8/1989, p. 4.

١٠٦ Sayigh, Yazid; "Struggle within, Struggle without; The Transformation of PLO Politics Since 1982", *International Affairs,* Vol. 65, No. 2, Spring 1989, pp. 247 - 272.

١٠٧ Steinberg, Matti; "The Worldview of Hawathmeh's Democratic Front", *The Jerusalem Quarterly,* No. 50, Spring 1989, pp. 23 - 40.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١٠٨ درويش، محمود؛ «[نص كلمته في اللقاء الفلسطيني ـ اليهودي الشرقي الذي التأم في طليطلة في اسبانيا]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٨، ٢٣/٧/١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٢٣.

١٠٩ عباس، محمود (ابو مازن)؛ «[نص كلمته في اللقاء الفلسطيني ـ اليهودي الشرقي الذي التأم في طليطلة، في اسبانيا، بتاريخ ٤/٧/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٩، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

١١٠ «[نص] البرنامج السياسي لـ ' فتح' [الذي أقرّه المؤتمر العام الخامس للحركة]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٤٨ ـ ١٥١؛ نقلاً عن **وفا** (تونس)، ٨/٨/١٩٨٩.

١١١ «[نص] البيان الختامي لمؤتمر ' فتح' [العام الخامس]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٥٢ ـ ١٥٤؛ نقلاً عن **وفا**، ١١/٨/١٩٨٩.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

١١٢ «[نص] خطاب الاخ ابـو عمـار في جلسـة افتتـاح المـؤتمـر العـام الخامس لـ ' فتح ' »، **فلسـطين الثـورة**، السنـة ١٨، العـدد ٧٦١، ١٣/٨/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٠.

١١٣ «[نص ندائـه الى الشـعـب الفلسـطيني، بمنـاسبة دخول الانتفاضة شهرها العشرين]»، **فلسـطين الثـورة**، السنـة ١٨، العـدد ٧٥٧، ١٦/٧/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١١.

▷ اللجنة التنفيذية

١١٤ «بيان اللجنة التنفيذية... اجراءات لتصعيد المواجهة ضد الاحتلال»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٤٧ ـ ١٤٨؛ نقلاً عن **وفا**، ٣١/٧/١٩٨٩.

١١٥ «[نص بيان اللجنة الصادر عن اجتماعاتها الموسّعة مع القيادة الفلسطينية، في الفترة من ٧ الى ٨/٧/١٩٨٩]»، **فلسـطين الثـورة**، السنة ١٨، العدد ٧٥٧، ١٦/٧/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

○ العلاقات الخارجية

١١٦ شاهـين، احمـد؛ «محادثات غير مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٥/٦٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤٢٠ ـ ٤٣٠.

١١٧ «شهادة مساعد وزير الخارجية الاميركية في الكونغرس، جون كيلي: الحوار مع المنظمة ليس أبدياً، وقد يتوقف»، **الوطن العربي**، السنة ١٣، العدد ٦٤٩، ٢١/٧/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

١١٨ المـدهـون، ربعي؛ «اتصالات في الاتجاهين [تقـريـر]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٤١ ـ ١٤٦.

١١٩ Kuttab, Daoud; "Occupied Palestine; Shamir's Secret Talks", *Middle East International*, No. 356, 4/4/1989, p. 8.

١٢٠ "Masters of Double-Talk", *Time*, No. 32, 7/8/1989, pp. 20 - 21.

(انظر، أيضاً، ٩٠)

المقابلات

١٢١ آل نهيـان، زايـد؛ «التجمعات جعلت العرب ثلاثـة آراء بدلاً من ٢٢ رأيـاً؛ [لا محـالة من استـرجـاع حقـوق الشعب الفلسـطيني]»، **الحوادث**، العدد ١٧٠٧، ٢١/٧/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٢٢ جاسـم، لطيـف نصيف؛ «مجلس التعـاون متجـانس في نظراتـه للعمل المشترك وفي رؤيته للمتغيّرات السياسية الدولية»، **الحوادث**، العدد ١٧١٠، ١١/٨/١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٧.

١٢٣ جاكسون، جيسي؛ «[الفلسطينيون اصحاب حق في دولة مسـتقلة]»، **المجلة**، العـدد ٤٩٤، ٣١/٧/١٩٨٩، ص ١١.

١٢٤ خلف، صلاح (ابـو اياد)؛ «هناك مفاوضات غير مبـاشرة مع الاسرائيليـين»، **المجلة**، العـدد ٤٩٣، ٢٤/٧/١٩٨٩، ص ١١.

١٢٥ عبدربه، ياسر؛ «لا يهمّنا رفع مستوى الحوار بقـدر ما يهمّنا رفع مستوى الموقف الاميركي»، **الحوادث**، العدد ١٧٠٩، ٤/٨/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١٢٦ ـــ ، ـــ ؛ «نطالب اميركا بموقف من الحل النهائي والتفاهم بيننا وبين موسكو تام»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣٧٣، ٣١/٧/١٩٨٩، ص ١٤.

١٢٧ هيـغ، الكسنـدر؛ «الجيش الاسرائيـلي كان سيـزحف على دمشق العـام ١٩٨٢»، **المجلة**، العدد ٤٩٥، ٢/٨/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٥.

١٢٨ Ashrawi, Hanan Mikhail; "It is Possible to Agree on Principles", *New Outlook*, Vol. 32, No. 6 - 7 (292 - 293), June/July 1989, pp. 7 - 9.

اليهود في العالم

١٢٩ Echikson William, "In Prague, The 'Jewish Question' Lingers", *The Christian Science Monitor*, 10/8/1989, p. 14.

١٣٠ Zilsel, Paul; "Task for American Jews", *Israel & Palestine Political Report*, No. 151, July 1989, pp. 16 - 20.

١٣١ درغام، راغدة؛ «التنظيمات اليهودية تشنّ الحرب على جيمس بيكر»، **الحوادث**، العدد ١٧٠٧، ٢١/٧/١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١٣٢ «يهود افريقيا رأس حربة في يد اسرائيل»، **المجلة**، العدد ٤٩٤، ٢٥/٧/١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٤.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٣٣ الجندي، ابراهيم رضوان؛ الصناعة في فلسطين ابّان الانتداب البريطاني، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٨، خريف ١٩٨٩، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠ (مراجعة سميح شبيب).

١٣٤ الخولي، لطفي؛ الانتفاضة والدولة الفلسطينية، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٨ (مراجعة محمد خالد الأزعر).

١٣٥ الدجاني، احمد صدقي؛ رحلات ولحظات ممتدة؛ تأمّلات وخواطر، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٣٧٣، ٣١/٧/١٩٨٩، ص ٤٠ (مراجعة نادرة جميل السراج).

١٣٦ سمارة، عادل وعودة شحادة؛ اقتصاد الضفة والقطاع؛ من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٧، تموز ـ أيلول (يوليو ـ سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٤ (مراجعة خالد علام).

١٣٧ الشامي، رشاد عبدالله؛ الفلسطينيون والاحساس الزائف بالذنب في الأدب الاسرائيلي، **الافق**، السنة ٩، العدد ٢٥٢، ٢٠/٧/١٩٨٩، ص ٤٢ ـ ٤٣ (مراجعة احمد السراج).

١٣٨ ماكوفر، راحيلا؛ الحكم والادارة في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٢٥ (بالعبرية)؛ **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ١٠٦ ـ ١١٠ (مراجعة مها بسطامي).

١٣٩ Binur, Yoram; *My Enemy, My self,* ***American - Arab Affairs,*** No. 28, Spring 1989, pp. 95 - 97 (Reviewed by Grace Halsell).

١٤٠ Brook, Stephen; *The Club; The Jews, of Modern Britain*

المجلة، العدد ٤٩٤، ٢٥/٧/١٩٨٩، ص ٣٥ (مراجعة بيتر مانسفيلد).

١٤١ Pappe, Ilan; *Britain and the Arab - Israeli Conflict, 1948 - 1951,* ***American - Arab Affairs,*** No. 28, Spring 1989, pp. 97 - 100 (Reviewed by Hisham H. Ahmed).

١٤٢ Schoenman, Ralph; *The Hidden History of Zionism,* ***The Washington Report on Middle East Affairs,*** Vol. VIII, No. 4, August 1989, p. 38 (Reviewed by Andrew I. Killgore).

١٤٣ Segal M. Jerome; *Creating the Palestinian State; A Strategy for Peace,* ***American - Arab Affairs,*** No. 28, Spring 1989, pp. 94 - 95 (Reviewed by George E. Irani).

١٤٤ McDowall, David; *Palestine and Israel; The Uprising and Beyond,* ***Middle East International,*** No. 356, 4/4/1989, pp. 22 - 23 (Reviewed by E.C. Hodgkin).

١٤٥ Rajab, Jehan; *Palestinian Costume,* ***Middle East International,*** No. 355, 21/7/1989, p. 23 (Reviewed by John Gee).

١٤٦ Terrenoire, Louis; *De Gaulle, Israel Et Les Palestinie's* ؛ **المجلة**، العدد ٤٩٣، ١٨/٧/١٩٨٩، ص ٣٥ (مراجعة م.ي.).

١٤٧ Yorke, Valerie; *Domestic Politics and Regional Security; Jordan, Syria and Israel,* ***American - Arab Affairs,*** No. 28, Spring 1989, pp. 100 - 103 (Reviewed by Edgar C. Harrell).

الكتب

١٤٨ **التعليم الفلسطيني تهديد للامن الاسرائيلي**، القدس: مركز القدس للاعلام والاتصال، ١٩٨٩، ٤٧ صفحة.

١٤٩ **حرب اسرائيل ضد التعليم في الضفة الغربية** (بالعربية والانكليزية)، رام الله: الحق (القانون من اجل الانسان)، ١٩٨٩، ١٧ صفحة.

١٥٠ الحوراني، عبدالله احمد؛ **قطاع غزة: ١٩ عاماً من الاحتلال**، عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

١٥١ زرو، صلاح؛ **التعليم تحت الاحتلال، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧**، الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٨٩، ٤٩١ صفحة.

١٥٢ عمر محجوب؛ **الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر**، القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ٣٤١ صفحة.

١٥٣ العودات، حسين؛ **السينما والقضية الفلسطينية**، دمشق: دار الاهالي، ١٩٨٩.

١٥٤ يوسف، عبدالقادر؛ **تعليم الفلسطينيين، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٩.

١٥٥ Pappé, Ilan; *Britain and the Arab - Israeli Conflict, 1948 - 1951,* New York: St. Martin's Press, 1988, 273 Pages.

١٥٦ Paxton, John (Ed.); *The Statesman's Yearbook; Statistical and Historical Annual of the States of the World for the Year 1989/1990,* London: The Macmillan Press Ltd, 1989, 1691 Pages.

١٥٧ Tannous, Izzat; *The Palestinians; A Detailed Documented Eyewitness History of Palestine under British Mandate,* London: I.G.T., 1988, 779 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

صدر عن مركز الابحاث

جامعة الدول العربية وقضية فلسطين

(١٩٤٥ ـ ١٩٦٥)

تأليف

مرْوَه جبر

٢٥٦ صفحة

٦ دولارات أو ما يعادلها

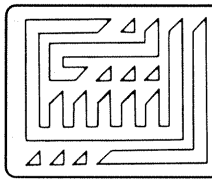

THE PALESTINE YEARBOOK OF INTERNATIONAL LAW

From the Contents of
Volume IV (1987/88)

Editor
Anis F. Kassin

Editorial Board
Georges M. Abi - Saab
Riad Daoudi
Sabri Jiryis
Muhammad A. Mulhim
Muhammad Y. Olwan
Moufid M. Shehab
George Tomeh

Advisory Board
Georges M. Abi - Saab
Munzer F. Anabtawi
Badriya Al - Awadhi
M. Bedjaoui
Henry Cattan
Riad Daoudi
Muhammad H. El - Farra
Issmat Kittani
Musa Mazzawi
Anis M. Al - Qasem
Muhammad M. Al - Saleh
Moufid M. Shehab
Muhammad Aziz Shukri

Articles
Creating the State of Palestine - Francis A. Boyle
La destruction de Troie n'aura pas lieu - Alain Pellet

Special File
The *Intifadah* - An Act of Self-Defence

Law Reports
Judicial Decisions
The PLO Mission to the United Nations
Taxation in Occupied Territories
Legislation
U.S.A. - Anti-Terrorism Act (U.S.) (1987)
Israel - Prevention of Terrorism Ordinance (1948 - 1986)
PLO Executive Order
From the Court Records
The PLO Mission to the United Nations
For the Record
Palestine: From Partition to Independence 1947-1988

Special Report
The Arab Boycott Regulations - Part II
The Unified Boycott Law
Model Questionnaire

Book Reviews

Bibliography

ISBN 9963 - 573 - 33 - 9

Order from
Al - Shaybani Society of International Law Ltd
P.O. Box 4247, Nicosia, Cyprus
($ 55.00 per copy inclusive of postage)
374 Pages, Hardcover

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الـدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتـين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)

No. 198 , September 1989

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى